جامعة الجزائر 2 – بوزريعة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى غاية 1954
بين النضال النقابي والكفاح التحرري.

أطروحة دكتوراه في تخصص التاريخ الحديث و المعاصر.

الطالب: محمود أيت مدور.

لجنة المناقشة:

- الدكتور جمال قنـان.....رئيساً.
- الدكتور بوضرساية بوعزة.....مقرراً.
- الدكتور عبد القادر مولاي .....مناقشاً.
- الدكتور سيد علي أحمد مسعود.....مناقشاً.
- الدكتور مزيان سعيدي.....مناقشاً.

السنة الجامعية: 2013 – 2014

الشكر

أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور بوضرساية بوعزة الذي كان لي نعم المشرف بتوجيهاته القيّمة وتشجيعه المحفز لي على الجد والمثابرة .

أشكر أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأستاذ الدكتور جمال قنان، الأستاذ الدكتور عبد القادر مولاي، الدكتور سيد علي أحمد مسعود والدكتور مزيان سعيدي على تقويمهم للعمل بفضل ملاحظاتهم القيمة.

أشكر الدكتور أرزقي شمون على كل الوقت الذي كرّسه لمراجعة العمل من الناحية اللغوية.

أشكر كل الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم خلال مشواري الجامعي.

أشكر الباحثين الذين قدموا لي توجيهات قيمة، وأخص بالذكر كلاّ من ريني غاليسو وهنري جون بيار.

أشكر كلّ موظفي المؤسسات التي حصل لي شرف التعامل معها وأذكر من هم:

- موظفي المعهد العربي للثقافة العمالية الكائن ببن عكنون وأخص بالذكر مسؤولة المكتبة.
- موظفي المركز الوطني للأرشيف بالجزائر.
- موظفي مركز الدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 الكائن بالأبيار.
- موظفي مركز أرشيف ماوراء البحر بأكس أوبروفانس بفرنسا.
- موظفي مكتبة معهد الأبحاث حول العالم العربي والإسلامي المتواجدة بالدار المتوسطية لعلوم الإنسان بأكس أوبروفانس وعلى رأسهم السيّد أوليفيي دوبوا.

وأشكر رفيقة دربي التي تحملت قسطاً كبيراً من متاعبي وهمومي طيلة فترة البحث.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي وأمي

وجميع إخوتي وأخواتي

ورفيقة دربي

وأبنائي فؤاد الدين وإسلام

وكل أصدقائي وزملائي، وإلى كل عامل في كل بقعة من بقاع العالم يكدّ في أداء واجبه المهني ويناضل من أجل أن لا تهضم حقوقه أو تُداس كرامته وأخص بالذكر عمال وطني العزيز الجزائر.

مقدمة

لقد شهدت الجزائر منذ أن وطئتها أقدام الاستعمار الفرنسي أبشع أنواع الاستبداد والإبادة في حق أهاليها. وقد تعاقبت الحكومات والجمهوريات وتنوعت السياسات، لكن بقيت الأهداف ثابتة وهي الاستغلال المادي والبشري. وقد كان طبيعياً أن يُقاوم الشعب الجزائري ذلك بكل ما أوتي من حولٍ ومن قوةٍ. وقد اتخذ كفاحه أشكالاً عديدة ومتنوعة بتنوع الظروف، وكان الأمر عبارة عن مقاومات مسلحة عمّت مختلف مناطق القطر في فترات متفرقة، وإنشاء أحزاب سياسية تراوحت مطالبها مابين الاستقلال التام والاندماج التام ضمن فرنسا، أو حركات دينية واجتماعية وثقافية كانت تهدف إلى إصلاح بعض ما أفسدته فرنسا للتخفيف من معاناة الشعب الجزائري. ومن هذا كلّه نذكر الحركات النقابية والعمالية التي تقاطعت فيها نضالات العمال الجزائريين مع العمال الأوربيين، بل والتي تمت جنباً إلى جنبٍ في أغلب الفترات رغم اختلاف المشاكل والتطلعات.

في هذا البحث بعنوان: الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى غاية 1954، بين النضالات الاجتماعية والكفاح التحرري. سأحاول تسليط الضوء على هذا الكفاح المزدوج من أجل تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية.

ويعود اختياري لهذا الموضوع إلى عدة أسباب، لعلّ أهمها- أهمية النضال العمالي في الجزائر في ظل الاستعمار، رغم تهميشه من قِبل بعض الباحثين.- قلة الأبحاث التي تهتم بالحركة الاجتماعية بمختلف أشكالها في مواجهة الاستعمار؛ منها الحركة العمالية والحركة الطلابية وحركة الفلاحين، وكذلك الحركة الدينية والثقافية. إذ إن جل الدراسات والأعمال التي تخص تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية تهتم أساسا بالجانب السياسي للحركة الوطنية.كما أن القليل من الدراسات التي تناولت الحركة العمالية في المغرب العربي كُتِب أغلبه باللغة الفرنسية مما يجعلها في غير متناول شرائح واسعة من المجتمع. كما أن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على نضال وتضحيات النقابيين والعمال الجزائريين في سبيل مواجهة كل أنواع الاستغلال الاستعماري الفاحش وكذلك في سبيل التحرر.

إشكاليات البحث: وفقاً لعنوان البحث كما هو مذكور، تتمثل إشكالياته في ما يلي:

- ما هي خصائص طبقة الأُجَراء التي أفرزتها الرأسمالية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ؟

– فيم كانت انشغالات العمال الأوروبيين والجزائريون تتمثل في نضالهم النقابي؟

– ما هي درجة إصرار العمال الأوروبيين حينما كان الأمر يتعلق بتحقيق المطالب التي تخصهم وحينما كان يتعلق بتحقيق مطالب العمال الجزائريين؟

– هل كانت التنظيمات النقابية المختلفة التي تضم عمالاً أوروبيين وجزائريين ميداناً للصراع التقليدي بين الأعداء، أم إن الصراع الطبقي بين البروليتاريا والباترونا أزال ذلك؟

– ما هو موقف الشعب الجزائري من النقابيين الجزائريين الذين كانوا يناضلون جنباً إلى جنبٍ مع أعدائهم؟ وما موقف الفرنسيون من نقابييهم الذين كانوا يتعاونون مع الأهالي ضد حكوماتهم وضد أرباب العمل الأوروبيين؟ وبما أن عدو الطبقة العاملة الوطنية كان الاستعمار الفرنسي بالدرجة الأولى، ألا يمكن أن يحدث أن تشعر هذه الطبقة العاملة بأنها قريبة من البورجوازية الوطنية أكثر من قربها من العمال الأوروبيين ذوي التوجه الاستعماري؟ أم أن الشعور الطبقي انصهر داخل الشعور الوطني تحت تأثير الحقد الكبير الذي كانت الطبقة العاملة الوطنية تّكنه لأسياد الأرض والمناجم والبنوك والعنب؟

– هل كان هدف مختلف الأحزاب والتيارات اليسارية وراء تنظيم العمال الجزائريين، ودمجهم في النقابات الفرنسية هو تحسين أوضاعهم الاجتماعية، أم كان من أجل الضغط على الحكومة وعلى أرباب العمل؟

– هل ساهم ذلك الارتباط الوثيق بين النضال النقابي الجزائري والحركة النقابية الفرنسية وخاصة بالكونفدرالية العامة للشغل في النضج النقابي للعمال الجزائريين، وفي تبلور الحركة النقابية الجزائرية، أم تسبب في تأخير ظهور حركة نقابية جزائرية مستقلة؟

– ما مدى مساهمة الحركة العمالية في الجزائر في النضال التحرري، مع العلم أن طول الفترة التي تناولتها الدراسة كانت الجزائر خلالها في مقاومة مستمرة ؟

– ما هو حجم الدور الذي لعبته أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية في العمل النقابي؟

فرضيات الدراسة :

من الطبيعي أن يساهم الاستعمار الذي كرّس مبدأ اللامساواة بين المعمرين الأوروبيين الدخلاء والأهالي الجزائريين في مختلف المجالات في خلق عدة أصناف من الأجراء الذين كانوا يختلفون في مزاياهم وفي امتيازاتهم وحقوقهم، رغم انتمائهم إلى ذات الفئات المهنية وامتلاك ذات المؤهلات وأداء ذات الوظائف والأشغال.

كانت انشغالات العمال الجزائريين والأوروبيين متباينة حسب انتماءاتهم الإيديولوجية والنقابية والقطاعية. وهي اجتماعية ومهنية بحتة لدى الأوروبيين المنتمين للأحزاب اليمينية والمنضوين تحت النقابات القطاعية وتتعداها إلى الانشغالات السياسية وقضايا التحرر لدى الأوروبيين والأهالي المنتمين إلى الأحزاب الشيوعية والوطنية. وكانت درجة الاهتمام بالقضايا التي تخص العمال الأهالي من قِبل النقابيين الأوروبيين مرتبطة بالظروف السياسية وبانتماءاتهم الإيديولوجية وبالحسابات الإستراتيجية.

إن النضالات المشتركة التي قادها العمال الأوروبيون والأهالي جنباً إلى جنبٍ في مختلف التنظيمات وتقاطع انشغالاتهم ساهمت في التناسي الظرفي والتكتيكي للاختلافات العرقية والعنصرية والإيديولوجية من أجل التمكن من الضغط على الحكومات وعلى أرباب العمل وتحقيق مطالب العمال.

لقد ساهم انخراط العمال الجزائريين في التنظيمات النقابية الفرنسية المختلفة، وخاصة الكونفدرالية العامة للشغل الإتحادية في تعلمهم لأبجديات العمل النقابي التي استغلوها في عملهم النقابي المستقل، وقد يرجع تأخر إنشاء مركزية نقابية جزائرية مستقلة عن المركزيات الفرنسية إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي كان يختلف عن المستعمرات الأخرى، وقد سنّ أرماده من المراسيم والقوانين التمييزية والاستثنائية التي أغلقت الباب أمام كل أشكال التعبير والممارسة السياسية.

وباعتبار أن أغلب النقابيين الجزائريين كانوا مناضلين في مختلف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية يفترض أنهم كانوا يدافعون على قضايا وتوجهات الأحزاب التي كانوا ينتمون إليها. بالتالي كانت التنظيمات النقابية التي تضم المناضلين المنتمين إلى نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي ترفع شعارات الاستقلال والتحرر.

مناهج البحث:

للإجابة عن كل هذه التساؤلات والإلمام بكل جوانب الموضوع، تم إتباع عدة مناهج علمية موضوعية، استناداً إلى الوثائق الموجودة من أجل الوصول إلى حقيقة الحركة العمالية والنقابية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى غاية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، ودروها في النضال الاجتماعي والحركة الوطنية الجزائرية. وتتمثل هذه المناهج في كل من المنهج التاريخي الوصفي، التحليلي النقدي، المقارن والإحصائي.

. المنهج التاريخي الوصفي :

أعتمد عليه في السرد الكرونولوجي للأحداث ووصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري عمومًا وأوضاع الطبقة العاملة بصفة خاصة، وأعتمد عليه في جل مراحل البحث.

. المنهج التحليلي النقدي:

وذلك بتحليل أغلب الوثائق قدر الإمكان ونقد بعضها بالاعتماد على المصادر الأخرى.

. المنهج المقارن:

أعتمد هذا المنهج في المقارنة بين واقع الطبقة العاملة الأوروبية والطبقة العاملة الجزائرية، وبين مواقف وقناعات وآمال كل طرف.كما اعتمده في المقارنة بين مختلف مناطق الوطن وبين مختلف القطاعات ومختلف الفترات من حيث حدة الحركات الاضرابية والمطلبية، دون نسيان إجراء بعض المقارنات مع الحركة النقابية في كل من تونس والجزائر.

. المنهج الإحصائي :

وبه تم إعطاء إحصائيات تخص الواقعين الاقتصادي والاجتماعي كمساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية وحجم الأسعار وكمية الإنتاج والأجور ونسبة البطالة،بالإضافة إلى عدد الإضرابات والمضربين وتوزيع كل منهما.

ومن أجل معالجة الموضوع من هذه الجوانب المختلفة،ولفهم خصوصية الحركة النقابية في الجزائر، تم تقسيم العمل إلى عدة ستة فصول؛ أتناول في الفصل الأول الحركة العمالية من بدايتها إلى بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وفيه أُعطي لمحة عن مفهوم الحركة النقابية وكيفية تطورها في فرنسا، ثم أتناول الوضع النقابي في الجزائر. وفي الفصل الثاني سأدرس واقع الحركة العمالية مابين 1930 و1935، وبعدها إلى الحركة العمالية في عهد الجبهة الشعبية، إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية وهي موضوع الفصل الثالث، ثم إلى واقعها خلال الحرب في الفصل الرابع. ويكون الفصل الخامس مخصصاً لواقعها مابين 1945 و1949، في حين يكون الفصل السادس والأخير خاصاً بالفترة الممتدة إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

أما طبيعة المصادر والمراجع المستغلة من أجل انجاز هذا البحث فتتمثل في ما يلي :

الأرشيف الوطني للجزائر، حيث بحثت في ملفات غرف التجارة والمتعلقة خصوصا بالمسائل الاقتصادية والأسعار والأجور.

الأرشيف الوطني الفرنسي في باريس وأكس أوبروفانس.

المنشورات الرسمية.

الصحافة بشتى أنواعها: السياسية والنقابية والاقتصادية والعمالية أو التابعة لأرباب العمل.

كما اعتمدتُ في بحثي على العديد من الأعمال منها الجامعية التي تخص مختلف فترات المرحلة التي أنا بصدد دراستها وكذلك مختلف الأطراف الفاعلة التي نشطت الحركة النقابية في الجزائر سواء كانوا شيوعيين أو اشتراكيين أو وطنيين أو نقابيين أو مضربين مقاومين.

هذا ولم تعترضني أثناء البحث صعوبات تخرج عن إطار تلك التي تعترض مختلف الأبحاث الأكاديمية من نقص في المادة العلمية في المكتبات ومراكز الأرشيف أو صعوبة الوصول إليها في بعض الأحيان.وبالإضافة إلى ذلك يمكن ذكر نقص المراجع والمصادر التي تناولت الموضوع، خاصة باللغة العربية وبالأقلام الجزائرية. كما أن للموضوع حساسيته المتمثلة في إبراز حقيقة دور النقابيين في الحركة الوطنية الجزائرية، ومدى إيمانهم بالقضية الوطنية، في الوقت الذي كانوا يناضلون فيه جنباً إلى جنبٍ مع المعمرين.كما تبرز حساسية الموضوع في الكشف عن التوجهات السياسية التي كان أغلب الإطارات النقابية الفاعلة ينتمون إليها، ومدى مساهمة مختلف التيارات السياسية في الحركة العمالية الجزائرية.

ورغم الصعوبات والتي استطعت تجاوزها بفضل مساعدة المشرف الأستاذ الدكتور بوضرساية بوعزة الذي أشكره على كثيراً على تحفيزه وتشجيعه المتواصل لي في جل مراحل البحث، فإن كل ما أتمناه هو أن يزيل هذا البحث بعض اللبس الذي يشوب بعض الحقائق، وأن يساهم في ردِّ الاعتبار للطبقة العمالية الجزائرية عامة والمناضلين النقابيين الذين قدموا تضحيات جسيمة في سبيل تحسين أوضاع الأجراء، أو في سبيل الدفاع عن القضية الوطنية.كما أرى أن هذا الموضوع ما زال قادراً على استيعاب عدد كبير من الدراسات والأبحاث المعمقة، خاصة بالأقلام الجزائرية، لوجود مادة أرشيفية معتبرة حول الموضوع، هي بحاجة إلى من ينفض عنها الغبار لتناول الحركة العمالية من مختلف جوانبها.

الفصل الأول: الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى تجاليات الأزمة الاقتصادية العالمية

I. نبذة عن الحركة النقابية.

1. مفهوم النقابة وبداية ظهورها.

إن النقابة هي «مجموعة تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات ».[1] وهناك عدة تعاريف أخرى للنقابة: فهي من زاوية علم الاجتماع السياسي، «عبارة عن جماعة ضاغطة... ينصب دورها على تأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. كما أنها تنظيم مهني مطلبي، يستعمل شتى الوسائل لتحقيق أهدافه كالتفاوض ووسائل الضغط»،[2] أما النقابة لدى التيار الاشتراكي فتعتبر «شكلاً من أشكال النضال ضد الاستغلال الرأسمالي ».[3]

وفي التاريخ عدة تصنيفات للنقابات العمالية تبعا لمواقفها الإيديولوجية والسياسية، وأسلوب عملها وعلاقتها بالنظام القائم، ومن بينها ما يلي:

النقابات المطلبية: يقتصر نشاطها على ما يهم العمال فيما يتعلق بظروف وعلاقات العمل، وتبتعد بقدر الإمكان عن النشاط السياسي.

النقابات الإصلاحية: تعمل على تحسين ظروف العمال المادية والاجتماعية، دون المساس بالأنظمة بأنواعها الاقتصادي، السياسي والاجتماعي القائم، ونشاطها غير بعيد عن السياسة.

النقابة الثورية: تستهدف القضاء على النظام الرأسمالي، وإحلال حكومة نقابية عمالية محله، عن طريق العنف والإضراب العام.

يسعى النضال النقابي إلى تحقيق هدفين أساسين حسب بالوا كريستيان، وهما: – تحرير البروليتاريا من الاستغلال، ومن التصفيح الذي يهدف إلى منع بروز فكرة الضمير الطبقي؛ فهي تسعى في هذا المستوى إلى تحقيق هدف التحريرين المادي والمعنوي لهذه البروليتاريا من خلال الدفاع عن المستوى المعيشي وتحسين ظروف العمل ومستوى التربية والثقافة.– خلق الشروط الكفيلة ببروز صراع الطبقات

---

[1]– عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص.604

[2]– بهية أوقنون، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص.09.

[3]– المرجع ذاته.

عن طريق التقليل من حدة السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة، وعن طريق إبراز تناقضات أسلوب الإنتاج الرأسمالي[1].

تعد ظاهرة النقابية حديثة الظهور مقارنة بما عداها من الظواهر الاجتماعية الأخرى كالظواهر السياسية والاقتصادية، وقد ظهرت بوادرها الأولى خلال القرن الثامن عشر من جراء الثورة الصناعية في أوروبا، واختراع الآلة التي كانت لها انعكاسات بارزة. ويمكن القول إن الثورة الصناعية أفرزت فصل المنتجين المباشرين وهم العمال والفلاحون عن وسائل الإنتاج، ليتم بذلك تحطيم النظام السائد عن طريق التجريد والمصادرة، ثم بناء نظام جديد قائم على علاقة جديدة بين الأجراء وأصحاب وسائل الإنتاج.[2]

وقد أفرز الواقع الاقتصادي ذو الصفة الرأسمالية طبقتين اجتماعيتين متصارعتين هما: الطبقة البورجوازية والطبقة الكادحة أو العاملة. ومن النتائج المترتبة عن تناقض الطبقتين ظهور ما يعرف بالصراع الطبقي الذي يشمل جوانب اقتصادية وسياسية وإيديولوجية. وتظهر الطبقة العاملة كقوة مؤثرة في المجتمع مما أدى إلى الظهور التلقائي للتنظيم النقابي كأسلوب قيادي لمواجهة الاستغلال[3].

وقد عرفت أوروبا موجة من الاضطرابات والثورات العمالية من أجل الاعتراف بالحقوق المتساوية، وكذا من أجل الاعتراف القانوني بالتنظيمات العمالية.[4] ولم يظفر عمال بريطانيا بالقانون الذي يعترف بشرعية النقابات إلا سنة 1875، بينما انتظر الفرنسيون إلى غاية 1884[5].

ومن جهة أخرى، قامت نقابات مختلف البلدان منذ وقت مبكر بربط علاقات دولية من أجل ضمان التضامن بينها في حالات الإضراب، كان هذا من الأهداف الأولى لهذه المنظمات التي يعود تاريخها إلى سنة 1903، التي كانت تضم في البداية عمال البلدان المصنعة على الخصوص[6]. وتشير بعض الدراسات إلى أن «فترة 1905 – 1907 هي التي شهدت تجذر الحركة العمالية. ففي أكثر

---

[1]- Christian PALLOIX, Lutte de classe et luttes syndicales, dans « Politique aujourd'hui », revue mensuelle de recherches socialistes dans le monde, numéro de Juin 1970, p, 109.

[2]- Tayeb CHENNTOUF. L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle. In: « Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée », N°31, 1981. pp. 85-103. Disponible sur :< URL : http://www.persee.fr/ web/revues/ home/ prescript/article/remmm_0035-1474_1981_num_31_1_1906>. pp.85 et 86.

[3]– ريمون أرون،صراع الطبقات ،ترجمة عبد الحميد الكاتب، لبنان: منشورات عويدات،1980،ص ص.27،26.

[4]-Guy CAIRE, La naissance du mouvement syndical, Encyclopédia Universalis, Paris, 1990, p.987.

[5]–غازي ناصف مكي،الحرية النقابية في "مجلة المرشد"، عدد 13،الجزائر: المعهد الوطني للتكوين النقابي (درارني) ،مارس 1991،ص.09.

[6]- Mohammed FARES, AISSAT Idir, Documents et témoignages sur le syndicalisme Algérien, Alger : Co- éd. ENAP, ENAL, Andalouses, (sans année d'édition), p.147.

من بلد في أوروبا، باستثناء آسيا، ارتفع مستوى النضال العمالي، وتحددت الأهداف بأكثر وضوح، وأصبح هناك الحديث عن الوسائل الأكثر فعالية لتحقيقها...فإضراب منجمي الروهر في سنة 1905 بلغ من الحدة ما لم يسبق له مثيل من قبل. كما أن الاضرابات الفرنسية الكبرى لسنتي 1906 و 1907 زعزعت الرأي العام...»[1]. وفي سنة 1913، تم إنشاء الفدرالية النقابية العالمية على إثر اجتماع انعقد في مدينة زيوريخ السويسرية. وبعدها تم إنشاء الدولية النقابية الحمراء من قِبل الحزب الشيوعي السوفياتي وهي التي تعارض الفدرالية النقابية العالمية التي وصفت بالإصلاحية. واهتمت الدولية النقابية الحمراء بتطوير النقابة في الأقاليم المستعمرة، ودخلت إلى المغرب عن طريق الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ذات التوجه الشيوعي.

2. البدايات الأولى للنقابية الفرنسية.

لعل من المهم معرفة أهم المحطات في مسار الحركة النقابية والعمالية في فرنسا من أجل فهم واقعها في الجزائر، باعتبارها كانت مستعمرة استيطانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبلد المستعمِر.

ففي شهر جوان من سنة 1791 صدر في فرنسا القانون المعروف "بقانون شابليي" الذي يتعلق بتجمعات العمال والحرفيين المنتمين إلى ذات الحرفة. وتضمن إلغاء كل الأشكال البدائية للحركة الجمعوية المعروفة قبل الثورة الفرنسية، وهي التي تتمثل في الجمعيات المهنية، وهذا بسبب الاضطرابات التي عرفها قطاع البناء من أجل رفع الأجور. فباسم حرية العمل، أصبح أي شكل من أشكال الاتحاد أمراً ممنوعاً على المواطنين المنتمين إلى ذات الحالة أو إلى ذات المهنة. وقد كان لهذا القانون تأثيرات سلبية كبيرة بقيت إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولم تزُل آثار هذا القانون إلا بعد صدور قانون 21 مارس 1884 الذي سمح بإنشاء النقابات، صُوت عليه قبل 11 عاماً فقط من انعقاد مؤتمر ليموج الذي توج بتأسيس الكونفدرالية العامة للشغل.[2]

تميزت الفترة الممتدة ما بين 1791 - 1830 بقيام الثورة الفرنسية وبدايات الثورة الصناعية، وشهدت بروز ظاهرتين إحداهما سياسية والأخرى اقتصادية. فمن جهة شهدت فرنسا ميلاد الفكر العمالي، ومن جهة أخرى عرفت بروز بؤس عمالي كبير وبداية التمركز العمالي نتيجة التحولات التقنية وتطور الاتصالات. وفي هذه الفترة عرف عالم الشغل أحداثاً هامة بسبب تأثيراتها الحاسمة على تطور

[1]-Madeleine REBERIOUX et G.HAUPT, Le socialisme et la question coloniale avant 1914, in : « Démocratie nouvelle », revue mensuelle de politique mondiale, n°78, du Juillet-Aout 1964, .p.35.

[2]- Michel DREYFUS, Histoire de la C.G.T, Bruxelles : Editions Complexe, 1995, p.17. .

الحركة العمالية في فرنسا، ونذكر من ذلك صدور القانون الذي يمنع الجمعيات والتحالفات ذات الطابع الفلاحي في شهر أكتوبر من سنة 1791، وتعميم تطبيق نظام "دفتر العامل" على كل العمال بداية من 12 أفريل من سنة 1803، ويسمح هذا الدفتر للشرطة وللمستخدمين بمعرفة الحالة الدقيقة لكل عامل. وكل عامل يتجول دون الدفتر يعتبر متشرداً ويحاكم على ذلك الأساس، وأصبحت نزاعات العمل تحل من قِبلِ الشرطة كما أنشئت مراكز التوظيف تحت مراقبة الإدارة. وفي فيفري 1810، تضمنت المواد 291 و 292 و414 و416 من القانون الجزائي خضوع كل جمعية تتكون من أكثر من 20 شخص لشرط الاعتماد من قِبلِ الحكومة كما نصت على القمع الشديد لكل تحالف عمالي يسعى إلى التوقف عن العمل أو إلى تغيير حالة الأجور.

وفي الفترة الممتدة من 1830 إلى 1848، شهدت الحركة العمالية بعض التطور والذي ميّزه كذلك تطور الحس التضامني ضد حالة الاستغلال، وهذا تحت تأثير الصحافة العمالية، ونشر الأدب الاشتراكي والجمعيات السرية الجمهورية. وأهم ما ميّز هذه الفترة من أحداث؛ نذكر قيام الثورة الفرنسية التي أطاحت بالملك شارل العاشر في جويلية 1830، ولم تكن الثورة عمالية إنما قامت بفضل العمال. وفي الفترة الممتدة من شهر أوت إلى نوفمبر من ذات السنة، شهدت فرنسا موجة من الإضرابات التي شملت كل البلاد من أجل المطالبة برفع الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل وإلغاء العمل الليلي. وبين أكتوبر وديسمبر 1831، كانت مدينة ليون الفرنسية مسرحاً لحركة ثوران قطاعية، مما دفع بوزير التجارة الكونت أرغون إلى توجيه تعليمة إلى الولاة، تضمنت ضرورة قمع كل الحركات المطالبة برفع الأجور بتاريخ 17 ديسمبر. وبداية من شهر فيفري 1834، اندلعت حركة إضرابية عنيفة في مدينة ليون، مسّت حوالي 14 ألف مهنة، وصلت إلى درجة وقوع الاشتباكات بين الجيش والعمال أثناء محاكمة المضربين. وتمثل أعمال العنف هذه نقطة نهاية لمرحلة الوعي والتضامن العمالي. وبين مارس وسبتمبر 1840، شهدت فرنسا مرحلة صعبة بشأن الطبقة العاملة، تميزت بازدياد البطالة والبؤس، مما أحدث انفجاراً حقيقياً للحركة العمالية التي تتمثل أهم مطالبها في: رفع الأجور، إلغاء دفتر العامل وتقليص مدة العمل. وشهدت فرنسا ميلاد حوالي 140 تحالفاً وإضرابًا شبه عام في باريس ووقوع 409 توقيفات في حق المضربين.

وبعد نجاح الثورة الفرنسية الثالثة لسنة 1848 في الإطاحة بالملك لويس فيليب، اتخذت الحكومة الفرنسية مجموعة من الإجراءات في صالح الطبقة العاملة تتمثل أهمها في حرية إنشاء الجمعيات، الاقتراع العام والحق في العمل بتاريخ 25 فيفري 1848. وفيما يتعلق بحق العمل بالنسبة

إلى العاطلين، تم بتاريخ 27 فيفري إنشاء ورشات وطنية وكذلك جهاز الحرس الوطني المتنقل من أجل ضم عدد من الشباب العاطل عن العامل، لكن هذه الإجراءات كانت غير كافية بالنسبة إلى شعب يطلب الكثير من حكومته. وبتاريخ 28 فيفري 1948، تجمع ألاف العمال في ساحة "دو غراف De Greve" التي توجت بإنشاء لجنة الحكومة للعمال، تسمى بلجنة لوكسمبورغ، وهي تتألف من العمال وأرباب العمل تحاول وضع مخطط للإصلاحات الاجتماعية، وهذا ثمرة العمل الذي أنجز ما بين 1840 و 1848. لكن النتائج المحققة تتعلق أساسا بكيفيات التحكيم في النزاعات بين العمال وأرباب العمل. وفي سنة 1849، حاولت جين ديروان توحيد كل الجمعيات العمالية في فدرالية واحدة وتم التصويت على قانون الفدرالية بتاريخ 22 نوفمبر، وقبلت 104 جمعية بالانضمام إلى الإتحاد. وفي 29 ماي 1950، قامت الشرطة بإلقاء القبض على كل الحاضرين في أحد اجتماعات الجمعية وتم إصدار أحكام متفاوتة ضدهم.

وفي الفترة الممتدة من 1860 إلى 1870 تميزت الأوضاع بظهور الفدراليات العمالية الأولى على غرار إنشاء فدرالية الغرف النقابية في باريس وهي التي لعبت دور المركزية النقابية لمدة سنتين. كما تميزت بحدوث قفزة نوعية في الحركة النقابية الفرنسية، ساهم فيها تسامح الحكومة بدرجة كبيرة، ولم يكن ليعني الحرية التامة، إذ عرفت الغرف النقابية صعوبات كبيرة تمثلت في المتابعات والتوقيفات وإجراءات الحل. كما شهدت هذه الفترة إضرابات هامة تقريباً في كل سنة وانتهت بنزاعات دموية مع الجيش. وتتمثل أهم أحداث هذه المرحلة في مشاركة مندوبين باريسيين ممثلين لمختلف المهن في المعرض الذي أقيم في لندن خلال الفترة الممتدة من 19 جويلية إلى 15 أكتوبر 1862، وكانت فرصة لهم للتعرف عن قربٍ على واقع الطبقة العاملة فيها وهي التي كان يميزها ارتفاع الأجور وقصر مدة العمل بالمقارنة مع فرنسا،وهذا بفضل التنظيم العمالي. وفي فيفري 1864، تم إصدار بيان الستين الذي كُتِب جزء كبير منه من قِبل تولان، الذي يتضمن المطالبة بتمثيل العمال في البرلمان، وتعتبر أول مظاهرة من نوعها تدل على الوعي العمالي. وفي 25 ماي 1864، صدر القانون الذي يسمح بحرية التحالفات. وفي سبتمبر من ذات السنة، انعقد اجتماع في سانت مارتان هال بلندن، الذي توج بميلاد الدولية الأولى. وفي 1866، انطلقت أول تظاهرة ملموسة للتضامن العمالي الدولي عن طريق تلقي العمال المضربين بفرنسا مبالغ معتبرة من التنظيمات النقابية الانجليزية. وفي سنة 1968، ظهرت أول الفدراليات المهنية في قطاع الجلود ولدى عمال البرونز.[1]

[1]- Guy THOREL, Chronologie du mouvement syndical ouvrier en France (1791-1946).9° éd., Paris : éditions du Temps présent, 1947, p13.-57.

ومنذ 1871 دخلت فرنسا في مرحلة حاسمة تميزت باشتداد القمع الذي كان يهدف إلى القضاء على التنظيمات النقابية عن آخرها وحل المشكل الاجتماعي وإعادة العمال إلى وضعهم المعهود لمحدد من قِبلِ الرأسمالية الليبرالية، وقد اعتمدت السلطة في تحقيق ذلك على شرطة فعالة وعلى جهاز تشريعي مناسب. ومن بين القوانين التعسفية التي صدرت خلال هذه الفترة قانون دوفور Dufaure بتاريخ 14 مارس 1872، الذي يعاقب كل انخراط في الدولية العمالية المتهمة بالمساس بالعائلة والملكية والدين. هذا الجو وضع البورجوازية في حالة من عدم الثقة والتخوف من العمال إلى درجة أنها عارضت القانون الصادر في ماي 1872، حول حرية إنشاء الجمعيات على نطاق واسع.[1] في هذه الفترة توالت الإضرابات، مما جعل الحكومة تفكر في أسلوب آخر من التعامل مع العمال، وهو الاعتراف بالنقابات بدلًا من القمع. وفي 21 مارس 1884، صدر القانون الذي يلغي القانون القديم الذي يمنع الجمعيات، مما سمح بإنشاء العديد من التجمعات العمالية. وفي الفاتح من ماي 1886، تظاهر الأمريكيون من أجل المطالبة بحق 8 ساعات عمل في اليوم، وعرف هذا اليوم أحداثاً دموية وهو الذي يحتفل به كل عمال العالم سنوياً كرمز للنضال من أجل تحرير الطبقة العاملة.[2]

وفي شهر سبتمبر من سنة 1895، أنشئت الكونفدرالية العامة للشغل في مؤتمر ليموج على يد مندوبي 28 فدرالية صناعية ومهنية و 18 بورصة عمل و 128 نقابة.[3] (هناك مراجع أخرى تذكر مشاركة 26 غرفة نقابية بدلاً من 128 نقابة[4])، لكن لم تكن المرحلة الأولى حاسمة بالنسبة إلى هذه

---

[1]- Jean BRON, Histoire du mouvement ouvrier français.1 : Le droit à l'existence (Du début du 19e siècle à 19884), Paris : éd. Ouvrières, 1970, p.77.

[2]- بدأت فكرة التوقف عن العمل من أجل المطالبة بحد 8 ساعات عمل في اليوم في أستراليا، وكان ذلك يوم 21 أفريل 1856. وفي البداية تقرر أن يكون التنظيم لمرة واحدة، لكن وبسبب تأثيرات هذا اليوم على الطبقات البروليتارية تقرر تجديدها في كل سنة. وأول من سيتبع المثال الأسترالي هم الأمريكيون الذين قرروا بتاريخ 1 ماي 1886 تنظيم مظاهرات للمطالبة بحقهم في 8 ساعات عمل في اليوم. وقد تعرضت المظاهرة للتعنيف ومنع تجديد التظاهر لعدة سنوات. وفي سنة 1888، تقرر تجديد المظاهرة في سنة 1890. وفي مؤتمر الدولية العمالية لسنة 1889، تقرر أن يجعل الفاتح ماي من سنة 1890 يوم إضراب في كل العالم من أجل المطالبة بهذا الحق، لكن وعلى غرار الأستراليين ،كان التفكير في البداية أن يكون التنظيم لمرة واحدة فقط وتحول الأمر إلى تقليد سنوي. المصدر:

Rosa Luxemburg, Quelles sont les origines du 1er mai ? Article publié dans le journal polonais « Sprawa Robotnicza » en 1894.

[3]- André BARJONET, La C.G.T : Histoire, structures et doctrine, Paris : Editions du Seuil, 1968, p.11.

[4]- Jean BRON, Histoire du mouvement ouvrier français.2 : La contestation du capitalisme par les travailleurs organisés (1884-1950), Paris : éd. Ouvrières, 1970, p.77.

الكونفدرالية الفتية التي كانت تحاول أن تبقى على قيد الحياة، بدلاً من التأثير على مختلف الأحداث، إذ كانت غير مهيكلة بطريقة جيدة وغير قادرة على التحكم التام في التنظيمات المنخرطة فيها،كما أنها لم تكن تمثل إلا عدداً قليلاً من العمال.[1]

كما عرفت هذه الكونفدرالية في مراحلها الأولى خلافات بين مناضليها حول خيار الإضراب كأسلوب من أساليب الضغط، لكنها استطاعت أن تحدد أساليب النضال بوضوح وهي التي تتمثل في المقاطعة وإلحاق الضرر تطبيقاً لمبدأ: "للأجر السيئ، العمل السيئ"، كما عانت في بداية نشأتها من صعوبات مالية بسبب عدم دفع جل الجماعات المرتبطة بها لاشتراكاتها؛ إذ أن من مجموع ال31 تجمع، قامت أربع تجمعات فحسب بدفع المستحقات كاملة.كما ابتعد العديد من الفدراليات عنها وأهمها فدرالية المنجميين التي أنشئت منذ أوت 1883 في مؤتمر سانت إيتيان، وذات الأمر حدث مع عمال التبغ وعمال البحرية. وبقيت الكونفدرالية في هذه المرحلة على قيد الحياة بفضل الدعم من قِبلِ فدراليتي عمال الكتاب والسكك الحديدية. كما وجدت الكونفدرالية منذ مؤتمرها التأسيسي الأول صعوبات في مواجهة منافسيها على الساحة النقابية وتتمثل في الفدرالية الوطنية لبورصات العمل.[2] وتمكنت الكونفدرالية من التفوق بسبب تمركزها لدى النقابات الصناعية على عكس الفدرالية المتمركزة لدى نقابات الحرف التقليدية التي عرفت تراجعاً في ذات الوقت الذي بدأت فيه الفدراليات الصناعية تحل محل الفدراليات الحرفية. وفي مؤتمر فدرالية بورصات العمل المنعقد في نيس عام 1901، تم تبني مبدأ الوحدة النقابية في فرنسا عن طريق امتصاص البورصات من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل مع إنشاء فرع للبورصات مجهز بمكتب مستقل ممون عن طريق اشتراكات منخرطيها. وتمت دراسة هذه المقترحات من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل في مؤتمرها السابع بمون

---

[1] - Jean BRON, Histoire du mouvement ouvrier français.2 : La contestation du capitalisme par les travailleurs organisés (1884-1950), Paris : éd. Ouvrières, 1970, p.77-78.

[2]– أنشئت أول بورصة للعمل في فرنسا في سنة 1887 من قِبلِ بلدية باريس بهدف تنظيم سوق العمل و تلطيف جو العلاقات الاجتماعية ، ثم أصبحت في مختلف المراكز الصناعية والاقتصادية للإقليم الفرنسي إلى غاية نهاية سنوات 1900. كان دورها الأساسي يكمن في نظر السلطات العمومية في تعيين العمال في أماكنهم وكذلك جمع النقابات، أما النقابيون فقد أسندوا إلى هذه البورصات مهام أوسع تتمثل في تقديم المساعدات المادية أثناء البحث عن العمل وبالخصوص من أجل تغطية التنقلات المترتبة عن البحث عن العمل، و مساعدة المضربين وكذلك التعاونيات. وفي سنة 1892، أنشئت فدرالية بورصات العمل التي تحولت إلى منافسة للفدرالية الوطنية للنقابات. المرجع:

David HAMELIN, Les Bourses du travail : Entre éducation politique et formation professionnelle, In Le Mouvement Social, n° 235, p. 23-37.Disponible en ligne sur :<URL : http://www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2011-2-page-23.htm.>.p.23.

بولييي المنعقد بين 22 و27 سبتمبر 1902، وتم تبنيها بعد نقاشات طويلة وتنازلات متبادلة. وتم إحداث بعض التغييرات على القانون الأساسي للكونفدرالية وأصبحت تتألف من فرعين: فرع فدراليات المهن والصناعة وفرع بورصات العمل. وكانت مهمة فرع الفدراليات تتمثل في إنشاء نقابات جديدة وتجميعها في فدراليات وتنسيق مبادراتها وتدعيم النشاط النقابي في الجانب الاقتصادي، أما مهمة فرع بورصات العمل فكانت تتمثل في التكفل بتوظيف العمال، جمع المعلومات حول ظروف العمل (الاستهلاك، البطالة، الأجور، إنشاء مصلحة قانونية) والتكوين المعنوي للعمال، دون التدخل في ساحة النضالات الاقتصادية. وتم استحداث لجنة كونفدرالية متكونة من ممثلي الفرعين من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر الذي سوف ينعقد مرة كل سنتين، أما الأمين العام لفدراليات الصناعة فيكون هو ذاته الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل، وهو الذي يعتبر مؤشراً واضحاً لمحو البورصات. وبسبب أهمية مؤتمر مون بولييي، فإن الكثير من المؤرخين يعتبرون أن الميلاد الحقيقي للكونفدرالية لا يعود إلى 1895، بل إلى عام 1902.[1] كما وجدت الكونفدرالية منافسة من قِبلِ النقابات المستقلة أو التي تعرف "بالنقابات الصفراء" التي أنشئت في سنة 1899 واختفت نهائياً في سنة 1908.[2] وفي سبتمبر 1912، اختفى فرع بورصات العمل نهائياً لتكرس منذ ذلك الحين الوحدة التامة داخل الكونفدرالية العامة للشغل. وعرفت الكونفدرالية منذ بداية نشأتها بروز التيار الثوري، وكانت الإيديولوجية التي يدافع عنها ترتكز على المبادئ الآتية:

– التنديد بالمجتمع الرأسمالي والاستغلالي، حيث لا يمتلك المنتج الحقيقي إلا قوة عمله، لذلك تتقارب مع الإيديولوجية الماركسية مع وجود اختلاف يتمثل في سعي الماركسية إلى الوصول إلى السلطة، بينما يسعى النقابيون إلى تحطيمها.

– رفض الدولة والتعبير عن إرادتهم في البقاء مستقلين عن هذه الأخيرة التي تمتاز حسبهم بطبيعتها القمعية.

– رفض السياسة على عكس الماركسيين، إذ يرى النقابيون الثوريون أن للنقابة خصوصيات تختلف عن خصوصيات الأحزاب السياسية التي تضم أشخاصاً حسب انتماءاتهم الإيديولوجية، في حين أن النقابة تجمع أشخاصاً على أساس المصالح الاقتصادية للمنتجين.[3]

[1]-Aom, FR .1K15, document sur l'évolution de la Confédération générale de Travail.
[2]- Guy THOREL, op.cit.., p59-63.
[3]-Aom, FR .1K15, document sur l'évolution de la Confédération générale de Travail.

II. أوضاع الجزائر في المجالات المختلفة.

1.الوضع السياسي.

أ. من الاحتلال المحدود إلى الاستعمار الاستيطاني.

كانت سياسة الاحتلال الفرنسي في المراحل الأولى مقتصرة على السيطرة على بعض المناطق الاستراتيجية والتي تتمثل أساساً في المناطق الساحلية، لكن ومنذ 1839 وهو تاريخ نقض معاهدة التافنة التي أبرمت سنة 1837 مع الأمير عبد القادر، تم تطبق سياسة "الاحتلال الشامل للجزائر". وهذا الانتقال من الاحتلال "المحدود" إلى "مستعمرة استيطانية" غيَّر من نظرة الفرنسيين إلى مسألة الأهالي تغييراً جذرياً، وأصبح القادة العسكريون يرون بأن استعمال القوة العسكرية يجب أن لا يأخذ في الحسبان كيفية هزم العدو في ساحات المعارك، إنما كيفية الإبادة المنتظمة للجزائريين. وتعتبر الجريمة التي اقترفت في حق قبيلة أولاد رياح[1] في جوان 1845، التي اقترفت من قِبلِ الكولونيل بيليسيي، والتي راح ضحيتها أكثر من سبعمائة شخص من الرجال والنساء والأطفال خير مثال على هذه السياسة.[2]

ب. طبيعة التنظيم الإداري في مختلف المناطق.

كانت الجزائر في سنة 1930 مقسمة إلى 396 بلدية: منها 382 بلدية في الشمال و14 أخرى في الجنوب. وقد شكل العنصر الإنساني العامل الأساسي في التقسيم وفي تحديد الصفة القانونية لكل إقليم.[3] كانت البلديات تصنف حسب نمط تسييرها إلى نوعين وهما كما يلي:

. البلديات كاملة الصلاحيات، وهي التي كان العنصر الأوروبي يتواجد فيها بكثافة، وكانت تسير حسب القانون البلدي المعمول به في فرنسا، الصادر بتاريخ 04 أفريل 1884، طُبق في الجزائر ببعض التحفظات.كان الجزائريون المقيمون في هذه البلديات يتحملون كل الأعباء، ويدفعون كل أنواع الرسوم والغرامات، لكن لم يكونوا يتمتعون بأدنى الحقوق مثل حق الانتخاب.كان هذا النوع

---

[1]- راح ضحيتها ما بين 500 و 1000 شخص من النساء والأطفال. المصدر:
Charles André JULIEN, Histoire de l'Algérie Contemporaine : La conquête et les débuts de la colonisation (1827- 1871), Alger : éd. Casbah, 2005, p.353.

[2]- Benjamin BROWER, Les violences de la conquête. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012.p.59-60.

[3]- Djamel KHARCHI, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830- 1962), Alger : Casbah Editions, 2004, p.57.

من البلديات يسيّر من قِبلِ مجالس بلدية متكونة من الأوروبيين كانت من إنشاء الذين كانوا يمتلكون صفة المواطنة وهم الأوروبيون دون غيرهم.

. البلديات المختلطة: كانت تتمثل في البلديات الواقعة في المناطق الجبلية والداخلية غير الآهلة بالعنصر الأوروبي، وتسير من قِبلِ مجالس متكونة من أوروبيين منتخبين من قِبلِ الأوروبيين المقيمين فيها ومن أعضاء جزائريين كانت تعينهم الإدارة الاستعمارية. وأنشئت هذه البلديات بموجب قرار 20 ماي 1868 والذي كان يعتبرها كتنظيم وسطي بسبب عدم قدرة الأهالي على تسيير أنفسهم بأنفسهم، لذلك كان ربطهم بالمعمرين يتم بصفة ظرفية على أمل أن تسمح لهم هذه الحياة المشتركة بتعلم المبادئ الأساسية للحياة المدنية.[1]

. المناطق العسكرية: هي المناطق الجنوبية التي لم تخضع تماماً للسيطرة الاستعمارية، وهي مناطق وُضعت تحت إدارة عسكرية وكانت تخضع لدكتاتورية ضباط المكاتب العربية. وقد أنشئت هذه المكاتب رسمياً في فيفري 1844، وبلغ عددها في عام 1865 في عمالة قسنطينة 15 مكتباً، وفي عمالة الجزائر 14 مكتباً، وفي عمالة وهران 12 مكتباً، وتتمثل مهمة كل مكتب في متابعة الإدارة المحلية ومراقبتها. لكن بمضي الوقت، ازداد نفوذ هذه المكاتب وأصبح دور مسؤوليها تعيين المسؤولين المحليين وخلعهم، وجمع الضرائب، واستصدار قرارات في المسائل الشرعية أو القضائية. لكن تبقى المهمة الرئيسية لهذه المكاتب تتمثل في جمع المعلومات التي كانت تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه.[2]

لم يكن الأهالي يسيَّرون من قِبلِ المكاتب العربية في المناطق العسكرية فحسب بل حتى في الأقاليم المدنية، تم استحداث مكاتب عربية تابعة للعمالات التي تقوم بمهمة تسيير شؤون الأهالي. والتي لا تختلف عن مثيلاتها في الأقاليم العسكرية لا في الاديولوجية ولا في الأساليب المتبعة بل لا يكمن الاختلاف سوى في التسمية. كما قامت الإدارة بتشتيت القبائل أو الأعراش بموجب قانون السيناتوس كونسولت بتاريخ 23 أفريل 1863. إذ كانت القبيلة تشكل وحدة اجتماعية وسياسية متجانسة للرد على الاعتداءات الخارجية، وهذا ما أدركه جيداً معدو القانون الذين وجهوا ضربة للملكية الجماعية بغية إضعافها عن طريق توزيع ملكية القبيلة على عدة دواوير، التي أعطاها مرسوم

---

[1]- Christine MUSSARD, La commune mixte, espace d'une rencontre ? In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.278.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008، ص.130-131.

23 ماي 1863 صفة دواوير البلديات المزودة نظرياً بالشخصية المدنية وبميزانية. وكانت هذه الدواوير تسيَّر من قِبلِ الجماعة التي كان يرأسها الشيخ الذي كان يخضع لسلطة الوالي أو رئيس الدائرة.[1]

أما في الجانب القانوني، فقد كانت الجزائر تحت وطأة قانون الأندجينا الذي يعتبر بمثابة مكبح لكل نشاط سياسي أو نقابي. وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاستثنائية والقمعية الموجهة ضد الجزائريين.

2.واقع الاقتصاد الاستعماري.

أ. مصادرة الأراضي: منذ أن وطئت فرنسا أرض الجزائر،باشرت في عملية تجريد الفلاحين من أجود الأراضي التي كانوا يمتلكوها من أجل منحها أو بيعها للمعمرين، إذ اعتبر الجنرال بارتراند كلوزيل الذي حكم الجزائر مرتين أن من الواجب ربط الاحتلال العقاري بالاحتلال العسكري . ولهذا السبب قام بتشجيع مصادرة وشراء الأراضي.[2] ووصل الأمر في سنة 1954 إلى أن المساحة الزراعية التي كانت ملكًا للأهالي في سنة 1954 قُدّرت بحوالي 40 ألف هكتار من مجموع 401 ألف هكتار (أي حوالي 1/ 10) فقط.[3] وقد تمت عملية "الهجوم" على أراضي الأهالي في إطار من الفوضى العارمة التي يمكن أن تعود إلى الشكوك التي كانت تحوم حول مصير الجزائر، وإلى صعوبات الاحتلال وعدم استيعاب فرنسا وفهمها لأساليب استغلال الأرض. ولهذا كانت التشريعات الفرنسية المتعلقة بالعقار والمليئة بالتناقضات تتبلور شيئاً فشيئاً تارةً من أجل تسهيل الاستحواذ على الأراضي من قِبلِ المحافظات العقارية والمعمرين، وتارة من أجل كبح جماحها. ووصلت الأحوال سنة 1860 إلى أن لا أحد كان راضياً بمآل الأوضاع، لا الفلاحون المجردون من أراضيهم أو المهددون بذلك في المستقبل ولا الأوروبيون المتعطشون للملكية ولا الدولة الاستعمارية التي كانت تسعى للحفاظ على الوضع الهادئ،

[1]- Djamel KHARCHI, op.cit.., p.57 -61.
[2]- J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et S.THENAULT, 1830-1880 : La conquête coloniale et la résistance des algériens. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, pp.27-28.
[3]- Djilali SARI et Mahfoud KADDACHE, l'Algérie dans l'histoire - Bouleversements socio-économiques. –, Alger : OPU, 1989, pp.182, 183.

مع ضمان ارتفاع المداخيل.[1] وتذكر هيلان بلي بأن عدم التحديد المسبق لمشروع الاحتلال لم ينقص شيئاً من حقيقة الاحتلال ومن العنف الذي صاحب عملية فرض نظام السيطرة.[2]

ب. الإنتاج الزراعي المُسخر لخدمة فرنسا: بالموازاة مع الاستحواذ التدريجي والمقنن على أراضي البايليك والأوقاف والعرش والملك، بادرت فرنسا بتوجيه الإنتاج الزراعي في الجزائر لما يخدم مصلحة كبار المعمرين ومن أجل تحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد الفرنسي الذي كان على حساب السواد الأعظم من الشعب الجزائري. فبعد حوالي نصف قرن من احتلال الجزائر، أي في سنوات 1880 – 1890، أدخلت زراعة الكروم إلى الجزائر على نطاقٍ واسع. ويقول إسنارد هيلدبارت: «لم يساهم حتى أمر إدخال الخمور الجزائرية إلى السوق الفرنسية بالإعفاء الجمركي منذ 1851 في تحفيز هذه الزراعة القليلة الانتشار التي تضايقها الصعوبات المالية والتقنية. فمُزارع العنب، لم يكن يمتلك الأموال الكافية، ولم يكن قادراً على تحاشي الأخطار الناجمة عن موجات الحرارة العالية أثناء عملية التخمير، وكان الخمر المتحصل عليه يبدو فاسداً مما يستلزم إضافة بعض المواد المعطرة بغرض إخفاء الذوق الفاسد. وفي سنة 1873، وفي معرض فيينا للخمور في النمسا، تم اعتبار الخمور الجزائرية غير مؤهلة للتسويق».[3] لكن شاءت الأقدار أن يتم إنقاذ زراعة الكروم الجزائرية بسبب مرض الفلوكسرة phylloxéra الذي أصاب منذ 1863 الكروم الفرنسية التي راحت تفتك بها تدريجياً. مما جعل الحاكم العام للجزائر شانزي وبتشجيع من وزير الفلاحة الفرنسي يقوم بتكليف أحد المختصين في الكروم من منطقة البيريني السفلى الذي يدعى "ديجرنون" بمهمة التحقيق حول شروط زراعة الكروم وإمكانيات توسيعها. ولمدة سبع سنوات، قام هذا الأخير منذ قدومه إلى أرض الجزائر في سنة 1877 بتقديم النصائح و تنظيم المحاضرات حول الموضوع[4]. لكن لن نسترسل في حديثنا عن كيفية تطور هذه الزراعة وكيف أصبحت المنتوجات الجزائرية تنافس المنتوجات الفرنسية في عقر دارها، لأن ذلك ليس موضوعنا، إنما ما يهمنا في الأمر هو أن نستعرض الآثار المترتبة عن نجاح تجربة زراعة

---

[1]- Didier GUIGNARD, Le Sénats –Consulte de 1863 : La dislocation programmée de la société rurale algérienne. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.76.

[2]- Helene BLAIS, pourquoi la France a –t'elle conquit l'Algérie. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012, p.57.

[3]- Hildebert ISNARD. Vigne et colonisation en Algérie (1880-1947). In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 2e année, N.3, 1947. pp. 288-300. Disponible sur : <URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ahess _0395-2649_1947_num_2_3_3303>.p.288.

[4]- Ibid. p.289.

الكروم في الجزائر. فبدون أدنى شك، كان الأمر في صالح كبار المعمرين، لكن النتائج السلبية تحملها الأهالي الجزائريون بصفة عامة والفلاحون بصفة خاصة. وهذا لأن إدخال هذه الزراعة ساهم في إحداث اختلالات خطيرة يتمثل أهمها في: تفريغ الأرياف من سكانها، توسع هذه الزراعة على حساب زراعة الحبوب (الحديثة والتقليدية)، مضايقة البساتين ومزارع العلف في بعض السهول (متيجة، الصومام الأدنى...) بسبب استغلال المياه في ري الكروم، مما كان له تأثير سلبي مباشر على حاجيات السكان الغذائية وعلى النشاط الرعوي،خلق فروقات عنصرية باعتبار أن نشاط زراعة الكروم كان استعماريًا بحتًا، وكذلك الفروقات الاجتماعية في أوساط المجتمع الأوروبي ذاته باعتبار أن « 87٪ من المزارعين كانوا ينتجون 30٪ فقط من الإنتاج...في حين أن 2.5٪ منهم كانوا ينتجون حوالي نصف إجمالي الإنتاج أي نسبة 40٪».[1] كما لم يكن على فرنسا أن تطور زراعة الكروم في الجزائر لولا إصابة محاصيلها بمرض الفلوكسرة، والدليل على ذلك أنه بالرغم من النتائج المشجعة لزراعة البنجر السكري في الجزائر، إلا أن فرنسا لم تسع إلى زراعته في الجزائر لأن الإنتاج الفرنسي كان يلبي حاجيات السوق الفرنسية.لذلك كان بالإمكان القول إن «كوارث الميتروبول هي التي كانت تحدد واقع الاقتصاد الريفي المحلي».[2]

لقد لاحظنا كيف طوّرت فرنسا المحاصيل التجارية خاصة الكروم على حساب القمح والشعير اللذين كانا يمثلان الغذاء الأساسي للجزائريين مما أدى إلى تراجع محاصيلهما، ولم تكتف فرنسا بهذا الأمر، بل ذهبت إلى تسخير ما ينتج من غذاء في الجزائر لخدمة مجهودها الحربي خلال الحرب الكبرى. فهل كان الإنتاج الجزائري بالفعل يسمح بتدعيم المجهود الحربي الفرنسي؟

تشير بعض التقارير الرسمية إلى سيادة أوضاع اقتصادية جيدة خلال الحرب العالمية الأولى، إذ أشار التقرير الشهري حول الحالة السياسية للأهالي خلال شهر جويلية 1918 إلى أن الانشغالات الاقتصادية للأهالي، جعلتهم غير مهتمين نوعاً بالأحداث الخارجية (يقصد بذلك أحداث الحرب العالمية الأولى)، فاهتمامهم كان مُنصبًا بالخصوص على أشغال درس الحبوب، الرسوم وبيع الشعير والقمح أو أن عملية جمع الضرائب كانت تتواصل في العمالات الثلاثة في ظروف حسنة بسبب وفرة الإنتاج وأن الحالة الاقتصادية للأهالي كانت جيدة وجني محاصيل الحبوب سيكون وفيراً جداً من أجل

[1]- Djilali SARI et Mahfoud KADDACHE, l'Algérie dans l'histoire…op.cit.., p.183.
[2]- Aom, 81F/56, exposé sur l'évolution de la situation économique de l'Algérie (1945-1953) réalisé par l'institut des recherches économiques et sociales d'Alger.

ضمان تموين السكان دون صعوبات، والسماح بتصدير كميات منها إلى عمالتي قسنطينة ووهران[1] اللتين عانتا من ضعف الإنتاج. لكن مصادر أخرى تشير إلى أن الوضع كان كارثيا على غرار جيلبار مينيي الذي قال بأن :«الإنتاج الكارثي لسنة 1917 الذي قابله وصول كميات المواد المعيشية المسخرة إلى أعلى المستويات أدى إلى حدوث مجاعة 1917-1918 في وسط شرق البلاد».[2] لكن الوفرة التي تتحدث عنها التقارير الرسمية الفرنسية لم تكن دوماً مرادفاً لتحسن أوضاع الأهالي وبالخصوص الفلاحين الصغار، إذ كانت معاناة هؤلاء تبدأ حينما كانوا يصطدمون بصعوبة بيع محاصيلهم بالأسعار الرسمية ويقعون فريسة في أيدي السماسرة. فأسعار الحبوب حددت ب 60 فرنك للقنطار بالنسبة إلى القمح و40 فرنك بالنسبة إلى الشعير، لكن وفرة الإنتاج الذي رافقته ندرة الأكياس وكذلك صعوبات النقل، أدى إلى عدم تحقيق هذه الأسعار في الأسواق أين كان القمح يُباع ب55 فرنك والشعير مابين 23 و25 فرنك. وكان الفلاحون الأهالي الصغار الذين لم يكونوا يملكون المال الكافي يضطرون لانتظار بداية أشغال لجان الشراء إلى بيع جزء من محاصيلهم للسماسرة وبأسعار لم تكن تمثل في الغالب تكاليف الإنتاج.[3] كانت المعاناة تستمر أثناء دفع الرسوم والضرائب، إذ كان الفلاحون مجبرين على القيام بتنقلات طويلة ومكلفة من أجل الوصول إلى مقر إقامة قابض الضرائب المتنوعة بعد أن كانت عمليات التحصيل تتم سابقاً في الدواوير.[4]

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تتابعت فترات المحاصيل السيئة: حوالي ثلاثة ملايين قنطار فحسب من القمح في سنة 1920، بعد ما كان سبعة ملايين قنطار في سنة 1918، أقل من ثلاثة ملايين قنطار من الشعير في سنة 1920 بعد ما كان حوالي سبعة ملايين ونصف مليون قنطار في سنة 1918. وتحوَّل عدد رؤوس الماشية من حوالي ثمانية ملايين رأس في سنة 1919 إلى حوالي 3.3 مليون رأس فحسب في سنة 1927. وتراجعت مساحة الأراضي المستغلة من قِبلِ الجزائريين بنسبة 29.68% بين 1917 و1930 بتدحرجها من حوالي 9.2 مليون هكتار إلى حوالي 7.5

[1]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juillet 1918.
[2]- Gilbert MEYNIER, Les algériens et la guerre de 1914-1918.In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.229.
[3]- AOM, 1K46, Rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juillet 1918, p.08.
[4]- AOM, 1K46, Rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juillet 1918, p.07.

هكتار. وقد حدث هذا التراجع على حساب الفلاحين الصغار ولصالح الاستعمار وكبار الملاك العقاريين الجزائريين.[1]

وتحدث أندري نوشي عن أزمة 1920 – 1921 التي اجتمعت فيها رداءة الإنتاج باستفحال ظاهرة السمسرة والاحتكار، أنها تعتبر من الأزمات الكلاسيكية التي تذكّرنا بأزمة 1866-1870. فالسنة الجيدة 1917 - 1918 حيث بلغ الإنتاج 7100 ألف قنطار من القمح الصلب أعقبتها السنة السيئة 1918 – 1919 حيث لم يتجاوز 4،7 مليون قنطار.كان الفلاحون الصغار هم الأكثر تضرراً إذ نزل إنتاجهم من القمح من 4,7 مليون قنطار سنة 1917-1918 إلى 3 ملايين سنة 1918- 1919، ليصل إلى 1.9 مليون خلال سنة 1919- 1920.كما مسّ الجفاف المراعي ولم تجد القطعان ما تأكله[2].

ت.صناعة ضعيفة في خدمة المستوطنين.

كان الوضع الصناعي في الجزائر جد متدهور كذلك ، وقد وصف جون ريتشارد بلوخ من جريدة " إيكو دالجي" الوضع قائلاً: «في المحادثات التي أجريتها مع الأوساط الرسمية في الجزائر...أنقل صورة إفريقيا التعيسة والتي ألخصها في بعض الملامح: هو بلد غني بالنباتات الزيتية وفقير من حيث الزيت، بلد غني بالصوف لكن لا ينسج الأقمشة، بلد يملك الفحم الحجري ومناجم الحديد، لكن لا يملك لا الأفران العالية ولا مصانع الفولاذ والحديد، بلد غني بالسواحل والموانئ والملاحين، لكن لا يملك أية ورشة لإصلاح السفن. وباختصار، فهو البلد التي تكثر فيه المواد الأولية ذات الجودة العالية، والذي حرمه عالمنا من المعامل ومصانع التحويل بسبب سوء التنظيم ».[3]

لم تساهم الحرب العالمية الأولى في تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري، إذ ظل التركيز على الفلاحة والحياة الريفية، كما لم تستطع المحاولات المحتشمة بغرض مباشرة سياسة التصنيع في الجزائر الصمود أمام منافسة المواد المستوردة.[4] فبعد الحرب ظلت الصناعة مقتصرة على بعض الوحدات الصغيرة لأن البعض كان يرى أن التصنيع يجب أن يقتصر على الصناعات المتوسطة كالمطاحن والمدابغ وتعليب

[1] - Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, N°07, Revue politique idéologique et culturelle du Parti de l'avant-garde Socialiste. Alger, 1972.29 pages. p.08.
[2] - André NOUSCHI, Naissance du nationalisme algérien, cité par Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français.2,…op.cit.p.54 et 55.
[3] - L'Echo d'Alger du 09 Février 1945.
[4] - André NOUSCHI, Economie et société en Algérie des années vingt, in : Centre culturel algérien à Paris,l'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien :Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987,Alger : éd.ANEP,2000,p.150.

السمك وصناعة الجلود والتبغ والكبريت والزيت، وهناك من كان يرى ضرورة إبقاء الصناعة في وضعها غير المتطور من أجل تفادي وقوع المنافسة الوخيمة العواقب على صناعات الوطن الأم.[1]

ث.الارتباط والتبعية في مجال المبادلات التجارية.

كانت الجزائر في اتحاد جمركي مع فرنسا منذ سنة 1884، وكان هنالك إعفاء جمركي متبادل بينهما، كما كانت الجزائر تطبق ذات القيود الجمركية التي تفرضها كانت تفرضها فرنسا على السلع الأجنبية.[2] وقد كتب جاك مارساي أن: «بين الحربين، حققت الجزائر معدل 80% من مبادلاتها مع فرنسا وظلت أول زبون وأول ممون (لها) خلال سنوات الانهيار الاقتصادي في الثلاثينات».[3] وكانت تضمن حوالي 40% من مبادلات فرنسا مع مستعمراتها. ولهذا السبب، كانت كل وسائل الاتصال والطرق الحديدية والموانئ منجزة وفق ما يستجيب لاحتياجات التجارة الاستعمارية.[4]

3. الواقع الاجتماعي.

أ. تغليب العنصر الأوروبي على أهالي البلد بأساليب متنوعة.

كان عدد سكان الجزائر حسب إحصاء سنة 1911 حوالي 5.563.828[5] نسمة بحساب الجيش، وكان ما يقرب من حوالي 5.005984 نسمة في الجزائر الشمالية موزعين على مساحة تقدر بـ 217.265 كم^2، في حين نجد في الجزائر الجنوبية حوالي 486.585 نسمة موزعين على مساحة تقدر بـ367.549 كم^2.[6] وتشير إحصائيات سنة 1921 إلى وجود حوالي 791 ألف أوروبي و4.923.186 من الأهالي. وهناك ملاحظتان أساسيتان حول نتيجة الإحصاء؛ تتمثل الأولى في أن جميع الإحصائيات منذ بداية الاحتلال، كان فيها تمييز بين السكان الأوروبيين والأهالي مما يدل على أن المصالح المكلفة بالإحصاء كانت تحصل على توجيهات التمييز بين العنصرين من

---

[1]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit...p.35, 36

[2]- Ibid. p.39.

[3]- Jacques MARSEILLE, Empire coloniale et capitalisme français (années 1980 – années 1950) : Histoire d'un divorce, Tome 01, Thèse de Doctorat d'Etat, Paris : Paris I, 1984, p.161.

[4]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.40.

[5]– تشير مصادر أخرى إلى الإحصاء الديموغرافي لسنة 1900 الذي بلغ فيه عدد السكان حوالي 4.749.330 نسمة وكانوا موزعين على النحو الآتي:364.257 فرنسي ومجنس،57.131 يهودي، 4.072.089 من العرب والقبائل وبني مزاب، 255.283 أجنبي (تونسيين ومغاربة وإسبان وإيطاليين وأجناس أخرى) ومن بينهم 155.256 إسبانياً. المصدر:
Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français.1, 2eme éd., Paris : Editions du Centenaire, 1979, p.76.

[6]- Maurice ZIMMERMANN. Le recensement de 1911 en Algérie. [En ligne], In: Annales de Géographie.1912, t. 21, n°116. p. 184-185.Disponible sur :<http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/geo_0003-4010_1912_num_21_116_7204.pp.184 et 185.>.

أجل معرفة النتائج المحققة للسياسة الاستيطانية المنتهجة في الجزائر، التي كانت تهدف إلى تغليب العنصر الأوروبي على السكان الأصليين. أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل جعل الجزائر فرنسا جديدة عن طريق التسهيلات والتنازلات المقدمة للأوروبيين، وكذلك منح الجنسية الفرنسية للأطفال الأجانب المولودين في الجزائر، وإدماج بعض الأهالي الجزائريين المتعلمين، لم تتمكن من تحقيق هدفها المنشود، وبقي كل أوروبي يقابله أكثر من ستة جزائريين في المستعمرة الفرنسية الوحيدة ذات الطابع الاستيطاني.[1] لكن وإن لم تنجح السياسة الفرنسية في تحقيق تفوق العنصر الأوروبي، فقد تسببت في إحداث اختلالات اجتماعية خطيرة أثرت على واقع الطبقة العاملة بالخصوص.

ب. تدهور الأوضاع الاجتماعية

تميزت هذه الفترة بالنقص الحاد في المواد الأساسية وصعوبات التموين والارتفاع الجنوني في الأسعار. وقد مسّت هذه الظاهرة المواد الغذائية بدرجة كبيرة وخاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحليب والبطاطا والبيض واللحوم والفارينا. وأكثر من ذلك، تجلت ظاهرة أخرى تخص القمح وبالتالي مادة الخبز. وتشير مختلف التقارير والمراسلات الرسمية إلى صعوبات التموين ونقص السلع، ومن أمثلة ذلك مضمون مراسلة الجنرال نيسال الموجهة إلى الحاكم العام للجزائر بتاريخ 03 جوان 1920، التي تضمنت ما يلي: « أرى أنه من واجبي تذكيرك بتقارير مختلف الفيالق العسكرية التي تشير كلها إلى القلق السائد في أوساط السكان الأهالي بسبب الصعوبات التي يلاقونها من أجل الحصول على المواد الأساسية كالدقيق والسكر والقهوة والشعير..وغيرها».[2] وكذلك مراسلة الحاكم العام للجزائر لحكام العمالات ومختلف القيادات العسكرية في جويلية 1920 حول مسألة تموين البدو الرحل، تطرق فيها إلى الطابع المقلق لمسألة نقص الموارد لدى قبائل الجنوب المهددة في الآجال القريبة بالمجاعة الكاملة التي يمكن أن تتسبب في إحداث تغييرات في مواقفهم الهادئة والمطيعة إلى غاية الآن[3]. هذا البؤس والحرمان، عبرت عنه جريدة "لوتري دونيون"[4] الشيوعية بتاريخ 20 نوفمبر

---

[1]- Jaques JURQUET, La révolution nationale ...T.1, op.cit.p.59 et 60.

[2]- AOM, 1K46, correspondance du Général NIESSEL au Gouverneur Général d'Algérie le 03 juin 1920 au sujet de l'état moral des corps indigènes en Algérie. Annexe 02.

[3]- AOM, 1K46, correspondance du Gouverneur Général d'Algérie au sujet d'estivation et ravitaillement des nomades en Juillet 1920.Annexe 01.

[4]– أسست جريدة "لوتري دونيون" Le Trait d'Union من قِبلِ مديرها فيكتور سبيلمان، وهو إسرائيلي قام ببعض المحاولات التعميرية في دائرة سطيف ولم تكلل بالنجاح. ثم انتقل إلى برج بوعريريج أين فتح محلاً للمواد الغذائية لبعض السنوات. وانتقل بعدها إلى الجزائر العاصمة سنة 1921. يمتاز بأفكاره السياسية المتقدمة جداً بما أنه شارك في عدة جرائد كجريدة "لوترافايور" و

1922 بالعبارات الآتية: «إن الأهالي مازالوا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة أقنان القرن السابع عشر».[1] ويمكن إرجاع حالة الفقر التي عانى منها الجزائريون خلال فترة العشرينات من القرن العشرين إلى جملة من العوامل يتمثل أهمها في: العامل الديموغرافي، إذ تتفق مختلف الدراسات على أن هذه الفترة تعتبر أكثر فترات النمو السريع للسكان. أما العامل الثاني فيتمثل في اختناق الاقتصاد بسبب نقص الأراضي الصالحة فعلياً للزراعة وصعوبة الظروف المناخية، أما العامل الثالث فيتمثل في سياسة مصادرة أراضي البعض وتمليكها للبعض الآخر، مما ولّد اختلالات اجتماعية خطيرة في الأرياف وفي المدن على حد سواء.[2]

كما عانى الأهالي من انعدام الأمن في مختلف ربوع القطر الجزائري، وقد أرّقهم هذا الأمر بسبب تعرضهم للنهب على أيدي قطاع الطرق أثناء تنقلاتهم وكذلك من انتشار الأمراض والأوبئة.

وزيادة على البؤس والحرمان الذين كان الجزائريون يعانون منهما وخاصة الفلاحين، قامت فرنسا بتنظيم حملة اقتراض الأموال من فلاحين للمساهمة في مسار إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي المخرب من جراء الحرب الكبرى.[3]

ووصف غاليسو الوضع في شمال إفريقيا عامة بالعبارات الآتية: «الحياة الفلاحية عرفت انحسارًا، وحُرِمَت من مساعدة القطاع الحرفي. وكانت القرى تُخفي بؤسها وراء مظهرها الحضري مثل بقية دول البحر الأبيض المتوسط» ثم يضيف أن: «في بلدان المغرب الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب)، تسبب الاستعمار بأشكال مختلفة وبدرجات متقاربة في الخطورة، في خلق اختلال اقتصادي عميق كان يتجلى في نقص العمل. وجاء ذلك من أزمة الأرياف؛ فالنزوح الريفي لم يساهم إلا في نقل المشكل إلى المدن، لأن المدينة لم تكن تقدم إلاّ عملاً محدودًا في الإدارة وقطاع الخدمات وكانت تثقل الميزانية أساسًا، في حين بقي التشغيل في المجال الصناعي جد محدود ».[4]

"لالوت سوسيال" وكذلك في جريدة "الإقدام" في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1923.و كانت جريدة "لو تري دونيون" تدعو الأهالي دائمًا الأهالي إلى الانخراط بقوة في نقابات الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية والكونفدرالية العامة للشغل والفرع الفرنسي للدولية الاشتراكية .

[1]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes jusqu'au 30 Novembre 1922.
[2]- Abdellatif BENACHENHOU, croissance économique et sous développement dans l'Algérie des années 20, in : Centre culturel algérien à Paris,:l'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien :Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987,Alger :éd.ANEP,2000,p.67.
[3]- Aom, base d'Ulysse, 9FI, l'empreint national, [en ligne]. Annexe 14.
[4]- René GALLISSOT, L'économie de l'Afrique du Nord, 3eme éd. Refondue, Paris : P.U.F, 1969. (coll.que sais-je ?), p.70.

ت. ازدياد حدة الهجرات الخارجية.

– الهجرة نحو تونس.

عرفت الهجرة الجزائرية نحو تونس حركة دؤوبة خلال كل الفترة التي تميزت بالمعارك والمقاومات، وقد اهتمت إيالة تونس باستقبال هذه القبائل الجزائرية التي كانت تقوم بفلاحة الأرض وبدفع مبالغ مالية معتبرة كضرائب،[1] وأهم حركة هجرة شوهدت نحوها كانت من عمالة قسنطينة التي كانت مرتبطة بثورة 1871. وقد قدِّر عدد الجزائريين في تونس سنة 1876 بحولي 16 ألف فرد.[2] وتطورت حركة الهجرة نحو تونس بعد فرض الحماية عليها، وكان منطلقها منطقة القبائل بطلب من الشركات المنجمية المستقرة في تونس.[3] ومكنت هذه الهجرة من تغيير نظرة المستوطنين إلى اليد العاملة القبائلية في الجزائر وأصبحت في نظرهم «الأكثر عملاً واقتصاداً وحباً للربح»، على نقيض السوافة[4] الذين كانوا يتميزون «بعنف ردود أفعالهم وكثرة تنظيمهم للإضرابات».[5] وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، توجه مهاجرون آخرون من مناطق أخرى من إقليم قسنطينة نحو تونس وازدادت وتيرته بين الحربين.

– الهجرة نحو المغرب الأقصى.

بدأت الهجرة نحو المغرب مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وازدادت حدتها بعد مقاومة الأمير عبد القادر، إذ لجأت إليها قبيلتا الهاشمين وبني عامر، بالإضافة إلى عدد كبير من العائلات القادمة من مدن تلمسان ومعسكر ومستغانم والجزائر، التي استقرت في كل من وجدة وتازة وتطوان وطنجة والرباط وغيرها من المدن.[6] ساهمت الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى هي الأخرى في حركة الهجرة الجزائرية نحوها، ومسّت بالخصوص المدن الهامة في إقليم وهران والجزائر، وقد ازدادت وتيرتها في 1912 بعد قانون التجنيد الإجباري الذي أدى إلى فرار عدد كبير من الجزائريين. وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في المغرب سنة 1936 حوالي 15 ألف مهاجر.

---

[1]- Kamel KATEB, l'exode algérien en terres d'Islam. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.245.

[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.44

[3]- Ibid. pp.44, 45.

[4]– هم سكان واد سوف.

[5]- Claude LIAUZU, Naissance du Salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie, Thèse d'Etat, Nice : Université de Nice, 1977, p.81.

[6]- Kamel KATEB, op.cit.p.244-245.

– نحو المشرق العربي.

كانت سوريا الوجهة المفضلة للمهاجرين الجزائريين، وقد سجلت السلطات الفرنسية خمس موجات هجرة كبرى نحوها وهي في سنوات 1854 و 1860 و 1870 و 1880 و 1911.[1]

– الهجرة نحو فرنسا.

إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر، كانت الهجرة مقتصرة من جهة على البائعين المتجولين[2] الذين كانوا يترددون على المدن الكبرى ومحطات المياه المعدنية، من أجل بيع سلعهم الرخيصة المعتادة، التي تتمثل في الزرابي والحلي وجلود الماعز. ومن جهة أخرى على مرافقي قطعان الماشية الذين كانوا يجولون على محور الجزائر، مرسيليا و لاكامارف. ومنذ 1899، صرح أيت مهدي، وهو عضو في البعثة القبائلية لدى المندوبيات المالية بأهمية الخدمات التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الريفيون العمال والأذكياء وهم سكان منطقة القبائل للصناعة الفرنسية. وبدأت أول حركة فعلية للسكان الجزائريين بطريقة سلمية ولفترات طويلة على شكل تجمعات نحو بلد لا يُعد ضمن "دار الإسلام" مع بداية القرن العشرين.[3] وكان العمال عند عودتهم يروون روائع الحياة في فرنسا، ويفتخرون بالأجور المرتفعة فيها. وفي سنة 1912، أشار تحقيق رسمي إلى وجود ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف عامل شمال إفريقي في فرنسا موزعين على مختلف المراكز الصناعية الأساسية في البلد وهي: مناجم با دو غالي، مصانع باريس ومارسيليا،[4] وكانوا يشتغلون في الأعمال الشاقة في مصانع التكرير والصابون وكحمالين في أرصفة الموانئ وفي المناجم ومصانع التعدين. ثم جاءت أحداث أخرى لتسريع وتيرة الهجرة تتمثل في قرار الحاكم العام للجزائر بتاريخ 18 جوان 1913، المؤكد بقانون جويلية 1914، الذي ألغى "رخص السفر" التي أنشأها مرسوم 16 ماي 1879 (أو بتاريخ 16 ماي 1876 حسب مصادر أخرى)،[5] وهي الخاصة بالأهالي الجزائريين، مما أدى إلى زوال العائق الإداري الأساسي في وجه

---

[1]- Kamel KATEB, op.cit. p.246.

[2]– أغلبية هؤلاء الباعة المتجولين كانوا من منطقة القبائل وبعد فترة أصبحوا يملكون محلات تجارية على التراب الفرنسي. كما ظهر في أوساط هؤلاء الباعة المتجولين المسؤولون الأوائل عن حزب النجم الشمال الإفريقي،وعلى رأسهم مصالي الحاج. المرجع:
Colette GRANET, Les cafetiers maures : 1914-1940. In: Revue européenne de migrations internationales. Vol. 11 N°1. Marseille et ses étrangers. pp. 125-132. Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/ article/remi_0765-0752_1995_num_11_1_1448.>p.126.

[3]- Aom, 1K884, Documents Algériens, édité par le service d'information du gouverneur général d'Algérie, N°30 du 08 Avril 1950, l'émigration des musulmans algériens en France cabinet.

[4]- Ahcéne ZAHRAOUI, Les travailleurs algériens en France : Etude sociologique de quelques aspects de la vie familiale, Nouvelle Ed. Paris : François Maspero, 1976, p.25.

[5]-Tayeb BELOULA, Les algériens en France : leur passé, leur participation à la lutte de libération nationale et leurs perspectives, Alger : éd. Nationales algériennes, 1965, p.14.253 p.

المهاجرين.[1] ثم ازدادت عند اندلاع الحرب العالمية الأولى بسبب الحاجة الماسة إلى اليد العاملة الجزائرية من أجل مزارعها ومصانعها ومناجمها.[2] وبتاريخ 14 سبتمبر 1916، تم إصدار مرسوم يقضي بإنشاء "مصلحة عمال المستعمرات المكلفة بتنظيم تجنيد اليد العاملة في الهند الصينية والصين وشمال إفريقيا" على مستوى وزارة الحربية الفرنسية، بذلك تمكنت فرنسا من تجنيد حوالي 78 ألف جزائري عن طريق التسخير وإرسالهم إلى فرنسا في الفترة الممتدة من 1915 إلى 1918.[3] وأصبح عددهم حوالي 280 ألف سنة 1918، إذا ما أضفنا إليه الجنود والعمال الأحرار. وقد كان جل هؤلاء المهاجرين رجالاً في سن النشاط «يمثلون 1/3 من العمال الذكور المنتزعين من الجزائر».[4] وبعد وقف القتال سنة 1918 أعطت الحكومة الفرنسية تعليمات تقضي بأن «يكون الأجانب هم أول من يُسرح وآخر من يُعاد إلى العمل».[5] وعلى هذا الأساس تم تسريح العديد من الجزائريين من الجيش والمصانع المختلفة ولم يبق في فرنسا إلى بضعة آلاف مهاجر من شمال إفريقيا. لكن حاجيات الصناعة الفرنسية وأشغال إعادة بناء المناطق المدمرة والأجور المرتفعة ساهمت في جلب الجزائريين مرة أخرى. وقد عرفت سنة 1924 لوحدها هجرة حوالي 71028 جزائريًا، ليبلغ عددهم الإجمالي حوالي 100 ألف خلالها.[6] وفي شهر مارس من ذات السنة، أنشأ وزير الداخلية الفرنسي كاميل شوتون وهو من التيار الراديكالي لجنة خاصة عقب الحادثة[7] التي شهدتها باريس بتاريخ 7 نوفمبر 1923، التي حددت سلسلة من العراقيل الإدارية التي مسَّت بطريقة جدّية بالحريات المضمونة من قِبلِ التشريعات السارية المفعول. وفي هذا الصدد تقررت ثلاثة إجراءات تفرض على المسافرين من الجزائر وهي :- امتلاك عقد عمل موقع من قِبلِ وزير العمل.- الخضوع لفحص الانتقاء أمام طبيب معتمد من قِبلِ الإدارة من أجل تجنب أخطار مرض السّل.- التأكيد على الهوية عن طريق تقديم بطاقة

[1] -Aom, 1K884, Documents Algériens…op.cit.

[2]- Jean DESPOIS, L'émigration des travailleurs algériens en France. In: Annales de Géographie. 952, t. 61, n°323. Pp. 77-79.Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr /web/revues/ home/ prescript/ article/geo_0003-4010 _1952_num_61_323_13362>, p.77.

[3]- Aom, 1K884, Documents Algériens, édité par le service d'information du cabinet du gouverneur général d'Algérie, N°30 du 08 Avril 1950, l'émigration des musulmans algériens en France.

[4]- René GALLISSOT, Emigration coloniale, immigration postcoloniale : Le Mouvement va –et –vient entre l'Algérie et la France depuis l'origine anticipatrice de la mobilisation des travailleurs coloniaux, In « Annuaire de l'Afrique de Nord (ANN) », 1981, p.31-49.

[5]- Cité par René GALLISSOT, Nadir BOUMAZA et Ghislaine CLEMENT, Ces migrants qui font le prolétariat, Paris : Méridiens KLINCKSIECK, 1994, p.41.

[6]- Aom, 1K884, Documents Algériens…op.cit.

[7]- بتاريخ 7 نوفمبر 1923، قام المهاجر الجزائري خميلي محمد سليمان الذي لم يكن يمتلك لا مأوى ولا عمل بقتل امرأتين وجرح أخريين في وضح النهار في شارع عامر في المقاطعة الإدارية رقم 15 بباريس.

تعريف منجزة لهذا الغرض، تحمل صورة شمسية.[1] وفي 09 أوت 1926، أصدر مرسوم آخر ينظم الهجرة نحو فرنسا مرة أخرى كرس بمرسوم آخر بتاريخ 04 أفريل 1928، وهذا بعد الضجة الإعلامية التي أحدثتها الصحافة عقب وفاة بعض المهاجرين غير الشرعيين في سيدي فرج، لذلك أصبحت الشروط المطلوبة أكثر تعقيداً، إذ بالإضافة إلى ما كان مطلوباً سابقاً كان يستوجب تقديم شهادة سوابق عدلية خالية من أية أحكام خطيرة، ووصل دفع تكلفة بطاقة السفر وامتلاك 150 فرنك فرنسي، لكن رغم ذلك استمرت حركة الهجرة إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية التي ساهمت في تقلص عدد المهاجرين وارتفاع عدد العائدين إلى أرض الوطن.[2]

كان العمال الجزائريين يُستغلون في أعمال الحفر والفلاحة وفي المناجم والبناء، و قد اختلفت التحاليل حول العوامل المؤثرة في ذهاب وإياب المهاجرين؛ إذ هناك من يرى أنها «كانت تخضع لرزنامة الأعمال الفلاحية والفترات النشيطة من الحياة الاجتماعية في الأرياف أكثر منه لمستوجبات النشاط الصناعي الذي يشغل العمال المهاجرين، وأن ذهاب المهاجرين كان يتم بالخصوص في فترات الحرث في أواخر الخريف أو في أوائل الشتاء، أما الإياب فكان يتزامن في الغالب مع فترات الحصاد والجني».[3] لكن هناك من رأى أن الانجذاب نحو فرنسا لعب دوراً أكبر من الضغط الديموغرافي، وأن «موجات الهجرة ارتبطت أقل بوضعية المحاصيل التي تميزت بعدم الاستقرار في جنوب البحر الأبيض المتوسط منه بتغيرات حاجيات فرنسا التي كانت الأجور والمزايا الاجتماعية تشكل فيها إحدى عوامل الجذب بأتم معنى الكلمة».[4] وأشار التقرير الشهري للحالة السياسية للأهالي لشهر فيفري 1919 إلى أن سكان منطقة القبائل هم كانوا الأكثر طلباً لجوازات السفر إلى فرنسا، وأن أغلبيتهم عبروا عن رغبتهم في ممارسة التجارة.[5]

هذا وتركت هذه الهجرة آثارًا لا يستهان بها على مختلف المستويات؛ إذ كان من الطبيعي أن يؤدي غياب ما بين 250 و300 ألف رجل في أوج النشاط إلى نوع من الأزمة في اليّد العاملة وإلى

---

[1]- Clifford ROSENBERG, La politique musulmane en métropole dans l'entre deux guerres. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.376-377.

[2]- Aom, 1K884, Documents Algériens, édité par le service d'information du cabinet du gouverneur général d'Algérie, N°30 du 08 Avril 1950, l'émigration des musulmans algériens en France.

[3]- A.SAYAD, « Les trois âges de l'immigration algérienne en France», Actes de la recherche en sciences sociales, N°15, Juin 1977, pp.59-82.

[4]- Jean DESPOIS ,op.cit., p.78.

[5]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Février 1919, p.09.

التخلي عن العديد من المهن الصغيرة، ومن جهة أخرى ساهمت حركة ذهاب وإياب حوالي 80 ألف مهاجر سنوياً في تنشيط الملاحة الجوية والبحرية، كما كانت الأموال التي يجنيها هؤلاء المهاجرون مصدر رزق أساسي لأكثر من 800 ألف شخص، وسمحت لبعضهم بمسح ديونهم ولآخرين بشراء الأراضي أو قطعان الماشية وللبعض الآخر بناء منازلهم أو ترميمها أو فتح محلات تجارية. أما الآثار الديموغرافية للهجرة فلم تكن ذات أهمية كبيرة رغم فترات الغياب الطويلة عن الأسرة.[1] أما سياسيا، فقد كان لاحتكاك هؤلاء العمال المهاجرين بزملائهم الفرنسيين والأوروبيين أثر كبير في تعلم أبجديات العمل السياسي والنقابي الذي عاد بفائدة كبيرة على الحركة الوطنية والنقابية في الجزائر. لكن من جهة أخرى، كانت النقطة السوداء في عملية الهجرة هي الوضع الصحي المتدهور للمهاجرين. إذ كان غالبيتهم لا يفكرون إلا في إقتصاد الأموال من أجل تمويل ذويهم ولم يكونوا يتغذون وينامون ويلبسون يلبسون بطريقة جيِّدة رغم ممارستهم لأكثر الأعمال شقاء مما جعلهم يقعون فريسة سهلة لمختلف أنواع الأمراض الفتاكة كالسُّل.[2] ومن الحكايات الطريفة حول هذا الأمر ما رواه أحد المهاجرين من قرية تعزبين،[3] في كل يوم وعلى موعد الغذاء كان ينزوي في مكان ليس على مرأى من بقية زملائه يتناول حبات البطاطا المسلوقة. وقد لاحظ الأمر أحد مسؤوليه قد يكون رئيس فرقة أو رئيس ورشة وتعجب من أمره، وعندما استفسره، أجابه أنه مجبر على الاقتصاد في العيش إلى أقصى حدٍّ من أجل تموين عائلته التي كانت تتكون من الوالدين والأبناء والأعمام والعمات. لذلك نصحه بأن يأكل جيّداً إذا ما أراد أن لا تتوقف كل العربات التي يجرها لأنه يعتبر القاطرة الأمامية.

4.طبقة الأجراء في الجزائر.

أ . تكوينها.

كان 95% من السكان الجزائريين يعيشون في الأرياف عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد كانت أنظمة علاقات العمل السائدة ثلاثة وهي: العمل العائلي، التويزة (التعاون) والخماسة الذي كان يمثل في سنوات 1830 ما يعادل خمس أرباب العائلات. لكن عمليات مصادرة الأراضي والطرد منها التي مارستها فرنسا أدت إلى تفقير الشعب الجزائري الذي أصبح بروليتاريًا بعد أن كان

[1]- Jean DESPOIS, op.cit...p.78-79.
[2]- Ibid.

[3]– هي قرية تابعة لبلدية برباشة بولاية بجاية.

صاحب أرض خلال القرن التاسع عشر وتحول إلى مجرد خزان لليد العاملة.[1] وعلى أي حال، فإن عملية تجريد الفلاحين في الأرياف من أراضيهم ساهمت في تفكيك الطبقة الفلاحية الجزائرية. وأدى ذلك إلى تشكل ثلاث طبقات أساسية وهي التالية:

– البروليتاريا الصناعية التي تكونت في وقت متأخر (في أواخر القرن التاسع عشر) وهي طبقة ضعيفة عددياً تتكون أساساً من الفلاحين، حلّت محل طبقة الحرفيين التي انهارت بفعل منافسة السلع المستوردة من فرنسا أو المنتجة محلياً من قِبلِ العدد القليل من بعض المصانع الفرنسية.

– البروليتاريا الجزائرية في فرنسا التي تتألف من المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يعانون تقريباً من ذات الصعوبات التي كان يعاني منها مواطنوهم الذين لم يغادروا الجزائر، وكانوا يشتغلون في المجالات التي كان العمال الفرنسيون ينفرون منها، والتي لم تكن في حاجة إلى أي تأهيل مهني على غرار البناء والمناجم.

– البورجوازية والطبقة المتوسطة غير المنتجة، والتي كان تواجدها في أعلى الهرم الاجتماعي والتي تتألف من الرأسماليين الأوروبيين وبعض الرأسماليين الوطنيين.[2]

بعد توزيع الأراضي على المهاجرين القادمين من أوروبا، طُرحت مسألة نقص اليد العاملة التي حُلَّت عن طريق اللجوء إلى اليَّد العاملة العسكرية والمهاجرين وعن طريق نزلاء السجون وبواسطة أعمال السخرة واليد العاملة المحلية.

أول مصدر كان اليد العاملة العسكرية التي يُعد أمر تحديد عددها بدقة غير ممكن، لكن يتفق العديد من الشهادات على إبراز أهميتها ودورها في المراحل الأولى من الاحتلال. وقد كان عدد المفارز العسكرية المستغلة في عمليات الحصاد المنظمة من قِبلِ المستوطنين في السهل كبيرًا جداً، مما جعل الإدارة العسكرية تخشى توقف نزول الجبليين من دواويرهم إلى سهول الشلف بسبب المنافسة من قِبلِ العسكر.[3]

---

[1]- René ARRUS, l'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), Alger : OPU, 1985.p.65.

[2]- Ahmed BEN-NAOUM, Classes sociales et mouvement national démocratique en Algérie (1830-1954), mémoire de fin d'études supérieures en philosophie, Alger : Université d'Alger, 1970, p.68-76.

[3]- Tayeb CHENNTOUF. L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°31, 1981. pp. 85-103. http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1981_num_31_1_1906.p.91.

ثاني مصدر كان المهاجرون من أوروبا ومن بلدان المغرب، وقد كان عددهم مرتفعًا جداً بل و كان يفوق عدد الفرنسيين في فترة من الفترات، وهو ما خلق نوعًا من الاستياء لدى السلطات الاستعمارية التي كانت تحاول التوفيق بين تعمير الجزائر وتحقيق التفوق العددي للعنصر الفرنسي.[1] وكان رهان المستوطنين والإدارة الاستعمارية مزدوجًا: بحيث كانت بالقدر ما ترى ضرورة احتواء أي محاولة استقلالية مستترة وحتى انضمامية في وسط الجاليات الاسبانية أو الايطالية، كانت ترى كذلك وجوب العمل على تدعيم عدد السكان الفرنسيين (مدنياً).[2] ولم يتمكن العنصر الفرنسي من تحقيق التفوق إلا منذ سنوات 1850.[3] ويشير إحصاء 1896 إلى أن عدد الفرنسيين الأصليين كان حوالي 346870 فردًا في حين كان عدد الأجانب أقل بقليل فقط وهو 237138 مهاجرًا (نجد منهم 157560 اسبانيًا، 35539 ايطاليًا[4]، 12815 أنجلو مالطيًا) وكان هؤلاء المهاجرون يزودون المستوطنين الفرنسيين باليد العاملة لفترة طويلة بسبب حرمانهم من حق الملكية، لكن التسهيلات التي اعتمدت فيما بعد في سبيل التجنيس بعد صدور قانون 1889 حول التجنيس الآلي، ساهمت في الانصهار السريع للأجانب وخاصة الإسبان في المجتمع الفرنسي، وفي تحولهم إلى "أقدام سوداء" حقيقيين، بالرغم من أن ذات القانون منح لهم التسهيلات الكافية للمحافظة على جنسيتهم الأصلية،[5] وأدى ذلك إلى تغيير نظام انتقال الأراضي وإلى فقدان هذا المصدر الهام من مصادر اليد العاملة. كما كان لمهاجري المغرب وتونس دور كبير، وكانوا يصلون دورياً في فترات الحصاد و الجني.

---

[1] -Jennifer SESSIONS, les colons avant la 3eme république : Peupler et mettre en valeur l'Algérie, In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.64.

[2]- Laure BLEVIS, L'invention de l' « indigéne » Français non citoyen. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.217.

[3] -Jennifer SESSIONS, op.cit., p.64.

[4]– على خلاف تونس، كانت عائلات الكولون الايطاليين في الجزائر تعيش منعزلة ولم تستطيع أن تشكل تكتلات اجتماعية وكانت دوماً في موضع الأقلية بالنسبة إلى عائلات الفرنسية. المصدر:

Augustin BERNARD, Le peuplement italien en Tunisie et en Algérie. In: Annales de Géographie. 1905, t. 14, n°74. p. 167-17.Disponible sur : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/geo_0003-4010_1905_num_14_74_6470.p.167.

[5]- Pierre BOYER, Vilar (Juan Bta.) : Emigracion espanola a Argelia (1830-1900). In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°23, 1977. pp. 241-245.Disponible en ligne sur : http://www.persee.fr/web/revues/home /prescript/article/remmm_0035-1474_1977_num_23_1_1414.p.244.

ثالث مصدر كان عمل نزلاء السجون،[1] وكذلك أعمال السخرة التي استوحيت من التويزة، وقد ساهم قانون الأهالي الذي «يتناقض تماماً مع المبادئ الجمهورية بإخضاعه لرعايا مستعمرين لقمع خاص خارج عن نطاق القوانين الجزائية السارية المفعول»[2] والذي حدد طبيعة المخالفات والعقوبات المترتبة عنها في تطور هذا المصدر، لأن نظام المخالفات كان ينص على غرامات تقدر بحوالي 15 فرنك و5 أيام سجن لكل مخالفة مع إمكانية تحويل عقوبات السجن والغرامات إلى أيام عمل.

لقد سبقت الإشارة إلى أن ميلاد طبقة الأجراء يعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما تجدر الإشارة إلى استعمال هذا المصطلح لأول مرة من قِبلِ بوردو BURDEAU سنة 1891، لكن من الصعب تحديد التاريخ الحقيقي لميلاد طبقة الأجراء بسبب تعقيد الظاهرة باعتبار التأثير المتباين للاحتلال بين الشمال والجنوب وبين السهول والجبال.[3] وهنا نتساءل ما إذا كان من الواجب ربط ميلاد الطبقة الأجيرة ببداية مسار مصادرة الأملاك وما تبعه من استعمالٍ لليد العاملة المحلية.

ب . واقعها.

ارتكزت السياسة الفرنسية في الجزائر على تهديم البنية الاقتصادية والاجتماعية فيها عن طريق تجريد الفلاحين من ممتلكاتهم وكذلك إصدار أرمادة من القوانين التعسفية التي كانت تحد من استفادة الفلاح الفقير من الثورة الغابية التي كانت تعتبر مصدرًا أساسيًا لبناء مسكنه وصنع أثاثه وأدواته وتدفئته وطهي غذائه ثم القيام بتوجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة مصالح المستعمر عن طريق تطوير المحاصيل التجارية على حساب الفلاحة المعاشية.[4]

ساهمت هذه السياسة في التفقير المتدرج للأهالي المسلمين رغم التطورات الاقتصادية المحققة، لأن غنى أية أمة من الأمم كما عبَّر عنه "فيلنوف بارجمونت" لا يمكن قياسه بقيمة رؤوس الأموال أو المبادلات، إنما بالمستوى المعيشي للسكان.[5] كما أدت السياسة الفرنسية كذلك إلى تركيز الملكيات

---

[1]- AOM, base d'Ulysse, 8FI.432, V018N046 [En Ligne], travail des pénitenciers.Annexe 13.

[2]- Sylvie THENAULT, Le « Code de l'Indigénat ».In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012.p.200.

[3]- Tayeb CHENNTOUF. L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle, Op.cit.p.92.

[4] - Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI, l'Algérie : Pérennité et résistances (1830-1962), Alger : OPU, 2009, p.137 et suite.

[5]- Marcel EMERIT, André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale. Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Année 1962, Volume 17, Numéro 6, p. 1214 – 1219, <URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ahess_0395-2649_1962_num_17_6_420936_t1_1214_0000_2>,p.1219.

في أيدي الأوروبيين وعلى التحويل التدريجي للأهالي إلى عمال. وساهمت التغييرات التي أحدثت على هيكلة الاقتصاد الجزائري في وقوع اختلالات كبيرة في المجتمع الجزائري تتمثل أساساً في مشكل الشغل. فقد بدأ المشكل بالأرياف الجزائرية بعد مصادرة الأراضي وعدم توفر العمل الدائم، مما أدى إلى هجرة أعداد هائلة من الرجال نحو المدن ونحو الخارج، وكانت منطقة القبائل من أكثر المناطق التي مسها النزيف. وهذا الأمر جعل الريف يشتكي من نقص اليد العاملة في فترات الأشغال الكبرى. وفي المدن كذلك، طرحت مسألة الشغل بأكثر حدة ببروز ظاهرة البطالة المقنعة (أو الشغل المقنع) الذي يتمثل في شغل وظائف غير حقيقية أو غير مربحة، مثل التجار والحرفيين بدون زبائن، وظائف الحمل والحجابة.[1] فهل ساهم تحويل الجزائريين إلى عمال في التخفيض من مستوى معيشتهم؟ على أية حال،كان المستوطنون يدّعون أن أجر العامل الفلاحي في ملكية جيدة يفوق كثيراً دخل الملكية التي كان يستغلها قبل بيعها!

وبعد اشتعال نيران الحرب العالمية الأولى أو الحرب الكبرى تم استنزاف الموارد البشرية للدول المشاركة أو التي كانت مسرحاً لأكبر معاركها أو التي كانت مستعمرة من قِبلِ أطراف الحرب. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة فعلية في اليد العاملة، مما أجبر الإدارة الاستعمارية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي كما يلي:

– خصم فائدة المنحة اليومية للعمال الأوروبيين والأهالي الذين مكنتهم هذه المداخيل في الكثير من الحالات من البقاء بدون عمل، وهذا لحل معضلة العزوف عن العمل.[2]

– الاستعانة بالفرق العسكرية الروسية أو السجناء لحل معضلة ارتفاع الأجور. وقد ورد في تقرير شهر ماي أن « قضية ارتفاع الأجور تعتبر أكثر حساسية، إذ بعيداً عن أمر تجنب قانون العرض والطلب، سعت الإدارة إلى إبطال أو قمع الممارسات التي كانت تهدف إلى رفع الأجور، عن طريق وضع فرق من العمال المساجين وفرق من الجنود الروس تحت تصرف الملاك... هذه الإجراءات التي فرضتها ضرورات الوقت الراهن، ذات طابع عام يقبل بها الأهالي».[3]

– مطاردة العاطلين عن العمل من قِبلِ الإداريين بمساعدة القادة الأهالي وغلق مقاهيهم كذلك.[4]

---

[1]- René GALLISSOT, L'économie de l'Afrique du nord, op. cit. p.36-37.
[2]- AOM, 1k46, Rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Mai 1918, p.05.
[3]- Ibid.
[4]- AOM, 1k46, Rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juin 1918, p.08.

– تأخير عملية نقل العمال المجندين إلى ورشات ومصانع الدفاع الوطني إلى غاية انتهاء فترات الحصاد لضمان إتمامها في أحسن الظروف الممكنة.[1]

– لجوء بعض المزارعين الأوروبيين قبل بداية مواسم الحصاد إلى عقد اتفاقات مع فرق الحاصدين وبأسعار جدّ مرتفعة.[2]

ومن جهة أخرى عرفت عملية تجنيد العمال لتدعيم المجهود الحربي الفرنسي نشاطًا كبيراً رغم الصعوبات التي كانت الإدارة الاستعمارية تلاقيها في سبيل تعبئة الأهالي الجزائريين. وقد جاء في تقرير شهر سبتمبر 1918 المعد من قِبلِ مديرية شؤون الأهالي: «إن عملية تجنيد العمال لمصانع وورشات الدفاع الوطني تتواصل بنشاط جديد بسبب تعليمات رئيس المجلس ووزير الحربية التي تفرض على الجزائر إرسال 24 ألف عامل قبل الفاتح ديسمبر القادم. وهذه التعليمات ترتقب التطبيق المحتمل لنظام التسخير تطبيقاً لمرسوم 16 سبتمبر 1916...».[3] ومن الأسباب التي أدت إلى رفض الجزائريين للأمر نذكر: انخفاض الأجور المقدمة للعمال الجزائريين في المصانع الفرنسية، تجريد العديد من العمال من لوازم العمل التي أعطيت لهم في فرنسا في طريق عودتهم إلى الجزائر،[4] وارتفاع تكاليف الإقامة في فرنسا وطول فترات البطالة والانتظار في ميناء مارسيليا من أجل العودة، ممّا كان يؤدي إلى استنزاف الجزء الأكبر من مداخلهم التي تحصلوا عليها خلال فترة إقامتهم بفرنسا. ويجدر أن نذكر في هذا الصدد مضمون شكوى أحد العمال الفارين من فرنسا، الذي صرح بأن «أيام البطالة التي أرغم عليها، ساهمت في إنقاص مداخيل عمله بصفة معتبرة، مع عدم امتلاك عائلته لأي مدخول آخر، وأنه عاد إلى الجزائر أين كان مدخوله أفضل».[5] لكن وإن كانت الأسباب التي ذكرها التقرير ساهمت فعلياً في عزوف الجزائريين عن الذهاب إلى فرنسا، فلا يجب أن ننسى أثر الأسباب السياسية التي جعلت العمال الجزائريين يرفضون تدعيم فرنسا في حربها الامبريالية، وكذلك الأسباب الاجتماعية المتمثلة في التمزيق الذي كان ذلك يسببه للأسر الجزائرية، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالقضايا العنصرية والدينية.

لقد أشرنا سابقاً إلى المشكل العويص الذي ادعت السلطات الفرنسية أنه أرهقها، وهو مشكل ارتفاع الأجور اليومية، لكن أساس المشكل كان وجود اختلالات كبيرة في الأجور بين مختلف المناطق

[1]- AOM, 1K46 rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Mai 1918, p.04.
[2]- AOM, 1k46, Rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juin 1918, p.08.
[3]-AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juillet 1918, p.09.
[4]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Janvier 1918.
[5]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juillet 1918, p.10.

الذي طرح قضية التوزيع غير المتوازن لليد العاملة. فالأجور اليومية كانت تتراوح مابين 10 و12 فرنك، والفِرَق التي كانت تؤدي عملها بنظام "العمل بالمهمة" Travail à la tache كان يصل مدخولها إلى 20 فرنك في اليوم، وفي المقابل سجلت أجور تتراوح مابين 02.5 فرنك و03 فرنك في مناطق أخرى. وتؤكد هذه الفروقات صعوبة تحقيق التوازن بين مختلف ربوع المستعمرة فيما يخص توزيع اليد العاملة.[1] وجاء في أحد التقارير أن الأجور اليومية كانت تختلف من عمالة إلى أخرى، وهي مرتفعة عموماً في عمالة وهران مما عليها في عمالتي قسنطينة والجزائر بسبب المساحات الزراعية الواسعة وكذلك قلة الكثافة السكانية (في عمالة وهران)...لكن بصفة عامة، فإن قيمة الأجر اليومي كانت تعادل 06 فرنك في عمالة وهران، 05 فرنك في عمالة الجزائر و04 فرنك في عمالة قسنطينة، وهي لم تكن تتجاوز 03 فرنك قبل الحرب».[2] ولم تكن مسألة الأجور مطروحة فحسب في الجزائر، بل كانت مطروحة كذلك لدى للعمال المغتربين، إذ كان بعض الأهالي يشتكون عند عودتهم إلى دواويرهم بعد انتهاء عقودهم من الأجور المنخفضة التي كانوا يتلقونها في بعض المصانع في فرنسا.[3] وأمام انخفاض الأجور، عانى الأهالي بسبب ظروف الحرب من صعوبات التموين خاصة في المناطق الداخلية الصغيرة التي كانت تنعدم فيها المراقبة منعدمة، ممّا جعل التجار يفرضون أسعار جدّ مرتفعة.[4]

و منذ أوائل سنوات 1920، أي بعد فترة من نهاية الحرب العالمية الأولى، وهي سنوات البؤس المتنامي والمجاعة، فإن أهم ما ميّز العمل في القطاع الفلاحي هو البطالة والطابع الموسمي وغير المنتظم للشغل. ونقل لنا أندري نوشي مضمون حديث مستشار بلدي أهلي في أورليانس فيل في كلامه عن حوض الشلف: «القطعان أبيدت وأجبر الأهالي على بيعها بأسعار بخيصة، العديد من الرعاة والخماسين الذين لم يجدوا العمل لدى الفلاحين المنهكين، تحولوا إلى متسولين برفقة عائلاتهم. وبدأ نزوح فعلي للمتسولين الذين لم يجدوا النجدة في دواويرهم نحو المدن من أجل توسل الشفقة العمومية...»[5] فالأجور اليومية التي كانت تتراوح ما بين 0.5 فرنك و1.5 فرنك في القرن التاسع

[1]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Mai 1918, p.08.
[2]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juin 1918, p.08-09.
[3]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Mai 1918.
[4]- Ibid.
[5]- André NOUSCHI, naissance du nationalisme algérien, cité par : Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français.2,…op.cit.p.55.

عشر، لم تزداد إلا قليلاً بالرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المواد الغذائية عشية الحرب.[1] كما بيَّن تقرير حول اليد العاملة في شمال إفريقيا وتونس لسنة 1930 أن الأجور كانت تتباين بين منطقة وأخرى. وأشار التقرير إلى معدل الأجور في كل من الجزائر وتونس سنتي 1913 و 1929 وكانت على النحو الآتي: الجزائر 02 فرنك في سنة 1913 و 13 فرنك في سنة 1929، أما في تونس فكان 02 فرنك ثم 15 فرنك. وقد اعتبر التقرير ذاته هذه الأجور جدّ مرتفعة بالنظر إلى محدودية احتياجات الجزائريين. إذ حددت مصاريف العمال الفلاحين الجزائريين خلال ذات الفترة في منطقة عنابة على النحو التالي:

في سنة 1913: الأجر 2.5 فرنك (المصاريف1.00 فرنك).

في سنة 1920: الأجر 5-6 فرنك (المصاريف 2.70 فرنك).

في سنة 1929: الأجر 13-14 فرنك (المصاريف 3.50 فرنك).

في حين حددت مصاريف العمال الأوروبيين خلال ذات الفترة على النحو الآتي:

في سنة 1913: الأجر 6-8 فرنك (المصاريف5.50 فرنك).

في سنة 1920: الأجر 10-12 فرنك (المصاريف 11.00 فرنك).

في سنة 1929: الأجر 16-18 فرنك (المصاريف 15.00 فرنك).

وانطلاقاً من المعطيات السالفة الذكر، نصل إلى خلاصة أن الفرنسيين كانوا يعتبرون أن أجور الجزائريين مرتفعة إذا ما قورنت باحتياجاتهم القليلة، وهو ما يبرر ارتفاع أجور الأوروبيين. وهذا هو الحال إذا ما أخذنا بالإحصائيات الرسمية، لكن أجور الجزائريين المعتمدة في الواقع كانت أقل بكثير لأن الكولون كانوا يحددون الأجور حسب نزواتهم؛ وفيما يلي مثال على منطقة المتيجة حيث كان أجر عمال الحرث 12 فرنك في اليوم، وأجر العمال الآخرين 10 فرنك، الرعاة 6-7 فرنك، في حين كان أجر النساء لا يتجاوز 6 فرنكات.

كما تشير المراجع إلى أن أكثر العمال تعرضاً للاستغلال الفاحش كانوا عمال الحصاد في الشرق وفي منطقة بسكرة وكذلك الجنوب. ففي قسنطينة، انخفضت الأجور اليومية من 20-25 فرنك في سنة 1927 إلى 4.5 فرنك في سنة 1932.كما لم تكن أجورهم تتجاوز 3 فرنكات في منطقة الهضاب العليا.[2]

[1]- Charles Robert AGERON, Les algériens musulmans et la France (1871-1919),T.01, Paris : PUF, 1968, p.374.

[2]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.51.

وعلى غرار القطاع الفلاحي، كان قطاع المناجم يشغل عددًا كبيرًا من العمال الجزائريين[1] الذين غالبا ما كانوا يتناوبون مابين خدمة الأرض والعمل المنجمي.كان عدد المنجميين يقدر بحوالي 22 ألف سنة 1929 ثم أصبحوا حوالي 20 ألف سنة 1930. وفي كل المناجم، كان الإداريون والمهندسون وأعوان المراقبة وموظفو المكاتب من الأوروبيين، في حين كان عمال الباطن والسطح جزائريين في الغالب مع عدد قليل من الأوروبيين، كان ضمن العمال الجزائريين النساء والأطفال. وكان العمل يتم في كل المناجم بطريقة يدوية، واستمر الحال على ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية رغم بداية المكننة في بعض المناجم على غرار مناجم الونزة، لأن الأوساط الكولونيالية لم تكن ترى أي جدوى من تطبيق الطرق الحديثة في الاستغلال.[2]

III. واقع الحركة العمالية والنقابية في الجزائر.

1.من البدايات الأولى إلى اندلا ع الحرب العالمية الأولى.

أ.التنظيم النقابي.

قبل النقابات، شهدت الجزائر وجود تنظيمات حرفية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المهنية للأشخاص الذين يزاولون ذات الحرفة التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحهم المشتركة قبل أن يأتي قانون 21 مارس 1884 الذي كان يسمح بإنشاء الجمعيات المهنية التي كانت الحصيلة المباشرة للمدرسة الفرنسية.[3] ففي عمالة الجزائر، أنشئت سنة 1878 غرف نقابية لعمال المعادن والمطابع وكذلك نقابة عمال نجارة الأثاث،[4] وفي سنة 1883، قام عمال مستشفى مصطفى بالجزائر ونجارو الحجر بإنشاء نقاباتهم.[5] وفي قسنطينة كان الطباخون وصناع الحلويات أول من قاموا بإنشاء نقابتهم، ثم تلتها نقابة عمال الطباعة في سنة 1881، ثم نقابة عمال الكتاب في سنة 1882، وتلاها الاتحاد النقابي

[1]- Fouad SOUFI, « Le monde ouvrier en Algérie 1884-1907, éléments pour une recherche sur les origines du mouvement ouvrier en Algérie », In Travaux de l'Institut Arabe de Travail, N°01, Avril 1979, p.29-54.
[2]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. P.55.
[3] - Charles-Robert AGERON, Fanny COLONNA, Instituteurs algériens (1883-1939), In « Annales. Économies, Sociétés, Civilisations », Année 1977, Volume 32, Numéro 4, p. 717 – 720, Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript /article/ahess_0395-2649_1977_num_ 32_4_293849_t1_0717_0000_002>.p.718.
[4]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale (1919 – 1954), Alger: OPU, 2005, p.70.
[5]- Fouad SOUFI, Le monde ouvrier en Algérie 1884-1907 : Eléments pour une recherche sur les origines du mouvement ouvrier en Algérie, in Travaux, IAT, Alger, N°1, Avril 1979, p.43-45.

العنابي لعمال الطباعة والتجليد. وفي وهران كانت أول النقابات التي أنشئت هما نقابتي صناع الحلويات وعمال الطباعة وبعدها نقابة النجارين في سنة 1882. لذلك يمكن القول إن قانون 21 مارس 1884 كان من أجل التصديق على أمر واقع فحسب رغم أن الأمر كان يخص عددًا جد محدود من العمال.[1] كما تجدر الإشارة إلى أن العمال الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا سبقوا الذين بقوا في الجزائر «في اكتشاف النضال المطلبي السياسي الحديث، والطرق الجديدة في النضال والتنظيم والتضامن وروح الطبقة بسبب احتكاكهم بالطبقة العاملة الفرنسية».[2]

بعد صدور قانون 21 مارس 1884، ازداد عدد النقابات وأصبح 24 نقابة ناشطة عبر كل ربوع القطر الجزائري كلّه سنة 1887، وكانت موزعة على النحو الآتي: 10 في عمالة الجزائر، 05 في وهران و09 في قسنطينة وكانت تضم على التوالي 776 منخرطًا، 224 منخرطًا و349 منخرطًا. وهم كانوا موزعين على عدة قطاعات وهي الفلاحة والتغذية والجلود والخشب والبناء والطباعة.[3] واستمرت حركة التعبئة النقابية رغم بقاء عدد المنخرطين ضعيفاً، ليصل عدد النقابات حسب غاليسو إلى 51 نقابة في عمالة الجزائر، و15 في قسنطينة، و7 في وهران سنة 1894.[4] وبالموازاة مع ذلك، ظهرت بورصات العمل، ويقول غاليسو في هذا الصدد: «على صدى النضالات العمالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية... أنشئت في سنة 1892 بورصة عمل الجزائر ثم بورصتا وهران وقسنطينة في سنة 1895 ثم بورصة بونة في سنة 1907. ومنحت هذه البورصات للعمال الأوروبيين- عمال الورشات، الاسكافيين، عمال الجلود وعمال الطباعة... - أرضيتهم الأولى للتنظيم، المحرك الوحيد للحركة العمالية من أجل الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات المتضامنة مع الإضرابات الأولى... في الجزائر المستعمرة».[5]

وبعد 1900، بدأت الحركة النقابية والتعاضدية تنتشر على نطاق أوسع. إذ تم إنشاء الاتحاد النقابي للميناء سنة 1900، الذي كان يضم العمال الأوروبيين فحسب، وفي سنة 1905 قام صيدلي يدعى م.بسعد بإنشاء "مؤسسة الإسعافات التعاضدية الأهلية" بوهران، كما قام موظف في البحرية يدعى ح.بن قطاط بإنشاء "مؤسسة الإسعاف التعاضدي لحاملي ميداليات الشرف

[1] - Juliette BESSIS, Maghreb, la traversée du siècle, Paris : éd. L'Harmattan, 1997, p.205.
[2] - Revue socialiste N°07 : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954.Revue politique idéologique et culturelle du Parti de l'avant-garde Socialiste. Alger, 1972.29 pages. p.06
[3] - NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.., p.71.
[4]- RENÉ GALLISSOT, Le Maghreb de traverse, Alger : éd. Bouchéne 2000, p.87.
[5]- René GALLISSOT, 1919-1939 : Le mouvement ouvrier et ses modèles d'organisation. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.433.

للعمل".[1] لكن هذه النقابات لم تكن تضم العمال لوحدهم بل كانت تضم أصحاب العمل والعمال في ذات النقابات. فعلى سبيل المثال كانت النقابة المهنية للفلاحة ومنتجي العنب في عنابة التي أنشئت حسب قانون 21 مارس 1884 تضم أصحاب الأراضي والمزارعين و عمال الأرض وكذلك الصناعيين والتجار الذين كانوا يبيعون ويشترون المواد الفلاحية، وكان يشترط في الانخراط أن يتم التقديم من قبلِ شخصين وأن يتم قبوله من قِبلِ أغلبية الأعضاء الحاضرين،[2] في حين كانت هناك نقابات أخرى منشأة بموجب ذات القانون، تعتبر الأعضاء الذين ليسوا كولون أو صناعيين أو تجاراً بمثابة أعضاء شرفيين، وليسوا نشيطين مثل نقابة كولون أقبو ومنتجي الزيتون لمنطقة القبائل.[3] كما لا يمكن اعتبارها نقابات بالمفهوم الحالي، بل كانت تتخذ صفة الجمعيات لأن أهدافها تتمثل في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمشتركة وتبادل المعلومات والخبرات لتطوير المهنة. ولتوضيح الأمر نأخذ نموذج النقابة المهنية الفلاحية لمنتجي العنب لمنطقة جيماب (عزابة حالياً)، التي تضمن قانونها الأساسي النقاط الآتية:

- الدفاع عن المصالح الاقتصادية للمنطقة التي تنتمي إليها.
- توسيع التعليم الفلاحي بكل الطرق والأساليب.
- تعميم استعمال الطرق الحديثة في الاستغلال الزراعي، وتطوير استعمال الأسمدة الكيماوية والبحث عن الطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع المردود.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية وتسييرها،من خلال القرض الفلاحي التعاوني على سبيل المثال.
- لعب دور الوسيط في بيع المنتجات والحصول على الأسمدة والبذور والعتاد والحيوانات، ودور الحكم في النزاعات التي تحدث بين أعضائها (والتي يمكن أن تكون بين العمال و أرباب العمل)...[4]

وغير بعيدٍ عن الحياة النقابية، انعقد أيام 2 و 3 و4 أكتوبر 1902 بقسنطينة، المؤتمر الخامس للفرع الفرنسي للدولية الاشتراكية، وفيه تم اتخاذ قرار تاريخي يتمثل في إنشاء "فدرالية العمال الاشتراكيين الجزائريين" ذات النزعة النقابية. لم يشارك أي أهلي في المؤتمر ولم يكن المؤتمرون يمثلون إلاَّ بعض فئات العمال والأجراء وبعض المنتجين الملاك ممّن كان من الفئة الاستعمارية، وبالتالي فهم لا

[1]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.., p.71.
[2]- Aom, 1H25, statuts de syndicat professionnel agricole et viticole de Jemmapes.
[3]- Aom, 1H25, statuts de syndicat des colons d'Akbou et des oléiculteurs de Kabylie.
[4]- Aom, 1H25, statuts de syndicat agricole et viticole de Jemmapes. Annexe 38.

يمثلون الطبقة النشيطة إلا تمثيلاً ضعيفاً.[1] ويقول جوركي:« إن عناصر الدراسة ذات أهمية لأنها تساعدنا على معرفة عقلية الاشتراكيين الجزائريين، إذ إن ما وراء التصريحات المهيبة التي كانت تدل على التيار الإنساني، نكتشف أن هؤلاء الرجال كانت تسيطر عليهم عقدة الأبوية التي تصل إلى حد الاقتناع بتفوقهم العرقي؛ كانت انشغالاتهم المادية مثل إيديولوجيتهم تضعهم بصفة جلية ضمن المشاركين في استعمار الجزائر».[2] وفي ما يلي بعض المقتطفات من وثائق وتدخلات المؤتمر، نستهلها بالمبادئ المعبر عنها في الديباجة وصولاً إلى القرار الأساسي الملموس:

فقد تضمنت الديباجة ما يلي:

اعتبار أن تحرير العمال لا يمكن أن يتم إلاَّ من قِبلِ العمال أنفسهم وبأن مجهودات العمال الرامية إلى التحرر لا يجب أن تسعى إلى تحقيق امتيازات جديدة، إنما من أجل تحقيق العدالة وبواسطتها الحرية الحقيقية.

أمّا القانون الأساسي فتضمن ما يلي:

المادة 1: يتم التشكيل من غرف التجارة العمالية والفدراليات المحلية وجماعات ونوادي الدراسات الاجتماعية والتعاونيات الاشتراكية التي كانت تقبل بهذا القانون الأساسي جمعية جماعية تحت تسمية: فدرالية العمال الاشتراكيين الجزائريين.

المادة 2: تهدف الجمعية إلى ما يلي:

– الربط بين كل العمال الجزائريين عن طريق مساندتهم بكل الوسائل في مطالبهم وبالتضامن معهم عند الحاجة من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

– دراسة المسائل الاقتصادية والسياسية بمختلف أشكالها، مشاريع القوانين ...

– الاهتمام بالانتخابات الخاصة بمجالس ممثلي العمال ومختلف مجالس العمل وكل العهدات الانتخابية.

– المحافظة على مصالح العمال عن طريق السهر على ضمان التطبيق الصارم للقوانين والمراسيم السارية المفعول...

[1]- نُقِلَ الجزء الأكبر من نقاشات هذا المؤتمر في كتاب جد موثق موجه في سنة 1967 للدولية الثانية للمشرق من قِبلِ جورج هوبت والسيدة مادلين روبيريو.

[2]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.1, op.cit.p.77.

– التشجيع بكل الوسائل لإنشاء التعاونيات العمالية للإنتاج والاستهلاك وتطويرها على الأسس الاشتراكية والشيوعية.

المادة11 : التمكين من التنازل عن الأراضي على النحو الآتي: ¾ من الأراضي لصالح أبناء المعمرين المولودين في الجزائر، ¼ من الأراضي للمهاجرين الجدد. منح أراضي المهاجرين الذين لم يتسلموا قطعهم الأرضية سنة بعد التنازل عنها لصالحهم لأبناء المعمرين.

ومن خلال ما سبق وخاصة المادة الحادية عشرة يتبين أن برنامج الفدرالية كان يهدف إلى تدعيم وتوسيع امتيازات المعمرين الصغار والمتوسطين، ومن الطبيعي أن يكون ذلك على حساب الفلاحين والمنتجين الأهالي.[1] كما أنها كانت تهدف إلى حماية الطبقة البورجوازية الأوروبية وليس الطبقة الكادحة من الأهالي الجزائريين التي كانت تعيش في البؤس والحرمان، وبالتالي لا يمكن أن نعتبر الفدرالية تنظيمًا نقابيًا عماليًا.

ويعود تاريخ تكوين النقابات الأولى المنظَمَة إلى سنة 1907، على إثر إضرابات عمال الموانئ الفرنسيين، التي كانت متبوعة بإضراب عمال السكك الحديدية سنة 1910.[2] وبلغ عدد النقابات في الجزائر عشية 1914 حوالي 81 نقابة كانت تضم حوالي 9500 منخرطًا.[3]

كان التنظيم النقابي في الجزائر يتسم ببعض السمات التي تميزه عن الدول الأخرى أو على الأقل عن جيراننا في المغرب الأقصى وفي تونس. فالجزائر كانت تعتبر مستعمرة استيطانية، لذلك كان تنظيمها النقابي متعدد الأشكال ومعقدًا وفريدًا. فالطبقة العاملة كانت ضعيفة عددياً في بلد انعدمت فيه قاعدة صناعية حقيقية، اقتصر دورها على تموين الميتروبول بالمواد الفلاحية والمنجمية. كما كانت الطبقة العاملة تشكل فسيفساء منظمة حسب الميلاد والدين واللغة والتقنية والصفة السياسية قبل أن تُنظم حسب المصالح النظرية المشتركة، ولم تتمكن أبداً من الاندماج على شكل طبقة اجتماعية متجانسة.[4] ويقول جغلول في هذا الصدد: «إذا كان التضامن العمالي قادراً على توحيد الطبقة العمالية في النضالات المطلبية فإن ذلك الأمر قد لا يحدث عندما تطرح المسألة بالمفهوم السياسي والوطني».[5]

---

[1]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.1, 2eme éd., Paris : Editions du Centenaire, 1979, p.77 à 79.

[2]- JULLIETTE BESSIS, Op.cit., p.205.

[3]- René GALLISSOT, Le Maghreb de traverse, Op.cit.., p.87.

[4]- Amar OUZEGANE, « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie », in : Politiques aujourd'hui, revue mensuelle de recherches et pratiques socialistes dans le monde, de Juin 1970, p.83 et 84.

[5]- Abed el Kader DJEGHLOUL, Huit études sur l'Algérie, Alger : Entreprise N[le] du Livre, 1986, p.94.

فالنظام الاستعماري بامتيازاته ذات الطابع التمييزي تسبب في رشوة العمال الأوروبيين وإصابة مبدأ الدولية البروليتارية لديهم بالوهن وإخفاء ضمير الأجير لديهم. فالطبقة العاملة الأوروبية التي كانت تضم حوالي 250 ألف عامل بدون حساب المنتمين إلى الوظيف العمومي، كانت تتألف من العمال والتقنيين الآتين من فرنسا، وكذلك المهاجرون الآتون من حوض المتوسط الذين فروا من بلدانهم بسبب الفقر والقمع: كورسيكا، جزر الباليار، صقلية، إيطاليا، إسبانيا ومالطا.كان غير المسلمين يتمتعون بمزايا لا يتمتع بها نظراؤهم المسلمون. فأي أجنبي حلَّ بالجزائر ولو بصفة غير شرعية، كان يحصل على العمل بسرعة، وفي انتظار ذلك كان يحصل على منحة البطالة التي كانت تعادل أربعة أو خمسة أضعاف ما كان الجزائري العاطل عن العمل يحصل عليه. ومن جهة أخرى نجد الطبقة العاملة الأهلية (حوالي 250 ألف عامل) التي لم تكن تتمتع بأي تأهيل ويضاف إليها البروليتاريا الفلاحية (أكثر من 500 ألف عنصر) التي يضاف إليها أشباه البروليتاريين الذين كانوا يعملون موسمياً في فترات الأشغال الكبرى كالحصاد وجني الكروم والحرث، والفلاحون بدون أرض والخماسون والفلاحون أصحاب الملكيات الصغيرة. ولم يكن العمال الأهالي يتمتعون بكامل الحقوق التي كان يتمتع بها نظراؤهم الأوروبيون يتمتعون بها. إذ لم يكن بإمكان المعلم الجزائري مثلاً أن يتحول إلى مدير مدرسة، ولم يكن يطبق مبدأ "ذات الأجر لذات العمل".[1]

ب.النضال النقابي.

لقد شهد النضال النقابي وقوع عدة إضرابات رغم الغياب شبه التام للعمال الجزائريين عن النقابات. ففي خريف 1900، توقف دواكرة الجزائر العاصمة عن العمل على إثر حركة مماثلة في عنابة وسكيكدة ووهران. وقد تدخلت الشرطة لمواجهة حوالي 1600 حمال مسلم (جزائري ومغربي)، وألزمتهم على احترام "حرية العمل". وفي جوان 1907، وبمبادرة من قِبلِ الفحامين الجزائريين، انطلق إضراب جديد في ميناء الجزائر، نتج عنه اعتقال العديد من المضربين. وفي أوت 1910، انطلق إضراب الدواكرة في كل من فرنسا والجزائر، لكن سرعان ما نفر الأوروبيون من هذه الحركة الاضرابية عندما لاحظوا أن الجزائريين أعطوا صبغة وطنية لهذه الحركة عن طريق رفع راية خضراء يتوسطها هلال ونجمة. وظهرت نزاعات عمالية أخرى، كان سببها في غالب الأحيان متعلقًا بالأجور

[1]- Amar OUZEGANE, « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie »..., op.cit.., p.84.

لدى ناقلي الفلين في بلدية تبابورث المختلطة في جويلية 1904، ثم لدى العمال القبائل في مناجم الكويف في 1911، طالبوا فيه بإنهاء مهام مسؤول ايطالي.[1]

لم يتجلّ النضال النقابي خلال هذه المرحلة في الإضرابات فحسب، بل تجلى كذلك من خلال المظاهرات والتجمعات العمالية والتي كان لها طابع فرنسي رغم مشاركة العديد من العمال الجزائريين. ففي سنة 1905، تم الاحتفال بعيد العمال في الفاتح من ماي في وهران عن طريق تنظيم مسيرة على وقع أغنية "الدولية الشيوعية" التي تبعها تنظيم تجمع عمالي تعاقب فيه عدة خطباء أوروبيين على المنصة على غرار فور Faure، وهو عامل في المشروبات الغازية وبلان Plane وهو صانع مركبات، الذين دافعوا بشدة عن حق 08 ساعات عمل في اليوم.[2] وفي الفاتح من ماي 1906، قام مابين 700 و800 شخص بالسير عبر المدينة، رافعين رايات كُتب عليها "البروليتاريون ليس لديهم بلد"، كانت تطالب بالحق في 08 ساعات عمل في اليوم وكذلك الحق في العطل والحرية.[3]

2. النضال النقابي بين 1914 و 1929

أ.التنظيمات النقابية.

شهدت الحركة النقابية خلال الحرب ثلاثة أمور أساسية تتمثل في ما يلي:

– الأمر الأول: ساهمت المشاركة الفعالة للكونفدرالية العامة للشغل في المجهود الحربي للأمة وإسنادها لمسؤوليات هامة في تغيير نظرة الحكومة إزاء الكونفدرالية التي كانت تقابل كل تحركاتها بالقمع سابقاً، وتحولت إلى شريك فاعل.كما غيرت من نظرة الطبقة العاملة إلى ذاتها على أنها عنصر فاعل في المجتمع.

–الأمر الثاني: أن حالة الهيجان التي كانت سائدة في مختلف الأوساط في بداية الحرب ولدت الإرادة في تحقيق السلم بسبب اقتناع الطبقة العاملة بأن الحرب العالمية الأولى كانت حربًا إمبريالية لن تفيد الطبقة العاملة في أي شيء، بل وأكثر من ذلك، كان أكثر ضحاياها من العمال. مما جعل المناضلين النقابيين يناضلون أكثر فأكثر ضد الحرب الدائرة.

– الأمر الثالث: يتمثل في بداية اهتمام النقابيين بالثورة البروليتارية كسبيل وحيد لتغيير أوضاع الطبقة العاملة.

[1]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.., pp.81 et 82.
[2]- Ibid. p.83, 84.
[3]- Le Petit Oranais et l'Echo d'Oran du 02 Mai 1906.

ونتج عن هذه الأمور الثلاثة أن أصبحت الكونفدرالية العامة للشغل تربط مابين المطالب الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية كما نتج عنها حدوث الانقسام داخل الكونفدرالية.[1]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عرفت التنظيمات العمالية، السياسية (الحزب الاشتراكي) والنقابية (الكونفدرالية العامة للشغل) تطوراً كبيراً في ذات الوقت الذي عرفت فيه الجنوح نحو اليسار الذي يتجلى في ظهور تيار جديد يساري متطرف ثوري.[2] وساعد ذلك على حدوث الانقسام وعلى إنشاء ما يسمى بالدولية النقابية الحمراء. فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، انتهج تيار الأغلبية في الكونفدرالية العامة للشغل وهم من الإصلاحيين سياسة "التواجد" في مختلف التنظيمات على غرار المكتب الدولي للعمل، ووضعوا برنامجًا واسعًا للإصلاح في إطار النظام الرأسمالي، وكان يقود هذا التوجه ليون جوهو. وفي المقابل كان بيار مونات يمثل الأقلية الثورية التي كانت تنادي إلى الاستلهام من بعض مبادئ الثورة البلشفية.[3]

ففي مؤتمر أورليانس المنعقد مابين 27 سبتمبر و 2 أكتوبر 1920 من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل، ندد تيار الأقلية بسياسة الكونفدرالية ودعا إلى الخروج من المكتب الدولي للعمل والانضمام إلى دولية موسكو، لكن هذا التيار لم ينجح في تغليب رأيه على رأي الأغلبية الإصلاحية. لذلك قام تيار الأغلبية بعقد ندوة بعد المؤتمر وقرروا فيه أن ينظموا أنفسهم في ظل لجان نقابية ثورية من أجل تطبيق طرق التنظيم المرفوضة من قِبلِ مؤتمر أورليانس. وهذا ما دفع باللجنة الكونفدرالية إلى إصدار بيان وبخت فيه هذه اللجان ب72 صوت ضد 28. وفي فيفري من سنة 1921، حذرت اللجنة الكونفدرالية من اللجان النقابية الثورية، وأعلنت أن «التنظيمات التي ترفض الانصياع للقرارات المتخذة والتعاون على تطبيقها تضع ذاتها في موقع خارج عن الوحدة العمالية ».[4] ثم جاء بعد ذلك مؤتمر ليل في جويلية 1921، الذي كان فرصة لظهور الاصطدام العنيف بين التيارين الإصلاحي والثوري؛ إذ اتهم تيار الأغلبية، وهم من أنصار البقاء ضمن الفدرالية النقابية الدولية نظرائهم من تيار الأقلية بمحاولة وضع النقابات تحت سيطرة حزب سياسي. وفي 19 سبتمبر، اجتمعت اللجنة الكونفدرالية الوطنية وقررت حل اللجان النقابية الثورية، مما دفع بالأقلية الثورية إلى الدعوة في ديسمبر 1921 إلى عقد مؤتمر كونفدرالي استثنائي للوحدة بباريس، بمشاركة 1564 نقابة، وتقرر عقد المؤتمر

---

[1]- Guy THOREL, op.cit.p.79-80.
[2]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.2,…op.cit.p.39.
[3]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit...p.68.
[4]- Guy THOREL, op.cit.p.89-90.

التأسيسي للكونفدرالية العاملة للشغل الاتحادية في مدينة سانت ايتيان خلال الفترة الممتدة من 25 جوان إلى 01 جويلية 1922.[1] وفي ما بعد ظهر في هذه الكونفدرالية الجديدة ذاتها عدة توجهات تصادمت حول مسألة الانخراط في الفدرالية النقابية الدولية،[2] أو في الدولية النقابية الحمراء،[3] وتمثلت هذه التوجهات الثلاثة في: اتجاه النقابيين الحقيقيين، اتجاه النقابيين الثوريين وهم من التيار الثائر على السلطة قبل الحرب، واتجاه التيار المعتدل الذي حاول المحافظة على الاستقلالية النقابية مع ربط علاقات مع دولية موسكو.[4] وفي الأخير قررت في نوفمبر 1923 الانضمام إلى الدولية الحمراء بعد تعديل هذه الأخيرة لبعض مبادئها التي تتعلق أساساً بمسألة علاقة الدولية النقابية الحمراء بالدولية الشيوعية. فما هي الخريطة السياسية الجديدة التي تولدت عن الانقسام النقابي؟

– الكونفدرالية العامة للشغل (الإصلاحية).

تأثرت بسرعة بالانقسام الذي حدث للمركزية الأم بفرنسا من خلال انهيار الاتحادات العَمَالية الثلاثة. إذ انخفض العدد الإجمالي للمنخرطين إلى حوالي 1445 في سنة 1922، ثم عاد مرة أخرى إلى الارتفاع تدريجياً ليصل إلى حوالي 9 آلاف منخرط في سنة 1929، كانوا يتوزعون على حوالي 70 نقابة.[5] وقد أبدى المكتب التنفيذي للكونفدرالية بباريس اهتماماً كبيراً بالاتحادات العمالية للجزائر، إذ قام ليون جوهو بعدة جولات إليها من أجل التعبئة، وكان يقود نقاشات حادة بسبب وجود مناضلين اتحاديين كانوا ينتقدون الخطباء الكونفدراليين.كما قرر المكتب سنة 1926 تعيين ممثل رسمي له في الاتحادات العمالية الثلاثة من أجل متابعة نشاطها عن كثب. ويقوم هذا الممثل

---

[1]- Guy THOREL, op.cit.p.91-92.

[2]– الكونفدرالية العامة للشغل بقيت منخرطة في الفدرالية النقابية الدولية وكانت تدعى كذلك بدولية أمستردام التي أنشئت عام 1913، كانت تضم النقابات الإصلاحية فحسب، وتقوم بإصدار مجلة لو موفمون ساندیکال أنترنا سیونال (الحركة النقابية الدولية).

[3]– أنشئت الدولية النقابية الحمراء في مؤتمر موسكو أيام 03 إلى 19 جويلية 1921، وهي وليدة التحالف بين الشيوعيين والنقابيين. وقد أعلنت التوصية التي تخص طبيعة العلاقة بين القوى السياسية والقوى النقابية أن "هذه العلاقة يجب أن تكون ذات طابع هيكلي وتقني، وأنها يجب أن تظهر من خلال التحضير الثنائي وتنفيذ أعمال ثورية على المستويين الوطني والدولي". لكن في المؤتمر الثاني للدولية النقابية الحمراء في نوفمبر 1922، وباقتراح من الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية، تم إجراء تعديلات على مبادئ الدولية النقابية الحمراء في النقطة المتعلقة بطبيعة العلاقة مع الدولية الشيوعية، مما جعل الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية تقرر الانضمام إليها في مارس 1923.

[4]- Guy THOREL, op.cit.p.93.

[5]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.pp.72, 73.

الرسمي باستدعاء الأمناء العامين للاتحادات العمالية الثلاثة من أجل النظر في مطالبها والسهر على تطبيق توصياتها وكذلك القيام بتنظيم جولات تعبوية لصالح مندوبي الكونفدرالية العامة للشغل.

تقع الكونفدرالية العامة للشغل تحت سيطرة الاشتراكيين المنتمين للفرع الفرنسي للدولية الاشتراكية SFIO، وحسب تعبير عمار أوزقان،[1] كانت هذه الأخيرة عبارة «عن كونفدرالية موظفين فرنسيين مع ثلة من الأهالي "المجنسين ب 3,60 فرنك" وهو ثمن الطابع الذي حملته الوثيقة التي كانت تمنح المساواة في الحقوق والواجبات- نظرياً- وتسمح لهم بتبوء مناصب السلطة الممنوعة على الأهالي الذين احتفظوا بأحوالهم الشخصية»،[2] أو أنها كانت «مجرد لجنة للدفاع عن مصالح الأرستقراطية "العمالية" الأوروبية، وبالخصوص موظفي الجهاز القمعي وإطارات المصالح العمومية...خيارها السياسي وتوجهها الإيديولوجي ومواقفها العنصرية أدت إلى نفور العدد القليل من المنخرطين ذوي الأصول البربرية والعربية منها... ولم يكن الاستعمار يمثل حسبها التناقض الاجتماعي الأساسي. وأن الحاجز الذي حال دون تحقيق التقدم والحداثة كان التمسك الجنوني من قِبلِ أغلبية السكان بالإسلام الرجعي».[3] إذًا كان التوجه الإيديولوجي للكونفدرالية العامة للشغل والنقابات الموالية لها في شمال إفريقيا مسانداً للظاهرة الاستعمارية رغم التنديد بتجاوزاته. وكان منخرطوها يؤمنون على غرار الاشتراكيين يؤمنون بإمكانية ترقية الأهالي عن طريق المدرسة الفرنسية.[4] وكانت النقابات الكونفدرالية تشيد بانجازات الاستعمار المتمثلة في تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر، وبتحسين ظروف النظافة والأمن في المناجم وترقية المستوى المعيشي بصفة عامة. وقد أشاد البيان الموقّع من قِبلِ ندوة مابين العمالات بتاريخ 20 جانفي 1929 بايجابيات الحضارة الفرنسية في الأرض الجزائرية. وتكريساً لذلك، كان الكونفدراليون يطالبون بمدرسة موحدة للجزائريين وبمنح الحق النقابي وبمنحة الربع الاستعماري لعمال السكك الحديدية الجزائريين غير المجنسين.[5]كما طالبوا بتوسيع تطبيق القوانين

---

[1]- عمار أوزقان: وُلد في الجزائر العاصمة يوم 07 مارس 1910، عامل في قطاع البريد، ناضل في صفوف الكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية وفي الكونفدرالية العامة للعمل. كان أمين عام أول للحزب الشيوعي الجزائري من 1943 إلى 1945 ثم نائب في الجمعية التأسيسية الأولى مابين 1945 و1946، تم طرده من الحزب سنة 1947 وشارك في صياغة ميثاق مؤتمر الصومام في أوت 1956.شغل منصب وزير بعد الاستقلال.توفي يوم 05 مارس 1981. المرجع:

René GALLISSOT, Algérie, engagement sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance : Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb. Alger : éd. Barzakh, 2007, p.499.

[2]- Amar OUZEGANE, Le meilleur combat, Alger : éd. ANEP, 2006, p.81.

[3]- Amar OUZEGANE, « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie », op.cit.., p.85

[4]- François BEDERIDA, « Perspectives sur le mouvement ouvrier et l'impérialisme en France au temps de la conquête coloniale, in Le Mouvement Social, N°89 .1974, p.25-42.

[5]- La Voix du Peuple, Février 1930.

الاجتماعية،[1] وبحماية مصالح الموظفين وعمال السكك الحديدية[2] وبمراقبة دخول اليد العاملة الأجنبية إلى الجزائر من أجل حماية اليد العاملة المحلية مثل ما كان ساري المفعول بفرنسا.[3]كما كان الكونفدراليون يرفضون رفضاً قاطعاً مسألة الاستقلال إذ أكدوا علناً بأن «مبدأ السياسة الفرنسية في هذا البلد لا يمكن أن يتحقق إلا بتطبيق الإدماج من أجل الدمج المنتظم والتدريجي للجزائر ضمن فرنسا الأم...الذي يؤدي إلى التوحيد الجبائي والإداري والاجتماعي».[4]

– الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية (الثورية).

كانت الكونفدرالية العامة للشغل تضم عشية الانقسام النقابي لسنة 1920 حوالي 101 نقابة، وبعد الانقسام، أصبحت الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية المنخرطة في الدولية الشيوعية الحمراء تضم غالبية النقابات الجزائرية، التي كانت تتألف أساساً من الأوروبيين،[5] كما تميزت بغلبة عمال السكك الحديدية فيها بحوالي ستة آلاف منخرط من أصل حوالي ثمانية إلى تسعة آلاف منخرط[6] سنة 1927.

كانت هذه الكونفدرالية منقسمة إلى 07 اتحادات محلية وهي: الجزائر، البليدة، وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، قسنطينة وعنابة سنة 1930.[7]

تتميز هذه الكونفدرالية الثورية عن سابقتها الإصلاحية «بتنديدها بتعاون الطبقة (العمالية) مع أسياد العنب والمناجم والنقل والبنوك، كما تقدر انتهاج الأسلوب الثوري من أجل تغيير المجتمع عن طريق السيطرة على الحكم».[8] واهتمت مبكراً باليد العاملة الأجنبية (من بينها اليد العاملة الاستعمارية) وبمحاربة العنصرية وكراهية الأجانب، وشاركت بحيوية في محاربة الظاهرة الاستعمارية ومساندة الشعوب المكافحة من أجل تقرير مصيرها بذاتها ونددت بالجرائم الامبريالية. ومن أمثلة

---

[1]– تتمثل القوانين الاجتماعية في : 08 ساعات عمل في اليوم، قانون 08 أفريل 1928 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، قانون 09 أفريل 1898 حول حوادث العمل وقانون 19 ديسمبر 1923 حول الراحة الأسبوعية وإصلاح مفتشيه العمل وتدعيمها.

[2]– لصالح عمال السكك ،كانوا يطالبون بعطلة سنوية مدفوعة الأجر لمدة 21 يوم وبتطبيق نظام 08 ساعات عمل في اليوم.

[3]– كان الكونفدراليون يعتبرون أن اليد العاملة الأجنبية تساهم في كسر الاضرابات عندما تستعين بهم الباترونا لضمان عدم توقف العمل.

[4]- La Voix de Peuple, Janvier 1929.

[5]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit. P.09.

[6]– كان عدد منخرطيها يقارب عدد منخرطي الكونفدرالية العامة للشغل خلال ذات الفترة.

[7]- Albert AYACHE, « Essai sur la vie syndicale en Algérie, l'année du centenaire 1930 », in Le Mouvement Social, N°78, Janvier –Mars 1972.p.105.

[8]- Amar OUZEGANE, « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie », op.cit.., p.85.

الحركات التضامنية التي قادتها في سبيل القضايا السالفة الذكر، نشير إلى الاضرابات والمظاهرات التضامنية في الريف المغربي مع الأمير عبد الكريم الذي قاد حرب التحرير الوطني ضد الإسبان والفرنسيين مابين 1925 و 1926.[1] ولم يكن أمر الجهر بمطلب الاستقلال هيناً في تلك الفترة على غرار ما فعله ايتيان مازوبار[2] بسبب الاضطهاد الذي كان يتعرض إليه الشيوعيون والنقابيون الاتحاديون. لكن لم يكن هذا التوجه يعني كل المناضلين الاتحاديين، إذ نجد في أوساطهم من بقي متمسكاً بأفكاره العنصرية والاستعمارية.[3]

وفي المؤتمر الاستثنائي لهذه الكونفدرالية، الذي انعقد في ماي 1927 بحضور المندوب الفدرالي دوموزوا Demusois، رفض أغلبية المندوبين الممثلين لـ50 نقابة التقرير المعنوي المعروض عليهم، كما سحبوا الثقة من الأمين العام هنري شيافو Henri CHIAVO الذي انتهت عهدته بسبب قلة اهتمامه بحالة العمال الجزائريين ومناهضته للخط المعادي للاستعمار الذي كانت الكونفدرالية الاتحادية تسير عليه وهي التي كانت مجبرة على تطبيق قرارات الدولية النقابية الحمراء التي انخرطت فيها منذ 1923، التي حددت في مؤتمرها الرابع بموسكو سنة 1929، والتي تمثلت أساساً في محاربة الاضطهاد الامبريالي والنضال من أجل استقلال الشعوب المستعمرة عن طريق «التجنيد الواسع للبروليتاريا الأهلية الذي من شأنه أن يساهم في نجاح مسعى محاربة الامبريالية الفرنسية».[4] غير أن الكونفدرالية الاتحادية واجهتها كان أهمها يتمثل في ضعف مجنديها في الأوساط الجزائرية، وكذلك غلبة منخرطي السكك الحديدية فيها، مما جعل برنامجها المطلبي يرتكز لسنوات عدة على القضايا التي كانت تخص هذا القطاع.[5] واهتمت كذلك بالدفاع عن الحريات النقابية والحق في امتلاك المقرات، ولم ولم تهتم بقضايا العمال الأهالي بصورة واضحة إلا في سنوات 1930.[6] لكن من جهة أخرى ساهمت النضالات التي قادها العمال الأوروبيون في رفع المستوى السياسي ودرجة الوعي النقابي لدى العمال الجزائريين.[7]

– الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.

[1]- Amar OUZEGANE, « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie », op.cit.., p.85.

[2] – هو مسؤول اتحاد عمال السكك الحديدية والمرشح الشيوعي لانتخابات 1924 الذي دع صراحة إلى استقلال الجزائر.

[3]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.77et 78.

[4]- Ibid. p.78 et 79.

[5]– تتمثل أساساً في منحة الربع الاستعماري والعطل السنوية ودفع مؤخر المنح اعتباراً من سنة 1919.

[6]- Ibid. p.79.

[7]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954. Op.cit. P.11.

في يومي 1 و 2 نوفمبر 1919، تم عقد جمعية عامة بحضور 200 مندوب ممثلين ل350 نقابة مسيحية، وتقرر فيها إنشاء الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. وتمثلت المبادئ التي ارتكزت عليها في اعتبار أن السلم الاجتماعي ضروري لازدهار الأمة وللتنظيم المهني، ذلك السلم الذي لا يكن تحقيقه ممكنًا إلا عن طريق تكريس مبادئ العدالة و الرأفة المسيحية. وكانت هذه الكونفدرالية تدعو إلى احترام شخص الإنسان عن طريق التعاون وليس عن طريق صراع الطبقات، كما كانت تدعو إلى تقاسم الأرباح بين مختلف الأطراف الفاعلة في عملية الإنتاج، كما نددت بتدخل السياسة في الحركات النقابية.[1] وبين 15 و 19 جوان 1920، أنشئت الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية بلاهاي.[2] وكانت ممثلة منذ سنة 1922 عن طريق أول نقابة مسيحية في شمال إفريقيا وهي التي كانت تتمثل في: النقابة المهنية لسككي إفريقيا الشمالية. وكان مناضلوها الأوائل كلاً من مانغاز وشانو وتونو،...[3]

ب . واقع النضال النقابي.

تميز النضال النقابي خلال الحرب العالمية الأولى بالصعوبة، بسبب العراقيل التي كانت الإدارة الاستعمارية تفرضها بغرض خنق أي نشاط عمالي. ويتجلى ذلك من خلال مضمون البرقية[4] التي وجهها وزير الداخلية الفرنسي، يأمر فيها بالبحث في كل عمالة عن نسخ من منشور تحريضي مرسل عبر البريد من فرنسا كان يحمل عنوان" المعلمون النقابيون والحرب" التي أنجزت من قِبلِ المعلم مايوك وزوجته، وكان هذا بغرض مصادرتها. ومن بين الردود المحتملة على المراسلة، وجدنا رد الجنرال ريديي قائد أقاليم عين الصفراء بتاريخ 16 أكتوبر 1917، الذي أكّد فيه عدم إيجاد أية نسخة من المنشور في إقليمه. ومن المتوقع أن المنشور كان يتضمن موقفاً معادياً للحرب وداعياً إلى رفض التعبئة في المجهود الحربي الذي أضر كثيراً بالطبقة العمالية.

في الفاتح من ماي 1919، انطلقت في كامل فرنسا حركة إضرابية شاملة مرفقة بالمظاهرات العنيفة. وفي باريس تضامن جزء من القوات المرسلة لقمع المظاهرات مع المتظاهرين، ووقعت اشتباكات عنيفة معهم وأسفرت عن مقتل حوالي 430 شرطي وإصابة العديد بجروح.

---

[1]- Guy THOREL, op.cit.p.86.
[2]- Ibid. p.89.
[3]- L'Afrique du Nord Syndicale, mensuel des syndicats chrétiens de l'Afrique du nord, n°129 du Janvier 1937.
[4]- AOM, gouvernement général d'Algérie, Syndicats divers (1908-1936) ,1H/33 à 35, Dépêche télégraphique de sous- directeur de la sécurité générale d'Algérie en date de 27 Juillet 1917.

وفي شهر جوان، اندلع العديد من الإضرابات، لكن أغلبها تم تكسيرها بالتواطؤ مع بعض الخونة في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل، على غرار المنتمين إلى التيار الاجتماعي الديمقراطي: ليون جوهو وألفونس مارهايم الأمين العام لفدرالية المعادن[1].

وفي الجزائر كذلك، تميزت هذه الفترة بالانطلاقة الفعلية للنضالات الاجتماعية في أوساط الأهالي، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية حسب ما ورد في تقرير شهر أكتوبر حول الحالة السياسية والإدارية للأهالي وهي: مساعي العمال الأوروبيين لتعبئة العمال الأهالي بغرض تحقيق التفوق العددي لنقاباتهم والاستفادة من دعمهم المالي، غلاء المعيشة والرغبة في رفع الأجور، الاحتكاك بالعمال المهاجرين الذين تأثروا بالنضالات النقابية التي كان يقودها رفقاؤهم الأوروبيون،[2] «لأن حرب 1914- 1918 كانت صدمة فعلية للجزائريين الذين تمت تعبئتهم من أجل جبهات الحرب أو المصانع؛ كانت صدمة ساحات المعارك الأوروبية أولاً، بالتأكيد، ثم صدمة اكتشاف مجتمع مختلف تماماً: مدن كبيرة، صناعات، معرفة وتعلم طرق التنظيم السياسي والنقابي...هم الذين لم يكونوا يعرفون فرنسا إلا من خلال رجال الدرك والمعمرين وفي بعض الأحيان من خلال المعلم، أصبحوا الآن في داخل الميتروبول الاستعمارية يسعون إلى تحقيق العدالة في البلد الأصلي الذي كان تحت الإدارة الاستعمارية.»[3] كل هذه العوامل وأخرى سهلت من تنظيم العمال في النقابات، وانخراط بعضهم في التنظيمات الشيوعية وفي توغل الأفكار الإصلاحية في أوساط الطبقة البورجوازية الصغيرة والمتوسطة الحضرية[4].

كان أول مظهر لهذه الانطلاقة تنظيم أهم احتفال بعيد العمال في 01 ماي 1919 في كل من وهران والجزائر، وبدرجة أقل في قسنطينة، الذي أرفق بعدة توقفات عن العمل مسَّت عدة قطاعات بمشاركة عدد معتبر من العمال الجزائريين[5].كانت وهران هي التي شهدت أعظم الاحتفالات، تم التحضير لها بعناية فائقة بعقد عدة اجتماعات قطاعية نُظمت تحت مظلة اتحاد نقابات العَمَالة، وانتهت المسيرة بعقد تجمع ضخم حضره آلاف المنخرطين. وقد علّقت جريدة "لا لوت سوسيال"(

[1]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.2,…op.cit., p.40.
[2]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois d'Octobre 1919.p.10.
[3]- Benjamin, STORA. L'effet « 89 » dans les milieux immigrés algériens en France (1920-1960). In: Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N°52-53, 1989. pp. 229-240.Disponible sur : http://www.persee.fr/web/revues/home /prescript /article/remmm_0997-1327_1989_num_52_1_2303.p.231.
[4]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954. Op.cit. P.09.
[5]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.pp.84 et 85.

الكفاح الاجتماعي) عن هذا التجمع الذي حظره ما يقرب من عشرة آلاف عامل في عدد يوم 4 ماي بمقال معنون: "مظاهرة ضخمة وتجمع في الهواء الطلق" بالعبارات الآتية: «في وهران خاصة أين تعيش العديد من الأعراق في اختلاط مستمر، اتخذ فيها هذا العيد الاحتفالي طابع الدولية الأخوية الذي تصبو إليه أغلى آمالنا. وكان السرور كبيرًا عندما شاهدنا الاتفاق بين كل هؤلاء العمال...وبين كل هؤلاء الموظفين المتحررين من الوصاية الإدارية والذين نسوا لبعض الوقت أنهم يهود، إسبان، عرب وفرنسيون...»[1]. وخلال التجمع الشعبي تعاقب على المنصة 11 خطيبًا: 06 منهم تكلموا بالفرنسية، 03 بالاسبانية و 02 بالعربية. وتم التصويت على عريضة للمطالب في التوصية النهائية التي تضمنت: المطالبة بنظام 08 ساعات عمل في اليوم، رفع الأجور، إلغاء الرسوم على الأجور، انخراط فرنسا في مشروع السلم الذي وضعه الرئيس الأمريكي ويلسون، العفو على المحكوم عليهم لأسباب سياسية وحربية وعسكرية...[2]

وقد عبَّرت جريدة "الإقدام" عن رضاها عن مشاركة الأهالي في المظاهرة حسب ما ورد في تقرير الحالة السياسية للأهالي لشهر ماي 1919.[3] كما أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تُبدي انزعاجاً كبيراً من مشاركة الأهالي في مختلف التظاهرات المؤطرة من قِبلِ الفرنسيين حسب ذات التقرير: «بالرغم من انخراط عمال المدن الأهالي في مختلف التنظيمات المهنية، ظل دورهم غير فعال واقتصر على تضامن سياسي عديم المعنى. لكن ظلت مساهمتهم المعنوية والمالية مطلوبة من قِبلِ قادة الحركات الحرفية.»[4] لكنها من جهة أخرى لم تخفي ازدراءها من الأمر لاعتبارات عنصرية، وهذا ما تجلى بوضوح في التقرير حول الحالة السياسية للأهالي الذي جاء فيه أن: «عمال المدن الأهالي أظهروا انضباطاً قطاعياً حقيقياً، واتبعوا بصرامة أفكار القادة .وعلى هذا الأساس، شاركوا في مختلف الإضرابات بطاعة عمياء مذهلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نقص أهلية الناس من هذا الجنس للتشاور والتصرف بطريقة موحدة»[5]. وكانت الإدارة الاستعمارية تنفي أو تتجاهل وجود حركة اجتماعية معلنة صراحة من قِبلِ الأهالي، لكنها كانت تعترف من جهة أخرى بازدياد تطلع العمال الأهالي في المدن والأرياف إلى

[1]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.2,…op.cit., p.52.
[2]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.2,…op.cit.p.53.
[3]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Mai 1919.
[4] -Ibid.
[5]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes pendant la période allant de 01 Novembre 1920 au 01 Février 1921.p.09.

وضعية أكثر استقراراً[1]. لكن هذا لم يكن ليعني تماماً عدم قيام الأهالي بتقديم المطالب دون التأطير الأوروبي، ونذكر في ذلك المطالب التي قدمها عمال المقاهي المحلية لمستخدميهم في جوان 1919، التي أسفرت عن الوصول إلى اتفاق دون تسجيل أية حوادث[2]. أو ما قام به الأجراء الأهالي في عمالة قسنطينة في جويلية 1919، الذين قدموا مطالبهم بطريقة عنيفة فاجأت السلطات الاستعمارية[3]، وكذلك الإضراب الأهلي البحت الذي قام به عمال منجم الكويف، الذي استمر ثلاثة أيام[4]. ولم تكن الإدارة الاستعمارية تخفي انزعاجها وقلقها إزاء تنامي النضال المطلبي والاجتماعي في أوساط الأهالي، خاصة بعد عودة العمال المغتربين الذين كانوا يطبقون أساليب النضال المنتهجة من قِبلِ النقابيين في فرنسا. ففي أقبو، أظهر العمال الجزائريون العائدون من فرمسا نوعاً من الميل إلى الاستقلالية والتخلص من أية رقابة، وكانوا يميلون إلى تأكيد حقوقهم أكثر من أداء واجباتهم، حسب تقرير الحالة السياسية والإدارية للأهالي لشهر آوت 1919. وفي التقرير ذاته ورد كذلك : أن عمال المستعمرات عند عودتهم إلى دواويرهم كانوا «يساهمون في زرع بذور عدم الانضباط الاجتماعي الحاد في أوساط أهاليهم. وعلى هذا، ومن أجل ذكر حادث معزول واحد، فإن في بلدية الصومام المختلطة، اندلع إضراب أهلي بحت في مناجم تيمزريث. وكان المحرض الرئيسي عامل مغترب سابق، مارس ضد حرية العمل مناورات وأساليب التخويف الكلاسيكية المعروفة جدا في أوساط النقابيين في فرنسا»[5].

هناك أمر آخر كان يثير قلق السلطات الاستعمارية وهو مخاطر تسييس الحركة النقابية من قِبلِ بعض المناضلين الأوروبيين ذوي التوجه اليساري الذين أعلنوا عن برنامج أهلي بحت من أجل عرضه على العمال الأهالي في المدن والأرياف. وقد لقي الأمر صدى ايجابيًا في أوساط "المثقفين" الأهالي الذين تبنوا المذاهب النقابية والاشتراكية الأكثر راديكالية. ذات التخوف سجل بشأن علاقة التقارب التي أصبحت تربط الصحافة الأهلية بالهياكل الاشتراكية على غرار الإقدام وليتوندار L'Etendard ولا فودات دو حُضنة La Vedette du Hodna.[6]

[1]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois de Juillet 1919.pp.06 et 07.
[2]-AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Juin 1919, p.07.
[3]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Juillet 1919.p.07.
[4]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois de Septembre 1919.p.08.
[5]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois d'Aout 1919.p. 07.
[6]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois de Septembre 1919.p.08 et 09.

تميزت هذه الفترة كذلك بعدم اقتصار النقاشات المطلبية على أماكن العمل، إذ تعدتها إلى المقاهي والفنادق كما ازداد وعي العمال الأهالي الذي جعلهم لا يقبلون بكل تصرفات أرباب العمل إزاءهم. إذ جاء في تقرير شهر أكتوبر أن تلك الإضرابات لم تكن تندلع إلا على حساب أرباب العمل الأوروبيين دون سواهم من الأهالي؟[1]

شهدت فترة 1919- 1929 عدة إضرابات، لكن الإحصائيات التي تخصها نعتبرها جزئية لأنها كانت تعتمد على مصدر أساسي واحد وهو جريدة "لادياش ألجيريان" الاستعمارية المعادية للعمال. إلا أنها تمكننا من الإحاطة ببعضها. ففي سنة 1919، حدث حوالي 60 إضراب تقريبًا، منها 10 من قِبلِ الدواكرة. وكانت المطالب تتمحور حول الأجور، والعطل الأسبوعية، ونظام 08 ساعات عمل، وإلغاء العمل الليلي،[2] والمطالبة بالتساوي في الأجور مع زملائهم الأوروبيين. ويظهر من خلال التقارير الرسمية أن السلطات الاستعمارية كانت مستغربة من هذا المطلب الأخير، والذي جاء فيه ما يلي: في بونة، طالب العمال الأهالي «بالمساواة التامة بينهم وبين زملائهم الأوروبيين بدون الأخذ في الحسبان سنوات الخدمة والأهلية والتفوق المهني» التي كانوا يملكونها[3]. غير هذا التقرير مثّل تشويهًا صارخًا للحقائق، لأنه من غير المنطقي أن يكون الأهالي بهذه السذاجة التي تجعلهم يطالبون بالمساواة في الأجور بين كل العمال دون أخذ الخبر والكفاءة المهنية بعين الإعتبار. وفي عام 1920 حدث كذلك ما يقرب من 65 إضرابًا، منها 17 من قِبلِ عمال السكك الحديدية. نذكر من أبرز هذه النزاعات العمالية تلك التي حدثت في عدة مناطق من ضواحي العاصمة في شهر سبتمبر 1920 بين أرباب العمل الأوروبيين والعمال اليوميين الأهالي الريفيين، والتي تم حلها عن طريق قضاة السلم أو بطرقة ودية أو بالتنازلات المتبادلة بين الطرفين[4]. ثم عرفت الحركة الاضرابية تراجعاً محسوساً خلال الفترة الممتدة من 1921 إلى 1925، التي شهدت وقوع حوالي 112 إضرابًا فحسب وهي موزعة بالتساوي تقريباً على مختلف السنوات.[5] ويمكن إرجاع الأمر إلى الأزمة

[1]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois d'Octobre 1919.p.12.
[2]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.85.
[3]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique et administrative des indigènes pendant le mois d'Octobre 1919.p.11.
[4]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes pendant les mois d'Aout, Septembre et Octobre 1920.p.11.
[5]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes pendant la période allant de 01 Novembre 1920 au 01 Février 1921 .p.09.

التي عصفت بالحركة النقابية الفرنسية منذ مؤتمر تور الذي أدى إلى انقسام الكونفدرالية العامة للشغل و كانت له تداعيات واضحة على النقابات في الجزائر .

وفي عام 1926 سجل 44 إضرابًا[1] (العدد هو 42 إضرابًا أما عدد المضربين فكان 6317 مضربًا في سنة 1926 حسب مراجع أخرى[2])، وتراجع العدد بعدها إلى أدنى مستوياته سنة 1927 بحوالي 16 إضرابًا فحسب ليعود إلى الاستقرار مجدداً في حدود الأربعين: 39 عام 1928 و49 سنة 1929.[3]

كما تجدر الإشارة إلى عدم اقتصار النضال المطلبي على عمال المدن، بل شمل حتى عمال القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، رغم إفلاتهم من التأثير النقابي كما ورد في تقرير شهر جوان 1919: «رغم استمرار حالة انفلات هذه الفئة من القبضة النقابية، نشير في مختلف الجهات إلى وجود وفاق بين عمال الفلاحة من أجل رفع الأجور. لكن لم يكن لهذه المطالب أية صبغة سياسية، ولم تتمكن من الإزعاج إلا بسبب ضرورة التعجيل في أعمال الحصاد».[4] ويتجلى من خلال هذا التقرير أن السلطات الفرنسية كانت تحط من قيمة النضالات العمالية في الأرياف، لأن تمكنها من افتكاك مطالبها يعود إلى سبب واحد وهو تزامنها مع فترة الأعمال الفلاحية وكذلك ندرة اليد العاملة، مما كان يشكل ورقة ضغط حقيقية على المستوطنين. لكن القراءة الصحيحة للأمر تتمثل في قدرة الأهالي على اختيار الأوقات المناسبة لتحقيق مطالبهم بأقل التكاليف والأضرار، وهي في أوج الأشغال الفلاحية.

وفي ذات المسألة، هل يمكن إرجاع ضعف العمل النضالي في الوسط الريفي الجزائري إلى عدم توغل الأفكار النقابية فيه أو إلى انعدام الوعي في أوساط هذه الطبقة أو كما قال رينو جون دانيال إن الضغط الشديد الذي مورس على طبقة الفلاحين التي تم سحقها من قِبلِ المستوطنين، جعلها غير قادرة على تصور أي سبيل للخروج من وضعيتها إلا في الأحلام و أن هذه الأخيرة بإمكانها إتباع حركة ما دون تسييرها أو فهمها.[5] أو يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل موضوعية أخرى تتلخص في:

---

[1]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.pp.86 à 89

[2]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954. Op.cit. p.11.

[3]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.pp.86 à 89.

[4]- AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Juin 1919.pp.06 et 07.

[5]- Jean-Daniel REYNAUD et autres, Travail et travailleurs en Algérie. In: Revue française de sociologie. 1965, 6-2. pp. 242-244. Disponible sur : <URL : http://www. persee.fr/ web/revues /home/prescript/article/rfsoc_0035-2969_1965_num_6_2_1910>.p.244.

. صعوبة الالتقاء بين العمال والتنسيق فيما بينهم بسبب تبعثرهم عبر المزارع والحقول.

. وجود أنماط عديدة من العمل كالعمل الموسمي واليومي والخماسة، مما يصعب الاتحاد بين العمال.

كما ورد في إحدى التقارير الرسمية: «فهل بإمكان نظام الخماسة بخصوصياته التي تطبعه عادات الأجداد وبعناصره الدينية التي تميزه في بعض المناطق وكذلك باستمرار مظاهر الإقطاعية الفلاحية أن تصبو إلى عمل جماعي؟»[1]

. المعاملة القاسية من قِبلِ المستوطنين.

. العداوات التي كانت تسود بين الدواوير وبين العائلات والعروش.

كما تشير التقارير الرسمية الفرنسية إلى أن ضعف النقابية في الوسط الريفي لم يكن مقتصراً على الجزائر بل كان الريف الفرنسي يعاني من ذات الأمر خلال هذه الفترة، بحيث جاء في أحد التقارير ما يلي: «إذا كانت البروليتاريا الريفية في المتروبول ذات تنظيم حديث، فما عسانا أن نقول عن الجزائر التي كانت تفرض فيها طريقة توزيع الملكية العقارية، ظروف المكان والطابع الفلاحي الأهلي أشكال خاصة من الأجور والعمل»[2].

[1]- AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes jusqu'au 30 Novembre 1922.p.35.

[2]- Ibid.p.34 et 35.

الفصل الثاني: واقع الحركة العمالية في الجزائر ما بين سنتي 1930م و1935م.

I .أوضاع الجزائر في الفترة الممتدة من 1930 إلى عام 1935.

1. الوضع الاقتصادي.

كان الوضع الاقتصادي قبل الثلاثينات من القرن العشرين جد متدهور، بسبب السياسة الاقتصادية الفرنسية السيئة في مختلف الميادين. ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 لتزيد الأمور تعقيداً. وقد استمرت أراضي المستوطنين في الازدياد على حساب أراضي الفلاحين الجزائريين، لأن فرنسا اتبعت منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر عدة سياسات، وأصدرت عدة قوانين ومراسيم بهدف تنظيم عملية مصادرة أراضي الجزائريين وتسهيل انتقالها إلى المعمرين، وقد كان الأمر أحياناً بسبب المقاومات الشعبية التي عرفتها مختلف مناطق الوطن مثل ما أعقب مقاومة المقراني من مصادرة لأراضي الأهالي بحجة معاقبة المتمردين أو بداعي تنظيم ملكية الأراضي. وكان من الطبيعي أن يؤثر ذلك بصورة جد سلبية على الفلاحين الجزائريين، إذ شهدت سنوات الثلاثينات ازدياداً مستمراً قي عدد الفلاحين الفقراء وارتفاعًا محسوسًا في عدد المعمرين الأغنياء في القطاع الأوروبي.[1] كما كانت أجود الأراضي وأوسعها يرتكز في أيدي المستوطنين، إذ تشير الإحصائيات أنه في سنة 1929، «كان ما يملكه 500 كولون من الأراضي يقارب ما يملكه 500 ألف فلاح جزائري».[2] بالإضافة إلى ذلك، سيطر المستوطنون بشكل تام على الآلات الفلاحية الحديثة، في حين بقي الفلاحون الجزائريون يعتمدون على الآلات التقليدية بنسبة كبيرة، مما كان له تأثير كبير على المردودية الإنتاجية لكل جانب.

كان الأمر ذاته بالنسبة إلى قطاع التصنيع الذي كان مقتصراً على استخراج بعض المعادن التي كانت تنقل إلى فرنسا مباشرة على شكلها الخام وكذلك على العدد القليل من الصناعات التحويلية التي كانت تتمثل في: تحويل وبر الحيوانات، تحويل الفلين، تحويل التبغ، صناعة القطن، تحويل المواد الغذائية، معاصر الزيتون، الحرف التقليدية الجزائرية المتمثلة في صناعة الزرابي والأغطية والجلود والسلال والأواني الفخارية التي عرفت تراجعاً كبيراً واندثار العديد منها بسبب المنافسة الخارجية والفقر الشديد الذي عان منه الجزائريون الذين كانوا يعتبرون بمثابة المستهلكين الأساسيين لهذه المواد.كما أن الرأسماليين الأوروبيين المجهزين بأحسن الوسائل كانوا يفرضون منافسة شديدة ويسيطرون على السوق خاصة في مجال صناعة الزرابي[3].

---

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), thèse de doctorat du 3éme cycle en histoire, Paris : Université Paris VII, 1981, p.12

[2]- Ibid.

[3]- Ibid. p.26

ومن جانب آخر عرفت التجارة الخارجية انتعاشاً بلغ أوجه سنة 1930[1]، لكن الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست فرنسا جعلتها تشهد فترات تراجع في سنوات 1933 و 1934 و 1935.

2. الوضع الاجتماعي.

أ. الأوضاع المعيشية.

– في القرى والأرياف الجزائرية.

لم تزل بعد النشوة التي صاحبت الاحتفالات المخلدة لمئوية الاحتلال التي تميزت بمظاهرات للافتخار بفرنسا المنتصرة، حتى وجد الكل ذاته في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت آثارها تظهر منذ عام 1932.[2] تلك الأزمة التي سرعان ما رمت بضلالها على الجبهة الاجتماعية وتجلت في المظاهر الآتية:

– معاناة نسبة كبيرة من السكان من الفقر المدقع ومن سوء التغذية بحيث كان العامل يأخذ معه كسرة أو اثنتين من الشعير بنخالته كزاد أسبوعي من أجل العمل في مزارع المستوطنين بالسهول. وكان المحظوظ من يتمكن من التزود ببعض زيت الزيتون أو بكمشة من التين من أجل ابتلاع الكسرة.[3] وقد كتبت جريدة لاديفونس (الدفاع) في سنة 1934 تصف أوضاع الشعب الجزائري بالعبارات الآتية :«شعب بألبسة رثة، ¾ منهم جائعون ونحاف، يعيشون في أكواخ في إقليم قسنطينة...[كما كان] خمسة آلاف عائلة أي ما يُقارب 40 ألف شخص على وشك تجريدهم من ممتلكاتهم».[4] في حين كتبت جريدة "لافوا أنديجان"(الصوت الأهلي) القسنطينية في عددها بتاريخ 25 جانفي 1934 عن وضعية عمال سكان الأرياف ما يلي: «هو جيش معتبر من حوالي 04 ملايين جائع، يجوبون كل الإقليم: أناس يرتدون ألبسة رثة وممزقة ومتسخة، يسيرون بأقدام عارية، في الوحل والثلج،

---

[1]– كانت واردات الجزائر تقدر بنحو 3362 مليون فرنك ورقي سنة 1920 ثم انتقلت إلى 3798 مليون فرنك سنة 1925 ثم انتقلت إلى 6195 مليون فرنك سنة 1929، بينما بلغت صادراتها في السنوات الثلاثة المذكورة على النحو الآتي: 1598 مليون فرنك ، 2803 مليون فرنك و 4124 مليون فرنك على التوالي،المصدر:

Aom, 81F/1062, exposé général sur la situation économique de l'Algérie présenté par M : Louis MORARD, président de la Région économique d'Algérie en septembre 1947 à l'occasion de la conférence des chambres de commerce françaises du bassin Méditerranéen.

[2]- Jean-Paul CHARNAY, Berque (J.) Le Maghreb entre deux guerres, Archives des sciences sociales des religions, Année 1963, Volume 15, Numéro 1.p. 161.

[3]- Larbi OUAR, Le procès de l'impérialisme et du colonialisme français, l'Algérie bastion de la résistance, Alger : Entreprise nationale du livre,1986,p.51.

[4]- La Défense ,02 Mars 1934.

ينامون على الأرض، ويملأون الشوارع الكبرى بالجثث وينشرون في طريقهم الأوبئة الفتاكة».[1] وكانت مختلف الصحف الوطنية والشيوعية والنقابية تندد بالأوضاع الكارثية التي كان سكان الأرياف ويعيشونها كذلك بسياسة المصادرة التي كانت تطال أراضي الجزائريين. وقد صوّر لنا الكاتب الفرنسي ألبير كامو[2] بعض "مشاهد الرعب" عن معاناة سكان منطقة تيزي وزو: «ذات صباح، شاهدت في تيزي وزو أطفالا بألبستهم الرثة يتعاركون مع الكلاب حول محتوى القمامة. وعن أسئلتي، أجابني قبائلي: "نفعل هذا الأمر كل صباح"...».[3] وفي مقام آخر روى لنا ذات الكاتب اكتشافات مأساوية: «...رأيت الأسوأ. أعرف أن أغصان الشوك تمثل الغذاء القاعدي للقبائلي...لكن الأمر الذي لا أعرفه هو أنه في السنة الماضية، مات خمسة أطفال من منطقة عابو (تيزي وزو) بعد تناولهم لجذور سامة. وأعرف أن توزيع الحبوب غير كافٍ لعيش القبائل. لكن لم أكن أعرف أن ذلك كان يتسبب في الموت، وأن في هذا الشتاء ماتت أربع عجائز جئن من دواوير بعيدة من أجل الحصول على الشعير في طريق العودة بسبب الثلج».[4]

– انخفاض أسعار الحبوب وقطعان الماشية والأراضي الموجهة لزراعة الحبوب مما سارع بإفلاس الآلاف من الفلاحين الصغار.

– تعرض الفلاحين الصغار للإفلاس جراء انخفاض أسعار الحبوب والماشية مما جعلهم يلجأون إلى القروض الربوية التي زادت من تعقيد حالتهم، لأنهم كانوا مجبرين على تسديد الديون وخدمات الديون ومصاريف الاستغلال ومصاريف الحياة المنزلية التي كانت تتجاوز مردود أراضيهم بنسبة كبيرة.

– الانخفاض المذهل في الأجور مقابل ازدياد عدد ساعات عمل الأهالي الجزائريين، وهو الأمر الذي نبهت إليه جريدة (الكفاح الإجتماعي) "La Lutte Sociale" في جويلية 1934.[5] ولم تحاول حتى الصحف الفرنسية إخفاء هذا الأمر، ومن أمثلة ذلك المقال الذي نشرته جريدة (صدى الجزائر) "L'Echo d'Alger" الذي تضمن تقرير لفدرالية العنب. وقد أعادت جريدة الإقدام نشر ذلك المقال الذي كُتب فيه: «في هذه السنة وبسبب العدد المذهل لقصاصي العنب وبسبب نقص المواد الأساسية في البلاد، فإن الأجور أصبحت تتراوح بين 3 و6 فرنك لأجل 12 ساعة عمل في

[1]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit. P.09.

[2]– ألبير كامو: مؤلف فرنسي ولد بالجزائر، انخرط سنة 1934 في الحزب الشيوعي الفرنسي وقد كلف من قِبلِ الحزب بمهمة التعبئة في صفوف المسلمين، وقد غادر الحزب سنة 1935 عندما لاحظ تغير سياسة الحزب إزاء العرب.

[3]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.3, 2eme éd., Paris : Editions du Centenaire, 1979, p.10 et 11.

[4]- Ibid. p.11

[5]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.193.

اليوم».[1] بل الأدهى من ذلك والأمَّر أن ذات التقرير أشار إلى أن: «كثيرًا من العمال الذين أنهكهم الجوع،كانوا يُوظفون مقابل 1 كغ من الخبز في اليوم».[2] وقد تقاطع ذلك مع نتائج التحقيق الذي أجرته جريدة ألجيري أوفريار الذي نُشر في نوفمبر 1935 وتضمن أن الأجور في الثنية (مينارفيل سابقاً)كانت تتراوح ما بين 08 و 10 فرنك في مزارع العنب، وأن العديد من السكان في عين الحمام (ميشلي سابقاً) هاجروا المنطقة. وأن عمال البليدة لم يكونوا يتقاضون إلا مابين 05 و07 فرنك يومياً في المزارع الكبرى للعنب التابعة للكولون. أما في سطيف فكانت الأجور تتراوح مابين 05 و06 فرنك فحسب في اليوم.[3]

– ارتفاع نسبة البطالة في الأرياف، ممَّا أدى إلى النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية أين كان الآلاف من بطالي الصناعة والنقل يعيشون في بؤس تام. وفي المقابل تراجعت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا لأن البطالة التي كانت سائدة فيها أرغمت المهاجرين الجزائريين بداية من عام 1930 إلى العودة لتدعيم صفوف البطالين في الجزائر.[4] وقد نقل لنا الكاتب ألبير كامو صورة واضحة عن هذا الأمر قائلاً: «...مع الأزمة الاقتصادية، تقلص سوق العمل في فرنسا. وتم طرد العامل القبائلي ووضع حواجز أمام الهجرة. وفي سنة 1935، جاءت مجموعة من القرارات لتعقيد إجراءات الدخول إلى فرنسا، التي جعلت القبائلي يحس أكثر فأكثر بأنه منغلق في جبله. فكان يجب دفع 165 فرنك كتكلفة للهجرة، العديد من العراقيل الإدارية وإجبارية دفع كل الضرائب المتأخرة لكل مواطنيه الذين يحملون ذات اللقب العائلي...»[5]

– في المدن والمراكز الحضرية

رغم خصوصيات الأوساط الحضرية إلا أنها اشتركت مع القرى والأرياف في العديد من مظاهر البؤس والتعاسة، كما ارتبط الوضع السائد في المدن ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السائدة في الأرياف، ويتجلى الأمر في المظاهر الآتية:

---

[1] - L'Ikdam, n° du 15 Novembre 1932.
[2] - Ibid.
[3] - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.pp.196, 197.
[4] - Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954. Op.cit. p.08.

[5]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.3,…op.cit. .p.9 et 10.

– انهيار الحرف التقليدية بنسبة 60% حسب جريدة (الجزائر العمالية) ألجيري أوفريار " Algerie Ouvriére" لأفريل 1935، التي أشارت إلى «أن الحرفي الخياط في قسنطينة كان يجني في اليوم متوسط 08 فرنكات، وكان عليه أن يدفع بها الغرامات وثمن الإيجار المقدر بحوالي 1300 فرنك في السنة (حوالي 3.56 فرنك فرنسي في اليوم) وربما لم يكن الأجر الصافي للخياط في هذه الحالة يتجاوز 2.92 فرنك فرنسي في اليوم».[1] وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تخلي هؤلاء عن نشاطهم من أجل تدعيم صفوف البطالين. وقد أشارت جريدة لا لوت سوسيال إلى أن : «من بين الألفي بطال الموجودين في تلمسان، كان في صفوفهم الإسكافيون، وصانعو الأحذية والطرازون والخياطون والحلاقون وكذلك موظفو التجارة والمكاتب ...وأن المئات من البروليتاريين ذوي الألبسة الرثة كانوا يجولون في المدينة أما غاسلات الأواني والمصاعد وحمالو الأثقال فكانوا يتسكعون في الشوارع».[2]

– ازدياد حجم البطالة في المدن بسبب تراجع النشاط الصناعي وكذلك تدفق الأعداد الكبيرة من الفلاحين المفلسين والعمال الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم بدون عمل. وتجدر الإشارة إلى أن أزمة البطالة خلال هذه الحقبة التاريخية كانت ظاهرة مست جل دول العالم وهي من الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد كتبت جريدة لا غريف الأسبوعية بتاريخ 3 نوفمبر1934 أنه:«كنتيجة فورية للأزمة: عشرات الآلاف من البطالين عبر العالم كانوا يعيشون– وهل كانت حياة؟– في إملاق قريب من البؤس الرهيب، هم ونساؤهم وأولادهم؛ وكان الحديث عن رقم 30 مليون شخص بدون عمل في كل البلدان».[3]

– انتشار البيوت القصديرية في محيط المدن الكبرى خاصة في الجزائر العاصمة، وكانت أوضاع الجزائريين بائسة في هذه الأحياء. وأشارت جريدة لا لوت سوسيال الصادرة في جوان 1934 إلى أن « القادمين الجدد إلى المراكز الحضرية كانوا ينامون في سكنات بائسة وفي الخيام مباشرة على الأرض». وفي الجزائر العاصمة كانت أجمل الشوارع مخصصة للأوروبيين، بينما خصصت القصبة (المدينة القديمة) التي انتقلت فيها نسبة الكثافة السكانية «من 2028 ن/هـ سنة 1921 إلى 2.817 ن/هـ سنة 1931»[4] للجزائريين. وتم تصوير هذه الأخيرة في جريدة ألجيري أوفريار الصادرة

[1] - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.198.
[2]- La Lutte Sociale du 01 au 15 Juin 1935.
[3]- La Griffe, mensuel indépendant d'information et de critique paraissant chaque Samedi, n°04 du 3 Novembre 1934.
[4]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954.Op.cit.p.08.

في جوان 1934 على أن القصبة عبارة عن «مدينة للبؤس وشارع للانحلال الخلقي والدعارة المنحطة أين كان يتكدس ما يقرب من 60 ألف أهلي، وأين كانت تندرج الكهرباء من ضمن وسائل الرفاهية، وأين كانت عائلات العمال التي عددها يتراوح ما بين 06 و 07 أفراد تدفع إيجارًا شهريًا كان يتراوح مابين 75 و150 فرنك للحجرة الواحدة، وأين كان الماء على بعد مسافة 150 متر، وكان معدل الوفيات 04 مرات ضعف ما كان عليه في الأحياء الأوروبية ».[1] و ممّا يدل على مدى تأثر الجزائريين بالأزمة، تلك المظاهرة التي نظمها مناضلو جمعية العلماء المسلمين بعد صلاة الجمعة من يوم 24 فيفري 1933 إلى غاية مقر الحكومة العامة من أجل التنديد بظروفهم الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وكذلك من أجل الدفاع عن زعيمهم الروحي الطيب العقبي بسبب المضايقات التي كان يتعرض لها من قِبلِ الإدارة الاستعمارية بغرض التضييق على نشاطاته.[2]

ب. وضعية التعليم الفرنسي.

بالإضافة إلى الصعوبات التي لاقاها الشعب الجزائري في التزود بغذائه الأساسي، حرم كذلك من حقه الشرعي في التغذية الروحية. فقد تمكنت فرنسا من تحقيق أكبر إنجازاتها الحضارية على أرض الجزائر في ظرف وجيز وكان تجهيل الشعب الجزائري، بعد أن كانت نسبة التعلم تقارب 80 بالمائة عشية الاحتلال الفرنسي حسب حمدان بن عثمان خوجة مصدرنا الأساسي حول هذه الحقبة. وقضت فرنسا على التعليم الجزائري التقليدي وفشلت في مختلف تجارب التعليم الفرنسية. قامت بنشر المدارس الفرنسية في الجزائر سنة 1883 في ذات الوقت الذي قامت فيه بوضع قانون الأندجينا. وبعد حوالي 10 سنوات من تطبيق هذه السياسة، بلغ عدد الأطفال الجزائريين المتمرسين في المدارس الفرنسية 123 ألف طفل موزعين على 124 مدرسة. لكن ولفترة طويلة، بقيت هذه المدارس محل رفض من قِبلِ الجزائريين لأنهم تفطنوا مبكراً لحقيقة المخطط الفرنسي الرامي إلى تحطيم اللغة العربية والثقافة الإسلامية، كما عارض المعمرون أنفسهم أمر تعليم الجزائريين، مما جعل مسار تعليم الأهالي يسير بوتيرة جدّ بطيئة إذ تحوّلت نسبتهم من 07% (02% من مجموع السكان الجزائريين) سنة

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.200.
[2]- AFA ZEKKOUR. « Les lieux de sociabilité islahistes et leurs usages : la ville d'Alger (1931-1940)», [En Ligne], In : Le Mouvement Social, 2011/3 n° 236, p. 23-34. DOI : 10.3917/lms.236.0023. Disponible sur :< URL : http://www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2011-3-page-23.htm>,p.29.

1883 إلى 43 % فحسب (08.9% من مجموع السكان الجزائريين) سنة 1930. لذلك يمكن القول إن المدرسة الاستعمارية لم تمس إلا فئة قليلة من المجتمع الجزائري.

3.الوضع السياسي.

أ.التيارات السياسية الاديولوجية الفاعلة وعلاقتها بالحركة العمالية.

–التيار الإدماجي.

يعتبر المحللون المعاصرون حركة الأمير خالد[1] تعبيراً إسلاميا قوياً متخذاً صناديق الانتخاب مجالاً له، كما اعتبروها جزءًا من تحرك العالم الإسلامي الشامل نحو النهضة والانعتاق.[2] مثل هذا التيار الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي أعتبر بمثابة أب للحركة الوطنية الناشئة، الذي برز كناطق باسم "حركة الجزائر الفتاة" التي ظهرت في بداية القرن العشرين، كانت تضم الشباب الجزائري المتعلم الذي كان مقتنعاً بضرورة وجود نخبة جزائرية للسهر على مصالح غالبية المجتمع الجزائري "الأمي".[3] كانت مطالب حركته تتمحور أساساً حول توفير الشغل لليد العاملة الأهلية المتواجدة في فرنسا وحمايتها، وإلغاء قانون الأندجينا وكل المحاكم الاستثنائية و تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس الفرنسية وتمكينهم من تبوؤ مرتبة المواطنة الفرنسية في ظل احترام الأحوال الشخصية الإسلامية ورفض التجنس والإدماج بسبب تعارضهما مع الشريعة الإسلامية. هذه المواقف جعلت الأمير خالد يتحول إلى عنصر خطير كان يتوجب القضاء عليه في نظر الإدارة وكذلك المنتخبين الإداريين، وتحول الأمير خالد إلى موضوع نقاش بين الحكومة العامة في الجزائر التي كانت تريد أن تتخلص منه بمختلف الأساليب ووزراء فرنسا الذين دافعوا عنه لفترة طويلة لأنهم كانوا يعتبرونه شخصية مخلصة لفرنسا.[4]

---

[1]– هو حفيد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق بتاريخ 20 أوت 1875 أين عاش كل طفولته، ثم غادروها باتجاه الجزائر للتخلص من المضايقات التي كان يتعرض لها أبيه من قبل الحكومة العثمانية. استفاد خالد من المنحة رفقة أخيه لمتابعة دراستهما في ثانوية لويس لو ڤرون بباريس، ثم التحق بمدرسة سان سير العسكرية بدون امتحان سنة 1893، وأصبح ضابطاً في الجيش الفرنسي برتبة نقيب (كابتان) وهي أعلى رتبة يمكن أن تعطى للأهالي.

[2]– أبو القاسم سعد الله، العامل الديني في الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة العشرينات، في :المركز الثقافي الجزائري بباريس ، نجم الشمال الإفريقي والحركة الوطنية الجزائرية: أشغال ملتقى 27 فيفري إلى مارس 1987،الجزائر : مطبعة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،2000، ص.21.

[3]- Mahfoud KEDDACHE, Histoire du nationalisme algérien, T.01, Alger : SNED, 1980, p.97 et Suite.

[4]- Charles Robert AGERON, Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils premier nationaliste algérien ? In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°2, 1966. doi : 10.3406/remmm.1966.929.Disponible sur :

عندما أوشكت الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها على وضع أوزارها، طلب الأمير خالد أن يحصل على عطلة لجس نبض الرأي العام الجزائري حول اغتنام الفرصة لمطالبة فرنسا بتنفيذ وعودها بتحرير الشعب الجزائري، لكنه لم يلق إلّا الخوف والخمول من بني جلدته. وبعدها رأى أنه من الواجب عرض القضية الجزائرية أمام الرئيس الأمريكي ويلسون، خاصة بعد موجة الآمال التي خلقتها مبادئه الأربعة عشرة، لكن فكرته لم تجد الآذن الصاغية لدى الشخصيات المرموقة التي كانت تحتل واجهة الحياة السياسية الجزائرية على غرار بلقاسم بن تامي وعمر بودربة وزروق محي الدين، لذلك توجه إلى مجموعة الشباب المحيط به وعلى رأسهم المحامي الكبير صيد حمود. وقد كتب الأمير خالد وأصدقاؤه العريضة الموجهة إلى ويلسون، طالبوا فيها بوضع الجزائر تحت رعاية عصبة الأمم التي لم تكن قد نشأت بعد.[1] وهناك من اعتبر أن الرسالة الموجهة إلى ويلسون لم تمثل دعوة حقيقية للاستقلال بل كانت عبارة عن وسيلة ضغط على السلطة الفرنسية ليس إلّا.[2] وتبين فيما بعد أن الإرادة الاستعمارية لكل من لويد جورج وجورج كليمونصو وأمثالهما كانت لتفوز على مبادئ ويلسون الإنسانية. لذلك اقتنع الأمير بأن السبيل الوحيد للحصول على الحقوق من فرنسا هو المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. ورأى عبد الحميد بن باديس أن كليمونصو كان مستعدا لمباشرة إصلاحات هامة في صالح الشعب الجزائري لكن الحاكم العام للجزائر جونار ومعه كل قوى الاحتلال ومنتخبي الجزائر رفضوا القيام بإصلاحات مماثلة دون المرور على مرحلة انتقالية.[3] لكن رغم ذلك تمكن الأمير خالد بحراكه السياسي من افتكاك بعض الحقوق لصالح الأهالي، تضمنتها إصلاحات 4 فيفري 1919، تعرف كذلك بقانون جونار، وكان القانون مقسمًا إلى قسمين؛ يتضمن القسم الأول إجراءات التجنيس الذي كان يقيد منح الحقوق السياسية والاجتماعية للجزائريين بشروط تعجيزية مثل التخلي عن الأحوال الشخصية، امتلاك الرتبة العالية، شهادة حسن السلوك في الجندية، امتلاك وسام، امتلاك الوالد للجنسية الفرنسية لحصول الابن عليها، أما القسم الثاني فكان يتضمن الحقوق

---

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1966_num_2_1_929.p.16.

[1]- Ali MERAD, L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940). In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°, 1971. pp. 21-35.Disponible sur : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_ 0035- 1474_ 1971_ num_9_1_1099.p.27-31.

[2]- Julien FROMAGE, L'expérience des « Jeunes Algériens » et l'émergence du militantisme moderne en Algérie (1880-1919), In ».In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.243.

[3]- Ali MERAD, L'émir Khaled. Op.cit. p.27-31.

الانتخابية على المستوى المحلي للأهالي غير المواطنين.[1] وجاء هذا القانون بمجموعة من الإصلاحات على غرار المساواة الضريبية وإلغاء الضرائب الأهلية والقوانين الاستثنائية والرفع من عدد المنتخبين الجزائريين في مختلف المجالس المحلية. لكن هذه الإصلاحات لم تُرضِ لا الجزائريين الذين كانوا يأملون في تحقيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، ولا الأوروبيين الذين احتجوا على الحقوق المعطاة للأهالي. وبذلك تكونت في الجزائر جبهتان متصارعتان هما:

– جبهة الأمير خالد التي كانت تدافع عن آمال وطموحات الشعب الجزائري بمختلف الوسائل الشفهية والكتابية، والتي كانت تطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والأوروبيين دون التخلي عن الأحوال الشخصية.

– تيار ابن تهامي، الذي تحالف مع الإدارة وقوى الاستعمار ضد الأمير، وقام بتأسيس فدرالية المنتخبين المسلمين بتاريخ 11 سبتمبر 1927، ومن أبرز أعضائه ابن جلول الذي ترأس الفدرالية بعد ابن تهامي وكذلك فرحات عباس. وكان أغلبية أعضاء الفدرالية شباباً منتخبين في مختلف المجالس وذوي تكوين فرنسي، وكان جزء منهم مجنسًا. وكانوا يرفضون فكرة استقلال الجزائر، بل كان بعضهم يعتبر الأمر مستحيلاً على غرار فرحات عباس.كانت مطالبهم تنحصر في: تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي، المساواة في الأجور بين الأوروبيين والمسلمين، المساواة في الخدمة العسكرية، تطوير التكوين المهني لدى الأهالي، حرية التنقل إلى فرنسا، إلغاء قانون الأهالي، تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر.كانت مطالب هذه الفئة المنبهرة بالحضارة الفرنسية اندماجية، ولم تكن تؤمن بإمكانيات وقدرات الجماهير الشعبية. ، هذه الفئة لم تجد السند الشعبي من قِبلِ الأهالي، لأنها لم تكن تستجيب لطموحاته ولم تجد الاعتبار من قِبلِ المعمرين الذين كانوا يحتقرون كل ما كان مسلمًا جزائريًا كما كانوا ويرفضون فكرة المساواة معهم. لكن لا يجب أن ننكر أن هذه الفئة لم تقبل الخضوع للاستعمار، بل تجرأت على المطالبة بحقوق مواطنيها، على عكس العديد من المشبعين بالثقافة الفرنسية، الذين أصبحوا عبيداً للفرنسيين.كما كانت أفكار أغلبيتهم مسايرة لمختلف التطورات التي عرفتها الحركة الوطنية إلى أن وصلت إلى المشاركة في الثورة التحريرية مثل فرحات عباس.

– التيار الاستقلالي:

[1]- Laure BLEVIS, quelle citoyenneté pour les algériens ? In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh, Paris : La Découverte, 2012, p.356.

ظهر في أوساط المهاجرين الذين تأثروا بمختلف التيارات السياسية العربية والمغاربية، وكذلك بالشيوعيين والنقابيين،[1] وكان هؤلاء المهاجرون متواجدين في مختلف التنظيمات السياسية على غرار اتحاد الدول المستعمرة التي أنشئ عام 1921،[2] و فرع اليد العاملة الاستعمارية، واللجنة الاستعمارية للحزب الشيوعي الفرنسي واللجنة التنفيذية لنجم شمال إفريقيا.[3]

تباينت الروايات حول التاريخ الفعلي لإنشاء نجم الشمال الإفريقي، لكن أغلبها متفق على سنة 1926 وتوزعت بين أشهر مارس، ماي وجوان. ويرى محمد قنانش أن تاريخ إنائه يعود إلى 20 جوان 1926، بينما الاجتماعات التمهيدية بدأت في شهر أكتوبر من سنة 1925، مما يدرج شهري مارس وماي ضمن مرحلة التمهيد،[4] وهو ما يتوافق مع رواية شارل روبارت أجرون من أن 02 مارس 1926 يمثل تاريخ اتخاذ القرار، في حين كان إنشاءه الرسمي شهر جوان من عام 1926.[5] ومن جهة أخرى، يرى قنانش أن الميلاد الحقيقي للنجم يعود إلى فبراير من سنة 1927 إذ يقول إن: «شهر فبراير شهد الانطلاقة الجديدة للفكر الثوري، ويمكن أن يُعد التأسيس الحقيقي للنجم. بعدما قضى سنته الأولى بين المطالب الإصلاحية تحت تأثير الأمير خالد، وبين الأفكار الشيوعية التي لم تحدد موقفها من القضية الوطنية وبقيت متذبذبة، لأن أحوالها نابعة من الحزب الاشتراكي الفرنسي... وقد تحددت هذه الانطلاقة بمبدأ الاستقلال كحل طبيعي وجذري للقضية الجزائرية، وبالكفاح السياسي كوسيلة للتوعية، والثورة كوسيلة للتحرّر من قبضة الاستعمار، ومن تبعات التخلف والتبعية...وعلى أساس هذه الانطلاقة شارك النجم في مؤتمر بروكسيل ما بين 10 و 15 فبراير من عام 1927 ضد الاستعمار، وطرح القضية الجزائرية على بساط المسرح الدولي، وأصبحت منذ هذا الشهر قضية دولية...».[6] كان لنجم شمال إفريقيا هدفان أساسيان حسب أبو

---

[1]- J.L.CARLIER, La première ENA (1926-1929), In «Revue Algérienne », N°04, Décembre 1972, p.907-966.

[2]– نجد من بينهم حاج علي العضو المؤسس لنجم شمال إفريقيا، اسعد، معروف، أيت منور، سعيدون.

[3]– حسب :«...G.MEYNIER, «L'intelligentsia،فإن من بين ال26 عضوًا المشكلين للجنة المركزية لنجم شمال إفريقيا في 1926، كان 53.8 % منهم من الحزب الشيوعي الفرنسي و30.8 % من الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية.

[4]– محمد قنانش، تأسيس نجم الشمال الإفريقي، في :المركز الثقافي الجزائري بباريس ، نجم الشمال الإفريقي والحركة الوطنية الجزائرية: أشغال ملتقى 27 فيفري إلى مارس 1987،الجزائر : مطبعة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،2000،ص.10.

[5]- Charles Robert AGERON, La naissance de l'Etoile Nord Africaine, in : Centre culturel algérien à Paris, l'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien :Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987,Alger : éd.ANEP,2000,p.78 à 92, p.80.

[6]– محمد قنانش، تأسيس نجم الشمال الإفريقي، المرجع السابق،ص.11 و12.

القاسم سعد الله وهما: الهدف البعيد وكان استقلال الجزائر الكامل بالوسائل الثورية، والهدف القريب الذي يتمثل في الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا.[1] وهو ما كان يتوافق مع ما صرح به مصالي الحاج[2] أمام قاضي محكمة الجزائر بتاريخ 2 سبتمبر 1937 حين قال: «لا يمكن محاكمتي بتهمة إعادة تكوين حزب محل. لا يعتبر حزب الشعب الجزائري أبداً امتدادًا لحزب نجم شمال إفريقيا؛ التنظيمان لهما أهداف وقوانين متباينة. نجم شمال إفريقيا يهدف إلى إعطاء الاستقلال التام لكل دول شمال إفريقيا. أما حزب الشعب الجزائري فلديه برنامج جزائري خاص ويهدف إلى تحقيق التحرر الذي يشابه النظام السوري».[3] كان البرنامج الأول لنجم شمال إفريقيا يتضمن 11 نقطة وهي: إلغاء قانون الأهالي، ومنح حق الانتخاب والترشح في كل المجالس ومن بينها البرلمان، وإلغاء المحاكم الردعية، والمساواة أمام الخدمة العسكرية، وتطبيق قانون التعليم الإجباري والحر على الأهالي، وتطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة على الدين الإسلامي،وتطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي، والحرية المطلقة في التنقل، والمساواة أمام قوانين العفو.[4] ويظهر أن هذا البرنامج كان معتدلًا ويمكن تفسير ذلك بخوف قادة النجم من نفور البروليتاريين والبورجوازيين إذا ما تم

---

[1]- سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة أول نوفمبر 1954: التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من "نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال،الجزائر: دار هومة،(د، س)، ص.14.

[2]- ولد مصالي الحاج بتاريخ 16 ماي بتلمسان، وهو ابن حرفي كان ينتمي إلى زاوية الطريقة الدرقاوية، الذي أصبح فيما بعد حارساً بمقام سيدي بومدين، وأمه ابنة قاضٍ. التحق في البداية بمدرسة الزاوية الدرقاوية ثم المدرسة الفرنسية لكن لم يتمكن من اجتياز شهادة التعليم الابتدائي (شهادة الدراسات). في سنة 1918، جند في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الأولى التي مكنته من تعلم استعمال الأسلحة ومن اكتشاف الاشتراكية والتعرف على نظرة المجتمع الغربي. وعندما سرح من الجيش سنة 1921، عاد إلى تلمسان وعمل لدى العديد من أرباب العمل المسلمين. وفي عام 1923، هاجر إلى فرنسا من أجل البحث عن العمل، وتعرف على المرأة التي اتخذها زوجة وهي إميلي بوسكون، ابنة عامل ثوري، أنجبت له علي وجنينه. عمل كبائع متجول في أسواق منطقة باريس، ثم دخل في اتصال مع مختلف المنظمات السياسية، وكان يتابع اجتماعات الاتحاد الاستعماري الموالي للكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية. وفي سنة 1925، تحصل على بطاقة انخراطه في الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم التحق سنة 1926 بصفوف نجم الشمال الإفريقي الذي ظهر في البداية كمنظمة ذات طابع إنساني، المصدر:

Benjamin STORA, Messali Hadj et la création de l'étoile Nord Africaine en 1926.In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012, p.393-397.

[3]- Fouad SOUFI, De l'Etoile Nord Africaine au PPA, continuité ou rupture : Implantation et développement du mouvement nationaliste dans l'ouest algérien (1936-1938), In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque de 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000, p.175 et 176.

[4]- Charles Robert AGERON, La naissance de l'Etoile Nord Africaine, op.cit. p.84 et 85.

صدمهم بمطالب أكثر راديكالية.[1] وفي الرسالة التي وجهها مصالي الحاج سنة 1926 إلى قادة الجبهة الشعبية، أعرب عن بعض مطالبه عندما خاطب الفرنسيين بالعبارات الآتية: «...منح حرية الاجتماع والتعبير باللغتين، الفرنسية والعربية... وهذا تطبيقاً للمبادئ التقليدية التي ورثتموها من ثورتكم، والتي يجب أن تبقى القانون الذي تحتكمون إليه في علاقاتكم مع الشعوب المستعمرة».[2]

ومنذ 30 جانفي 1927، ظهر مطلب الاستقلال بطريقة أكثر وضوحاً وأصبح يحتل المرتبة الأولى في قائمة المطالب، وأصبح برنامج النجم يتضمن مطالب فورية تتمثل أساساً في مطلب الاستقلال ومطالب أخرى مرتبطة باستقلال الجزائر تتمثل في: – مصادرة الممتلكات الفلاحية الكبرى التي كان الإقطاعيون وعملاء الامبريالية ومعمرو الشركات الرأسمالية الخاصة يستحوذون عليها، وإرجاع الأراضي المصادرة للفلاحين المحرومين، واحترام الملكية الصغيرة والمتوسطة وإعادة الأراضي التي استحوذت عليها الدولة الفرنسية للدولة الجزائرية.– استحداث قرض عقاري موجه للفلاحين الصغار.– انسحاب جيوش الاحتلال الفرنسي.–إنشاء جيش وطني.[3] وفي فيفري 1928، أعلن القانون الأساسي للنجم المعدل أن للجمعية هدفًا أساسيًا هو تنظيم النضال من أجل الاستقلال في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، وأنه بالموازاة مع تنظيم العمال الشمال إفريقيين المقيمين في فرنسا، تركز الجمعية جهودها من أجل خلق منظمات ثورية في شمال إفريقيا منذ 1928.

كانت النقطة القوية في برنامج هذا الحزب هو تحقيق الاستقلال.[4] كما أنه وبسبب مطالبته بالإصلاح الزراعي، أصبح يمثل خطراً حقيقياً بالنسبة إلى المعمرين الأوروبيين، وكذلك بالنسبة إلى كبار الملاك الجزائريين الذين استحوذوا على نسبة معتبرة من الأراضي.كما تقاسم هذا الحزب مع الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية والمنطقة الشيوعية المطالب المتعلقة بتطبيق القوانين الاجتماعية ومنح الحق النقابي للعمال الجزائريين، وإلغاء قانون الأهالي ومختلف القوانين الاستثنائية.[5] وواجهت النجم عدة صعوبات في عملية تمركزه في شمال إفريقيا بسبب القمع والاضطهاد الاستعماريين،[6] لأن برنامج النجم كان يمثل تهديدًا واضحًا للاستعمار الفرنسي.

---

[1]- Kamel BOUGUESSA, Aux sources du nationalisme algérien : Les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, Alger : Casbah éditions, 2000, p.328.
[2]- André ANGSTHELM, « 1789 » dans le discours du mouvement national algérien (1922-1962), in: Les droits de l'homme et la conquête des libertés, des lumières aux révolutions de 1948, Grenoble : Presses Universitaires de Grenoble, 1986, ISBN : 2-7067-0317-5, p.399.
[3]- Kamel BOUGUESSA, op.cit.p.328-329.
[4]- Claude COLLOT, Jean Robert HENRY, Le Mouvement National Algérien, textes 1912-1954, Alger : OPU, Paris : L'Harmattan, 1978, p.39.
[5]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.134.
[6]- Ch.R. AGERON, La naissance de l'Etoile Nord Africaine, Op.cit.., pp.86, 87.

– التيار الاشتراكي.

تضمنت توصية اليمين المقدمة من قِبلِ لجنة المقاومة الاشتراكية خلال مؤتمر تور في ديسمبر 1920: «أن الحزب (الاشتراكي) لن يتوقف عن العمل كما اعتاد لصالح السكان الأهالي...لكنه يرفض الخلط بين الحركة الثورية للشعوب المضطهدة ونشاط التحرير البروليتاري، ولا يمكن أن يقبل بأية دعاية تهدف إلى تغليط نضال الطبقات التي تؤدي إلى الحقد العرقي المتعارض كذلك مع مبادئه حول المساواة وإرادته في تحقيق السلام».[1] وكان هذا التيار يدافع حتى عن مبدأ الاستعمار؛ ففي خلال المؤتمر الثالث للدولية العمالية الاشتراكية المنعقد في بروكسل سنة 1928، تم التأكيد على أنه :«مهما كانت مساوئ الاستعمار الرأسمالي ...فقد ساهم في ترقية ظروف عيش الأهالي».[2] وكان يجب على السياسة الاستعمارية في نظر غالبية الاشتراكيين، أن تتوجه نحو الإدماج الكلي والتام، كما اعترفوا بشرعية النظام الاستعماري رغم تنديدهم أحياناً بتجاوزاته.[3] لذلك لم يكن سعيهم إلّا للتخفيف من الآثار السيئة المترتبة عن الاستعمار عن طريق بعض الإصلاحات. وكانت هناك علاقات وطيدة بين الاشتراكيين والكونفدراليين، كما ظهر تأثير الاشتراكيين جلياً على توجهات النقابات الإصلاحية. وكان لهذا الفرع توجه إدماجي مثل رابطة حقوق الإنسان والكونفدرالية العامة للشغل، تمحور برنامجها حول الإصلاحات الآتية: نشر التعليم اللائكي، سن القوانين الاجتماعية وتطبيقها، تمكين الجزائريين من الالتحاق بالوظائف العمومية والنقابات.[4] وتضمنت إحدى التوصيات التي تم التصويت عليها في المؤتمر الفدرالي المنعقد بالحراش بمناسبة مئوية الاحتلال أن «الحزب الاشتراكي الجزائري لا يهمل مسألة الأهالي في الجزائر بعد قرن من الاحتلال، وهو متمسك بمطلب تحسين أوضاعه عن طريق برنامج إصلاحي».[5]

– التيار الشيوعي.

---

[1]- J.CHARLES, A la SFIO, La CGT et les peuples coloniaux dans les années 1920, In « Cahiers d'histoire de l'Institut Maurice THOREZ », N°14, Juillet, Aout et Septembre 1975.
[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.27.
[3]- Ibid. p.28.
[4]- Ibid. p.125 à 132.
[5]- Mahfoud KEDDACHE, La vie politique à Alger de 1919 à 1939, Alger : SNED, 1970.pp.250, 251.

ارتكزت إستراتيجية الدولية الشيوعية فيما يتعلق بقضية الاستعمار على الشرط الثامن من ال21 شرطًا للانضمام إليها وهو المتمثل في الواجب على كل حزب كان يرغب في الانضمام إلى الدولية الشيوعية أن يكشف عن تلاعبات ومؤامرات الامبرياليين في المستعمرات وتدعيم حركات التحرير في المستعمرات قولاً وعملاً.[1] واشتراط طرد امبرياليي المتروبول من المستعمرات، وأن تقوم بتنمية أحاسيس الأخوية الحقيقية في قلوب عمالها إزاء الطبقة الكادحة في المستعمرات وكذلك الأمم المضطهدة وأن تطور لدى جماهير المتروبول الثورة الدائمة ضد اضطهاد الشعوب المستعمرة».[2] فهل كان من الممكن بالفعل أن تحدث هذه المساندة غير المشروطة لشعوب المستعمرات من قِبلِ عمال الدول التي كانت تمارس الامبريالية؟ فعلى سبيل المثال،كان موقف العمال الفرنسيين إزاء الشعوب المستعمرة مستمدًا من الأرباح الطائلة التي كانت الامبريالية الفرنسية تجنيها من مختلف المستعمرات، لذلك كانت توجيهات الدولية الشيوعية خلال فترة العشرينات للعمال الفرنسيين حول كيفية التعامل مع العمال المهاجرين الآتين من المستعمرات تصطدم بتجاهل قادة الحزب الشيوعي الفرنسي وبمناضلي القاعدة الشيوعيين والنقابيين. لذلك كان الضعف العددي للمعادين للاستعمار نتيجة حتمية لعقدة التفوق على الأجناس الأخرى المستعمرَة التي توارثتها الأجيال بداية من الحروب الصليبية مروراً بحروب البحر المتوسط الناجم عن نشاط القرصنة.[3] كان العديد من الفدراليات الاشتراكية في الجزائر، التي اختارت الانخراط في الدولية الشيوعية منذ مؤتمر تور، لم تكن تعتبر ذاتها معنية بتحاليل الدولية الشيوعية في القضية المتعلقة بالاستعمار، وقد عبر مندوبهم خلال هذا المؤتمر وهو شارل أندري جوليان عن تحفظاته في جريدة لومانيتي ل01 و07 جانفي 1921. كما اعتبر العديد من الفروع الشيوعية، على غرار فرع سيدي بلعباس، أن أية حركة تمرد في الجزائر كانت خطيرة وغير مجدية لأن ذلك كان ليوقع الحركة الوطنية تحت سيطرة اقطاعيي العصور الوسطى. وفي أفريل تبنى منخرطو فرع سيدي بلعباس البيان الذي علل معارضتهم للشرط الثامن للانخراط في الدولية الشيوعية، وتبعهم في ذات الموقف المؤتمر الفدرالي لقسنطينة في نوفمبر من ذات السنة.كما أن المؤتمر الفدرالي الثاني لإفريقيا الشمالية بتاريخ 24 سبتمبر 1922 تمسك بهذا الموقف، مع اعتبار أن نشر دعوة الدولية الشيوعية من أجل تحرير الجزائر وتونس كان يعتبر خطأ، وأن الدعاية الشيوعية التي كانت الفروع النقابية مطالبة

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.28.
[2]- Jaques JURQUET, Stratégies et tactiques et communiste vis-à-vis du mouvement nationaliste algérien, in: Centre culturel algérien à Paris: l'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien: Actes du colloque de 27 Février au 01 Mars 1987,Alger: éd.ANEP,2000, p.41-42.
[3]- Ibid. p. 44.

بها كانت "خطيرة وعديمة الجدوى". وكان رد فعل الدولية الشيوعية إزاء هذه المواقف المعارضة لشروطها، هو قيامها بشجب بيان سيدي بلعباس خلال مؤتمرها الرابع بديسمبر 1922، الذي اعتبره تروتسكي بيانًا "استعباديًا"، كما طلبت الدولية الشيوعية من الحزب الشيوعي الفرنسي إنشاء مكتب دائم للنشاط الكولونيالي مع ممثلي "تنظيمات الأهالي"، ودعتها إلى الدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة من قِبلِ الامبريالية الفرنسية في الحكم الذاتي أو الاستقلال، وإلى محاربة التوجهات الرجعية والاستعمارية المتواجدة في صفوف بعض العناصر العمالية.[1] وبالإضافة إلى ذلك، حدد المؤتمر عقيدة الدولية الشيوعية في الجانب الاستعماري وكذلك أطروحتها فيما يتعلق بالمسألة الشرقية التي تتمثل في مساندة الدولية الشيوعية لكل حركة وطنية ثورية موجهة ضد الامبريالية. وقد أدى قرار الدولية الشيوعية المتعلق بطرد الفروع الشيوعية والماسونيين وعناصر رابطة حقوق الإنسان والاستعباديين إلى انهيار سريع في تعداد الفدراليات الجزائرية التي فقدت المئات من منخرطيها عام 1923، ولم تعد تضم إلّا حوالي 430 عضوًا في نهاية ذات السنة. لكن في ذات الوقت، تم تصحيح مواقف شيوعيي الجزائر؛ بحيث أن البرنامج الجديد المقدم في المؤتمر الفدرالي للجزائر بتاريخ 14 جانفي 1923، أكد على ضرورة مساندة تطلعات الأهالي ومحاربة الأفكار المسبقة الاستعمارية حتى في داخل الفروع الشيوعية والعمل على توظيف الأهالي وإنشاء نقابات فلاحية وربط العلاقات مع زعماء الحركة الديمقراطية.كما أكد البرنامج كذلك على ضرورة أن يكون في كل مستعمرة الأعضاء المحليون للدولية الشيوعية الذين يقومون بتحديد التكتيك الواجب إتباعه من أجل تحرير الجماهير المضطهدة.[2]

ومنذ سبتمبر 1924، أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي المعارض لسياسة فرنسا الرسمية، يساند عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي؛ إذ طالب الحزب بمنح الاستقلال للريف وبجلاء القوات الفرنسية من الأراضي المغربية.[3] وفي مؤتمر ليل في جوان 1926، تبنى الحزب توصية مؤكدة على أن: «انعكاسات ثورات الريف وسوريا كانت كبيرة على كل الشعوب المستعمرة من قِبلِ فرنسا»،[4] وأن إرادة الرقي لم يكن ممكنًا أن تزول رغم الانتصارات الظرفية للامبريالية الفرنسية.

– التيار الإصلاحي.

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.29.
[2]- Extrait du Bulletin Communiste, N°23 de Janvier 1923, cité par K.NOOMANE, l'IC et le PCF et la question tunisienne jusqu'à l'indépendance. Thèse d'histoire, Paris, 1956, p.14.
[3]- Nicole LEGUENNEC, Le Parti Communiste Français et la guerre du Rif, in « le Mouvement Social », N°82, 1972, pp.39-64.
[4]- Cahiers de Bolchevisme, 30Juillet 1926.

كانت تمثله جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تكن تعتبر ذاتها هيئة سياسية ولم تدرج في قانونها الأساسي أي بند يشير صراحة إلى السياسة، إلا أنها كانت تدعو بصورة غير مباشرة إلى تحرير الجزائر عن طريق تحرير العقول وإيقاظ المشاعر، وكانت ترى أن التحرير في هذه المرحلة كان يجب أن يأخذ بعداً حضارياً للرد على المشروع التغريبي الفرنسي الذي عمل على إلغاء الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري عن طريق الإدماج والتجنيس. ومن بين الاهتمامات والمواقف السياسية للجمعية: دعوة ابن باديس[1] إلى مقاطعة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1930، قبل الإنشاء الرسمي للجمعية، التمكن من امتصاص غضب سكان قسنطينة سنة 1934، الدور الفعال في المؤتمر الإسلامي المنعقد سنة 1936، معارضة التجنيس، محاربة الاندماج الذي اعتبره بن باديس خطراً على الأمة الجزائرية (غير أن هناك من العلماء من أيدوا الاندماج في شقه السياسي وهو الولاء لفرنسا مقابل التمسك بالهوية الوطنية)، دعوة البشير إلى ضرورة إصلاح النظام القضائي الإسلامي عن طريق تأسيس مجلس قضائي إسلامي أعلى يتولى تكوين القضاة. أما في الجوانب الثقافية والتعليمية والدينية فقد طالبت بفتح التعليم الحر للجزائريين واكتفاء فرنسا بعملية الرقابة القانونية عليها، حرية الأفكار ونبذ التقليد، المناداة باليقظة والإصلاح وإعداد جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً، محو الأمية وكتابة التاريخ الوطني، مناهضة الطرق الصوفية الضالة ومقاومتها لأنها كانت تقف حجرة عثرة أمام الجهود الإصلاحية وأمام الحركة الوطنية ولأنها كانت أداة طيعة في أيدي الاستعمار، محاربة سياسة التنصير بمختلف الوسائل (الخطب الدينية، المنتديات الأدبية، الكتابة في الصحف، تأسيس المدارس العربية الإسلامية،...).

ب.الفاشية والاضطهاد الاستعماري.

[1]- ولد عبد الحميد بن باديس الصنهاجي في 4 ديسمبر 1889: والده السيد مصطفى بن المكي بن باديس من حملة القرآن وذو نسب شريف...أما أمه فهي السيّدة زهيرة بنت علي بن جلول من أسرة عبد الجليل المشهور في قسنطينة بالعلم والجاه والثراء العريض. حفظ القرآن الكريم في سنة الثالثة عشر ثم اختار له والده أحد علماء قسنطينة المشهورين وهو حمدان لونيسي ليتتلمذ على يده وكان له تأثير كبير على حياته. وفي عام 1908 التحق بجامع الزيتونة وتخرج به عام 1912 وتولى التدريس فيه عاماً واحداً. عاد سنة 1913 إلى قسنطينة وشرع في إلقاء دروس عامة في الجامع الكبير، ثم قام برحلة إلى بيت الله الحرام وفيه التقى بالبشير الإبراهيمي. كان ذلك اللقاء الذي وضع الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تبرز إلى الوجود إلّا سنة 1931. المصدر: صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962 «دراسة تحليلية»، ج1، ط2، الجزائر: مطبعة دحلب، 1992، ص.227-231.

تمثل 1930 سنة معلمية بالنسبة إلى الاستعمار الفرنسي إذ يتعلق الأمر بمرور مائة عام على التواجد الفرنسي في الجزائر، لذلك أسهبت السلطات الاستعمارية في التحضير للاحتفالات المخلدة للحدث، التي تركت آثارًا معتبرة في نفوس الجزائريين. وقال جون روبير هنري في وصفه للاحتفالات: «الاحتفال بمئوية الفتح (الغزو) الفرنسي، كان بمثابة الحدث السياسي والثقافي الأكثر استحقاقاً للذكر خلال فترة ما بين الحربين، وكانت فترة مفتاحية في تطور البلاد. لكن هذا الاستعراض الإيديولوجي المتناقض كان في ذات الوقت انتصارًا للنظام الاستعماري وإقرارًا بضعفه، كما كان مساهمة في رفع وتيرة الضيق الجزائري».[1] كما جاءت الفاشية والقمع الاستعماري ليزيدا من معاناة الجزائريين الذين سبق أن أثقلت كاهلهم نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية.

تطور الفاشية.

بدأت حركة الرابطات تبرز في الجزائر سنة 1930، إذ ظهرت رابطة الشبيبة الوطنية عام 1930، ثم رابطة العمل الفرنسي في الجزائر العاصمة، وقامت بإصدار جريدة أسبوعية تسمى "لاليونس ناسيونال" (التحالف الوطني)، ثم أنشئت رابطة أصلبة النار". وبسرعة تكونت علاقات بين هذه الحركات الفاشية الثلاثة،[2] ثم ما لبثت أن تطورت رابطة أصلبة النار على حساب الرابطات الأخرى وأنشأت جريدة منذ 1932 تدعى "L'Avenir de Constantine" (مستقبل قسنطينة). وقد عرفت هذه التنظيمات والتجمعات الفاشية تكاثراً في فرنسا بسبب دعم الحكومة لكسر الحركة العمالية. أما في الجزائر، فقد وجدت هذه التنظيمات أرضيتها الخصبة لدى الخمسة آلاف من المعمرين الكبار والمتوسطين، وأنشأ الكولونيل دو لاروك De La Rocque منظمة قوية مدعمة بالطائرات وبكل وسائل الحرب الأهلية.[3] وقامت هذه الحركات الفاشية بعدة أنشطة مناهضة للطبقة العمالية مثل المظاهرات التي نُظمت في جويلية 1935 بوهران، رُفعت فيها عدة شعارات تدعو إلى انهيار وبؤس الطبقة الفلاحية.

ازدياد القمع ضد الشعب الجزائري.

[1]- Jean-Robert HENRY, Le centenaire de l'Algérie, triomphe éphémère de la pensée algérianiste. In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012, p.369.

[2]- Jean Louis PLANCHE, Antifascisme et anticolonialisme à Alger à l'époque du Front Populaire et Congrès Musulman, 1934-1939, Thèse de Doctorat du 3éme cycle en histoire, Paris : Université Paris VII, 1980, pp.23, 24.

[3]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.137.

في الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تساند العمل الفاشي إذا لم تكن تقوم بإدارته في كل من وهران والبليدة وسطيف عن طريق السماح مثلاً بتنظيم النشاطات الفاشية ومنع المظاهرات العمالية، قامت كذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإضعاف الحركة الوطنية والنقابية الجزائرية.[1] وتتمثل أهم هذه الإجراءات في تضييق الخناق على ممارسة التعليم الذي كانت تنظمه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لفائدة الآلاف من الأطفال المحرومين من التعليم الفرنسي. وهذا لأن السلطات الفرنسية كانت تعتبر أن هذا النوع من التعليم كان من شأنه أن يُوَلد التعصب وأن يُشكل خطراً أكيداً على المصالح الفرنسية. كما جعلت من أئمة المساجد موظفين لديها من أجل التحكم في طبيعة الخطب ودروس الوعظ الملقاة. ثم قامت السلطات الفرنسية بعد ذلك بمنع صدور عدة جرائد جزائرية مثل السنة والصراط التابعتين للجمعية بحجة توجهاتهما المعادية للنظام العام. وقد كانت مقترحات اللجنة الوزارية المنشورة في جريدة "إيكو دالجي" الصادرة بتاريخ 05 ماي 1934 تهدف حسب ميرانت وهو مدير الشؤون الأهلية في الحكومة العامة إلى «قمع الهجمات ضد فرنسا من خلال الخطب الحادة التي كانت تلقى في المساجد ودروس اللغة العربية في المدارس الحرة والمقالات الحادة في الجرائد العربية ضد الحكومة وضد الدولة الفرنسية».[2] وكانت الوسائل المستخدمة تتمثل في إلغاء حرية العبادة ومنع التعليم الحر باللغة العربية ومنع صدور الصحف العربية.

إضافة إلى كل ما سبق عملت السلطات على شل العمل النقابي لدى العمال الجزائريين ولدى المناضلين الأوروبيين في الكونفدرالية العامة الاتحادية الذين كانت تعتبرهم عناصر خطيرة. «وقد صدر بتاريخ 30مارس 1935 مرسوم رينييه،[3] المطبق على الجزائريين وعلى الفرنسيين على حدٍ سواء، تضمن قمع المظاهرات ضد السيادة الفرنسية. ونبه المرسوم إلى وجود عقوبات تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وسنتين حبسًا وغرامات تتراوح ما بين خمسمائة وخمسة آلاف فرنك، ويمكن لهذه العقوبات أن تُضاعف إذا كان مرتكب الجنحة موظفاً».[4] وقد أدى هذا القمع الاستعماري إلى ظهور حركة احتجاجية واسعة عبر عنها آلاف المتظاهرين في العديد من مدن الجزائر في ماي 1935 ومن بينها تلمسان وقسنطينة وجيجل وبسكرة وقالمة وسكيكدة والغزوات وسيدي بلعباس وسوق أهراس.[5]

II.واقع الطبقة العمالية في الجزائر..

---

[1]- Ibid. p.138.

[2]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit .p.139.

[3]– رينييه Régnier: هو وزير الداخلية الفرنسي.

[4]- AOM, 9H17, surveillance policière des indigènes 1926-1935-1936.

[5]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.140.

1. عمال الأرياف.

لقد أدى التمركز المكثف للأراضي في أيدي القلة من المستوطنين والملاك الجزائريين على حساب الفلاحين الجزائريين الصغار إلى تحول السواد الأعظم من الفلاحين المالكين للأراضي إلى عمال فلاحين بسطاء كانوا يتقاضون موسمياً بعض الفرنكات مقابل جهود منهكة. وقد عرف مسار التحول من الفلاحين إلى البروليتاريين العماليين تصاعداً مستمراً بفعل القروض الربوية ذات الفائدة المرتفعة التي أسرعت من وتيرة إفلاس الفلاحين. وأشار مارتان إلى أنه «في سنة 1862، تحصل أحد يهود مستغانم على فائدة قدّرت بنسبة 600% عن قروض الشعير المقدمة لدوارين من قبيلة جبالة».[1] وكان العمال الفلاحون الجزائريون يتناوبون على العمل ما بين حقولهم الخاصة تارة ومزارع الأوروبيين تارة أخرى في مواسم الجني. كما أن الظروف الصعبة التي كان الفلاحون يعانون منها أدت إلى ازدياد حركة الهجرة نحو الخارج وخاصة إلى فرنسا،[2] إذ بلغ عدد المقيمين بفرنسا: «18 ألف سنة 1914، 52 ألف عام 1921 ،92 ألف عام 1923 ،76 ألف سنة 1930».[3]

كانت أجور عمال القطاع الفلاحي في الجزائر متقاربة مع الأجور المعمول بها في تونس (من 13 إلى 14 فرنك / اليوم في الجزائر وحوالي 15 فرنك في تونس سنة 1929)، أما إذا قارناها بأجور العمال الأوروبيين فنجد أنها كانت منخفضة (من 16 إلى 18 فرنك / اليوم في ذات السنة). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات صادرة عن جهات رسمية. أما الأجور التي كان معمولًا بها على أرض الواقع فكانت أدنى بكثير. كما كانت تحدد في غالب الأحيان حسب الظروف وحسب مشيئة أرباب العمل. ففي سنة 1930، وخلال اجتماع لمعمري منطقة المتيجة تم الاتفاق على تحديد الأجور ابتداء من 28 فيفري من ذات السنة على النحو الأتي: عمال الحرث: 12 فرنك/اليوم، العمال الآخرون: 10فرنك/اليوم، القائمون على قيادة الماشية من وإلى المراعي: 06 إلى07 فرنك/اليوم، النساء: 06 فرنك/اليوم. كانت الأجور إذًا تحدد من جانب واحد أي دون إشراك العمال أو حتى السلطات في القرار، بل وأكثر من ذلك، كان المستوطنون يتدخلون حتى لدى الإدارات العمومية من أجل أن تقوم هي الأخرى باعتماد ذات الأجور لمنع هروب اليد العاملة الفلاحية نحوها، وفي غالب الأحيان، كانت السلطات الاستعمارية تستجيب لضغوطاتهم ومطالبهم،

---

[1]- C.MARTIN, Histoire de l'Algérie française entre 1830 et 1962, Paris : éd. les 04 fils AYMEN, 1963, pp.221, 222.

[2]– الهجرة نحو الخارج أدت إلى تذمر أرباب العمل الأوروبيين بسبب أزمة نقص اليد العاملة، وحرمانهم من الرخيصة منها، على الرغم من أنها كانت تنعت بنقص التأهيل والكفاءة وبقلة المردودية وبأنها ليس ممكنا أن تسند إليها المهمات الصعبة.

[3]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.39

لأن ذلك كان يخدم مصلحتها كذلك.[1] وكان المعمرون يتحججون بمبررات واهية لتبرير انخفاض أجور الأهالي الجزائريين وهو أن احتياجاتهم كانت أبسط من احتياجات الأوروبيين التي كانت تمتد إلى الكماليات وسلع الرفاهية. وكانت على النحو الآتي: عام 1929، كانت مصاريف الجزائريين 03.5 فرنك في اليوم، في حين كانت مصاريف الأوروبيين 15 فرنك في اليوم.[2]

2.عمال المناجم.

كان العمل في المناجم الجزائرية مع بداية القرن التاسع عشر يتم تقريباً كله يدوياً وفي ظروف صعبة، لأنه لم يكن من واجب الاستعمار القيام بتحديث وسائل الاستغلال في ظل توفر يد عاملة كثيفة ورخيصة من الأهالي الجزائريين. ففي إحدى النشريات التي أعدتها لجنة إفريقيا الفرنسية سنة 1931، تم اعتبار أن «عملية التطبيق الفوري للتقنيات الحديثة في عمليات الاستغلال المنجمي في المستعمرات ستفشل ولن تعود بالفائدة المالية».[3] ولهذا فإن مناجم القنادسة للفحم التي كانت تشغل حوالي 500 عامل سنة 1932، كانت عمليات الاستخراج منها تتم بواسطة المعاول والمجرفات من أروقة لم يكن علوها يتعدى 50 سم، وكانت الحوادث كثيرة، كما كان تشغيل أطفال من سن ال13 فما فوق بصفة مستمرة. بل وحتى الإحصائيات الرسمية لسنة 1931 أكدت وجود 74 طفلًا كانوا يعملون في باطن الأرض و317 طفل كانوا يعملون في السطح. ودائما حسب الإحصائيات الرسمية فإنه تم تسجيل وجود 421 طفلًا كانوا يعملون في المحجرات، 03 كانوا يعملون في باطن الأرض. وإن اعتبرنا أن ما تم التصريح به رسمياً أمر كافٍ ليكون الوضع مصدراً للقلق، فإن الأَمَر من ذلك لما نعلم أن هذه الإحصائيات الرسمية لا تعكس الواقع بكل حقيقته، لوجود العديد من المحجرات غير المصرح بها آنذاك والتي كانت تفلت من رقابة مصالح المناجم، كما كانت التقارير التي كانت تُعدها المصالح المكلفة مبدئياً بمراقبة "مدى احترام معايير العمل القانونية" من قِبلِ أرباب العمل مشكوكًا في صحتها لأنها كانت تغطي على الكثير من التجاوزات خاصة تلك المتعلقة بتشغيل الأطفال. وكانت تلك التقارير تشير إلى وجود أطفال يتجاوز سنهم 13 سنة عندما تتحدث عن الأوروبيين الذين كان عددهم قليلاً جداً، أما عندما تشير إلى الأطفال الجزائريين فتقول عنهم أنهم في سن يبدو موافقاً لما هو مطلوب قانوناً حتى ولو كان سنهم أدنى من 13 سنة.[4]

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit...p.41-42.
[2]- Ibid. p.40 et 41.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.48.
[4]- Ibid. p.48-49.

بالإضافة إلى ظروف العمل الصعبة، كان هذا القطاع يشكو من ارتفاع عدد ساعات العمل اليومية. فحسب ما كان يصرح به رسمياً من قِبلِ أصحاب المناجم، كان عدد ساعات العمل المصرح بها رسمياً 08 ساعات في اليوم في الباطن ومابين 09 و10 ساعات للعاملين على السطح. أما الفتيات والنساء فكان عددهن قليلًا وكان أغلبهن يكلّف بأشغال تنظيف المكاتب والأكياس.كما كان الكل يستفيد من يوم الراحة الأسبوعي المتمثل في يوم الأحد، وأن كل إجراءات النظافة والأمن محترمة. لكن هذه التصريحات كان يظهر عليها التزييف الواضح للحقائق، إذ أكدت جريدة لاجيري أوفريار (الجزائر العمالية) في عددها الصادر في ماي 1930 «أن العمل في مناجم القنادسة كان يدوم لفترة تتراوح ما بين 14 و18 ساعة في اليوم شأنها في ذلك شأن أغلبية المناجم الجزائرية الأخرى».[1]

وعلى غرار القطاع الفلاحي، كان قطاع المناجم يشكو كذلك من وجود فروقات كبيرة بين أجور العمال الأوروبيين وأجور العمال الجزائريين المنتمين إلى ذات الأصناف المهنية، الذي كان يقارب الثلاثة أضعاف في بعض المناجم مثل ما كان الحال بمنجم الونشريس بالغرب الجزائري أين كان أجر المنجمي الأوروبي 26.90 فرنك، في حين كان أجر مثيله الجزائري 09.33 فرنكًا فحسب. كما وُجدت فروقات بين مختلف المناجم، إذ كان العمال العاديون يتقاضون 16.50 فرنكًا في مناجم بني صاف بينما كان أمثالهم في مناجم الونشريس يتقاضون 06.78 فرنكًا فحسب.

3. عمال التجهيز والصناعات المختلفة.

كان عمال التجهيز والصناعات المختلفة حسب ما صرحت به الصحف النقابية دوماً يتم في ظروف جد سيئة، إذ بالإضافة إلى انعدام أدنى شروط النظافة، وضعف الأجور مقابل العدد غير القابل للاحتمال من ساعات العمل (كان متوسط الأجر اليومي يتراوح ما بين 03 و 5.25 فرنك/اليوم)،كان أرباب العمل يلجأون إلى التسريح التعسفي للعمال بحيث تم سنة 1933 تقليص عدد المستخدمين بنسبة 50 % بفعل تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية.كما كان عمال الصناعات التعدينية الخفيفة يرغمون على ظروف عمل يرثى لها بأجور لم تكن تستجب لأدنى احتياجاتهم. وكان الشأن ذاته بالنسبة إلى صناعة التبغ أين كان الشباب والعاملات يعانون من استغلال فاحش بطريقة منظمة، إذ كانوا يتقاضون أجورًا أدنى بكثير من العمال الآخرين.

4. الدواكرة ومستخدمو البحرية.

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit p.49.

وأسوأ من القطاع السالف الذكر،كانت مهنة الدواكرة تصنف ضمن سلسلة الأشغال الشاقة التي كان أغلبية ممارسيها جزائريين، ويتمركزون بصفة كثيفة في كل من أرصفة موانئ عنابة والجزائر ووهران ويقومون بعملية تعبئة وتفريغ حوالي 70 % من السلع على شكل أكياس من 100 كلغ من الحبوب والفحم والكبريت، وكان يتم ذلك على ظهورهم طوال اليوم.كان أغلبية هؤلاء الحمالين فلاحين مطرودين من أراضيهم بسبب المجاعة أو عمليات المصادرة وكانوا يقيمون في ظروف الاكتظاظ المأساوية قصبة الجزائر في. مهنة الحمال ذات طابع يومي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ولم يكن لها صفة الدوام، لأن العمل كان يُعطى للذين كانوا يصلون إلى الميناء باكراً كل صباح، مما كان يُحتم عليهم القدوم إليه على الساعة السادسة أو قبل ذلك، وتشكيل الطوابير. وبما أن هذا العمل يرتبط أساساً بحجم السلع الموجهة للتعبئة أو التفريغ فإنه كان يحدث أن يبقى الحمال بدون عمل خلال عدة أيام في الأسبوع. وكانت الأجور غير متساوية بين العمال الأوروبيين والجزائريين، وهذا كان ينطبق على كل الميادين،كما كانت الأجور في الشرق أضعف مما كانت عليها في الغرب.[1] وخلافاً للدواكرة، لم يكن الجزائريون يمثلون إلا حوالي خمس تعداد مستخدمي البحرية وكان عددهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الأسواق العالمية.

5. عمال ومستخدمو قطاع النقل.

لقد لعب قطاع النقل دورًا هامًا في اقتصاد مستعمرة الجزائر، لأنه كان يضمن نقل المواد الأولية نحو الموانئ الفرنسية، ولعبت فيه خطوط السكك الحديدية التي كان يبلغ طولها سنة 1930 ما يعادل 5018 كيلومتر الدور الريادي. كان عدد العمال مرتفعًا واحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الفلاحة وقبل قطاع المناجم. وضمّ هذا القطاع فئة من العمال الدائمين وفئة أخرى من المستخدمين المساعدين أو الاحتياطيين الذين كانت أجورهم تُدفع لهم يومياً وكانوا جزائريين على الخصوص. وكان العمال المؤقتون يُوجهون غالباً إلى مهام نظافة الخطوط والورشات وهي المهام الأكثر صعوبةً وخطورةً وقذارةً. أما ظروف العمل العامة فكانت مزرية بسبب الحالة السيئة للخطوط والآلات ونقص الأعوان، مما زاد من عدد الانحرافات والحوادث الخطيرة، وتشير الإحصائيات الرسمية للحكومة العامة إلى حدوث 257 انحرافًا سنة 1927. وكان الضحايا في الغالب من عمال الورشات والمستودعات الجزائريين.[2]

6. عمال البناء والأشغال العمومية.

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), op.cit. p.52.
[2]- Ibid. p.57.

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من بين القطاعات التي عانت الأكثر من جراء أزمة سنوات الثلاثينات، نتج عنها توقف بناء خطوط السكك الحديدية التي كانت تسمح بتشغيل أعداد كبيرة من الجزائريين، وأدى ذلك إلى ازدياد حدة البطالة في أوساطهم.[1] وازداد الأمر تعقيدًا على إثر «إقبال العديد من شركات الأشغال العمومية على تقديم طلبات لمصالح اليد العاملة في الحكومة العامة لاستقدام اليد العاملة من الخارج، كما تم تعليق بعض النشاطات الغابية والعمومية خلال فترة الأشغال الفلاحية الكبرى بضغط من قِبلِ مختلف الجمعيات الفلاحية».[2]

كانت أجور عمال قطاع البناء تختلف بين شركة وأخرى، وكانت ظروف العمل صعبة مثل ما كان عليه الأمر في قطاع السكك الحديدية، لأن أرباب العمل كانوا يهملون إجراءات الأمن الأساسية ممّا جعل عمال هذا القطاع يتعرضون لأخطار خاصة على إثر حوادث الانهيارات.

7. الموظفون.

كانت غالبيتهم من الأوربيين وكانوا يشتغلون في قطاعات البريد والمواصلات والتعليم والمستشفيات. كان الموظفون الأوروبيون يتمتعون بمزايا عديدة قد لا نجدها في القطاعات الأخرى مثل منحة الثلث الاستعماري التي كانوا يتمتعون بها دون نظرائهم الجزائريين.

ومما سبق ذكره حول الطبقة العمالية في الجزائر، نستنتج أن عمال القطاع الفلاحي كانوا يُعانون من أوضاع مزرية بأجور جدّ منخفضة كانت تعادل 03 فرنك/اليوم في الشرق الجزائري وكانت مرتفعة قليلاً في الغرب والوسط. وكان بضعة آلاف من العمال الجزائريين في قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية الذين يمتازون بانعدام التأهيل ويعرّضون دوماً للأخطار المختلفة المتعلقة بانعدام شروط الأمن والنظافة، التي كانت الباترونا تتجاهلها بتزكية من مصالح المناجم ومفتشيات العمل، كما كثر عدد الجزائريين في القطاعات والوظائف التي لم تكن تحتاج لأدنى تأهيل وكانوا يحصلون فيها على أجور جدّ ضعيفة أمام الارتفاع المتزايد لأسعار المواد الغذائية.

III. النقابات المناضلة وواقع الحركة الاضرابية.

1. النقابات المناضلة (التنظيم والمطالب والمواقف والنشاطات).

أ. الكونفدرالية العامة للشغل (ذات التوجه الإصلاحي).

[1]- Ibid. p.60.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), op.cit .p.61.

كانت الكونفدرالية العامة للشغل في بداية الثلاثينات تضم الموظفين والمدمجين وعمال السكك الحديدية الأوروبيين وعددًا قليلًا من العمال الأهالي. وكان عدد منخرطي هذه النقابة يتراوح حسب مختلف الإحصائيات ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف منخرط.[1]

كان توجه هذه الكونفدرالية غير مندد بالظاهرة الاستعمارية إن لم يكن مسانِدًا لها. ففي ندوتها المنعقدة في جانفي 1929، عبرت عن تأسفها من عدم تلقيها الدعوة من قِبلِ الحكومة من أجل التحضير لاحتفالات مئوية الاحتلال. فيمكن اعتبار ذلك تزكية منها للاحتفال باستغلال شعب بأكمله، وأنها كانت ضد منح الاستقلال الذاتي للجزائر وكانت ترغب في تحقيق الإدماج المنظم في الإطار الفرنسي وإدماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصادين الفرنسي والعالمي. وتزداد الرؤية وضوحًا فيما يخص توجه الكونفدرالية من خلال تحليل تصريحاتها في مختلف المناسبات. ومن ذلك تصريحها بأن الجزائر لم يكن واجبًا أن تكون في نظرها إلا «عبارة عن ثلاث عمالات لتُضاف إلى العمالات الفرنسية الموجودة». أو ما صرح به الاتحاد العَمَالي عقب طرد أحد مناضليه في المغرب الأقصى من أن «الكونفدرالية العامة للشغل تصرح ذاتها منظمة شرعية...وتناضل من أجل تطبيق مختلف القوانين السارية المفعول في فرنسا على مختلف الأقاليم الخاضعة لها».[2] لذلك يمكن القول أن الموقف الثابت لهذه الكونفدرالية في سنوات الثلاثينات كان يسير نحو الربط التام للجزائر بفرنسا عن طريق التوحيد الإداري والاجتماعي ووحدة العقول والقلوب التي يمكن أن تتجسد عن طريق توحيد المدرسة وخلق العدد الكافي من المدارس الفرنسية الموحدة.

وفي مؤتمر النقابات الكونفدرالية في الجزائر المنعقد بتاريخ 09 فيفري 1930، طالب بلانكو BLANCO الذي ترأس المؤتمر بإنجاز مدارس موحدة للجزائريين، وكان يُقصد منه ذات البنايات وليس ذات المناهج. وهذا يعني أن الكونفدرالية الإصلاحية كانت تطالب بتقديم تعليم تافه وضئيل للجزائريين. وفي ذات السنة، وجه الفرع النقابي للجزائر بتاريخ 03 ديسمبر 1930 تعليمة للمعلمين الإدماجيين أمثال فاسي بأن "لا ينساقوا وراء سراب المساواة مع الأوروبيين". وفي سنة 1933، صرح الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل السيد جوهو Jouhaux في مؤتمر العمالات أنه يأمل أن يرى الجزائر مرتبطة بفرنسا. ومن كل ما سبق يتبين أن موقف الكونفدرالية العامة للشغل إزاء قضية الاستعمار لم يتغير طيلة فترة الثلاثينات، وأنه لم يظهر خلاف بين القمة والقاعدة فيما يتعلق بهذه

[1]- Claude LIAUZU, Militants grévistes et syndicalistes : Etude du mouvement ouvrier maghrébin, Nice: Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, 1979, p.6.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.98.

المسألة. كما كانت الكونفدرالية العامة للشغل تولي اهتمامًا واضحاً لتحسين الأوضاع المعيشية للمعمرين، حتى ولو كان ذلك على حساب غالبية الشعب الجزائري الذي كان يتضور جوعًا. ولم تكن الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية تمتنع عن التنديد بالاستعمار فحسب، بل أكثر من ذلك «كان مناضلوها يعتبرون أنفسهم متضامنين مع المستوطنين الذين كانوا يستغلون العمال الفلاحين».[1]

أما على المستوى الخارجي، فقد كانت على غرار الكونفدرالية العامة للشغل الأم في فرنسا العضو في الفدرالية النقابية الدولية التي أنشئت سنة 1913، تتبنى مواقف الفدرالية النقابية الدولية ذاتها بشأن القضايا والمشاكل الدولية الكبرى الرامية إلى السلم والديمقراطية، لكن دون الحديث عن الحروب الامبريالية التي كانت تُفرض على شعوب المستعمرات. وبالإضافة إلى هذا كانت نقابات الكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية كمثيلتها الفرنسية تشجع مشروع الاتحاد الأوروبي، وتقترح ذات الحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية وهي: التعاون الدولي، تنظيم الإنتاج والتوزيع، رفع مستوى الاستهلاك، تقليص عدد ساعات العمل، نزع الأسلحة في إطار الأمن والسلم. ولم تكن الكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية تخرج عن هذا الخط رغم اعترافها بوجود بعض الخصوصيات في الجزائر.[2] كما أن مساندة نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر لأصحاب مزارع العنب ودعوتها إلى المندوبيات المالية وتنديدها المستمر بأخطار الشيوعية، جعلها بعيدة كل البعد عن مبادئ الكونفدرالية العامة للشغل المعلنة في مؤتمر أميان الذي تضمن تطوير النقابة في استقلالية تامة عن الأحزاب السياسية والمذاهب الفلسفية والمجموعات الخارجية.

هذا وكان جل البرنامج المطلبي للنقابات المنضوية تحتها يتمحور حول رفع الأجور وتحسين الظروف العامة للعمل، لكن كانت هناك اختلافات طفيفة بين مطالب مختلف القطاعات. إذ كان المطلب الأساسي لفدرالية الموظفين يتمثل في رفع الأجر القاعدي إلى تسعة آلاف فرنك في الشهر، وكانت مطالب عمال المستشفيات تتمحور حول رفع سلم الأجور ووضع القانون الأساسي للتقاعد وإدراج قطاع الصحة ضمن الوظائف العمومية ومنح السكنات وإنشاء مدارس للتكوين وتطبيق قانون 15 جويلية 1893 المتعلق بمجانية العلاج واحترام قواعد النظافة والحماية بالنسبة إلى المرأة والطفل من قِبلِ الإدارة، في حين كانت مطالب عمال السكك الحديدية تتمحور أساساً حول تطبيق الزيادات المرتبطة بالخبرة وإدماج منحة الربع الاستعماري ضمن الأجر القاعدي بغرض احتسابه في التقاعد

[1]- Ibid. p.99.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.pp.99, 100.

وتطبيق نظام العطل والاستفادة من منح التسيير والتطبيق الصارم لنظام 08 ساعات عمل في اليوم والزيادات المقررة على العلاوات ومنح التسيير التي كانت نسبتها 33 %.

ومن خلال كل ما سبق يتبين أن الكونفدرالية العامة للشغل لم تأخذ بجد العديد من القضايا التي كانت تمس فئة كبيرة من العمال، كقضية تسريح العمال التي كانت تعتبر مشكلة عويصة بالنظر إلى حجم الأضرار المترتبة عنها، إذ لم يتعد موقفها «التعهد بالسهر على منع حدوثه، وهو تعهد غامض وسطحي لمشكل عميق و(حساس)».[1] وبالإضافة إلى ذلك، كانت النقابات المنتمية للكونفدرالية العامة للشغل راضية على قانون الأهالي القمعي والمهين، لأنه استُعمِلَ كوسيلة لإبعاد الجزائريين عن النقابات المنتمية إلى الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية. ومن جهة أخرى كانت تبقى في أغلب الأحيان مكتوفة الأيدي إزاء القمع الذي كان يتعرض له المناضلون الاتحاديون عامة والعمال الجزائريون بصفة خاصة.[2] وكان للحزب الاشتراكي تأثير كبير على توجهات ومواقف النقابات المنتمية لهذه الكونفدرالية. ومن بين تلك المواقف والتوجهات نذكر معاداة الوطنية وتصفية الإستعمار.

ب. الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية (ذات التوجه الثوري).

على عكس الكونفدرالية الإصلاحية ،كانت هذه الكونفدرالية ذات التوجه الثوري تجند جزءًا كبيرًا من منخرطيها في أوساط الطبقة العمالية الجزائرية، كما شكل عمال السكك الحديدية عمودها الفقري، لأنهم كانوا الأكثر تنظيمًا والأحسن هيكلة. وكان عدد منخرطيها يتراوح خلال هذه الفترة ما بين 6,5 آلاف و 9 آلاف منخرط.[3]

– التنظيم وأساليب التعبئة.

يعتبر نشاط أنواع الحركات كلها، السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية أو غير ذلك مرآة عاكسة لطبيعة مناضليها، وكما هو معروف، كان الجزائريون تحت رحمة قانون الأهالي الذي كان يحرمهم من أي نشاط سياسي أو نقابي، ولهذا لم يكن يسمح لهم بتولي المسؤوليات النقابية. لكن رغم ذلك استطاعت بعض النقابات تجاوز إجراءات المنع وتم تمكين جزائريين من تولي المسؤوليات النقابية مثل وجود سريج عبد القادر في منصب نائب الأمين العام لنقابة السكك الحديدية في عنابة. في حين لم تكن تسند مناصب المسؤولية في المستويات العليا إلا للأوروبيين.

[1]- Ibid.131, 132.
[2]- NORA BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. pp.142-144.
[3]- Claude LIAUZU, Militants grévistes et syndicalistes...op.cit.p.6.

كانت الكونفدرالية تتميز بتنظيم أفقي وآخر عمودي، فأفقياً نجد الاتحاد الإقليمي وهو بمثابة الفرع الجزائري للكونفدرالية الأم، كان منقسمًا إلى 07 اتحادات محلية في سنة 1930 وهي: قسنطينة، عنابة، الجزائر، البليدة، وهران، سيدي بلعباس وتلمسان. كان الاتحاد الإقليمي يقوم بدور التنسيق بين مختلف الاتحادات المحلية، في حين كانت الاتحادات المحلية تُكلف بمهام تنظيم التنسيق بين مختلف النقابات الاتحادية في مختلف فروع النشاط، وفي رقعة جغرافية محددة. أما عمودياً فكانت فدراليات فرنسا الخاصة بمختلف القطاعات تمتلك فروعًا لها في الجزائر. فعلى سبيل المثال، كان الفرع الجزائري للسكك الحديدية مرتبطًا من جهة بالفدرالية الاتحادية لعمال السكك الحديدية ومن جهة أخرى بالاتحاد الإقليمي. ونظراً للتنظيم الجيد لنقابات عمال السكك الحديدية ، قامت بتشكيل فروع تقنية ضم كل منها عمالاً من ذات الاختصاص مثل عمال الخطوط، عمال الورشات...الخ.[1]

تعتبر الصحافة النقابية بمثابة الوسيلة الأساسية للتعبئة لدى الكونفدرالية الاتحادية وعلى رأس جرائدها نجد جريدة "الجزائر العمالية" (L'Algérie Ouvriére)[2]، التي تضمنت مقالات حول العمال في مختلف القطاعات تصف ظروف عملهم وأجورهم ،كما تضمنت مقالات حول مختلف الأحزاب عبر القطر الجزائري ونداءات للعمال من أجل الانخراط في النقابات الاتحادية، كما نجد كذلك جريدة "السككي الجزائري"(Le Cheminot Algérien). وكان هدفها نشر أكبر قدر من المعلومات تجاه أكبر عدد من العمال، لكن كان قراؤها عمالاً أوروبيين في غالبيتهم رغم الجهود المبذولة في نهج ترجمة بعض المقالات باللغة العربية الدارجة.[3] وبجانب الصحافة النقابية لعبت الجرائد الشيوعية دورًا فعالاً في تعبئة العمال وراء العديد من الشعارات، ونذكر منها جريدتي "الكفاح الاجتماعي" (La Lutte Sociale) و "الإنسانية" (L'Humanité). وقد كتب المسؤول الإقليمي للحزب الشيوعي للجزائر سنة 1925 عن جريدة لالوت سوسيال قائلاً: «لا لوت سوسيال هي أكثر من ضرورية لحركتنا؛ فهي الوسيلة الوحيدة التي تمس كل الأهالي في هذه البلاد وفي أماكن أخرى»[4]. وبجانب الجرائد، لعبت المناشير التحريضية والملصقات الحائطية دورًا هامًا في تعبئة الطبقة العاملة. وكان كل نشاط جماهيري (إضراب أو مظاهرة)، وكل يوم احتفالي (الفاتح ماي) يُسبق بتوزيع

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), op.cit.p.117.

[2]- جريدة لاجيري أوفريار Algérie Ouvrière صدرت لأول مرة في جانفي 1930،كانت في البداية شهرية ثم تحولت إلى نصف شهرية بداية من 21 جانفي 1933، وكانت تصدر يومي 07 و21 من كل شهر بسعر 0.25 فرنك.

[3]- Ibid. p.117, 118.

[4]- Abderrahim TALEB BENDIAB, La pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 1920, in : René GALLISSOT, mouvement ouvrier, communisme et nationalisme dans le monde arabe, Paris : Editions Ouvrières, 1978, p.136.

مكثف للمناشير (بالعربية وبالفرنسية)، وبتعليق الملصقات وتوزيع وثائق أخرى.[1] وبالإضافة إلى الجرائد والمناشير، ساهمت الجولات التي كان الأمناء الفدراليون المنتدبون إلى الجزائر يقومون بها في تطوير الروابط بين الفدراليات وفروعها ومعرفة تفاصيل أنشطة هذه الأخيرة. كما لعبت مختلف المؤتمرات المنظمة على مختلف مستويات الهياكل النقابية دورًا كذلك في المعرفة الدقيقة للقضايا الهيكلية والمالية والمطلبية.

يتبين من كل سبق أنه كان هناك نشاط نقابي كثيف، لكن هذا الأمر ينطبق أساساً على قطاع السكك الحديدية ولا ينطبق على القطاعات الاقتصادية الأخرى، على غرار القطاع الصناعي الذي تميّز بنشاط ضعيف والقطاع الفلاحي الذي كان نشاطه شبه منعدم.

من خلال ما سبق نستنتج أنه كانت هناك عدة عراقيل في وجه التنظيم النقابي في الجزائر، ومن ذلك القوانين الجائرة السارية المفعول، الحواجز التي كان يضعها المناضلون الأوروبيون أنفسهم في وجه الجزائريين وعدم وصول الجزائري إلى وسائل التعبئة ونشر المعلومة النقابية إلا بشق الأنفس. لكن من جهة أخرى لم تثن هذه العوائق من عزيمة العامل الجزائري في سبيل المطالبة بحقوقه وقد تجلى ذلك في كل النضالات التي قادها أو شارك فيها.

– المطالب المهنية.

كان غالبية منخرطيها في النصف الأول من الثلاثينات ينتمون إلى قطاع السكك الحديدية، لذلك سنقوم باستعراض مطالب عمال هذا القطاع، التي كانت تتمثل أساساً في: منحة التعويض عن الإقامة، الاستفادة من منحة تحسين التقاعد التي كان يستفيد منها الموظفون، حق الحصول على عطلة 30 يوم/السنة الذي مُنح لعمال البريد والمواصلات وفق قانون 1924، تطوير الآليات من أجل الحد من الحوادث التي كانت كثيرة على غرار ما حدث في ڤالمة وسوق أهراس، تقديم تعويض خاص للعمال الفرنسيين القادمين إلى الجزائر من أجل العمل، وكذلك الاستفادة من سكنات، تحديد مدة العمل اليومي ب 08 ساعات ومدة العمل الأسبوعي ب40 ساعة دون تخفيض الأجر، الاستفادة من العديد من التعويضات، مجانية السكن لكل الأعوان، حق الإعلان وتوزيع المناشير، إلغاء كل منح المردودية وإدراجها ضمن الأجر القاعدي، إلغاء مناصب المكلفين بالمهام ومنح أصحابها قرارات تعيين في المناصب التي كانوا يتولوها، الرفع من قيمة التعويضات لصالح المكلفين بإعالة أسر مثل ما كان معمولًا به بفرنسا وطبق على الموظفين في الجزائر، الاحتجاج على محاولات

[1]- Ibid.

تقليص الأجور وضد تسريح العمال، المطالبة بإنشاء صندوق للبطالة، المطالبة بتحسين ظروف العمل اليومية عن طريق تزويد العمال بالثياب المضادة للتسرب المائي وكذلك نظارات الحماية وإنشاء المرشات للاستحمام.

كانت هذه المطالب هي ذاتها في مختلف السنوات تقريباً. لكن مطالب عمال السكك الحديدية لم تكن مقتصرة على المطالب المهنية، بل شملت كذلك المطالب ذات الطابع السياسي مثل المطالبة بالحق في الحياة الذي يعترف به قانون 1884، وحق الاجتماع وامتلاك المقرات. أما ما يتعلق بالمطالب التي كانت تخص العمال الجزائريين فحسب دون سواهم من الأوروبيين فكانت هي الأخرى مهنية وسياسية وكانت تتمثل في ما يلي: المطالبة بتحديد مدة العمل اليومي ب 08 ساعات، والأسبوعي ب 40 ساعة، التنديد بالاستعمار البورجوازي وبالنظام العبودي، التنديد بموقف النقابات المستقلة والإصلاحية التي قبلت بالنظام الاستعماري، المطالبة بالحق النقابي وبإلغاء قانون الأهالي وبحق السفر وبضرورة تطبيق القوانين السارية المفعول بفرنسا في الجزائر، التنديد بتشغيل الأطفال، الاستقلال التام للجزائر من أجل القضاء على الرأسمالية الفرنسية.[1]

– الموقف إزاء مختلف القضايا السياسية الداخلية والخارجية.

ورد في مذكرات مصالي الحاج:«... في المغرب وفي تونس، الطلبة والبورجوازيون والمثقفون هم الذين أخذوا على عاتقهم مصير شعوبهم. ففي الوقت الذين يناضلون من أجل مطالب محددة، لم يكونوا يختبئون من أجل المطالبة باستقلال بلدانهم. في الجزائر هذا الشرف الكبير في الدفاع عن الأمة عاد إلى العمال والفلاحين والطبقات الصغيرة من مجتمعنا».[2] ويتبين من خلال هذا التصريح الدور الكبير الذي لعبه العمال في مجال الاهتمام بمختلف القضايا السياسية الداخلية والخارجية التي كانت فيها قضية التحرر الوطني أولوية الأولويات.

كانت هذه الكونفدرالية تُثمن العمل الثوري من أجل تغيير المجتمع والوصول إلى السلطة، ولم يكن نضالها من أجل الخبز والحرية والأرض منفصلًا عن نضالها ضد الامبريالية بغرض تطوير الأمة المحتلة. وقد عُرفت بمواقفها المعادية للإمبريالية والاستعمار، طبقًا لتوجهات الدولية النقابية الحمراء التي انخرطت فيها منذ 1932، والتي تضمنت ضرورة وحدة الطبقة العمالية في كل المستعمرات والبلدان المستعمِرة. كما كانت تعتبر أن نضال وأهداف العمال الجزائريين هو ذاته مع العمال الأوروبيين.

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit. pp.119-124.
[2]- Guy PERVILLE, Le mouvement étudiant algérien à Alger et à Paris de 1919 à 1939, In: Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger: éd. ANEP, 2000, p.209.

وبالتالي كانت تندد دائمًا بما فعلته الباترونا من محاولات لاستخدام الحقد الذي كان الجزائريون يكنونه للإمبرياليين من أجل زرع البلبلة ومنع أي اتحاد في صفوف الطبقة العمالية في الجزائر. وهنا نتساءل عما إذا كان النضال ذاته فعلاً في ظل معاناة الأهالي من الاستغلال المزدوج؟ لأن من العراقيل التي واجهت عملية توحيد الطبقة العمالية في الجزائر، كان الاختلاف في ظروف العمل والأجور بين العمال الجزائريين ونظرائهم الأوروبيين.[1]

لقد نددت الكونفدرالية بقانون الأهالي وطالبت بإلغائه في أكثر من مناسبة. ففي مؤتمر الاتحاد الإقليمي الذي انعقد في الجزائر سنة 1933، طالبت بالمساواة في الخدمة الوطنية وإلغاء الخدمة الغابية.[2] وتضمنت إحدى القرارات المصادق عليها من قِبلِ المجلس الفدرالي لعمال السكك الحديدية سنة 1931 مطلب إلغاء قانون الأهالي وتعليمة شوتون لتمكين العمال الجزائريين من السفر إلى فرنسا بكل حرية.[3] كما ناضلت النقابات الاتحادية ضد القمع الذي كان يمس عمالها بالخصوص بسبب مواقفهم المعادية للاستعمار والامبريالية والرأسمالية والمطَالِبَةِ باستقلال الجزائر، والتي اعتبرتها السلطات الفرنسية خطيرة. وكانت تشارك في النشاطات التضامنية وفي النضالات المعادية للفاشية والاضطهاد ، وكانت تطرح مشكل اللغة العربية والعقيدة الإسلامية المتعرضتين للمضايقة، وتقوم كذلك بجهود خاصة لصالح العمال الأكثر تعرضاً للاستغلال والأقل كفاءة على غرار مصالح التنظيف والدواكرة وعمال البناء والمناجم. وكانت كذلك تشجع التضامن بين العمال الجزائريين والأوروبيين. وساهمت في افتكاك الحق في الانتماء النقابي لصالح العمال الجزائريين في سنة 1932، وتمكن العديد من الجزائريين من تبوؤ مناصب المسؤولية فيها[4]. لذلك سعت السلطات الاستعمارية بكل ما في وسعها لتفكيك هذه النقابات الاتحادية بسبب مواقفها المعارضة لمصالحها وحتى لتواجدها. ففي سنة 1930، قامت باعتقال الأمين العام للاتحاد الإقليمي السيد ساستراس بتهمة تحريض العسكريين على العصيان وتوزيع المناشير التحريضية، لكن تمت تبرئته بعد ذلك بسبب انعدام الأدلة، وعاودت اعتقاله مرة أخرى في 1932.كما قامت بسجن نائب الأمين العام السيد زانتاسي

---

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.107.

[2]. قد يدل إدماج مطلب الاستقلال مع مطلب المساواة في الخدمة الوطنية وإلغاء الخدمة الغابية على محدودية الخطاب الثوري لهذه الكونفدرالية، لأن مطلب المساواة كان يتعارض مع توجهاتها الثورية التي كانت تسير في اتجاه منح الاستقلال التام للجزائر. لكن يمكن أن يدل على أن مناضلي الكونفدرالية كانوا يميزون بين صنفين من المطالب وهي: المطالب الفورية وهي تحقيق الاستقلال والمطالب الأخرى المرتبطة بالاستقلال.

[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.139.

[4]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit. p.11.

لمدة 08 أشهر دون أدنى سبب. وفي سنة 1930، تم وضع اسعد لحسن الذي كان مناضلًا في نجم شمال إفريقيا وفي الحزب الشيوعي رهن الاعتقال في بني عباس بعد ما تم توقيفه عام 1929. وإزاء هذا الاضطهاد، قام الاتحاد الإقليمي بالتصدي بمختلف الطرق والوسائل ومن أهمها مساعدة عائلات المحبوسين وتنظيم حملات للتبرع لصالحهم وللمطالبة بالإفراج عنهم عبر مختلف الجرائد وهي: لاجيري أوفريار، لو شومينو ألجيريان ولالوت سوسيال.[1]

أما عن مواقف النقابات الاتحادية إزاء الامبريالية العالمية، فكانت مماثلة لمواقف الدولية الشيوعية والحزب الشيوعي التي كانت تُطبق مبدأ لينين الذي يعتبر أن أسهل طريق لتحطيم الامبريالية هو تدمير إمبراطوريات ما وراء البحر التي كانت تعتبر السند الرئيسي للرأسمالية والامبريالية. لذلك كانت جل نشاطات الاتحاد الإقليمي للجزائر تتمحور حول تعميق العمل التعبوي وتوسيعه نحو الجماهير الجزائرية لإنشاء نقابات اتحادية وخلايا شيوعية. لكن المجهود لم يحقق النتائج المرجوة بسبب بقاء عدد المنخرطين الجزائريين في النقابات محدوداً وبقاء التأطير النقابي أوروبيًا في مجمله، كما فشل مشروع إنشاء ما أطلق عليه " الكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية "بسبب المترددين ومعارضة تعريب الاتحاد الإقليمي.

ودائماً في إطار استعراض مواقف الشيوعيين من مسألة الامبريالية، نذكر ما ورد في مقال نُشر في دفاتر البلشفية في أول مارس 1932 والموقع (المغرب) الذي يبين مشروع المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفرنسي الذي يتضمن: «أن بروليتاريا الوطن الأم و(بروليتاريا) الشعوب المضطهدة في المستعمرات يجب أن تتعاون من أجل مصلحتها الخاصة ضد العدو الواحد ليس من أجل تحقيق مبدأ التضامن الدولي فقط ،إنما من أجل الدفاع عن مصالحهم الخاصة وتحقيق أهدافهم الثورية التي تسعى البروليتاريا الفرنسية عن طريقها لتحرير الشعوب في كل من الفيتنام وسوريا والجزائر والمغرب ومدغشقر...وأن تساند هذا النضال الثوري الذي تقوم به القوميات المضطهدة ضد الامبريالية الفرنسية».[2]

من خلال التصريحات الرسمية المبدئية للاتحاد الإقليمي الجزائري التابع للكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية يتجلى التأييد التام لقضية التحرير واستقلال الجزائر، لكن مواقفها إزاء مناضلي الحركة الوطنية، خاصة نجم شمال إفريقيا كان يشوبها على أرض الواقع نوع من العدائية، رغم تبني مطلب الاستقلال في كل مؤتمرات الاتحاد الإقليمي.

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.140 à 142.
[2]- Cahiers de Bolchevisme de 01 Mars 1932.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ 15 جوان 1930، تم عقد المؤتمر العمالي العربي في الجزائر بإيعاز من الدولية النقابية الحمراء، وتم تنظيمه من قِبلِ أمناء المنطقة الجزائري للحزب الشيوعي بتأييد كروزي ممثل اللجنة الاستعمارية للحزب. كان الهدف هو انتخاب لجنة تنفيذية للاتحاد الإقليمي للكونفدرالية العاملة للشغل الاتحادية التي كانت تتألف من الجزائريين فحسب من أجل زيادة تأثير الكونفدرالية في صفوف العمال الجزائريين والتحضير لإنشاء كونفدرالية مستقلة غير مرتبطة تماماً بالمركزية الفرنسية الأم.[1]

ت. النقابات الأخرى.

تتمثل في النقابات المهنية أو المستقلة التي كانت تتميز بضعف عدد منخرطيها وبتوجهاتها العنصرية والمعادية للجزائريين واليد العاملة الأوروبية غير الفرنسية (خاصة الاسبانية والبرتغالية). أما النقابات المسيحية التي كانت ترفع شعارت الحرية والعدالة والإحسان فكانت تبدو متناقضة مع حقيقة الواقع الجزائري، دون التنديد بالاستعمار والاستغلال الفاحش الذي كان يطال العمال الجزائريين. وكانت عملتها الأساسية التعاون مع السلطات الإدارية والسياسية [2] من أجل تحقيق مصالح العمال.

وخلاصة القول بشأن النصف الأول من الثلاثينات أنه كانت في الميدان نقابتان متنازعتان حول تجنيد العمال وهي الكونفدرالية الإصلاحية، الكونفدرالية الثورية، لكن الكونفدرالية الثورية كانت الأكثر تمركزًا والأكثر استيعابًا لليد العاملة الجزائرية. وفي الأرياف، اختفت نقابات العمال الفلاحين التي أنشأتها الكونفدرالية الثورية بسرعة بسبب عنف الاضطهاد الاستعماري والبطالة وعدم استقرار العمال ونقص المناضلين المقتنعين بضرورة تنظيم عمال الأرياف. أما الكونفدرالية الإصلاحية، فلم تكن تهتم بالعمل الجزائريين سواء في المدن أو في الأرياف. في حين لم تتمكن النقابات المسيحية والنقابات المهنية المستقلة إلا من تعبئة عدد قليل من الأوروبيين، مع تسجيل الانعدام شبه التام للمنخرطين الجزائريين.

[1]- Jean louis PLANCHE, Aux origines de l'Etoile Nord Africaine a Alger: Le Parti National Révolutionnaire, In : Le Centre culturel algérien à Paris, L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000, p.157 et 158.

[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.110 à 112.

2. الحركة الاضرابية (سيرها ومواقف النقابات منها).

السنوات	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة	المجموع
1930	4	3	1	8
1931	3	4	3	10
1932	0	1	0	1
1933	4	5	3	12
1934	3	3	4	10
1935	5	4	16	25
المجموع	19	20	27	66

يتبين من خلال معطيات الجدول السابق[1] أن عدد الاضرابات التي شهدتها العمالات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1935 بلغ 66 إضرابًا وهو ما يمثل معدل 11 إضرابًا في كل سنة و22 إضرابًا في كل عمالة. ويعتبر هذا العدد جدّ قليل وهو ما لا يعتبر ظاهرة صحية لأن التدهور الكبير للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو الذي كان وراء الأمر.

كانت مطالب العمال تتمحور خلال جل إضرابات سنة 1930 حول رفع الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل، ولم يحقق أي منها لمبتغاه، وأكثر من ذلك تعرض بعض العمال لإجراءات التسريح أو الإحالة على العدالة باستثناء عمال البلديات الذين استفادوا من زيادات قدرت بفرنك واحد على أجورهم اليومية. ثم جاءت سنة 1931 التي تميزت باشتداد حدة الأزمة خاصة في قطاعات البناء والصناعة بفعل تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية،[2] لتشهد ارتفاعًا طفيفًا في عدد الإضرابات إلى عشرة. وقد تمكن المسجلين البحريين من تحقيق مطلب رفع الأجر وتقليص عدد ساعات العمل، وتم التوصل إلى الاتفاق في إضراب الصيادلة وعمال النجارة لمدينة وهران، في حين فشلت الإضرابات الأخرى. لكن إذا أعطي لمصطلح "التوصل إلى اتفاق" معنى الفشل النسبي، فيمكن القول إن كل إضرابات عام 1931 فشلت باستثناء إضراب المسجلين البحريين للجزائر، الذين بلغ عددهم 156، وهذا بالرغم من الدعم المقدم من قِبلِ النقابات الاتحادية. وإذا ما اعتبرنا أن دعم هذه الأخيرة لم يكن كافيًا، فإن نقابات الكونفدرالية الإصلاحية لم تكن تقوم بأي عمل لصالح المضربين، وكانت غائبة تماماً في ميدان النضال. وبعد ذلك، لم تشهد سنة 1932 إلاّ إضرابًا

[1]- Abderrahim TALEB BENDIAB, La pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 1920, p.137.
[2]- Archives de ministère de travail, Paris, F22.215.grèves de 1931 en Algérie.

واحدًا نُظِم من قِبلِ صانعي النِّعال بوهران من 03 إلى 10 ماي 1932، للمطالبة برفع الأجور. ويمكن تفسير هذا التراجع الكبير في عدد الإضرابات « بتراجع سوق العمل وخاصة في قطاعات النقل والبناء والمناجم التي كانت تشغل نسبة كبيرة من اليّد العاملة الجزائرية»،[1] كما يمكن إرجاعه إلى شدة القمع الاستعماري وعدم استجابة الباترونا والإدارة لحل مطالب المضربين في سنة 1931.

و بعكس سنة 1932، عرفت الحركة الاضرابية في سنة 1933 تصاعدًا بسبب التدهور المستمر في ظروف العمل التي مسّت حتى الأوروبيين أنفسهم، وكذلك بسبب تقوية النقابات الاتحادية.وأهم ما ميَّز إضرابات 1933 ما يلي:

– ازدياد حدة الحركة الاضرابية في عمالة قسنطينة التي شهدت لأول مرة إضرابًا لعمال القطاع الفلاحي في واد أميزور.[2] فهؤلاء العمال لم يكن لديهم أي اتصال مع العمال الآخرين أو مع النقابات الاتحادية، ومع ذلك حاولوا القيام بإضراب تصدى له المعمرون بعنف.[3]

– شهدت سيدي بلعباس في عمالة وهران 03 إضرابات، لكن رغم تأطيرها من قِبلِ الاتحاد المحلي لم يتم الحصول على أي مكسب بسبب الاضطهاد وتوظيف مكسري الإضراب.

–. كان العمال الجزائريون في ريادة الحركات الاضرابية في الأقاليم الثلاثة مثل عمال المحاجر، حمالي الموانئ، وعمال تسوية التربة. كما نُظمت بعض الإضرابات من قِبلِ عمال غير منخرطين في أية نقابة مثل ما كان الحال في بجاية وعنابة وخنشلة.

– كانت النقابات الاتحادية تُقدم الدعم للمضربين في الجزائر ووهران أكثر مما كان عليه الأمر في قسنطينة.

– لم تسجل النقابات التابعة للكونفدرالية العامة للشغل أي ظهور لها خلال تلك الإضرابات.

. كانت الإدارة الاستعمارية تدافع عن طريق ممثليها المتمثلين في رؤساء البلديات والقضاة بصفة منتظمة عن أرباب العمل وتُقدم المساعدة اللازمة من أجل اضطهاد الحركات الاضرابية عن طريق وضع القوة العمومية (الشرطة والدرك الوطني والعساكر) تحت تصرفهم في بعض الحالات مثل ما حدث في إضرابات حمالي الموانئ.

– كان متوسط مدة الإضرابات حوالي 04 أيام لكل إضراب[4].

---

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), op.cit.p.172.

[2]. في الوقت الحالي هي دائرة من دوائر ولاية بجاية، تقع بين مركز الولاية ودائرة برباشة وعلى بعد حوالي 18 كلم عن كل منهما.

[3]- Ibid. p.178.

[4]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.pp.178, 179.

– فشل جل العمال في تحقيق مطالبهم باستثناء رفع أجور عمال البناء الأوروبيين في البليدة. كما تعرض كثير من المضربين لأشد أنواع القمع المتمثلة في التسريح والإحالة على العدالة ووصل الحد إلى إطلاق النار على المضربين في خنشلة شهر أوت 1933. لأن الإضرابات تزامنت مع فترة تميزت بارتفاع عدد البطالين مما أدى إلى الاستعانة بهم لكسر الإضرابات.

وفي سنة 1934، برزت حركة إضرابية ومطلبية هامة وهو امتداد مباشر للحركة التي بدأت في فرنسا في ذات التاريخ، دعت إليه كل من الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية. وتوحدت فيه كل القاعدة النقابية حول شعار واحد وهو: «لتسقط الحكومة الدكتاتورية للوحدة الوطنية، من أجل حل الروابط الفاشية وتوقيف قادتها».[1] أما في الجزائر، فقد قام ما يضاهي 15 ألف عامل من الكونفدراليين والاتحاديين والاشتراكيين والشيوعيين الأوروبيين والجزائريين باحتلال الطريق لعدة ساعات. وأعتبر هذا الانجاز بمثابة خطوة هامة في سبيل اتحاد القوى الديمقراطية ضد الفاشية الاستعمارية، وساهمت هذه الحركة الاضرابية، التي مسَّت عمال البريد والأساتذة وعمال السكك الحديدية في تدعيم وتوسيع المظاهرات المعادية للفاشية. ورُفعت في هذا التجمع الكبير عدة شعارات وأهمها: "الوحدة، الوحدة"، "ضد الفاشية، من أجل الديمقراطية"، "ضد البورجوازية، من أجل جمهورية البروليتاريا"، كما «رفع أحد المتظاهرين راية خضراء ترمز إلى الإسلام».[2] وكانت إضرابات سنة 1934 أكثر تنظيماً، ودامت لفترات أطول بحيث امتدت في المتوسط من أسبوع إلى أكثر من الشهر في بعض الأحيان، وعرفت مشاركة عدد كبير من الجزائريين. وكانت النقابات الاتحادية هي التي تقود دومًا النضالات العمالية خاصة في قطاع البناء. وكانت هذه النقابات تتشكل خلال الإضرابات عندما لا تكون موجودة عند بدايتها. كما كان الاتحاد المحلي يتضامن في غالب الأحيان مع المضربين خاصة في عمالتي الجزائر ووهران. كما تميزت هذه الإضرابات بقبول الباترونا التراجع الطفيف أمام مطالب العمال والاستجابة لبعضها، وبازدياد التضامن بين العمال الأوروبيين والعمال الجزائريين في هذه الإضرابات.[3]

وفي الأخير، شهدت سنة 1935 ارتفاعاً محسوساً في عدد الاضرابات وبالتحديد في عمالة قسنطينة التي شهدت لوحدها 16 إضرابًا. وربما كان الأمر عائدًا إلى التدهور الكبير في الأوضاع المعيشية للعمال خاصة الجزائريين. وتميزت إضرابات هذه السنة كذلك باحتلال قطاع البناء الريادة في

[1]- Le Cheminot Algérien, Mars 1934.
[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit.p.149.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.pp.222 à 223.

عدد الإضرابات ب17 إضرابًا (حوالي 3/2 من الإضرابات). ومن بين 12 إضرابًا معلنًا عنها من قِبلِ وزارة العمل، تم تنظيم 09 منها من قِبلِ عمال منخرطين في النقابات منها 08 اتحادية، واحدة مستقلة، ولم يُسجل أي واحد من تنظيم النقابات الكونفدرالية. وكانت النقابات تقوم في بعض الأحيان بتحركات إيجابية بمساعدة عمال البناء في سكيكدة والقيام وبفتح قائمة اسمية للتضامن مع حمالي موانئ عنابة والجزئر الذين تحصلوا على هبات من القطاعات الأخرى.[1]

IV. إعادة توحيد الكونفدرالية العامة للشغل.

1. المواقف المختلفة من مسألة الوحدة.

أ.موقف قيادات الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية.

كانت نظرة قيادة الكونفدراليين مختلفة حول مسألة الوحدة. فبالنسبة إلى الاتحاد الإقليمي للجزائر التابع للكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية، كانت مسألة الوحدة مستحيلة مع الخونة لأنها كانت تستوجب تكوين جبهة واحدة وتجسيد الوحدة النقابية بواسطة الجماهير. ففي أحد تجمعات الاتحاد المحلي للجزائر العاصمة التابع للكونفدرالية الاتحادية سنة 1934، أعرب الحاضرون عن تأييدهم لمبدأ الجبهة الموحدة على مستوى القاعدة عن طريق إنشاء لجان نضال تضم كل العمال بدون تمييز من حيث الجنسية أو التوجه. وفي ذات السنة، أعلن بالومبا Palomba وهو مسؤول نقابي اتحادي كان في تجمع نقابي بعنابة عن ضرورة تحقيق «الوحدة في النضال ومن أجل النضال».[2] ويتبين من خلال هذه التصريحات أن الاتحاديين كانوا يرون أن الوحدة الحقيقية يجب أن تكون على مستوى القاعدة النقابية التي كان يجب أن تنصهر كلها في إطار تنظيم نقابي جديد موحد، وقد يعود هذا الأمر إلى ثقة الاتحاديين في قوة قاعدتهم آنذاك أو بسبب تخوفهم من سيطرة قادة الكونفدرالية العامة للشغل على أجهزة القيادة .

وتختلف نظرة قادة الكونفدرالية العامة للشغل إلى مسألة الوحدة اختلافاً تاماً، إذ كانوا يرون وجوب تحقيقها عن طريق الإدماج الهيكلي للكونفدراليتين، وكانوا ضد كل أشكال الوحدة على مستوى القاعدة وضد لجان النضال أو لجان الوحدة، وضد إنشاء الجبهة الموحدة التي كان الاتحاديون يدعون إليها. ويمكن إرجاع هذا التخوف إلى ضعف قاعدتها النضالية. وكنتيجة لتمسك كل طرف بموقفه، كانت العلاقات سيئة ما بين النقابتين طيلة الفترة الممتدة من 1930 إلى 1933. وفي مؤتمر جابي بباريس المنعقد ما بين 15 و 18 سبتمبر 1931، رفض قادة الكونفدرالية العامة للشغل السماع

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit p.228.
[2]- Le Cheminot Algérien, Mai 1931.

لوفد الاتحاديين حول مسألة الوحدة، كما رفضوا مقترح الوحدة الذي جاءت به لجنة ال22.[1] كما صرح السيد كولومباني Colombani في قسنطينة في أحد الاجتماعات التي عقدها يوم 23 أكتوبر 1931 بأن: «الكونفدرالية الاتحادية بقيت دوماً تحت مظلة موسكو، وأن الوحدة لم تكن لتتم إلّا في ظل الكونفدرالية العامة للشغل، أما اللجان الموحدة والجبهة الموحدة فتبقى ممنوعة».[2]

ب . موقف القاعدة النقابية

رأينا من خلال ما سبق أن الاتحاديين عجزوا عن تحقيق الوحدة مع الكونفدراليين، بالرغم من استعدادهم للتضحية والتنازل عن بعض المطالب، خاصة تلك التي كانت تتعلق بالعمال الجزائريين. لكن هذه الوحدة تحققت في بعض الأحيان على مستوى القاعدة، رغم معارضة الاتحادات العَمَالية الثلاثة. ففي بعض التجمعات، كان العمال المنتمين إلى مختلف التوجهات يتوصلون إلى اتفاق عام. «ففي اجتماع 04 مارس المنظم من قِبلِ لجنة ال22 حول مسألة الوحدة، أعلن العمال الجزائريون في إحدى التوصيات عن تأييدهم لتكوين جبهة موحدة في القاعدة.[3] وفي الجزائر العاصمة، أنشئت لجان الوفاق في القاعدة في مختلف القطاعات، لكن هذه الأخيرة بقيت دون محتوى حقيقي أحياناً وكانت تُرفض من قِبلِ عمال السكك الحديدية الاتحاديين أحياناً أخرى بعبارة « لا لجان الوفاق ونعم للجان النضال ».[4]

عموماً، كانت مواقف الاتحاديين متناقضة، إذ كانوا يعتبرون لجان الوفاق مكسباً هاماً تارةً، وينقصون من أهميتها ويرفضونها تارة أخرى. ومن جانب آخر استمرت عملية تكوين لجان الوحدة[5] رغم معارضة الكونفدراليين وسعيهم لتفكيك بعضها على غرار لجان سكيكدة، وعنابة وقسنطينة بحجة خضوعها لأوامر موسكو، وبأن إنشاءها كان بإيعاز منها.

ومن اللجان التي أنشئت، نذكر التي كانت من قِبلِ عمال البريد والمواصلات وهي أول لجنة أنشئت في قطاع الموظفين، والتي أُرغمت فيها القيادة من قِبلِ القاعدة على قبول الأمر. وفي بجاية، عقدت في ديسمبر 1933 جمعية عامة ضمت كل العمال من مختلف التوجهات، تقرر فيها إنشاء لجنة عمل

---

[1]. تضم لجنة ال22 النقابيين الاتحاديين الذين كانوا يملكون توجهًا خاصًا بهم داخل الكونفدرالية الاتحادية والذين كانوا يطالبون بإدماج الكونفدراليتين.

[2]- Le Cheminot Algérien, Décembre 1931.

[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.188.

[4]- Ibid.

[5]– لم تكن مختلف لجان الوحدة تضم العمال الجزائريين باستثناء عمارة وهو مستشار بلدي وُضع تحت تصرف لجنة الوفاق المكونة لدى عمال السكك الحديدية التابعة للدولة.

على مستوى القاعدة وعلى مستوى القيادة، لكن بشرط أن تكون الوحدة ملتفة حول مطالب عامة تلغي المطالب المتعلقة بالعمال الجزائريين.

ومن خلال ما سبق يتبين أن مختلف اللجان مهما كانت تسميتها سواء لجان عمل أو وفاق أو وحدة، أنشئت على حساب مطالب الجزائريين المهنية والسياسية، كما لم يعد الحديث فيها عن المسألة الاستعمارية بل عن إنهاء الحروب لا غير. وربما مثّل ذلك أحد مؤشرات بداية تغير توجهات ومواقف الاتحاديين إزاء قضية استقلال الجزائر عندما تتحقق الوحدة.

2.مسار الوحدة.

لقد ساهم إضراب 12 فيفري 1934 في فرنسا في الرفع من وتيرة التقارب بين الكونفدراليتين. ففي أفريل 1934، اقترحت الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية أن تكون الوحدة على مستوى القاعدة وهو الأمر الذي رفضته الكونفدرالية العامة للشغل التي كانت ترى أن الوحدة يجب أن تحدث عن طريق توحيد النقابات والاتحادات العَمَالية والفدراليات. وفي سنة 1935، قبلت الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية بأساليب الوحدة المقترحة من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل. وفي مارس 1936، انعقد مؤتمر الوحدة بتولوز.[1].

وفي الجزائر كذلك، اعتبرت مظاهرات 12 فيفري 1934 بمثابة الخطوة الهامة التي تم تحقيقها في طريق الوحدة. وقد طبع المسار الوحدوي إنشاء بعض النقابات واللجان الموحدة. وبعدذلك، انعقدت مؤتمرات إدماجية في العمالات الجزائرية الثلاث وهي على النحو الآتي:

– مؤتمر عمالة الجزائر: انعقد بتاريخ 22 ديسمبر 1935، تم التحضير له من قِبلِ لجنة الوحدة المتكونة من الاتحاديين والكونفدراليين والمستقلين، وقد حضره 104 مندوبين ممثلين ل53 نقابة.وفيه تم وضع قائمة للمطالب النقابية التي تضمنت المطالب القطاعية العامة والمحلية وكذلك النضال ضد البطالة وتطبيق التشريعات الاجتماعية الفرنسية في الجزائر. وتم تعيين مكتب الاتحاد العَمَالي الذي يضم فايت في منصب الأمين العام وهو اتحادي سابق والسيد مينيكوسي ونافارو في منصبي نائبي الأمين العام، والسيد إستيلي في منصب المكلف بالخزينة والسيد كسيوار في منصب النائب المكلف بالخزينة وهو الجزائري الوحيد في كل الاتحادات العَمَالية.

– مؤتمر عمالة قسنطينة: انعقد يوم انعقاد مؤتمر الجزائر ذاته، وعرف نقاشات حادة كانت تخص النقطة المتعلقة بالدمج بين العهدات السياسية والنقابية. و في هذا المؤتمر تمت المصادقة على المادة التي

[1]- Guy THOREL, op.cit.p.98-99.

منعت أي عضو من مكتب الاتحاد العَمَالي من الترشح لأية وظيفة عمومية. وتم تشكيل لجنة عامة متكونة من مندوبي كل النقابات المنخرطة في الاتحاد العَمَالي وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة متكونة من 11 عضوًا كان أغلبهم من الكونفدراليين السابقين وهم:موران، ريتشارد، مازيا، لافوند، بيغان، لالي، بران وريستروسي وكانوا كلهم فدراليين وسولر ولورو وكانا اتحاديين وسوبلي وكان مستقلًا.[1] وتضمن البرنامج النضالي المتفق عليه النضال ضد الفاشية وضد الحرب.

– مؤتمر وهران: انعقد في جانفي 1936، وتم فيه تحديد البرنامج المطلبي للاتحاد الذي يتضمن محاربة البطالة التي استفحل خطرها، عن طريق المطالبة بفتح صناديق البطالة في كل بلديات الجزائر وأقاليم الجنوب، مع تسجيل كل البطالين دون تمييز في السن والجنسية والجنس، ومباشرة برنامج الأشغال الكبرى ذات المصلحة العمومية وإنجاز الملاجئ الليلية، وتعميم العقود الجماعية، ورفع الأجور، وإلغاء مراسيم القوانين، والالتزام بتقديم المنحة المسماة "التعويض الجزائري" التي كانت تقدر ب08 % من الأجر القاعدي، تقديم منحة الربع الاستعماري لكل الموظفين وعمال السكك الحديدية الجزائريين، والسماح للجزائريين بالوصول إلى مختلف الوظائف العمومية، وتطبيق قوانين الحماية الاجتماعية واحترام إجراءات النظافة والأمن في العمل عن طريق الالتزام بكل التشريعات الاجتماعية السارية المفعول في فرنسا، وزيادة عدد المدارس للأطفال الجزائريين، وضمان التعليم الفرنسي والعربي، إلغاء مرسوم شوتون وإعادة الأراضي التابعة للمحافظات العقارية للفلاحين وكذلك الأمر بالنسبة إلى أراضي الشركات الفلاحية التي لم تحترم التزاماتها، والاعتراف بمندوبي النظافة والأمن ومساعدة الأمهات والرضع.

كان أهم الأمور التي حدثت في مؤتمرات الوحدة في العمالات الثلاثة يتمثل في أن الكونفدراليين السابقين أصبحوا يمثلون الأغلبية في مختلف مكاتب الاتحادات العَمَالية، وهذا ما ينفي ادعاءات الشرطة التي تقول إن الشيوعيون أصبحوا منذ توحيد الكونفدرالية العامة للشغل مسيطرين على مختلف المنظمات وعلى مختلف مناصب القيادة تاركين مناصب الإدارة للكونفدراليين السابقين. وتعتبر هذه الافتراءات من الطرق القديمة المتبعة لتضخيم الخطر الشيوعي بغرض تبرير القمع ضد الحركة العمالية. وظهرت بعض الاختلافات بين البرامج المطلبية للاتحادات العَمَالية بسبب تكييفها مع الأوضاع المحلية لكل عمالة، مثلما يظهر واضحاً في برنامج عمالة وهران. كما تجلى من خلال مختلف المطالب بأن البرنامج أعطى حيزًا أكبر للمطالب التي تخص كانت الأوروبيين وهي مطالب مهنية بحتة. أما المطالب

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.241.

السياسية فكانت غائبة تماماً في هذا البرنامج خاصة مطلب "التحرير الاجتماعي والوطني للجزائر"، الذي كان يظهر سابقاً في برامج الكونفدرالية الاتحادية. وبصفة عامة كان هذا التخلي عن المطالب ذات الطابع السياسي والتي تخص الجزائريين بالدرجة الأولى عبارة عن صفقة بين الاتحاديين والكونفدراليين من أجل تحقيق الوحدة الهيكلية. وبما أن الكونفدراليين أصبحوا يمثلون الأغلبية في مختلف هياكل الاتحادات العَمَالية الثالثة، اتضح سبب محدودية هذا البرنامج فيما يتعلق بالعمال الجزائريين.[1]

إن توحيد الكونفدرالية العامة للشغل سنة 1935 أدى إلى حدوث اتفاق بين الشيوعيين الفرنسيين وبين الإصلاحيين الاشتراكيين على محو مطلب استقلال الجزائر من برنامجها المطلبي. لأن قادة الكونفدرالية كانوا مقتنعين بأن النضال ضد الفاشية التي هي تعبير عن أسوأ أنواع الإمبريالية أولى من النضال ضد النظام الاستعماري.كما أن الكونفدرالية العامة للشغل بعد الوحدة لم تواصل مسعاها في سبيل تنظيم عمال القطاع الفلاحي خوفاً من إغضاب "الزملاء الإصلاحيين الجدد" الذين كانوا يعتبرون العبيد الذين كانوا يعملون من نجوم الصباح إلى نجوم الليل مجرد بهائم بوجوه بشرية كان يجب الإشفاق عنهم لا غير، أما النضال النقابي فلم يكونوا أهلا له.[2]

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.243.
[2]- Amar OUZEGANE, Le meilleur combat, op.cit.p.82-85.

الفصل الثالث: الحركة النقابية بين صعود الجبهة الشعبية وانهيارها (1936 – 1939).

I. الظروف الاجتماعية والسياسية في فرنسا والجزائر خلال النصف الأول من 1936.

1. في فرنسا.

لقد بلغت الأزمة الاقتصادية أوجها في سنتي 1934 و1935، التي تجلت في تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة. وقد بلغ العدد الرسمي لطلبات العمل في فيفري 1935 ما يعادل 540 ألف طلب، وبلغ عدد البطالين أكثر من مليون بطال.كما مسَّت الأزمة الفلاحين كذلك بفعل تراجع أسعار منتجاتهم الفلاحية وكذلك التجار والحرفيين وحتى الموظفين.[1]

وفي أكتوبر 1934، تم إطلاق فكرة التجمع الشعبي من قِبلِ الشيوعيين الذين اقترحوا في ذات الشهر توسيع التجمع الشيوعي الاشتراكي إلى قوى سياسية واجتماعية جديدة.[2] وفي الانتخابات البلدية لسنة 1935، عرف الحزب الشيوعي الفرنسي صعوداً ملحوظاً، لأن عدد منتخبيه تضاعف مرتين. وفي إطار التحضير لاحتفالات 14 جويلية 1935 (العيد الوطني الفرنسي)،كانت اللجنة التي تشكلت لهذا الغرض في 07 جوان 1935 تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية الأربعة وهي الحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الاشتراكي، الاتحاد الاشتراكي الجمهوري والراديكاليون، بالإضافة إلى المركزيتين النقابتين: الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية و05 منظمات أخرى ومن بينها: رابطة حقوق الإنسان، حركة أمستردام بلايل[3]Amesterdam Pleyel. وتعاهد المشاركون في اللجنة على «البقاء متحدين من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحل الرابطات الفاشية وتجريدها من السلاح وإعطاء الخبز لكل العمال وتحقيق السلام الإنساني الكبير لكل العالم ».[4]

في الانتخابات التشريعية التي جرت في 22 أفريل و03 ماي 1936، انتصرت الجبهة الشعبية بحصولها على الأغلبية المطلقة من مقاعد الغرفة التي بلغ عددها 375 مقعدًا، وكانت المجموعات الممثلة للجبهة تتوزع على النحو الآتي: المجموعة الشيوعية 72 مقعدًا، مجموعة الفرع الفدرالي للدولية

---

[1]- George LEFRANC, Histoire de front populaire, Paris : Payot, 1965, pp.47, 51.

[2]- Ibid., p.67.

[3]– حركة أو لجنة أمستردام بلايل عبارة عن حركة سلمية للنضال ضد الحرب والفاشية أنشئت عام 1933، بمبادرة من الكاتبين هنري باربوس ورومان رولان، اللذان نشرا بتاريخ 27 ماي 1932 في جريدة لومانيتي نداءً لعقد مؤتمرٍ معادٍ للحرب. وتم عقده في أمستردام يومي 27 و28 أوت 1932. بعد ذلك اندمج مع المؤتمر الأوروبي المعادي للحرب والفاشية خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 6 فيفري 1933 بقصر بلايل بباريس.

[4]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.254.

العمالية 147 مقعدًا، الاشتراكيون الراديكاليون 106 مقاعد، الاتحاد الاشتراكي الجمهوري 25 مقعدًا أما الآخرون فكان لهم 25 مقعدًا.

وقبل مباشرة حكومة الجبهة الشعبية المشكلة من قِبلِ ليون بلوم لمهامها في 04 جوان 1936، انفجر أول إضراب في لوهافر بتاريخ 11 ماي، ثم اتبع بحركات مماثلة في تولوز يوم 13 ماي وفي كورب فوا Courbevoie يوم 14 ماي. ثم امتدت الحركة بعد ذلك إلى عمال التعدين في منطقة باريس التي عرفت إضراب حوالي مائة ألف عامل، وقد تميزت الإضرابات في مختلف المناطق باحتلال أماكن العمل. وفي الفترة الممتدة من الأحد 31 ماي إلى الاثنين 01 جوان، امتدت الحركة الاضرابية إلى الصناعات الأخرى كالبناء والمواد الكيماوية والنسيج والمواد الغذائية ثم انتقلت الحركة من باريس إلى ضواحيها. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى وقوع 36 إضرابًا في شهر أفريل، 65 في شهر ماي، 12142 إضرابًا شهر جوان و17500 شهر جويلية. وقد تمكنت هذه الحركة الاضرابية من تحقيق مكسب كبير لصالح الطبقة العاملة، تمثل في عقد لقاء بتاريخ 07 جوان 1936 في نزل ماتينيون Matignon، جمع بين ممثلين عن الكونفدرالية العامة للباترونا الفرنسية وهم كل من لومبارت ريبو، ريشمون، دالبروز وريني دوشمان وممثلي الكونفدرالية العامة للشغل وهم كل من ليون جوهو، ريني بيلان، بينوا فراشون، سيمات، ميلان وكورديي بوساطة رئيس الحكومة ليون بلوم.[1] وفي تاريخ 8 جوان على الساعة الواحدة صباحاً، قام الوفدان بالتوقيع على اتفاق ماتينيون الذي يتضمن النقاط الآتية: – التوقيع الفوري على اتفاقات العمل الجماعية. – الاعتراف بحرية الرأي وحرية ممارسة الحق النقابي للعمال. – تعيين المندوبين المنتخبين من قِبلِ العمال. – الرفع العام للأجور بنسبة 15 % بالنسبة للأجور الزهيدة وبنسبة 07% بالنسبة للأجور ذات الارتفاع المبالغ فيه. – إعادة النظر في الأجور المنخفضة بصفة غير عادية. – منع العقاب بسبب المشاركة في الإضرابات. – الاستفادة من أسبوع من 40 ساعة ومن عطلة سنوية مدفوعة الأجر.[2] وكانت هذه النقاط المختلفة موضوعًا لسلسلة من القوانين التي صدرت وهي: – قانون 20 جوان 1936 المتعلق بالعطل المدفوعة الأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة...– قانون 21 جوان 1936 الذي يعدل الإجراءات الأساسية المتعلقة بقانون العمل فيما يخص الاتفاقيات الجماعية.[3]

[1]- Edouard DOLLEANS, Histoire du mouvement ouvrier, T.3 : De 1921 à nos jours, Paris ; Librairie Armand Colin, 1967, p.155.
[2]- Aom, Cabinet de préfet d'Alger (1858-1962), Bilans, 1K6, Accord général entre la C.G.T et la Confédération Générale de la Production Française pour l'établissement immédiat des contrats collectifs de travail.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.256.

2 . في الجزائر.

كان لانتصار الجبهة الشعبية ووصولها إلى السلطة في فرنسا وقع جد إيجابي في نفس الشعب الجزائري عامة والطبقة السياسية خاصة لأنها ولّدت العديد من الآمال لديه نظراً للمواقف السياسية المعروفة لدى مختلف التيارات المشكلة للجبهة المساندة للقضية الوطنية وللتحرر من السيطرة الاستعمارية. إلاّ أن الأوساط السياسية الجزائرية وخاصة نجم شمال إفريقيا اصطدمت بموقف السلطة الجديدة بالاكتفاء بإرسال لجنة برلمانية لتقصي الأوضاع في الجزائر، كما لو كان الوضع مجهولًا. وفي تاريخ 18 مارس 1936، نظم "نادي فوبورغ" الذي كان يختص في استضافة الشخصيات السياسية لمناقشة قضايا الساعة ندوة شارك فيها مجموعة من النواب الجزائريين، وكان من بينهم الدكتور بن جلول الذي أعلن الولاء التام للوطن الأم فرنسا، مما جعل سليمان بن سليمان يتدخل باسم النجم ويقوم بشجب موقف المنتخبين الجزائريين، ولم يجد بن جلول بعدها أي شيء للرّد به سوى أنه لم يكن يملك الحق في أخذ الكلمة بما أنه تونسي. وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي في الجزائر، أرسلت قيادة النجم من باريس ببرقية إلى المؤتمرين تضمنت تأييد النجم للمطالب التي كان من شأنها أن تساهم في تحسين أوضاع الشعب الجزائري مع رفض أي اقتراح أو مطلب من شأنه أن يخدم مصالح الأقلية أو يمس بالشخصية الإسلامية. وفي 18 جويلية 1936، وصلت إلى باريس بعثة عن المؤتمر الإسلامي لتقديم عريضة المطالب للحكومة وكانت تتضمن في الأساس المطالبة بربط الجزائر بفرنسا وتمثيل الشعب الجزائري في البرلمان. وقد التقى مصالي الحاج بالبعثة وحذرها من خطورة المطالب، لكن تحذيراته لم تلقى الآذان الصاغية. وفي تاريخ 2 أوت 1936، نظم وفد المؤتمر العائد من باريس تجمعًا شعبيًا في الملعب البلدي للعناصر لتقديم حصيلة مهمتهم، وقد جاء مصالي الحاج في باخرة الوفد ذاتها إلى الجزائر من أجل حضور التجمع، وتمكن من أخذ الكلمة بصعوبة بسبب معارضة الأمر من قِبلِ بن جلول وآخرين، وقد ألهب الحضور بخطابه الوطني والحماسي، وأكد على استحالة مزج هذه التربة الطاهرة بأي تربة أخرى في العالم.[1]

وفي الجبهة الاجتماعية، عرفت الجزائر غلاء في المعيشة إذ انتقل المؤشر من 465 في نوفمبر 1935 إلى 497 في السداسي الأول من 1936 حسب لاجيري أوفريار.[2] وقد تجلى هذا الغلاء في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. ولم تكن هذه الأوضاع الصعبة تخص الجزائر فحسب بل

[1]- Mohamed GUENANECHE, Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres (1919-1939), traduit de l'Arabe par Sid Ahmed BOUALI, Alger : OPU, 2010, p.68-71.
[2]- Algérie Ouvrière, du 07 au 21 Novembre 1936.

كانت على مثلها لدى جيراننا المغاربة، بحيث قال ألبرت عياش عندما تناول إضرابات سنة 1936 بالمغرب الأقصى إن :«سكان الدواوير يعيشون عموماً على أجر يومي لا يتجاوز ثلاثة فرنكات في المتوسط لكل عائلة، في حين كانت أسعار الكراء جد مرتفعة (مابين 9 و 20 فرنك في الشهر)، كما كانت السلع أكثر غلاءً في الدواوير منها في المدن بسبب مصاريف النقل. وعلى العموم كان السكان يرتدون ملابس رثة ويعانون من سوء التغذية».[1]

كانت الأجور كذلك جد منخفضة ولم تكن تمثل حتى الحد الأدنى الحيوي لتلبية المتطلبات الأساسية وهذا بشهادة تقارير الأوساط النقابية وكذلك السلطات الرسمية. فخلال ندوة بدار الحرف بسكيكدة في فيفري 1936، قال أحد الذين تعاقبوا على المنصة ما يلي: «...لماذا الأجور المنخفضة للعامل الجزائري؟ يدّعون أننا نشبع بكمشة من التمر وبعض حبات التين، فليعطونا كل ما يلزم وسوف نبين لهم أننا نعرف الأكل مثل الآخرين».[2] كان الكل يدرك أن الأجور التي كانت تقدم للأهالي ضعيفة، وكانوا يبررون هذا الواقع بحجج واهية كقدرة الجزائري على الاقتصاد في العيش أو امتلاكه لمصادر أخرى للعيش زيادة على الأجر. وقد قال رئيس بلدية مايو (مشدالة) المختلطة في الرسالة الموجهة إلى والي الجزائر إن :«هذه الفئة من العمال هي حقيقة أقل حظاً...فالعامل الفلاحي الأهلي يتلقى في منطقة مايو أجرًا يوميًا متوسطًا يعادل 07 فرنكات، وهو بالكاد يكفي لإعالة ذاته وكذلك عائلته. وما يمكنه من العيش شأن كل قبائلي، أنه كان جد اقتصادي في العيش، ويمتلك قناعة لا مثيل لها، وعلى الخصوص ،فإن العامل البسيط في هذا البلد المفتت يمتلك دوماً خارج مدخوله اليومي قطعة أرضية مغروسة ببعض أشجار الزيتون والتين وكذلك بعض رؤوس الماعز التي تزوده بالحليب والزبدة. وهذه المداخيل الصغيرة الإضافية تساهم في رفع مستواه المعيشي».[3] ذات الاعتراف يتجلى في مراسلة رئيس بلدية تيزي وزو الذي صرح بأن الأجور المتوسطة لعمال الفلاحة الأهالي كانت تتراوح مابين 6 و8 فرنكات أما عمال ورشات الأشغال العمومية فتتراوح أجورهم مابين 7 و10 فرنكات في اليوم. وأن الأهالي هم الذين يتوسلون لدى الملاك للحصول على العمل ولو بأجور منخفضة تصل أحياناً إلى 4 فرنكات في اليوم.[4]

[1]- Ayache Albert. Les grèves de juin 1936 au Maroc. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 12e année, N. 3, 1957. pp.418-429. <URL : http://www.persee.fr/web/revues /home/prescript/article/ ahess_0395-2649_1957_num_12_3_2655>.p.421.

[2]- AOM, 9H17, Op.cit.

[3]- Aom, 1K5/2.Lettre de l'administrateur de la commune mixte de Maillot adressée au préfet d'Alger en date du 26 Juin 1936. annexe 19.

[4]- Aom, 1K5/2.Lettre de l'administrateur de la commune de Tizi ouzou adressée au préfet d'Alger en date du 26 Juin 1936.

II. الحركة المطلبية والاضرابية في الجزائر سنة 1936.

1. واقعها في القطاعين التجاري والصناعي.

تشير بعض الإحصائيات إلى وقوع حوالي 220 إضرابًا بحوالي 52.885 مضربًا سنة 1936، وكان أكثر من نصفهم جزائريين.[1] لكن لم تكن الحركة المطلبية تتخذ دومًا شكل الإضرابات، بل كانت في بعض الأحيان عبارة عن تظاهرات احتجاجية من تنظيم مختلف فئات المجتمع لتقديم مطالب محددة متعلقة أساساً بنقص السلع أو بغلائها. ففي 13 جانفي، قام زهاء مائة عاطل أوروبي عن العمل في مستغانم بإرسال بعثة إلى البلدية من أجل الاحتجاج على تقليص كمية الخبز المقدمة لكل عائلة. وفي 24 مارس 1936، شهدت الجزائر العاصمة مظاهرة من تنظيم العاطلات عن العمل للاحتجاج على رفض بلدية الجزائر تزويدهن بالخبز.[2] وفي ذات الشهر قام البطالون في المحمدية بتنظيم مظاهرة، في حين قام عمال الفلاحة لذات المدينة بإضراب.كما قام عمال منجم بوعمران[3] بإضراب احتجاجاً على تعرضهم للتفتيش من قِبلِ درك القصر.[4] وفي الفاتح من ماي 1936، أشارت جريدة لالجيري أوفريار في أحد أعدادها إلى قيام 11 ألف متظاهر بالجزائر العاصمة و6 آلاف بوهران بالتظاهر رغم قرار المنع من قِبلِ رئيس البلدية لومبار Lambert الفاشي.[5] كما حدثت مظاهرات مماثلة في مدن أخرى كالبليدة والبويرة والأصنام...

انطلقت الحركة الاضرابية القوية والواسعة مباشرة بعد التوقيع على اتفاق ماتينيون واندلا ع الحركة الاضرابية في فرنسا، ومسّت مصنع بورجو أولاً، وفي 04 جوان دعا فايت الذي كان أميناً عاماً للاتحاد العمالي للنقابات، عمال مصنع بورجو إلى الاتصال بالمصانع المماثلة في كل من حسين داي والحراش بغرض توسيع الحركة الاضرابية.[6] وفي يوم 10 جوان 1936 بدأ إضراب عمال قطاع البناء في عدد قليل من الورشات وسط المدينة لتمتد بعد ذلك تدريجياً إلى الورشات الأخرى الموجودة في ضواحي العاصمة كالحراش وحسين داي، ووصل عددها في 18 جوان إلى أكثر من 54 ورشة احتلت أغلبيتها من قِبلِ العمال، ثم امتدت الحركة إلى عمال التجارة والتعدين وعمال الصباغة وكذلك إلى عمال السفن والنقل التي استمر فيها الإضراب شهرًا أو أكثر، وكذلك الحلاقون وعمال

---

[1]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien. Op.cit. P.11.

[2]- Lutte Sociale, du 07 au 21 Avril 1936.

[3]– يوجد المنجم حالياً في إقليم دائرة برباشة جنوب شرق مدينة بجاية.

[4]- AOM, 9H17.Op.cit.

[5]- Algérie Ouvrière, du 21 Avril au 07 Mai 1936.

[6]- Aom, 1K6, Rapport du commissaire divisionnaire adressé au préfet d'Alger en date de 01 Juillet 1936 au sujet des grèves d'Alger.

تنظيف وصباغة الملابس التي استمرت فترة قصيرة. كما امتدت الإضرابات بداية من تاريخ 13 جوان إلى مختلف مصانع المواد البترولية التي تبعها احتلال لأماكن العمل من قِبلِ المضربين، مما أدى إلى تخوف أصحابها من احتمال وقوع الحرائق أو الانفجارات في داخلها.[1] وامتدت الإضرابات كذلك إلى عمال المطابع الذين توقفوا عن العمل مع احتلال أماكنهم فيه بداية من 23 جوان 1936.[2] كما نشير إلى أن المضربين في قطاع البناء وصلوا إلى حد منع عمال القطاعات الأخرى من الالتحاق بعملهم على غرار مصانع الكبريت في جسر قسنطينة ببلدية القبة.[3] ولم تقتصر الإضرابات على العمال، بل شملت حتى الباترونا، إذ تحدثت جريدة لادييباش ألجيريان عن قيام بائعي السمك بتاريخ 18 جوان بالتوقف عن العمل احتجاجاً على إجبارهم على وضع قصاصات على صناديق السمك لتبيان مصدرها. وأدى هذا الإضراب إلى إحالة حوالي ألف عامل على البطالة الإجبارية قبل أن تتراجع البلدية عن قراراتها ويعودوا إلى العمل يوم 20 جوان 1936.[4] ومنذ تاريخ 03 أوت، انطلقت حركة إضرابية أخرى لدى عمال مناجم الونشريس الذين كان عددهم حوالي أربعمائة عامل.[5] وقد أخذ الإضراب أبعادًا خطيرة عندما لجأت إدارة منجم بوقايد إلى الاستعانة بالأهالي غير العاملين في المنجم لغرض تعبئة الشاحنات بالمواد المنجمية لنقلها إلى ميناء تنس، مما جعل المضربين يمنعون مواطنيهم من القيام بالعمل، ثم لجأت الإدارة إلى الاستعانة بالأوروبيين الحضريين، وقد أدى الأمر كذلك إلى إثارة المضربين وقيامهم بمهاجمة الشاحنات بالعصي. ولم تهدأ الأمور إلا بعد تدخل مندوبين عن الكونفدرالية العامة للشغل في مدينة الشلف (أورليانس فيل سابقاً) الذين دعوا المضربين إلى الهدوء وترك الشاحنات تغادر المنجم مع التعهد بعدم شحن تلك المواد المنجمية على متن الباخرة في ميناء تنس.[6] كما استعانت السلطات بالجيش لوقف الإضراب عن طريق إرسال فرقة من القناصين السنغاليين تكونت من مائة عنصر لمواجهة حوالي ستة إلى سبعة آلاف عامل.[7]

[1]- Aom, 1K5/2.Lettre du directeur de la Société Anonyme Française des Pétroles SHELL adressée au préfet d'Alger en date du 13 Juin 1936.
[2]- Aom, 1K5/2.Lettre du gérant de l'imprimerie commerciale A.et L. Solal sise à la pêcherie d'Alger adressée au préfet d'Alger en date du 26 Juin 1936.
[3]- Aom, 1K5/2.Lettre du directeur de la succursale algérienne des Raffineries du Soufre Réunies adressée au président de la fédération des Vignerons en date du 13 Juin 1936.
[4]- La Dépêche Algérienne, 18 Juin 1936.
[5]- Aom, 1K5/2.Rapport du sous préfet de l'arrondissement d'Orleansville (actuelle Chelef) adressé au préfet d'Alger en date du 04 Aout 1936 au sujet de la grève des mineurs d'Ouarsenis
[6]- La Dépêche Algérienne, 05 Aout 1936.
[7]- Aom, 1K5/2.Rapport du sous préfet de l'arrondissement d'Orleansville (actuelle Chelef) adressé au préfet d'Alger en date du 09 Aout 1936 au sujet de la grève des mineurs d'Ouarsenis

بعد اندلا ع الحركة منذ 10 جوان في الجزائر، انتشرت في الشرق والغرب الجزائري. ففي عمالة وهران بدأ الإضراب يوم 14 جوان لدى عمال صناعة الأحذية، ثم انتشر بسرعة إلى قطاعات أخرى. وقد بلغ عدد الإضرابات المسجلة في عمالة وهران 28 إضرابًا بين 14 جوان و10 جويلية ووصل عدد المضربين إلى أوجه في 22 أو 23 جوان 1936. وسجل حمالو الموانئ أكبر عدد من المضربين بحوالي ألفي عامل مضرب في ميناء وهران.[1]

وفي عمالة قسنطينة، بدأت الحركة الاضرابية ببجاية يوم 15 جوان 1936 من قِبلِ حمالي الموانئ، ثم توسعت إلى المدن الأخرى المهمة والموانئ. وقد سجلت بجاية 09 إضرابات، في حين سجلت 06 في كل من قسنطينة وسكيكدة،05 في عنابة وإضرابين في جيجل وإضرابًا واحد في ڤالمة. وطال أمد الإضرابات أكثر في قطاع البناء على غرار العمالات الأخرى.[2]

وعموماً تميزت أغلبية تلك الإضرابات باحتلال العمال لأماكن عملهم وورشاتهم ومصانعهم ومعاملهم ومكاتبهم ومحلاتهم في أجواء عرس وهدوء.[3] كما وجدت السلطات الفرنسية ذاتها أمام عنف الحركة الاضرابية مرغمة على إجبار الذين كانوا يريدون العمل على التوقف عن العمل[4] من أجل تفادي انفلات الوضع بسبب الاشتباكات التي كان من الممكن أن تحدث بين المضربين وغير المضربين. وقد خرج الوضع عن السيطرة في عدة إضرابات وصل فيها الأمر إلى حد إطلاق النار على المضربين على غرار ما حدث يوم 25 جوان 1936 في مقر الشركة الإفريقية للخشب، إذ وحسب تقارير الشرطة، فإن بعض المضربين الذي كان عددهم حوالي 250 عاملًا من أصل حوالي 550 مضربًا وأغلبيتهم من الأهالي قاموا برشق أعوان الشرطة بالحجارة بغرض احتلال المصنع، مما دفعهم إلى إطلاق النار عليهم، الأمر الذي تسبب في جرح كثير منهم بجروح متفاوتة الخطورة مثل ثقب رئة العامل بوبكر محمد بن محمد وإصابة بلحوسين رابح بن علي على مستوى العمود الفقري، كما تم توقيف خمسة عمال بتهمة عرقلة حق العمل وممارسة العنف. ومن جهة أخرى جرح بعض أعوان الدرك الوطني بالحجارة.[5]

---

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit. p.285.
[2]- Ibid. p.289.
[3]- Ibid. p.272.
[4]- Aom, 1K5/2.Lettre du préfet d'Alger adressée au gouverneur général d'Algérie en date du 08 Juillet 1936 au sujet de la participation des indigènes aux grèves industrielles et agricoles.
[5]- Aom, 1K3, rapport de la police d'Hussein-Dey adressé au préfet d'Alger en date du 25 Juin 1936 au sujet des événements survenus à la suite de la grève des travailleurs de la Société Africaine des Bois.

2. واقعها في القطاع الفلاحي (في الأرياف).

قبل عام 1936، وُجدت بعض النقابات الفلاحية المبعثرة على بعض المراكز الفلاحية، لذلك رأى بعض المناضلين في الكونفدرالية العامة للشغل المحسوبين على التيار الشيوعي ضرورة تنظيم هذه الشريحة الهامة من العمال لتقوية الكونفدرالية وتمكينها من تحقيق المكاسب التي كانت تسعى إليها. ويقول عمار أوزقان في هذا الصدد: «لم ننس أفق التحرير الوطني الذي جعلناه تكتيكياً في المرتبة الثانية من حيث الأولويات. ولهذا اعتبرنا مسألة تنظيم عمال القطاع الفلاحي كمبدأ للكفاح الإيديولوجي: لا انتصار نهائي على الخبز وعلى الديمقراطية وعلى الأرض، أي لا يمكن تحطيم الفاشية- وبعدها القضاء على النظام الاستعماري- بدون تعبئة الطبقة الأساسية المتمثلة في بروليتاريا الأرياف والفلاحين الفقراء».[1] لكن كان المناضلون المحسوبون على التيار الاشتراكي رافضين لمشروع الشيوعيين، لأنه كان يستحيل حسبهم تنظيم عمال القطاع الفلاحي في النقابات بسبب خضوعهم لأوامر زعمائهم الدينيين. وعلى أية حال بادر الشيوعيون بإنشاء فدرالية مستقلة لعمال القطاع الفلاحي من النقابات السرية التي كانت موجودة من قبل. وبعد بضعة أسابيع، طلبت الكونفدرالية العامة للشغل بنفسها انضمام فدرالية عمال القطاع الفلاحي إليها.

لم يكن نضال عمال القطاع الفلاحي مقتصراً على المطالبة بالخبز وبإنشاء المدارس لأولادهم، بل وكذلك ضد النظام القيادي.[2] وقد أدهشت الإضرابات التي شملت الأرياف الجزائرية المعمرين والسلطات الاستعمارية بحركتها، إذ تخوفوا من إمكانية تحولها إلى ثورة مسلحة لأنها أعادت إلى أذهانهم ذكرى ثورة المقراني سنة 1971. وترجع التقارير الرسمية الفرنسية سبب انتشار الحركة الاضرابية في أوساط الأهالي سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي إلى الدعاية النشيطة التي كان يقوم بها الشيوعيون لتعبئة هذه الشريحة ودفعها إلى الانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل، على غرار إضرابات عمال القطاع الفلاحي في منطقة المحمدية المتأثرة كثيراً بالأفكار الشيوعية.[3] وبالإضافة إلى ذلك كان المحرضون على الإضرابات يدّعون بأن السلطات وقوات الشرطة لم تكن لتمتنع عن حماية المضربين، على عكس الذين كانوا يلتحقون بعملهم والذين كان يمكن أن يتعرضوا إلى السجن وأن هذه الدعاية هي التي جعلت الأهالي يأملون في استرجاع أراضي المستوطنين الفلاحية، والتحول إلى

[1]- Amar OUZEGANE, « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie », op.cit, p.94.
[2]- Ibid. p.94 et 95.
[3]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien du 1920 à 1954, Op.cit. P.13.

ملاك.[1] وذات التقارير تشير أن أغلبية الأهالي كانوا يجهلون تماماً أبعاد الحركات الاضرابية والنضال النقابي، وكانوا يتوقفون عن العمل تقليداً لمواطنيهم أو خوفاً منهم أو خوفاً من السلطات الاستعمارية. إذ صرح رئيس دائرة تيزي وزو بأن الأهالي الذين توقفوا عن العمل لم يرسلوا إلى مستخدميهم مطالب محددة مقدمة من قِبلِ مندوبين، واكتفوا بمغادرة ورشاتهم أو عدم المجيء إليها أصلاً. وقال كذلك: «على العموم، فإن أهالي مناطقنا لا يفهمون أبعاد الحركات الحالية، ولا يستطيعون التمييز بين الحكايات التي تصلهم. ففي صباح أمس، لاحظ رجال الدرك الوطني أن العمال الذين شوهدوا وهم يعملون بهدوء داخل حقول الكروم، اختبأوا فجأة عند الاقتراب منهم، وبعد الاستفسار عن السبب، أجابوا "اختبأنا لأننا نخاف منكم لأنه قيل لنا بأن رجال الدرك والجيش تلقوا أوامر لمنع الاستمرار في العمل"».[2] لهذا فسَّرت السلطات الفرنسية تراجع الحركة الاضرابية وعودة الأهالي إلى العمل بعد القمع المسلط على المحرضين، بفقدانهم للثقة التي وضعوها في هذه العناصر التي كانت تدعي سابقاً بأن قوات الشرطة الفرنسية كانت لتعاقب من لا يقوم بالإضراب.[3]

بالفعل لا يمكن استبعاد تأثير هذه الدعاية في أوساط العمال الأهالي خاصة في الأرياف، لصعوبة فهمهم لأبعاد الحركة النقابية ومغزى الإضرابات، لكن من جهة أخرى لا يجب أن ننكر أن هؤلاء العمال الأهالي استطاعوا تنظيم حركات إضرابية أظهروا فيها مستوى متقدمًا من الوعي النقابي الذي ظهر واضحاً من خلال عرائض المطالب التي كانوا يقدمونها. ثم يجب أن لا ننكر أن الدعاية في أوساط العمال الأهالي تجاوزت في بعض الفترات البعد النقابي والاجتماعي لتأخذ أبعادًا تحررية وطنية معادية للاستعمار وهو الأمر الذي كثيراً ما أقلق المعمرين والسلطات على حدٍّ سواء. وقد كتب والي الجزائر في هذا الصدد يقول: «وإذا أضيف إلى ذلك أن أغلبية المحرضين الأهالي على الإضرابات معروفون على أنهم يمارسون الدعاية المعادية لفرنسا، فلا يجب أن نتعجب من الفزع الذي انتشر بسرعة في أوساط المستوطنين».[4]وحسب التقارير الفرنسية، كان المندوبون النقابيون ينصبون حواجز

[1]- Aom, 1K5/2. Lettre du préfet d'Alger adressée au gouverneur général d'Algérie en date du 08 Juillet 1936…Op.cit.
[2]- Aom, 1K5/2. Lettre du sous préfet de Tizi Ouzou adressée au préfet d'Alger en date du 07 Juin 1936 au sujet de l'état d'esprit des populations indigènes.
[3]- Aom, 1K5/2. Lettre du préfet d'Alger adressée au gouverneur général d'Algérie en date du 08 Juillet 1936 au sujet de la participation des indigènes aux grèves industrielles et agricoles.
[4]- Aom, Courriers 1K5/2. Lettre du préfet d'Alger adressée au ministre de l'intérieur en date du 22 Juillet 1936.

في الطرقات ومحطات الحافلات والسكك الحديدية لمنع العمال من الالتحاق بمناصب عملهم عن طريق التهديد[1].

لم تقتصر الحركة المطلبية على الطبقة العاملة، بل تعدتها إلى الذين كانوا يعانون من البطالة. فبتاريخ 31 جويلية 1936، اجتمع العاطلون والعاطلات عن العمل أوروبيين ومسلمين في مقر" لو فوايي سيفيك"(قصر الشعب حالياً الموجود بساحة المناورات) بدعوة من لجنة الدفاع عن بطالي عمالة الجزائر، وكان عددهم حوالي ثلاثة آلاف شخص. وطالبوا بما يلي: تطبيق القوانين الفرنسية المتعلقة بمنح البطالة وبطاقة العاطل عن العمل، فتح ورشات ذات فائدة للعمال والفلاحين (المدارس، الحمامات، رياض الأطفال، المستشفيات، ترميم الأحياء والطرقات، إعادة التشجير، أشغال المياه، السدود...الخ، إلغاء القرار الحكومي الصادر بتاريخ 02 جويلية 1935 الذي كان يفرض على البطالين العمل في أشغال الحفر والتسوية مقابل أجور يومية مقدرة ب12 فرنك للأهالي و 16 فرنك للأوروبيين، إنشاء صندوق وطني للبطالة يشمل المستعمرات واستحداث منح عائلية تكون فيها المساواة بين الأهالي والأوروبيين، تطبيق نظام 40 ساعة عمل في الأسبوع، الإعفاء من الضرائب ومن الكراء والتوقف عن كل المتابعات وعمليات الحجز والطرد في حق البطالين، الإفراج عن كل السجناء بتهمة ممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى مطالب أخرى ذات طابع تقني موجهة إلى مصالح بلدية الجزائر[2]. وقاموا في ذات اليوم بإرسال بعثة لتقديم عريضة المطالب لوالي عمالة الجزائر[3] الذي راسل بدوره في اليوم الموالي الحاكم العام للجزائر ليبلغه بفحوى اللقاء وبطبيعة مطالب هذه الفئة، وقد بين فيها أن بعض المطالب كانت تخص البلديات التي البطالون كان ينتمون إليها وأن أخرى ذات طابع تشريعي كانت تتطلب تدخل أعلى السلطات على غرار مطلب إنشاء الصندوق الوطني للبطالة كما كانت مطالب أخرى لم تكن تعني البطالين تماماً. كما أضاف أن العمالة كانت تملك غلافًا ماليًا مقدرًا بخمسمائة ألف فرنك كانت مخصصة للبطالين يُوزع عليهم في فصل الشتاء عندما تصبح البطالة أكثر قسوة على الطبقة العاملة.[4]

[1]- Aom, 1K5/2. Rapport du capitaine Ducey de la gendarmerie nationale en date du 22 Aout 1936 au sujet des actes de tentative d'entrave à la liberté de travail.
[2]- Aom, 1K75/2, ordre du jour de la réunion tenue à l'appel du Comité de Défense des Chômeurs d'Alger en date du 31 Juillet 1936.
[3]- Aom, 1K75/2, rapport du commissaire divisionnaire chef de la sureté départementale du 31 Juillet 1936 au sujet du Comité de Défense des Chômeurs.
[4]- Aom, 1K75/2, correspondance du préfet d'Alger adressée au gouverneur général de l'Algérie le 01 Aout 1936 au sujet des revendications des chômeurs d'Alger.

من خلال سير إضرابات 1936، يتبين أن فتيلها اشتعل بداية في عمالة الجزائر التي شهدت أكبر عدد من المضربين (11266)، بينما شهدت وهران حوالي 10 آلاف مضرب وكان العدد أقل من ذلك في قسنطينة.كما استحوذت عمالة الجزائر على العدد الأكبر من الإضرابات بحوالي 50 إضرابًا، بينما شهدت عمالة وهران 40 إضرابًا، في حين لم تشهد عمالة قسنطينة إلا 30 إضرابًا. وتميزت كذلك إضرابات 1936 باستحواذ قطاع البناء على أكبر عدد المضربين مقارنة بالقطاعات الأخرى وكانوا جزائريين في غالبيتهم. استمرت الإضرابات مدة أطول في عمالة الجزائر (06 أسابيع) مقارنة بوهران (من أسبوع إلى أسبوعين) أما في عمالة قسنطينة فكانت مدتها 10 أيام. ولم يقم حمالو الموانئ بالإضراب في عمالة الجزائر لأنهم توصلوا إلى توقيع اتفاق مع أرباب العمل على عكس عمالتي قسنطينة ووهران. أما في القطاع الفلاحي فقد كان الإضراب أكثر قوة في عمالة الجزائر مقارنة بالعمالات الأخرى.

3 .دور الكونفدرالية العامة للشغل في الإضرابات.

لقد لعبت الكونفدرالية العامة للشغل طوال الحركة الاضرابية دور التأطير والتنظيم التوجيه. وظهر ذلك من خلال سلسلة الاجتماعات التي عقدتها مختلف الاتحادات العَمَالية. فالاتحاد العَمَالي للجزائر أخذ على عاتقه الحركة منذ اليوم الأول من الإضرابات، ثم تلتها اجتماعات يومية إلى غاية بدء تراجع الحركة، وكانت تعقد نوعين من الاجتماعات: الأول تقني بحت لإنشاء عرائض المطالب في مختلف القطاعات، أما الثاني فهو خاص بشرح وتوجيه الحركة.و كان الآلاف من العمال ومنهم الجزائريون يتوجهون يومياً إلى الملعب البلدي للاستماع إلى مختلف الخطباء المتعاقبين على المنصة وكانت الخطب المهمة تترجم إلى اللغة العربية. وساهم هذا النشاط في انخراط حوالي ثلاثة آلاف منخرط جديد في الكونفدرالية، كما ساهم كذلك في ظهور نقابات جديدة في عدة قطاعات مثل غسل الملابس وتقنيي البناء والفلاحة والتجارة.[1] وبالإضافة إلى الدور التنظيمي، كان الاتحاد العَمَالي للجزائر يقوم بدور توجيهي للحركة عن طريق الدعوة إلى الهدوء والسلوك الجيِّد. وكانت تقارير الشرطة تنقل تفاصيل النشاط الحثيث الذي كان قادة مختلف الاتحادات العمالية يقومون به. ومن القضايا التي كانت تطرح خلال مختلف الاجتماعات اتفاق ماتينيون الذي كانوا يعتبرونه غير مناسب للجزائر بسبب الزهيدة التي كان يتقاضاها العمال الجزائريون الذين كانوا من واجبهم أن يطالبوا بزيادات تفوق نسبة 7 إلى 15 % المقررة في الاتفاق.كما كان يدعو العمال المضربين إلى عدم عقد اتفاقات مع

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.275.

أرباب العمل خارج الأطر النقابية.[1] ومن جهة أخرى كانوا يلعبون دور المهدئ إذ صرّح فايت بتاريخ 12 جوان: «بدون الهدوء والسلوك، لن نتمكن من الوصول إلى مبتغانا، فعندما تغادرون هذا الاجتماع، عليكم الالتحاق بورشاتكم ومصانعكم وافعلوا ذلك في مجموعات صغيرة دون إثارة الحوادث».[2] وكان دوماً يشرح الأسباب التي كانت تجعله يدعو إلى الهدوء وهي أنه لم يكن يجب عرقلة عمل الحكومة التي حققت للعمال في ظرف 98 ساعة ما عجزت عن تحقيقه الحكومات السابقة المتعاقبة في مدة 40 سنة. وعن شرحه لأسباب الحركة الاضرابية، صرح فايت بتاريخ 11 جوان 1936: «حركة اليوم ليس سببها نتائج الانتخابات، بل بالعكس، هي الانتخابات التي كانت نتيجة لحركة الجماهير».[3] وبالإضافة إلى ما سبق، كان الاتحاد العَمَالي يقوم بدور تنقية الأجواء وتهدئة الأوضاع عن طريق إعطاء معطيات صحيحة عن الحركة الاضرابية كتكذيب الإشاعات التي كانت تتحدث عن احتمال وقوع الإضراب لدى الخبازين أو انقطاع التموين بالوقود.[4]

وعلى غرار ما كان يحدث في الجزائر، كان مندوبو الكونفدرالية هم الذين يقدمون عرائض المطالب في عمالة وهران، وكان الاتحاد العَمَالي هو الذي يقود التجمعات المختلفة مثل تجمع 21 جوان الذي ضم حوالي ألف عامل بناء.[5]

وفي عمالة قسنطينة، كان اتحادها العَمَالي يوجه نداءات إلى المضربين يدعوهم فيها إلى الالتزام "بالهدوء والكرامة"، كما كان يندد بتدخلات الشرطة التي عملت على إخلاء أماكن العمل المحتلة من قِبلِ العمال. وفي 06 جويلية، نشر الاتحاد العَمَالي لقسنطينة بيانًا نُشر في الصحافة القسنطينية جاء فيه: «إن الإضراب يتواصل في ظل الهدوء التام والاتحاد العَمَالي يدرك أن كل الطبقة العمالية لاحظت وأُعجبت بالموقف المليء بالكرامة من قِبلِ المضربين، ويهنئ هؤلاء ويدعوهم إلى عدم التخلي عن هذا الموقف».[6] وقام الاتحاد العَمَالي كذلك بتنظيم حملات التبرع لفائدة العمال المضربين. ورغم كل هذا لم يلتزم العمال المضربون دوماً بتعليمات الاتحاد العَمَالي عندما دعا إلى وقف الإضراب بعد الاتفاق الموقع مع الباترونا تضمن منح أجر 10.75 فرنك للعامل الجزائري.[7]

---

[1]- Aom, 1K6, rapport du commissaire divisionnaire adressé au préfet d'Alger en date du 01 Juillet 1936 au sujet des grèves d'Alger.
[2]- L'Echo d'Alger, 13 Juin 1936.
[3]- L'Echo d'Alger, 12 Juin 1936.
[4]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.276.
[5]- Ibid. p.285.
[6]- La dépêche de Constantine, 07Juillet 1936.
[7]- La dépêche de Constantine, 09Juillet 1936

لم يقتصر دور الكونفدرالية على عمال المدن بل تعداه إلى عمال القطاع الفلاحي، إذ صرح فايت خلال اجتماع 16 جوان 1936 بأن العمال الفلاحين كان لديهم الحق في الحياة مثل عمال الصناعة، لكنه دعا منذ 15 جوان المضربين إلى التزام الهدوء وعدم تكسير المعدات الفلاحية لأنهم سوف يحتاجونها يوماً. وفي خلال مختلف الاجتماعات، كانت الإطارات النقابية تدعو إلى ضرورة التمسك بالمكاسب المحققة المتمثلة خصوصاً في عدد ساعات العمل والأجور، مع وجوب تدعيم حكومة الجبهة الشعبية التي كانت تدافع عن قضية العمال. وجاء في تقرير محافظ شرطة خميس مليانة (أفريفيل سابقاً) الذي تناول الكلمة التي ألقاها السيد محروف محمد مندوب الكونفدرالية العامة للشغل للجزائر خلال اجتماع نقابي منعقد بتاريخ 13 أوت 1936 بقاعة السينما إن: «محروف أشاد بالوضع النقابي في القطاع الفلاحي في الوقت الراهن، إذ لم تكن الحكومات السابقة تعترف بأي حق لصالح عمال القطاع الفلاحي، أما حالياً، فإن الحكومة تقبل وتحمي قضيتنا ويجب الوثوق بها عن طريق تدعيم هذه النقابة التي سوف تدافع عن مصالح العمال».[1]

4. المواقف من الإضرابات.

أ . **موقف أرباب العمل:** لقد ساهمت إضرابات صيف 1936 في توسيع القاعدة النقابية التي وجدت مساندة وتأييدًا على مختلف المستويات من قِبلِ الوطنيين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري وكل الفعاليات السياسية المشكلة للجبهة الشعبية. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى رد فعل سلبي من قِبلِ الباترونا الأوروبية والكولون والإدارة الاستعمارية.[2] مما جعل الجماهير الجزائرية تصاب بخيبة أمل كبيرة من حكومة الجبهة الشعبية التي «علقت عليها أمالًا كبيرة ثم اختفت دون أن تتخذ أي إجراء مهم».[3] وقد صرّح بن علي بوكورت، الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري في جويلية 1937 أن «حكومة الجبهة الشعبية سمحت لذاتها بأن تُسْتَفَزَ بواسطة المواقف الامبريالية والفاشية».[4] وازدادت خيبة الأمل بعد الاضطهاد الذي مسّ العمال المضربين في الأرياف (عين الدفلى، تنس، المحمدية) وضد حمالي موانئ مستغانم وكذلك ضد المناضلين النقابيين الأوروبيين والجزائريين، وخاصة الاتحاديين السابقين. كما قامت الباترونا بإنشاء لجنة وطنية للوفاق بتاريخ 13

[1]- Aom, 1K5/2. Rapport du commissaire d'Affre ville adressé au préfet d'Alger en date du 17 Aout 1936 au sujet d'un rassemblement syndical des ouvriers agricoles.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.343.
[3]- Charnay Jean-Paul, Berque (J.) Le Maghreb entre deux guerres, Archives des sciences sociales des religions, année 1963, Volume 15, Numéro 1, p. 160 – 162, Disponible sur :<URL : http://www. persee.fr/web/ revues /home/ prescript/article/assr_0003-9659_1963_num_15 _1_1734_t1 _0160 _0000_3>.p.161.
[4]- Revue socialiste: Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit., p.14.

أكتوبر 1936 بباريس لتنسيق عملها الهجومي ضد العمال والنقابات، ولضمان مصالحها. وقد ركزت لجنة الوفاق نشاطها على 22 لجنة إقليمية كانت مهمتها تمثيل المصالح المشتركة لكل أصحاب المؤسسات في عين المكان، وجمع كل المعلومات الضرورية بما في ذلك المتعلقة بوقع القوانين الاجتماعية الجديدة والبطالة والإضرابات والأجور والأسعار.

وتؤكد المدة التي استغرقتها بعض الإضرابات في عمالة الجزائر على غرار قطاع البناء على مدى مقاومة أرباب العمل لهذه الحركة الاضرابية. ولتدعيم مواقفهم إزاء المضربين، قامت المجموعات المختلفة المنضوية تحت لواء النقابة التجارية الجزائرية بإنشاء لجنة التنسيق الباتروني وكذلك لجنة الدفاع عن صناعات السيارات.[1] كما عارضت الباترونا بصفة عامة أمر احتلال أماكن العمل، وتم اعتبار ذلك أمراً غير شرعي، بل ووضع البعض الآخر شرط مغادرة أماكن العمل من أجل البدء في أية محادثات مثل أصحاب المقاهي والفنادق والمطاعم والأدوات. كما كشف أرباب العمل من شكاويهم المرسلة إلى السلطات المعنية من أجل التدخل لحماية حق العمل وفض النزاعات. ونذكر منها أصحاب مصانع المواد البترولية الذين بعثوا بعدة شكاوي إلى والي الجزائر من أجل التدخل في الأمر بسبب ما يمكن أن ينجر من مخاطر الحرائق بسبب التصرفات "المتهورة" لبعض العمال المضربين الذين احتلوا أماكن العمل،[2] والشكوى التي تقدم بها المتصرف الإداري المندوب عن مؤسسات ريبو إلى الأمين العام لعمالة الجزائر، قدم فيه قائمة العمال المحرضين على مواصلة الإضراب رغم تطبيق ما جاء في اتفاق ماتينيون ورفع الأجور بنسبة بلغت 25%، وعددهم سبعة عمال، وكذلك إمضاءات العمال الآخرين الرافضين لمواصلة الإضراب.[3] وكذلك الشكوى التي تقدم بها صاحب ورشات دورافور إلى والي الجزائر، تضمنت قيامه بكل ما في وسعه من أجل تحسين أوضاع عماله، حتى أن أحدهم وهو جزائري اعترف له بأنه رب عمل صالح لكنه مجبر على تنفيذ ما قاله الخطيب الذي أمرهم بمواصلة الإضراب.[4] ووصل الحد إلى استعمال الأساليب القمعية ضد العمال مثل قيام صاحب الشركة الإفريقية للخشب بغلق مصنعه في وجه عماله المضربين بداية من 12 جوان، ثم محاولة تعويضهم

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.276.
[2]- Aom,1K5/2. Correspondance de la Raffinerie du Midi adressée au préfet d'Alger en date du 14 Juin 1936,correspondance de l'administrateur délégué de la Compagnie Algérienne des pétroles Standard adressée au préfet d'Alger en date du 17 Juin 1936,lettre de directeur de Bedford Pétroleum Company adressée au préfet d'Alger en date du 18 Juin 1936.
[3]- Aom, 1K5/2. Lettre de l'administrateur délégué des établissements Rebaud Fils -Ainé adressée au secrétaire général de la préfecture d'Alger en date du 11 Aout 1936.
[4]- Aom, 1K5/2. Lettre du gérant des Ateliers Durafour adressée au préfet d'Alger en date du 16 Juin 1936. Annexe 20.

بعمال آخرين كانوا مرفقين بالشرطة والدرك الوطني بتاريخ 25 جوان 1936، وعندما تصدى العمال المضربون للأمر أطلقت عليهم النيران بمبادرة من صاحب المصنع، والتي تسببت في إصابة ثلاثة جزائريين بجروح خطيرة ثم وفاة أحدهم بعد بضعة أيام وهو شاب في سن السابعة عشر من العمر ويدعى رابح بلحوسين.[1] وكان من أرباب العمل من طالب بالتسلح لمواجهة احتمالات الاعتداء على ملكياتهم من أجل إجبار العمال على التوقف عن العمل.[2] أو ما حدث عقب إضراب عمال مصنع دورو[3] للفارينا الذي باشره زهاء 50 عاملاً للاحتجاج على تسريح زميلين، وتحول الأمر إلى المطالبة بإبرام العقد الجماعي للعمل ورفع الأجور.[4] وتبين الرسالة التي نشرها العمال المضربون في جريدة " لابراس ليبر" حجم العنف الممارس ضدهم: «عمال برلماني الجبهة الشعبية دخلوا في إضراب. العمال تم طردهم من قِبلِ الحرس المتنقل... وبعد طردهم بالقوة، باشر المدراء والمسؤولون مهامهم. كانوا يأخذون كل عامل على حدة في الشوارع والمقاهي وفي منازلهم في الليل وفي أوقات غير مناسبة ويهددونهم بالسجن أو بالتسريح النهائي».[5] ونسجل كذلك اختلاف مواقف الباترونا إزاء مطالب العمال المضربين من قطاع إلى آخر. فصناع الزجاج صرحوا للوالي أن المجموعة مستعدة لفحص المطالب المقترحة بحياد وبصدر رحب.[6] وتم التوصل إلى اتفاق سريع بين عمال متجر "مونوبري" والإدارة بتاريخ 17 جوان،[7] في حين اعتبرت مؤسسة بورجو للفلين أن نوايا العمال مبالغ فيها.

أما في عمالة وهران، فقد تمكن رئيس النقابة التجارية والصناعية من تنظيم ندوة يوم 24 جوان جمعت رؤساء المجموعات التي مسَّتها الإضرابات، وقرر أرباب العمل بالإجماع إنشاء اتحاد الدفاع عن أرباب العمل وتحقيق اتفاق بين كل المؤسسات لمقاومة التصرفات غير الشرعية التي كان المضربون يقومون بها وعدم قبول المحادثات إلا بعد الإخلاء التام لأماكن العمل من قِبلِ المضربين.[8] وفي اليوم

---

[1]- René GALLISSOT, Algérie colonisée, (1870-1962) : La république française et les indigènes, Alger : éd. Barzakh, 2007, p.107.

[2]- Aom, 1K5/2.Lettre du maire de la ville de Boufarik adressée au préfet d'Alger en date du 12 Aout 1936.

[3]– دورو Douroux هو زعيم الجبهة الشعبية في الجزائر وبرلماني.

[4]- La Dépêche Algérienne du Mardi 11 Aout 1936. Annexe 04.

[5]- La Presse Libre, N°3216 du 19 Aout 1936.

[6]- La Dépêche Algérienne du 18 Juin 1936.

[7]- Aom, 1K6, rapport du commissaire divisionnaire adressé au préfet d'Alger en date de 01 Juillet 1936 au sujet des grèves d'Alger.

[8]- Archives Nationales, Alger(ANA), archives de la chambre de commerce (ACCA, 904/46, Convention collective du travail des industries métallurgiques, mécaniques et connexes du département d'Alger, Juillet 1936.

الموالي للاجتماع (يوم 25 جوان)، تمكن هذا الاتحاد من نشر بيانه في الصحافة الوهرانية وهذا مضمونه: «إن رؤساء مجموعات التجارة والصناعة وأمام شمولية حركة الإضراب، قاموا بإنشاء اتحاد الدفاع عن أرباب العمل في إطار النقابة التجارية والصناعية لوهران...وقرروا القبول الحرفي لما جاء في اتفاق ماتينيون مع التحفظات التي سوف تطبق في الجزائر عن طريق مختلف المراسيم».[1] وقرر الاتحاد عدم مباشرة المحادثات إلاَّ بعد إخلاء كل أماكن العمل التي احتلت بطريقة غير شرعية من قِبلِ العمال، وقام الاتحاد بإلصاق الإعلان التالي على أسوار المدينة: «إن احتلال أماكن العمل يعتبر عملًا غير شرعي، ولا يمكن مباشرة أية محادثات مع العمال بدون إخلاء أماكن العمل المحتلة،كما أن أجور أيام الإضراب لن تُدفع».[2] وبتاريخ 28 جوان، كتب اتحاد الدفاع عن أرباب العمل في جريدة إيكودوران (صدى وهران) أن «المضربين يسيرون في طريق خاطئ (وأنهم يُعرضون أنفسهم) لبطالة أكيدة وكاملة (لأنهم) يطالبون بزيادات في الأجور في الوقت الذي يسود الركود أعمالهم (أي أرباب العمل)».[3] وعندما عاتب والي وهران اتحاد الدفاع عن الباترونا على قراراتها التي من شأنها أن تُطيل من أمد الصراع وعلى أن وهران تعتبر المدينة الوحيدة التي سُجل فيها مثل هذا الموقف من قِبلِ المستخدمين، رد الاتحاد أن «الوالي يرفض فرض احترام القانون ويرفض حماية حرية العمل والحق في الملكية».[4]

وعلى خلاف الجزائر ووهران، لم يبد أرباب عمال عَمَالة قسنطينة مقاومة شديدة إزاء مطالب العمال، بل قاموا باقتراح حلول تتعلق بالأجور، والتي كانت دون ما طالب به المضربون.كما اشتكت نقابة مقاولي الأشغال العمومية مثل ما حدث بوهران بنقص إمكانياتها التي كانت تَحُول دون تمكنها من تحمل عبء الزيادات في الأجور لوحدها ودون مساعدة الحكومة.[5]

أما في الأرياف حيث كان الكولون يبررون الأجور المنخفضة المقدمة للأهالي بحالة السوق وبرداءة الإنتاج وكذلك بارتفاع عدد العمال الذي كان يفوق العدد المطلوب لتنفيذ مختلف الأشغال وتوسل إليهم الأهالي للحصول على العمل بأي أجر،[6] فقد كانوا يقومون بعمليات اصطياد المضربين من أجل حماية عنبهم وحقولهم. إذ كانوا يرون «أن مزارعهم تحتاج إلى أشغال استعجاليه وأن كل تأخير

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.286.
[2]- ANA, 904/46, Op.cit.
[3]- L'Echo d'Oran, du 28 Juin 1936.
[4]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.286.
[5]- Ibid. p.292.
[6]- Aom, 1K5/2. Lettre de l'administrateur de la commune mixte de Palestro (El Akhdaria) adressée au préfet d'Alger en date du 02 Juillet 1936.

في مباشرتها قد تنجر عنه أضرار كبيرة».[1] وهناك من المستوطنين من كانوا يضغطون على السلطات لاستعمال القوة لحماية ممتلكاتهم مع التهديد باستخدام القوة بأنفسهم في حالة عدم الاستجابة لطلبهم. بحيث تضمنت مراسلة غولتيبي وهو أحد الملاك لرئيس بلدية الحراش (ميزون كاري سابقاً) ما يلي: «أنتم لا تجهلون أنه تم احتلال حقول من قِبلِ المضربين في بعض المناطق...وأنكم اطلعتم حتماً على القرار المتخذ من قِبلِ الملاك والمتمثل في منع حدوث ذلك باستعمال كل الوسائل...ويجب إعلام السلطات أنه في حالة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، سوف نضرب بقوة إذا ما تم إزعاجنا خلال عمليات الجني».[2] وأكثر من ذلك، قرر 250 معمرًا في برج الكيفان والحراش يوم 16 جوان بقيادة رئيس إحدى بلدياتهم الفاشية بإنشاء مليشية محلية لأن الحكومة لم تر ضرورة استعمال القوة ضد المضربين، وتم توزيع الأسلحة على الجنود الاحتياطيين وعلى المسجلين في القوائم الانتخابية.[3] وفي 17 جوان، أرسل المجلس البلدي لبئر خادم رسالة إلى الحكومة العامة تضمنت ما يلي: «نظراً لعدم إمكانية تعطيل بعض الأشغال الفلاحية لأن ذلك سوف يكبل المزارعين خسائر كبيرة...ونظراً لكون المستوطنين المنعزلين يعيشون في قلق ...فإنهم يطالبون الإدارة العليا باتخاذ الإجراءات الفعالة».[4]

من خلال ما سبق يتبين أن أرباب العمل سواء الأوروبيون أو الجزائريون، لم يستطيعوا تقبل فكرة تحول عمالهم من مخلوقات مطيعة ومسالمة وساجدة إلى أناس واعيين بواقعهم ومقتنعين بضرورة افتكاك الحقوق التي استحوذ عليها الأغنياء الأقوياء. فصاحب مصنع التبغ في الجزائر العاصمة الذي كان يحسن إلى عماله بمناسبة كل عيد أضحى بتقديم الأضحية لكل عائلة، لم يفهم موقف عماله الناكر للجميل عندما طالبوا في سنة 1936، بأن يحصلوا على ذات الأجور التي كان الصناعيون الكفار الآخرون يدفعونها. وتاجر الصودا في قسنطينة، الذي كان ينظم في كل مناسبة عاشوراء حملة لتقديم قطعة نقدية لكل بائس كان يقبل أن ينتظر في الطابور من أجل الحصول على الصدقة، كان رّب عمل كريم يخاف الله لكنه يرفض توظيف العمال الذين ينتظرون إدراجهم ضمن قائمة الضمان الاجتماعي والاستفادة من العلاوات العائلية. وصانع الزرابي بتلمسان الذي كان سخياً في التبرعات التي كانت تُجمع لبناء المدارس من أجل المحافظة على اللغة العربية وعلى الدين الإسلامي، لم يفهم

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit. p.299.
[2]- Aom, 1K5/2, Lettre du gérant du domaine de Sidi Aissa adressée au Maire de Maison –Carrée (El – Herrach) en date du 31 Juillet 1936.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.299.
[4]- La dépêche Algérienne, du 18 Juin 1936.

أبدا سبب عداء العمال الأوروبيين والمسلمين له عندما كان يستغل الأطفال المنهكين بالجوع والمحرومين من التعليم.[1]

ب .موقف السلطات العليا.

كانت السلطات تحاول لعب دور الحكم بين أرباب العمل من جهة والعمال والنقابات من جهة أخرى تارة، أو تتدخل بالقوة والعنف لوقف الإضرابات تارة أخرى. ومن هذه الإجراءات؛ الإعلان بتاريخ 25 جوان عن منع المظاهرات في الأماكن العمومية، الذي جاء على إثر اتفاق بين والي الجزائر والحاكم العام للجزائر السيد لوبو.[2] ذات التباين في المواقف سجل إزاء إضرابات القطاع الفلاحي. فتزامن هذه الأخيرة مع فترات الأشغال الهامة كالحرث والحصاد والجني وما ينجم من أخطار عن تعطلها، ساهم في تسريع استجابة السلطات لمطالب القطاع تارة أو القمع الوحشي للمضربين تارة أخرى. ففي 23 جوان 1936، راسل والي الجزائر مختلف الوحدات الإدارية (الدوائر والبلديات) لإجراء تحقيقات حول الحالة الاقتصادية للعمال الأهالي وكذلك أجورهم، وطالبهم بالتدخل أمام الكولون لرفع الأجور التي كانت تمثل الحد الأدنى الحيوي.[3] وقد تلقى ردودًا من مختلف البلديات والدوائر، كان جلّها متفقًا على الحالة الصعبة التي كان عمال الفلاحة يعيشونها مع التأكيد على أن الأمر لم يكن مقلقًا بسبب قدرة هؤلاء على مواجهة الوضع نظراً لميزة الاقتصاد في العيش التي كانوا يمتلكونها. ومن جهة أخرى اقترح الحاكم العام للجزائر إنشاء لجان متساوية الأعضاء لتحديد الأجر الأدنى الحيوي لعمال القطاع الفلاحي حسب المناطق، الأمر الذي كان هدفه تهدئة المستوطنين والأهالي على حدٍّ سواء.[4] وعلى مستوى الحكومة، قام وزير الفلاحة الفرنسي بعد موجة الإضرابات التي شهدها الريف الفرنسي وما سببته من أضرار بمراسلة الحاكم العام للجزائر بشأن توسيع مكاسب اتفاق ماتينيون على أجراء المؤسسات الفلاحية عن طريق الاتصال بممثلي أرباب العمل وكذلك عمال المستثمرات الفلاحية لإعداد جدول للتحسينات التي كان يمكن أن يستفيد منها عمال الفلاحة وكذلك إعداد الاتفاقات الجماعية وفق هذه الأسس الجديدة.[5] وقد سار وزير الداخلية على

---

[1]- Amar OUZEGANE, Le meilleur combat op.cit., p.76-77.

[2]- Aom, 1K5/2, Lettre du préfet d'Alger adressée au ministre de l'intérieur en date du 22 Juillet 1936.

[3]- Aom, 1K5/2, Lettre du préfet d'Alger adressée aux déférentes unités administratives en date du 23 Juin 1936.Annexe 18.

[4]- Aom, 1K5/2, Lettre du préfet d'Alger adressée au ministre de l'intérieur en date du 22 Juillet 1936.

[5]- Aom, 1K5/2, Lettre de ministre français d'agriculture adressée au préfet d'Alger en date de 02 Juillet 1936. Annexe17.

ذات الخطى عندما طالب الولاة بالقيام بالتحقيقات اللازمة لمعرفة الحالة النفسية لعمال القطاع الفلاحي وجس النبض حول احتمالات الإضرابات لدى هذه الفئة خاصة بعد الحراك الذي عرفه عمال القطاع الفلاحي بعدة مناطق من فرنسا.[1]

ت . موقف الإدارة والسلطات المحلية.

أما على المستوى المحلي، فقد قامت السلطات بمجموعة من التدابير من أجل ضمان "حرية العمل" وتهديد كل من كان يحاول أن يمنع العمال من الالتحاق بالحقول والاستعداد لتشغيل اليد العاملة العسكرية خاصة في فترة جني المحاصيل.[2] وكان يشوب مواقف الإدارة كثير من الغموض، فهي وإن لم تكن تُظهر دعمها التام للباترونا إلا أنها كانت عدائية للغاية إزاء النقابات والمضربين وقد تجلى ذلك من خلال محاولات تقسيمها بغرض كسر الحركة الاضرابية. ومن هذه المواقف المعادية للمضربين، نذكر إجراء رئيس بلدية العناصر الذي أصدر أمراً بمنع الجزائريين من حمل العصي.[3] وكذلك توسل رئيس بلدية بوفاريك إلى والي الجزائر للقيام بمناورات عسكرية من أجل تخويف الأهالي.[4] وهناك من طلب من الوالي الحصول على أسلحة لتزويد الملاك على غرار ما قام به رئيس بلدية بوسماعيل (كاستيغليون سابقاً) الذي راسل والي الجزائر في هذا الشأن بالعبارات الآتية: «خوفاً من وقوع الاضطرابات في فترة جني المحاصيل بعد حوالي خمسة عشر يومًا، يشرفني أن أطلب منكم تزويد بلديتي بمائة بندقية صيد وبالذخيرة لتسليح المواطنين وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة حدوث الصراعات».[5] ولم يستجب الوالي للطلب بمبرر أن أمر استتباب الأمن كان مسؤولية السلطات العمومية بالتعاون مع القوات النظامية المتمثلة في الشرطة والدرك الوطني فحسب.[6] كما قام بعض رؤساء البلديات بمبادرة إنشاء فرق عسكرية مسلحة من المعمرين من أجل التدخل في حالة الاعتداء على ممتلكات المعمرين. ورغم التأكيد على عدم استعمال القوة إلاّ عند اللزوم،[7] إلا أنه لا يمكن نفي وقوع تجاوزات في حق العمال المضربين. ومن بين الإضرابات التي تحولت إلى أحداث دموية مأساوية نذكر إضرابات منطقة عزابة (جيماب سابقاً) التي قمعت بشدة كما تم إحراق

[1]- Aom, 1K5/2.Lettre du ministre français de l'intérieur adressée aux préfets d'Algérie en date du 07 Juillet 1936.
[2]- Aom, 1K5/2.Extrait du registre des délibérations du conseil municipal de la commune d'Oued Fayet en date du 18 Juillet 1936.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.298.
[4]- Aom, 1K5/2.Lettre du maire de la ville de Boufarik adressée au préfet d'Alger en date du 12 Aout 1936.
[5]- Aom, 1K5/2.Lettre du maire de Castiglione adressée au préfet d'Alger en date du 05 Aout 1936.
[6]- Aom, 1K5/2.Lettre du préfet d'Alger adressée au maire de Castiglione en date du 19 Aout 1936.
[7]- Aom, 1K5/2.Lettre du maire d'Oued Fayet adressée au préfet d'Alger en date du 29 Aout 1936.

الأكواخ التي كان المضربون يسكنونها، «وكان بطل هذه المعركة التي لن تنسى الأمين العام لنقابة عمال الأرض السيد رابح بوعلاف الذي تم إلقاء القبض عليه والحكم عليه بالأعمال الشاقة لمدة خمس سنوات ثم رمي في السجن أين فارق الحياة سنة 1938».[1] وفي عمالة قسنطينة، دعت فدرالية رؤساء بلديات قسنطينة إلى وضع حد للثوران السياسي واتخاذ كل الإجراءات الاستعجالية لضمان سلامة الأملاك والأشخاص.[2] وأمام هذه النداءات كلّها، لم تنتظر الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الوالي طويلاً للبدء في عمليات القمع الوحشي للحركة الاضرابية. وقد سمحت التعبئة الكثيفة لقوات الأمن بإيقاف الحركة الاضرابية وتوقيف العديد من قادتها.

ث. موقف أحزاب الجبهة الشعبية.

كان أرشيف الشرطة الاستعمارية في فترة الإضرابات يشير إلى وجود نشاط كثيف في مجال التعبئة النقابية من قِبلِ الحزب الشيوعي الذي كان يساند المضربين دوماً. وكتبت جريدة "لالوت سوسيال" بتاريخ 25 جويلية حول مكاسب العمال من جراء الإضرابات وجاء فيه: «الإضرابات تم امتصاصها تقريباً في كل القطر الجزائري الكبير. وقد واجه زملاؤنا المضربون استفزازات الفاشيين والصحافة الموالية لها والإدارة بكل برودة أعصاب وجاء الانتصار كعرفان لمجهوداتهم الشجاعة».[3] وأشارت تقارير الشرطة كذلك إلى ما فعله مونتاني Montagnié الشيوعي على إثر الإضراب الذي شنّه موظفو بريد الساحل "لي ميساجري دو ليتورال"، بحيث اتصل بالعمال المضربين وزودهم بمختلف المواد.[4]

في عمالة الجزائر، كان موقف الفرع الفرنسي للدولية العمالية أكثر تأييداً إذ أصدر بتاريخ 16 جوان 1936 البيان الآتي: «إن الفرع ... الذي أعلم من قِبلِ فرع بئر خادم حول تصرفات رئيس البلدية إزاء المضربين الأهالي الذين طردوا بالعصي... يندد بموقف هذا المسؤول المثير للبلبلة... ويتضامن مع العمال الذين أسيئت معاملتهم».[5]

أما في عمالة وهران فقد ندد النائب ماريوس دوبوا Marius Dubois في أحد اجتماعات الفرع الفرنسي للدولية العمالية بتاريخ 16 جويلية بتصرفات كولون المناطق الداخلية، واتهم الحاكم العام

[1]- Abdelmadjid AZZI, Le mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'Indépendance, Alger : éd. Livres, 2012, p.30.
[2]- La dépêche Algérienne, 19 Juin 1936.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.312.
[4]- Ibid. p.312.
[5]- La Défense, du Juin 1936.

بكونه معاديًا للجبهة الشعبية. وأعتبر أنه من الضروري إلغاء الحكومة العامة وتعويضها بالعمالات الجزائرية المرتبطة بفرنسا تحت سلطة ولاة جمهوريين.[1]

أما في عمالة قسنطينة، فقد طالب مؤتمرها العَمَالي المنعقد يوم 21 جوان 1936 (في أوج الحركة الاضرابية) بتحديد الأجور الدنيا بالنسبة إلى المدن والأرياف وبإلغاء قانون الأندجينا وكل النصوص المرتبطة به،كما ندد باجتماع رؤساء بلديات العمالة وباستفزازاتهم إزاء الأهالي.[2]

ج.موقف الأحزاب الوطنية الجزائرية.

لقد نددت جريدة "لا ديفونس" لشهر جوان 1936 بالتوقيفات والاعتقالات التي طالت المضربين. وفي تعليقها على إجراء منع حمل العصي على الجزائريين قالت: «التجريد من السلاح، نعم، لكن يجب البدء بالبنادق». وقد كتبت عدة مقالات أخرى للتنديد بالقمع، وكانت هذه الأخيرة تقدم الجزائريين على أنهم الضحايا الوحيدين للقمع الذي مسَّ في الواقع كل العمال دون استثناء ومن بينهم الأوروبيون.[3] كما أشارت التقارير الرسمية إلى النشاط الذي قام به الدكتور بن جلول لتهدئة الأوضاع، إذ اتصل بالمنتخبين الأهالي في بلدية الحراش (ميزون كاري سابقاً) وطلب منهم تهدئة الأهالي وإعلامهم بأن مطالبهم كانت سوف تدرس بعناية فائقة.[4]

5 . نتائج الإضرابات.

أ . افتكاك العديد من الحقوق.

كانت مسألة الأجور في عمالة الجزائر محل خلاف دائم بين ممثلي الباترونا وممثلي العمال أثناء المحادثات. فكان ممثلو الباترونا يعودون دوماً إلى ما ورد في اتفاق ماتينيون الذي تضمن زيادة الأجور بين 07 و15%، التي اعتبرها ممثلو العمال غير كافية، لذلك قابلوها بالرفض. وعرفت المحادثات نقطة خلاف أخرى تمثلت في قضية دفع أجور أيام الإضراب التي كان أرباب العمل يرفضون دفعها استناداً إلى اتفاق ماتينيون الذي يشير إلى عدم إمكانية دفع الأجور والضمان الاجتماعي خلال أيام الإضراب.[5] وهناك مكاسب أخرى حرم منها العمال الأهالي كحق الترشح لتمثيل العمال أمام الإدارة، إذ جاء في رد والي الجزائر على رسالة الحاكم العام للجزائر المتعلقة بإمكانية السماح للأهالي بالترشح ما يلي: «في هذا الوقت، يعد الأمر بمثابة خطأ فادح يمكن أن تنجم عنه صعوبات كبيرة.

---

[1]- AOM, incidents classés par localité (1936-1937) , 9H36.
[2]- L'étincelle du 20 Juin 1936.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.314.
[4]- Aom, 1K5/2.Lettre du commissaire de police de Maison –Carrée (actuelle El Herrach) adressée au préfet d'Alger en date du 18 Juin 1936.Annexe 12.
[5]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.279.

وأعتبر أن الوحيدين الذين يمكنهم الترشح في القطاع الصناعي هم الذين يمكن اعتبارهم حقيقة عمالاً متخصصين والذين ينتمون إلى ذات المؤسسة منذ خمس سنوات على الأقل».[1] أما النقاط المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية والحق النقابي والعطل المدفوعة الأجر المتمثلة في أيام الأحد والأعياد الرسمية والدينية والعطل السنوية والحجم الساعي الأسبوعي (40 ساعة عمل) ونظام المنح العائلية وعطل الأمومة والعطل المرضية، فقد التزمت الباترونا الجزائرية بتطبيق القوانين المعمول بها، وتجلى ذلك من خلال مختلف الاتفاقات الجماعية الموقعة.

وفي عمالة وهران، قبل اتحادها العَمَالي يوم 03 جويلية 1936 بمبدأ إخلاء أماكن العمل، وفي يوم 04 جويلية تم التوقيع على اتفاق بين اتحاد الدفاع عن الباترونا والاتحاد العَمَالي، وقد نُشر الاتفاق في جريدة "إيكو دورون" يوم 07 جويلية وتضمن: عدم اتخاذ أي إجراء عقابي بسبب المشاركة في الإضراب، إرجاع نفس العمال إلى أماكن عملهم، التوقيع على الاتفاقيات القطاعية يوم 10 جويلية كأقصى حدٍّ، تطبيق القوانين الاجتماعية المصوت عليها في حين الإعلان عنها، إخلاء كل أماكن العمل قبل 06 جويلية. و بالتالي تمكن عمال وهران وبفضل التدخل النشيط لاتحادها العَمَالي من انتزاع بعض الزيادات في الأجور والاعتراف بحقهم النقابي رغم المعارضة الشديدة من قِبلِ أرباب العمل.[2]

أما في القطاع الفلاحي، فقد ساهمت الحركة الاضرابية في تحقيق بعض المكاسب تمثل أهمها في تحديد الأجر الأدنى ب08ف/اليوم دون تحديد الأجر الأعلى الخاص بالعمال الأكفاء والمتخصصين. بينما لم يتمكن عمال بجاية من انتزاع أي مكسب.[3]

ب . توسع قواعد الكونفدرالية العامة للشغل.

لقد ساهمت إضرابات جوان وجويلية 1936 في افتكاك العمال كثيرًا من الحقوق وكذلك في توسيع القاعدة النقابية للكونفدرالية العامة للشغل بسبب قيامها بعمليات تنظيم الإضرابات وتأطير المضربين. كما أنشئ العديد من النقابات لأول مرة في مختلف المهن ومختلف القطاعات، ولم يقتصر الأمر على القطاعات التي توقفت عن العمل، بل شملت حتى التي لم تشهد أي إضراب على غرار التقنيين والرسامين والمعاونين في الموانئ والطرقات وموظفي شركات الملاحة الذين اغتنموا فرصة توقيع

[1]- Aom,1K6, Lettre du préfet d'Alger adressée au gouverneur général d'Algérie au Gouverneur Général de l'Algérie au sujet d'admission de tous les travailleurs indigènes algériens à l'éligibilité aux fonctions de délégués ouvriers en date du 08 juillet 1936. Annexe 16.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.287.
[3]- Ibid. p.302.

حوالي 300 مؤسسة في منتصف شهر جويلية على دفاتر المطالب لافتكاك الاتفاقيات الجماعية من أرباب عملهم دون لحظة واحدة من الإضراب. وحسب جريدة "لالجيري أوفريار"، فقد استطاع الاتحاد العَمَالي للجزائر أن يضم 110 نقابة بتعداد وصل إلى حوالي 30 ألف منخرط، وكانت نقابة السكك الحديدية هي التي ضمت العدد الأكبر من المنخرطين وكان زهاء ألفي منخرط. أما الاتحاد العمالي لوهران فأصبح عدد منخرطيه 20 ألف في ديسمبر 1936 بعد أن كان حوالي 4000 فحسب في جانفي من ذات السنة. كما عرف الاتحاد العمالي لقسنطينة تطوراً مماثلاً بإنشاء نقابات جديدة في قطاع البناء في باتنة وڤالمة وفي قطاع المناجم بمنطقة تمزريث ببجاية، وانتقل عدد منخرطي هذا الاتحاد من 2700 في جانفي 1936 ثم 3000 في جوان ليصل إلى حوالي 10 ألاف شهر أفريل من السنة التي تلتها.

ت . اتساع الحركة النقابية نحو الأرياف الجزائرية.

لقد ساهمت مشاركة العمال الفلاحين في إضرابات جوان وجويلية من عام 1936 بإنشاء نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الأرياف. أما السلطات الاستعمارية، فقد أصدرت مرسومًا في 01 أوت 1936 تضمن إنشاء لجنة مختلطة في كل منطقة فلاحية بأمر من الوالي من أجل دراسة مسألة أجور عمال القطاع الفلاحي. وقد أدى تنظيم عمال القطاع الفلاحي إلى إثارة غضب الكولون الفاشيين، وكذلك الإدارة الاستعمارية التي واجهت الأمر بعنف يتناسب مع حجم مصالحها المهددة.

ث. ازدياد تقلد الجزائريين للمسؤوليات النقابية.

ساهمت إضرابات 1936 في ازدياد عدد الجزائريين الذين أصبحوا يتقلدون مناصب المسؤولية النقابية التي حُرموا منها من قبل بسبب التشريعات الاستعمارية العنصرية على غرار قانون 02 مارس 1884الذي نص على ضرورة تمتع أعضاء كل النقابات المهنية المكلفين بإدارة النقابة وقيادتها بكامل حقوقهم المدنية، وكذلك بسبب عقدة الاستعلاء التي كانت لدى العديد من المناضلين الأوروبيين أنفسهم. إلا أن إضرابات 1936 حققت نوعا من التضامن بين العمال الأهالي والأوروبيين وإزالة بعض الحواجز بين الطرفين.[1]

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.319 à 326.

III. واقع الحركة العمالية خلال فترة 1937 – 1939.

1.صعوبة ظروف النضال النقابي.

أ. تغير موازين القوى لصالح أرباب العمل.

بعد نهاية فترة الخوف الذي كان سائداً خلال إضرابات ماي وجوان 1936، استرجعت الباترونا قواها ونظمت المقاومة ضد الطبقة العمالية والكونفدرالية العامة للشغل؛ ففي الجانب الهيكلي، قامت بإعادة تنظيم الكونفدرالية العامة للإنتاج الفرنسي التي تحولت في صيف 1936 إلى الكونفدرالية العامة للباترونا الفرنسية.

وفي جوان 1937، تمت عملية تمديد العقود الجماعية دون أن تُعاد دراسة تكييف الأجور مع مستوى غلاء المعيشة، مما شكل تراجع آخرًا للمركزية النقابية أمام الهجوم المضاد للباترونا. وبعد الآمال الكبيرة المعلقة على انتصار الجبهة الشعبية، وبعد المكاسب الهامة التي افتكها العمال في جوان 1936، ارتكز النضال أولاً على حماية تلك المكاسب الاجتماعية ضد الباترونا التي راحت تطور من وسائل المقاومة من أجل استرجاع كل ما تنازلت عنه بالقوة، ثم ضد الحكومة التي باتت تتراجع بصفة مستمرة أمام القوى المعادية للعمال وأمام المنظمات الفاشية الممثلة في الحزب الشعبي الفرنسي والحزب الاجتماعي الفرنسي التي كانت في أوج قوتها.[1]

وقامت الإدارة العامة للسكك الحديدية كذلك بتخريب العقد الجماعي الخاص بالعمال المساعدين (الاحتياطيين) لترسيم العمال المؤقتين مثلما كانت النصوص الجديدة تنص. كما قامت الإدارة بتسريح بعض العمال ووظفت آخرين كعمال موسميين، وقامت كذلك بتطبيق الأجور الساعية بدلاً من الشهرية وبصفة معممة.

أما بشأن القطاعات الأخرى على غرار القطاع التجاري، فلم يتم الوفاء بكثير من الوعود كما تم قمع العديد من العمال (خاصة الجزائريين).[2] وفي هذا الصدد، تمت في جيجل التي عرفت إضرابات حمالي الموانئ وعمال الفلين في سنة 1937 محاكمة العديد من النقابيين في محكمة بجاية بتاريخ 09 نوفمبر 1937.[3] وقد رد الاتحاد المحلي لبجاية بالبيان الآتي: «إن عمال بجاية (...) وبعد سماعهم

[1]- Guy BOURDE, histoire du Front Populaire, Paris : Payot, 1965.p.42.
[2]- Ibid.
[3]- Aom, gouvernement général de l'Algérie, direction des affaires indigènes (1901-1940), conférences Nord-Africaine (1930-1933) ,08H60.

لمختلف الخطباء الذي نددوا بالقمع المشين الذي يتعرض له المناضلين النقابيون، يعلنون بقوة رفضهم لهذه الممارسات ويطالبون بوقف المتابعات ضد الزملاء...».[1]

وشهدت سنة 1938 كذلك العديد من التجاوزات الصارخة ضد العمال وضد الحق النقابي مسّت أول الحقوق الطبيعية وهو الحق في الحياة، ونذكر من هذه التجاوزات: تعرض جزائريين في بسكرة بتاريخ 08 فيفري 1938 إلى الاغتيال على يد الشرطة الاستعمارية،[2] موت عامل البناء المدعو سايج في واد الفضة بعد تعرضه للضرب من قِبلِ رئيس ورشة إيطالي،[3] تعرض 1200 منجمي في مليانة إلى البطالة المؤقتة بتاريخ 28 جويلية 1938، على إثر قرار غلق المنجم من قِبلِ صاحبه جاء ذلك عقب قرار عماله بشن إضراب جزئي، توقيف عدة عمال كان من بينهم 03 مندوبون نقابيون في مناجم عين الدفلى والحكم على 07 منهم بالحبس لمدة 12 شهرًا من قِبلِ المحكمة.[4] وقد كتبت جريدة "لالوت سوسيال" بتاريخ 11 جوان 1939 في موضوع تحامل الباترونا العنيف ضد العمال ما يلي: «إن موقف الباترونا يهدف إلى خنق حركتنا بالقمع والدم»، وقد أراد المستوطنون وأرباب العمل بهذا القمع دفع الجزائريين في المدن والأرياف إلى تحمل ظروفهم المعيشية السيئة في صمتٍ.[5]

ب. تحول حكومة الجبهة الشعبية إلى أداة للقمع.

في بتاريخ 21 جوان 1937، استقالت حكومة ليون بلوم وكانت أول حكومة للجبهة الشعبية بسبب فشلها. ثم جاءت حكومة شوتون لتعمق خيبات أمل الطبقة العاملة. وفي 10 أفريل من ذات السنة، قام بتشكيل حكومته، وتحصل بالمقابل على كامل السلطات. وفي 12 نوفمبر، تم إصدار مراسيم رينو- دالاديي Reynaud Daladier [6] التي مسّت ببعض المكاسب المحققة وهي ال40 ساعة عمل في الأسبوع، والاتفاقيات الجماعية وكذلك مندوبي المؤسسة. وقد أدى هذا الأمر إلى تنظيم يوم احتجاجي من قِبلِ العمال بتاريخ 26 نوفمبر، تبعه الإضراب العام الذي شاركت فيه مختلف التنظيمات النقابية باستثناء الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. وقد قابلته الحكومة

---

[1]- Aom, 08H60, Op.cit.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.400.
[3]- Algérie Ouvrière, 07 Janvier 1938.
[4]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.401.
[5]- Ibid. p.402.
[6]- مراسيم قوانين رينود وزير المالية في حكومة دالاديي (في الحكم منذ أفريل 1938) عددها 32 مرسومًا (12 تخص المالية ، 03 تخص الأسعار، 08 حول قوانين العمل، 06 حول الأشغال العمومية، 02 حول الأجانب، 01 حول المنح العائلية) وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات المتخذة في إطار "مخطط الإصلاح" وتم تبنيها من قِبلِ مجلس الوزراء بتاريخ 02 نوفمبر 1938.

بإجراءات قمعية تمثلت في الاعتقالات وإجراءات التسريح والطرد بمبرر أن الإضراب نظم ضد سياسية الحكومة وبالأخص ضد سياستها الخارجية.

أما في الجزائر، فقد قامت فدرالية رؤساء بلدياتها بتاريخ 08 فيفري بالتوقيع على اقتراح تهديد بالاستقالة الجماعية إذا تم تبني مشروع بلوم فيوليت الذي اعتبرته "تهديمًا للانجاز الذي استمر أكثر من قرن"، مما جعل السلطات الاستعمارية تستجيب لمطالب المعمرين، بل وأكثر من ذلك، راحت توجه ضرباتها ضد حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين بتوقيف مناضلي حزب الشعب في نهاية فيفري وإصدار مرسوم 08 مارس الذي تضمن عقوبات ضد الذين كانوا يقومون بفتح المدارس الخاصة بدون تسريح.[1] وعلى ضوء هذا المرسوم، أقبلت السلطات الاستعمارية على غلق العديد من المدارس في تلمسان وعنابة، كما تم توجيه تهم التحريض على الأمن الوطني والسيادة الفرنسية لبعض أعضاء الجمعية . وبعدها عرفت سنة 1939 ازدياد سياسة حكومة دلاديي معاداة للسياسة الاجتماعية التي ميزها رفض العفو عن العمال المحكوم عليهم أو المسرحين بفعل الإضراب.[2].

ت.أوضاع متردية في المدن والأرياف.

كانت المدن التي عرفت نتائج النزوح الريفي خلال سنوات 1932 و1935 مثل الأرياف تحوي الملايين من الجزائريين الذين كانوا يعانون من الجوع وسوء التغذية. فمدينة قسنطينة التي كان يقطنها 113177 نسمة سنة 1936 (56177 جزائريًا، 1614 أجنبيًا، 192 مسلمًا أجنبيًا)،[3] والتي كانت ذات طابع تجاري حرفي، كان فيها التجار الصغار منهكين من جراء الديون والضرائب إلى حدٍّ كان يقارب الإفلاس. أما عن وضعية السكن في هذه المدينة فقد كان في حالة يرثى لها، خاصة في الأحياء العربية واليهودية أين كان عدد هائل من السكان المكتظين في منازل قديمة غير مبنية بطريقة جيِّدة وموسخة وانتشرت فيها مختلف الأمراض حسب ما ورد في تقرير الحزب الشيوعي الجزائري الموجه للجنة البرلمانية للتحقيق في مارس 1937.[4]

أما في مدينة الجزائر فلم تكن الظروف أحسن حالاً من قسنطينة. فقد أشار تقرير أعدته جريدة الجزائر الجمهورية (ألجي روبيبليكان) حول القصبة أن «المنزل المتسع ل06 أفراد كان يأوي مابين 30 و40 فردًا. وكان 09 أشخاص منهم 07 أطفال ينامون في غرفة ذات 08 متر مكعب، وكان أجر الأب يعادل 14 فرنك في اليوم، بينما كان سعر الكراء 75 فرنك في الشهر... وفي كل الأماكن،

[1]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.392.
[2]- Guy THOREL, op.cit. p.103-105.
[3]- Aom, 12H14, projet Blum-Violette (1931-1938).
[4]- Ibid.

كان ثمن الكراء يمثل 50 % من الأجر، وكانت حنفيات الماء مجهولة لدى السكان. أما الملجأ الليلي الموجود في شارع كاتون فكان عبارة عن نفق تحت قبة».[1] ذات التقرير أشار إلى أن «أكثر من 30 ألف أهلي (من أصل 70 ألف) كانوا مرغمين على العيش في بيوت قصديرية، يعانون من البرد والسُّل وحمى التيفوس والتيفوييد والفيضانات»[2] وهو ما يظهر جلياً على مدينة الجزائر التي كانت محاطة بالبيوت القصديرية مثل منطقة المحجرة (الكاريار) وميناء الإمبراطور.[3] وعلى نقيض ذلك، كان أسوأ الأوروبيين حالاً يقطنون في مخيمات في ساحة أول ماي، وقد تم ترحيلهم إلى أخرى أحسن حالاً بمناسبة احتفالات مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر.[4]

أما في الجنوب الجزائري، فقد كانت حالة البدو الرحل كارثية، وهذا بشهادة القائد العسكري تيكسار TEXEIRE لمنطقة توغورت بتاريخ 17 فيفري 1938 في التقرير الذي سُلم للحكومة العامة وقد تضمن أن: «الحالة تزداد خطورة إلى الحد الذي يمكن الحكم عليها بأنها مقلقة (حتى لقائد عسكري)؛ شوارع المناطق السكنية مكتظة بالمتسولين، وكان المشهد ذاته في أولاد جلال وبسكرة وزريبات الواد وفي كل الأماكن».[5]

مظهر آخر من مظاهر بؤس الشعب الجزائري، عقَّد يومياته أكثر وكان الانتشار الرهيب للبطالة. وإن كان من المستحيل تقييم معدله الحقيقي بسبب انعدام الإحصائيات حول البطالين وكذلك بسبب عدم قدرة دواوين التشغيل لكل من الجزائر ووهران وقسنطينة على إعطائنا نظرة دقيقة حول حركة اليد العاملة.[6] أما مسألة الأجور فقد كان حالها كارثيًا إذ كان عمال القطاع الفلاحي وخاصة النساء والأطفال يتلقون أجور البؤس التي تتراوح ما بين 4.5 و6 فرنك في اليوم بدون تخفيض عدد ساعات العمل، في حين كان الكيلوغرام الواحد من الخبز يساوي 02.65 فرنك فرنسي، وكل هذا كان يحدث رغم أنف اللجان المختلطة الخاصة بتحديد الأجور الدنيا.[7]

وأمام هذه الأوضاع المأساوية، أضحت الهجرات الخارجية السبيل الأمثل للهروب من هذا الواقع، خاصة بعد إصدار مرسوم 17 جويلية 1936 بطلب من المنتخبين المسلمين، يقضي بإلغاء مرسوم 04 أوت 1926 الذي كان يفرض إجراءات صارمة على حركة الهجرة، ليصبح الشرط الوحيد

---

[1]- Alger Républicain, 26 Octobre 1938.
[2]- Ibid.
[3]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.402.
[4]-.Ibid. p.403.
[5]- Aom, 09H24, surveillance policière des indigènes, territoires du Mzab (1936-1938),
[6]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.404.
[7]- Algérie Ouvrière, 01 Janvier 1938

المطلوب هو امتلاك بطاقة التعريف الوطنية، مما أدى إلى وصول الآلاف من الجزائريين إلى فرنسا في وقت كان الاقتصاد الفرنسي عاجز عن استيعابهم لمعاناته من الأزمة أنذاك.[1]

2. تراجع الحركة الاضرابية.

أ. في سنة 1937.

شهدت هذه السنة تراجعًا محسوسًا في الإضرابات بالمقارنة مع أشهر جوان وجويلية وأوت من سنة 1936، وكانت أهم القطاعات التي شهدت حركات إضرابية قطاع المناجم الذي شمل مناجم زكار بمليانة ومناجم الفوسفات في الكويف، ومناجم بوعمران ببجاية ومناجم الحديد في الونزة ومناجم حديد قلدمان في شهر أوت.[2] وشهد قطاع الموانئ كذلك وقوع ثمانية إضرابات، من أهمها الإضراب الذي وقع في ميناء الجزائر بداية من تاريخ 27 جانفي، بدأ عقب رفض طاقم الباخرة "ماري لويز شياف" التي كانت مستعدة للإبحار نحو عنابة مباشرة العمل بسبب عدم تجهيز الباخرة بأسرة حديدية حسب ما وعدتهم به الشركة بتاريخ 31 أكتوبر 1936.[3] وقد سخرت الباترونا والإدارة الاستعمارية كعادتها كل ما كان لديها من إمكانيات وسائل لكسر الحركة الاضرابية. لكن وبالرغم من العنف الاستعماري الذي كان في خدمة الباترونا القوية، تمكن العمال من الحصول على العديد من الحقوق، من بينها دخول الاتفاق الجماعي الخاص بمناجم المعادن لشمال البلاد حيز التطبيق بداية من 01 ماي 1937 كان يتضمن عدة نقاط هي: الاعتراف بالحق النقابي، الاعتراف بالمندوبين المنتخبين الذين كانوا يستقبلون من قِبلِ الإدارة مرة في كل شهر، تطبيق ذات النظام المعمول به في فرنسا، فيما يخص عمال الباطن، حصول حمالي الموانئ على مكسب الاتفاق الجماعي من الباترونا في 26 جوان.[4]

ب.في سنة 1938.

لقد حدث 11 إضرابًا، من بينها الإضراب الذي وقع بتاريخ 28 جويلية بمناجم زكار للحديد في مليانة والذي قام به زهاء 500 عامل جزائري من أصل 1100 عامل. وكان غرض الإضراب الاحتجاج على قرار مؤسسة المناجم القاضي آنذاك بتسريح حوالي 500 عامل، في حين سبق أن

---

[1]- AOM, 1K884, Documents Algériens, édité par le service d'information du gouverneur général d'Algérie, N°30 du 08 Avril 1950.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit. p.344 à 354.
[3]- Aom, 1K3, rapport de l'administrateur en chef, directeur de l'inscription maritime adressé au sous- secrétariat d'état de la marine marchande le 28 janvier 1937 au sujet de la grève survenue dans le port d'Alger le 27 de même mois.
[4]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.359.

صوت العمال من أجل العمل بالتناوب تجنبًا لتسريح عدد كبير من مواطنيهم. وشهد الإضراب وقوع بعض الحوادث التي تمثلت أهمها في قيام العمال برشق ستة محاسبين تابعين للمؤسسة بالحجارة عندما كانوا يتأهبون لاستئناف العمل بداية من الساعة الواحدة زوالاً، مما استدعى مصالح الأمن من أجل تمكين الموظفين المعنيين من الالتحاق بمكاتبهم، وتمت إصابة ثلاثة جنود فرنسيين بجروح أثناء مشاداتهم مع العمال. وفي حدود الساعة الثالثة والنصف مساء، وصلت من البليدة قوات الدعم التي تضمنت 20 دركيًا. وعلى إثر هذا الإضراب، قررت إدارة المنجم غلقه لمدة غير محددة باستثناء تمكين المحاسبين الستة من العمل لدفع أجور العمال.[1]

وفي 30 نوفمبر 1938، تقرر تنظيم إضراب احتجاجي مثل فرنسا، للتعبير عن رفض مراسيم قوانين 12 نوفمبر المعروفة بمراسيم دالاديي ورينو، المتمثلة أساساً في زيادة الضرائب وكذلك ساعات العمل. وقد كان هذا الإضراب من أجل المحافظة على المكاسب التي حققها العمال بعد إضرابات شهر جوان 1936 على غرار مدة العمل الأسبوعي المحددة بأربعين ساعة، مكسب مندوبي العمال، العقود الجماعية والعطل المدفوعة الأجر، ومن أجل التنديد بمساعي الباترونا للقضاء على تلك المكاسب من خلال تعمد الإنقاص من الإنتاج وتهريب رؤوس الأموال والانتهاك المنتظم للقوانين وممارسة القمع ضد المناضلين العماليين.[2] وكان إضراب 30 نوفمبر فشلاً ذريعاً فسرته الصحافة النقابية بالإجراءات الاستثنائية المتخذة ضد المضربين. وبالفعل تمت تعبئة قوات هامة من أجل تسخير العمال، وقد كتبت إحدى الجرائد أنه منذ الثالثة صباحاً شرعت قوات الشرطة والدرك في وضع أوتاد حديدية داخل البناءات العمومية وفي محيطها. أما في الميناء فقد كان العسكريون يسخرون المستخدمين، مما خلق جوًا من الرعب في الإدارة العمومية، كما كتبت جريدة "لوشومينو ألجيريان" في ديسمبر 1938. ومن الأسباب الأخرى لفشل الإضراب، نجد كذلك انهيار الجبهة الشعبية والانقسامات التي حدثت في داخل الكونفدرالية العامة للشغل ذاتها؛ ففي عمالة الجزائر تعمقت الخلافات بين الاتحاديين السابقين والكونفدراليين السابقين أكثر فيما يتعلق بأساليب النضال وتوجهات النقابة، ولعل انسحاب نقابة السككيين في آخر لحظة من الإضراب (ليلة 29 إلى 30 نوفمبر) خير دليل على تلك الصراعات.

[1]- Aom, 1K75/2, rapport de la gendarmerie d'Affre ville au sujet de la grève survenue dans les mines de fer de Zeccar à Miliana en date du 21 Juillet 1938.
[2]- L'Echo d'Alger du 27 Novembre 1938.

إذن يمكن القول إن سنة 1938 لم يتمكن خلالها من تلبية مطلب رفع الأجور إلا إضراب واحد وكان إضراب حمالي الموانئ في الجزائر في أفريل 1938 بعد تدخل النقابة.كما تميزت الحركة الاضرابية لهذه الفترة بالغياب التام للإضرابات الفلاحية، وهذا على عكس سنة 1937، ويمكن إرجاع الأمر بالأساس إلى تضييق الخناق على الحركة النقابية في الأرياف وإلى الترهيب المنظم من قِبلِ الكولون ضد عمال القطاع الفلاحي بعد الحركة الهامة التي شنوها سنتي 1936 و1937.

ت.في سنة 1939.

لقد قام عمال ميناء الجزائر بالإضراب ضد باخرة "الساحل"، إذ سبق للحكومة العامة للجزائر أن وعدت عمال الميناء سنة 1935 بعدم إدخال بواخر صهريجية أخرى إلى الميناء لأجل نقل الخمور على إثر الأحداث التي أعقبت إدخال باخرة "باخوس" التي تسببت في وقوع إضراب لمدة ثمانية أيام. وقد عارض العمال الأمر لأن كان ليؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من اليد العاملة وليؤثر كذلك على مختلف فروع التجارة والصناعة في الجزائر. كما سبق للمجلس البلدي للجزائر أن اتخذ موقفه المعارض للأمر.[1] ويمكن تفسير تراجع الحركة الاضرابية سنة 1939 (إضراب واحد فحسب) بالفشل الجزئي لإضراب 30 نوفمبر 1938 من جهة، ومن جهة أخرى بازدياد القمع من قِبلِ الرجعيين والفاشيين وأرباب العمل والكولون ضد العمال، وخاصة ضد الجزائريين الذين ازدادت معاناتهم أكثر عند اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية في الفاتح سبتمبر 1939.[2]

3.واقع التنظيمات النقابية.

أ.الكونفدرالية العامة للشغل.

بدأت مؤشرات الإنهاك تظهر عليها منذ سنة 1937، وشهد نشاطها النقابي بعض الارتخاء بسبب معاداة الإدارة وعدم احترام وعود جوان 1936. ومن جهة أخرى بدأت الخلافات الداخلية في الكونفدرالية تطفو على السطح بين الكونفدراليين والاتحاديين، لأن سياسة الكونفدرالية العامة للشغل التي كانت في وفاق مع السلطة في العديد من المواقف بقيادة جوهو أدت إلى بروز تيار معارض داخلها. ومن هذه المواقف وحسب معارضيه نذكر تمكين البورجوازية من استرجاع المزايا التي تحصلت عليها الطبقة العاملة خلال إضرابات 1936، الذي أعلن كذلك عن نيته في المشاركة في

[1]- Aom, 1K75/2, extrait du registre de délibération de la mairie d'Alger de la séance du 09 Juin 1939 au sujet de transport par bateaux citernes.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.pp.427à 429.

الوحدة المقدسة لزج الطبقة العاملة مرة أخرى في مذبحة شبيهة بمذبحة 1914.[1] مما جعلهم يقررون إنشاء كونفدرالية أخرى مناوئة ومدافعة فعلياً عن مصالح الطبقة العاملة التي سميت بالكونفدرالية العامة للشغل النقابية الثورية،[2] التي سرعان ما كوّنت فرعًا لها في العاصمة، قام بتوزيع منشور تحريضي في جويلية 1939، تضمن الدعوة لكل العمال والفلاحين والتقنيين والعلماء والحرفيين من أجل الانخراط في الكونفدرالية الثورية الجديدة، إذا ما أرادوا التخلص من أوضاعهم المزرية والبائسة.[3] لكن الخلافات الداخلية للكونفدرالية لم تبرز في فرنسا فحسب وبسبب سياسة الوفاق مع كل الحكومات المتعاقبة، إنما برزت في الجزائر كذلك بسبب مواقفها غير الواضحة إزاء القضية الاستعمارية، إذ أصبح مناضلو الكونفدرالية مقتنعين بأن "الإصلاحات" كانت ستحل "المشكل الجزائري".[4]

ب. الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.

كان محور نضالها في هذه الفترة السعي لتحقيق السلم الاجتماعي بتنازلات من كل من أرباب العمل والطبقة العاملة، حسب ما أعلن عنه جول زيرلنهالد رئيس الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ورئيس الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية بمناسبة زيارته للجزائر في أفريل 1938.[5] ولم تكن هذه الكونفدرالية راضية تمام الرضا على سياسة الكونفدرالية العامة للشغل الرامية إلى احتكار الحركة النقابية في فرنسا والجزائر. وقد عبرت جريدة "لافريك دو نور ساندیکال" (إفريقيا الشمالية النقابية) عن ذلك في عدد جانفي 1937 الذي ورد فيه: «نريد أن نفرض على العمال احتكار السيجيتي، التي حسب تُعَد أقوال جوهو بمثابة المنظمة الوحيدة الأكثر تمثيلاً للعمال. هو احتكار منظمة نقابية على حساب أخرى موجودة في الميدان ومعترف بها قانونياً: يعتبر هذا ببساطة الفاشية النقابية. ولا نرغب في الفاشية، بل نريد أن نكون أحراراً».[6] وكانت هذه الكونفدرالية تسعى كذلك لتقوية صفوفها عن طريق التعبئة الواسعة للعمال الأهالي عن طريق المطالبة بتوسيع تطبيق القوانين

---

[1]- Aom, 1K75/2, tract diffusé par la Confédération Générale du Travail Syndicaliste Révolutionnaire (C.G.T.S.R) en Juillet 1939.

[2]- ورد في كتاب غي تورال حديث عن إنشاء الكونفدرالية العامة للشغل النقابية الثورية في سنة 1926.

المصدر: Guy THOREL, op.cit.p.96

[3]- Aom, 1K75/2, rapport du commissaire divisionnaire chef de police spéciale d'Alger en date du 20 juillet 1939 au sujet du tract diffusé par le groupe d'Alger de la Confédération Générale de Travail Syndicaliste Révolutionnaire (C.G.T.S.R).

[4]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit., p.419.

[5]- Aom, 1K75/2, rapport du commissaire divisionnaire chef de police spéciale d'Alger en date de 02 Avril 1938 au sujet de la réunion de la C.F.T.C à Alger.

[6]- L'Afrique du Nord Syndicale, mensuel des syndicats chrétiens en Afrique de Nord, n°129 du Janvier 1937.

الاجتماعية لصالح الأهالي كالمنح العائلية وحماية اليد العاملة الأهلية وكذلك توفير السكن.[1] كانت لهذه الكونفدرالية كذلك مواقف واضحة خلال هذه الفترة إزاء مدة العمل الأسبوعي القانوني المحدد ب40 ساعة. فخلال الاجتماع الذي عقدته لجنة اليقظة التابعة لها في سبتمبر 1938، أعربت عن تأكيد تمسكها بهذا الحق. وكتبت جريدة "لافريك دو نور ساندیكال" في هذا الصدد: «أمام استمرار البطالة، وبالنظر إلى الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للإبقاء على الأجور على مستواها الحالي، لا ترى اللجنة أية علاقة بين تمديد فترة العمل والرفع من ماليتنا. لا يمكننا نسيان أن الأعباء المفروضة من قِبلِ الحالة الخارجية هي التي تثقل كاهل اقتصادنا».[2]

ت.الكونفدرالية الفرنسية للعمل.

عرف شهر فيفري 1938 ميلاد نقابة جديدة، ضمت نقابيين منتمين إلى مختلف التنظيمات النقابية التي أعلنت في أحد المناشير الموزعة أن طابعها لن يكون سياسيًا أو دينيًا، إنما يكون مهنيًا ومستقلاً من أجل العمل على ضمان حصول المنتج الجدي على أجر عادل وحيوي وعائلي مقابل عمله. وأنها كانت ستعمل على احترام القوانين الاجتماعية وتحسينها لتحقيق السلم الاجتماعي وليس الحرب الأهلية، وكذلك محاربة الصراعات الطبقية التي تؤدي إلى التفقير العام والتنظيم الشامل للاقتصاد الفرنسي على أسس قطاعية والتي من شأنها أن تجعل كل الأطراف المهنية تتمتع بالحرية وبالمسؤولية.[3] وقد أعلن مؤسسو هذه الكونفدرالية أن سبب قيامهم بإنشاءها هو تدخل الأحزاب السياسية في نشاطات الكونفدرالية العامة للشغل التي أصبحت تهتم حتى بمعرفة تفاصيل كيفية تحديد الإطارات النقابية، وتحول كل من جوهو وفراشون إلى أدوات تتلقى أوامرها من ليون بلوم وموريس توراز. ويتبين من خلال المناشير المختلفة التي كانت لهذه الكونفدرالية أن الذين أنشأوها كانوا يعارضون التوجهات الثورية والماركسية التي كانت تهتم بمسألة نضالات الطبقات بدلاً من الاهتمام بالقضايا المهنية القطاعية البحتة للعمال، وكانوا يعتبرون أن الاشتراكية الماركسية التي تبنتها الكونفدرالية العامة للشغل حولتها إلى أداة في يد الشيوعيون الروس، وأن الزيادات في الأجور التي تم تحقيقها لم تساهم في رفع المستوى المعيشي، بل أدت إلى انهيار الصناعة الفرنسية.[4] وفي جريدة بريد ومواصلات الجزائر "Algérie P.T.T" تم التعبير بأكثر وضوح عن توجه هذه الكونفدرالية الجديدة

[1]- L'Afrique du Nord Syndicale, n°139 de Novembre 1937.
[2]- L'Afrique du Nord Syndicale, n°149 de Septembre 1938.
[3]- Aom, 1K75, rapport du commissaire divisionnaire chef de police spéciale d'Alger en date du 20 Février 1938 et tract de la Confédération Française du Travail en pièce jointe.
[4]- Aom, 1K75/2, tracts diffusés par la Confédération Française du Travail.

المعارضة للشيوعيين بعد فشل الإضراب العام بالعبارات الآتية: «الشيوعيون استغلوا كعادتهم حركة الاحتجاج الشرعية التي نظمها العمال. كأسياد على السيجيتي، قاموا بإضفاء صبغة العنف والسياسة على هذه الحركة التي رأينا نتائجها على إثر الفشل شبه التام للإضراب العام. ومرّة أخرى، سهلوا المهمة أمام الذين يرغبون في العودة إلى الوراء وعودة الامتيازات».[1]

[1]- Algérie P.T.T paru en 1938.

الفصل الرابع: الحياة النقابية خلال سنوات الحرب (1939– 1945).

I . الجزائر أمام اقتصاد الحرب.

كانت فترة الحرب العالمية الثانية جد مظلمة بالنسبة إلى الشعب الجزائري الذي تعرض إلى اضطهاد خطير وإلى إلغاء الحقوق المكتسبة في عهد الجبهة الشعبية واستنزاف معظم خيراته.[1]

1. تراجع النشاط الاقتصادي.

لقد عرفت الجزائر على غرار فرنسا التي كانت مسرحاً للحرب تراجعًا رهيبًا لمختلف النشاطات الاقتصادية الحيوية سرعان ما برزت آثاره السلبية على كل طبقات المجتمع الجزائري.

كان القطاع المنجمي أول مظهر للتراجع، إذ شهد المؤشر العام لإنتاج الفحم والحديد والفوسفات انخفاضاً بحوالي الثلثين عام 1942 مقارنة مع سنة 1938،[2] وكان ذلك ناتجاً عن غلق الأسواق الأجنبية والانقطاع شبه التام للعلاقات التجارية مع شمال فرنسا الذي كان محتلاً من قِبلِ القوات الألمانية.[3] وكان من الطبيعي أن يؤدي الأمر إلى معاناة الصناعات المحلية المختلفة (كالتعدين، الكهرباء، التغليف الخشبي والمعدني، المطابع، البناء والأشغال العمومية ...) من نقص فادح في المواد الأولية وتراجع المبادلات التجارية في مختلف الموانئ الجزائرية وتقليص عدد خطوط السكك الحديدية بسبب نقص الوقود، ممّا أدى إلى التسريح الشامل للعمال في جل القطاعات.

عرف الإنتاج الزراعي هو الآخر ترجعًا أمام ازدياد متطلبات المجهود الحربي، إذ انتقل إنتاج الحبوب حسب أندري نوشي من 22, 7 مليون قنطار عام 1939 إلى 3, 6 مليون قنطار فحسب سنة 1945.[4] ولم يمس هذا التراجع الحبوب فحسب، إنما شمل منتجات أخرى لا تقل أهمية عنها مثل التين والزيت إلى جانب تربية الأغنام. وقد جاء في تقرير حول الوضع الداخلي والرأي العام الذي أعدته مديرية الأخبار العامة بتاريخ 05 جانفي 1945 والذي تضمن أسباب الضائقة الجزائرية ما يلي:«... يجب تذَّكُر أن الجزائر عانت طيلة عدة سنوات وخاصة خلال الموسم الزراعي الأخير من التقلبات الجوية ومن الآفات، ومن بينها الزحف العنيف للجراد... ومن جهة أخرى، عانى محصول العنب من نقص العناية والمواد المضادة للطفيليات الضرورية لمحاربة الأمراض». وكانت مشاكل التموين أول النتائج الوخيمة التي ترتبت عن التراجع الذي عرفته مختلف الأنشطة.

---

[1]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit. p.14.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.p.443.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. p.225.
[4]- Cité par M.R.ILBERT et M.Y.PAILLARD, Le 08 Mai 1945 et les femmes dans le constantinois : émergence d'une prise de conscience du mouvement national algérien, mémoire de maitrise d'histoire, Marseille : Université d'Aix, 1990, p.50.

2.أزمة التموين.

بمجرد اشتعال نيران الحرب، عرف الجزائريون ندرة محسوسة للمواد الأساسية على غرار السكر والقهوة والصابون والشاي وكذلك البنزين والبترول، مما صعب من أمر الإضاءة والنقل. وازدادت الأمور خطورة بسبب «ارتفاع حجم المواد المرسلة إلى فرنسا؛ إذ ارتفع حجم البقول الموجهة إليها إلى 522600 قنطار في سنوات (1940 . 1941) بعد ما كان 39 ألف قنطار فحسب في فترة (1938 . 1939)».[1] وقد أدت الوضعية إلى تقنين التوزيع الخاص بالمواد الغذائية الأساسية، إذ كان «نصيب كل جزائري هو 250 غرامًا من الخبز أو القمح في اليوم ولكل فرد، (وأكثر من ذلك) ،كان التوزيع غير منتظم... أما في الأرياف، فقد انتقل نصيب الفرد من الشعير من 7.5 كغ في الشهر إلى 4.5 كغ في الشهر»[2]، ولم يكن توزيعه يتم بشكل دائم ومنتظم.

لقد شملت هذه الأزمة كل المواد بلا استثناء، الأساسية منها والكمالية، الغذائية وغير الغذائية، المنتجة محلياً والمستوردة. وكان مشكل الأزمة الشغل الشاغل للناس كلهم أهالي وأوروبيين، لأنه مس الجميع بداية من أكثر السكان حرماناً إلى أعلى هرم في السلطة، سكان المدن والأرياف، المقيمين في البلديات الكاملة الصلاحيات أو في البلديات المختلطة أو في المناطق العسكرية. لذلك لجأت السلطات الاستعمارية إلى سن جملة من القوانين التي كانت تنظم عملية توزيع مختلف السلع وفق نظام الحصص أو البون (Le Bon)، تلك القوانين التي كانت تحدد بدقة كمية ونوعية المواد التي كانت كل فئة من فئات المجتمع تحصل عليها. ففي إحدى مراسلات الحاكم العام للجزائر جاء ما يلي:«يشرفني أن أذكركم بأن التعليمات الصادرة بتاريخ 19 فيفري 1945، تشير إلى شروط منح مادة الصابون في المؤسسات الصناعية للعمال الذين يزاولون الأعمال الموسِخة. وأنني حددت في رسالة 06 جوان 1945 أن موظفي المكاتب لا يحق لهم الحصول على الصابون لأغراض مهنية».[3] وإذا استطردنا الحديث عن مادة الصابون التي يعتقد الكثير بأنها لم تمسها الأزمة لمعرفة كيفية توزيعها على مختلف المؤسسات الخاصة، نكتشف أنها كانت توزع بطريقة غير متوازنة وبعنصرية، إذا ما استشهدنا بمضمون المراسلات الرسمية في أعلى هرم السلطة الاستعمارية: «عن طريق الخطأ، أدرجت مقاهي الجزائريين ضمن المؤسسات التي كان يحق لها الحصول على مادة الصابون»،[4] كانت هذه

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.224.
[2]- Revue socialiste : Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien…Op.cit. p.14.
[3]- AOM, 1K135/A, Correspondance du gouverneur général d'Algérie destinée au directeur départemental du ravitaillement général en date du 24 Juillet 1945.
[4]- AOM, 1K135/A Correspondance du gouverneur général d'Algérie destinée au préfet d'Alger en date du 16 Juin 1945. Annexe 06.

الجملة عبارة عن ملاحظة أخيرة لتصحيح معلومة جاءت في رسالة تضمنت كمية الصابون الممنوحة لمختلف الهيئات، والتي حددت الكمية الممنوحة لمقاهي الجزائريين ب750 غرام شهرياً لكل 120 فنجان.[1] ومثل حال الصابون، كان التبغ والكبريت والوقود من المواد الناقصة التي كانت تخضع بدورها لنظام الحصص. وإذا كان هذا حال السلع غير الغذائية التي كانت بعضها يُعتبر كمالية لدى نسبة كبيرة من الأهالي الجزائريين، فكيف كان حال المواد الغذائية الأساسية إذاً؟

إن نقص مادة الفارينا جعل السلطات الاستعمارية تقرر عدم تزويد عامة الشعب بها واقتصارها على الخبازين وصانعي مواد الحمية.[2] وهناك مواد أخرى صيدلانية أو شبه صيدلانية كانت تدعى كذلك بمواد الحمية التي تخص الأطفال والمرضى والمسنين، كان بيعها يخضع لشروط صارمة مرتبطة بالسن والحالة الصحية مستلزمة إعداد بطاقة "مواد الحمية" التي كان يسجل فيها تاريخ التموين واسم المادة والكمية المباعة.[3] وكانت السلطات الاستعمارية تتخذ الغذاء كذلك كوسيلة ضغط أو "سلاح أخضر" لإرغام الأهالي الجزائريين على الخضوع لسياستها بتزويد الموالين لها بمختلف الاحتياجات على حساب المناهضين. ومن أمثلة ذلك تكليف مدير مصالح التموين العام من قِبلِ والي الجزائر بتزويد أحد الشيوخ من زاوية الهامل بكل احتياجاته بسبب مواقفه الموالية لفرنسا على إثر حوادث قسنطينة (مجازر 08 ماي 1945).[4] وهناك مواد أخرى اقتصر توزيعها على مناطق دون أخرى كالجبن والمربيات والزيتون حسب ما جاء في تعليمة والي الجزائر بيريليي :«... يتعين تخصيص توزيع الجبن والمربيات والزيتون لمدن البليدة والجزائر العاصمة، أما فيما يخص المواد الأخرى الموجهة لكل بلديات العمالة، فلا يجب التمييز بين المستهلكين الأوروبيين أو المسلمين».[5] أو كما جاء في التعليمة الأخرى:« يتعين إذاً اختيار البلديات التي سوف تستفيد من هذه التموينات، مع مراعاة الحالة الاقتصادية، وبهذا يكون من المعقول أن تخصص المربيات والجبن لسكان المدن، بما أن سكان الأرياف يمتلكون مصادر غذائية أخرى نظراً لقربهم من مراكز الإنتاج».[6] كان النمط الغذائي لدى أهالي

[1]- AOM, 1K135/A, Correspondance du gouverneur général d'Algérie destinée au préfet d'Alger en date du 16 Juin 1945.
[2]- AOM, 1K135/A, Avis à la presse du général d'armée et gouverneur général de l'Algérie en date du 16 Février 1944. Annexe 08.
[3]- AOM, 1K135/A, communiqué à la presse de la préfecture d'Alger au sujet des produits de régime en date du 24 Novembre 1945.
[4]- AOM, 1K135/A, Lettre du préfet d'Alger adressée au directeur des services d'approvisionnement général en date du 20 Juillet 1945.
[5]-AOM, 1K135/A, Note du préfet d'Alger PERILLIER à l'adresse de directeur départemental d'approvisionnement en date du 17 Février 1945. Annexe 05.
[6]- AOM, 1K135/A, Note du préfet d'Alger PERILLIER à l'adresse de directeur des services économiques en date du 13 Novembre 1944. Annexe 09.

الأرياف، يختلف في الواقع عن أهالي المدن، فلم يكن للجبن والمربيات والشوكولاطة أي ذكر في يومياتهم لعجزهم عن تلبية حاجياتهم من القمح والشعير. إذ جاء حسب اتحاد النقابات الكونفدرالية لعمالة الجزائر أن عمال القطاع الفلاحي كانوا يتلقون 05 كلغ من القمح فحسب لكل 15 يوم بدلاً من 09 كغ المحددة بمرسوم 04 جويلية 1944 وهذا دون أن يؤخذ عدد أفراد العائلة في الحسبان.[1] فعن أية مصادر غذائية أخرى كانت تتحدث التعليمة والتي هي في متناول سكان الأرياف؟

نطرح هذا السؤال وكلنا نعرف أنها تتمثل حتماً في التين وزيت الزيتون والتمر وغيرها من المنتجات المحلية، لكن بعض هذه المواد عرف مصير المواد الغذائية المصنعة والمستوردة ذاته، أي أن أمر التصرف فيها أصبح بيد السلطات الاستعمارية وليس بيد منتجيها. ومن دلائل ذلك، صدور المرسوم التنفيذي من قِبلِ الحاكم العام للجزائر، المتعلق بتنظيم تجارة التين الجاف لموسم 1945/1944 الذي جاء في مادته الأولى:« التين الجاف المنتج في الجزائر خلال محصول 1944 وبكل أنواعه يسخر لصالح التموين العام للجزائر، فلا يحق لأي مالك للتين الجاف ومهما كانت صفته أن يبقيه بحوزته إلا تنفيذاً لقرارات الحاكم العام والقوانين المحددة بهذا الإعلان...».[2]

إن نقص السلع واختلالات التوزيع أدى إلى انتشار عدة مظاهر سلبية كالسوق السوداء، احتكار السلع الأساسية وتوزيعها بطرق ملتوية بالمحاباة والقرابة. ومما يثبت ذلك، إعداد المصالح المختصة لمحاضر استماع للمكالمات الهاتفية التي تضمنت تنقل بعض المواد الغذائية كالمحضر الخاص بحديث شخصين عن مادة الزبدة. وبلغ الحال ببعض السكان في عدد من المناطق حد استهلاك أعلاف الحيوانات حسب ما جاء في بيان الحزب الشيوعي الجزائري: «إن الحالة الغذائية في منطقة القبائل أضحت خطيرة، ففي دلس وفور ناسيونال وبني دوالة والصومعة وعزازقة، أصبح سكان الأرياف يقتاتون من النباتات والدرنات الغابية... وفي الصومام، تقوم العائلات بطحن التبن الذي كان يخلط بالفارينا لتحضير الكسرة، في حين كان ميسورو الحال يتناولون التين والتمر».[3] وقد زادت السلطات الاستعمارية الوضع تعقيداً عندما أنشأ والي الجزائر مصلحة لمراقبة تنقل السلع والحد من ظاهرة السوق السوداء، بحيث كان أعوان هذه المصلحة يقومون بتجاوزات خطيرة في حق السكان تمثلت في

[1]- AOM, 1K135/A, Lettre de l'Union des Syndicats Confédérés du Département d'Alger adressée au préfet d'Alger en date du 03 Janvier 1945.
[2]- AOM, 1K135/A, Circulaire du gouverneur général d'Algérie réglementant le commerce des figues sèches pour la saison 1944/1945.
[3]- AOM, 1K135/A, Déclaration du Parti Communiste Algérien sous le titre : « Des céréales ou du pain».

مصادرة كميات الخضر والفواكه الموجهة للاستهلاك العائلي أو المواد التي كان الضيوف يحملونها عند زياراتهم العائلية لذويهم في العاصمة.[1] كما أدى الوضع إلى تذمر واستياء العائلات، وكذلك أصحاب المؤسسات وتجلى ذلك في التجمعات والمظاهرات المنددة بالوضعية على غرار التجمع الذي نظمه زهاء 400 امرأة بالبليدة بتاريخ 17 أكتوبر 1944، أمام دائرة البليدة للاحتجاج على تأخر المؤن الخاصة بشهر أكتوبر، وللمطالبة برفع حصة الزيت إلى نصف لتر بدلاً من الربع شهرياً لكل فرد، ورفع حصة الخبز إلى 300 غرام للفرد يومياً بدلاً من 215 غرام،[2] وكذلك التجمع الشعبي الذي نظمه كل من اتحاد النساء الجزائريات والكونفدرالية العامة للشغل وفدرالية لجان الأحياء يوم الأحد 05 نوفمبر 1944 بمدينة الجزائر للتنديد بالسوق السوداء وللمطالبة بحل مشكل التموين،[3] كما تجلى الوضع كذلك في مختلف الشكاوى التي رفعت للسلطات في البلاد، ونذكر من بينها الشكوى التي تقدم بها صاحب مقهى متنقل جزائري كان ينشط في أسواق باليسترو (الأخضرية) ودراع الميزان إلى رئيس بلدية باليسترو حول موضوع تقليص كميات السكر والقهوة التي كان يزود بها والتي جاء فيها:«سيتجلى لك أنه لا يمكنني بهذه الكمية تحمل كل المصاريف المترتبة عن مهنتي وتلبية حاجيات أسرتي التي أصبح عبؤها ثقيلاً في وقت تميز بارتفاع كبير لتكاليف العيش».[4]كما كان السكان يشتكون من أصحاب المحلات التجارية الذين لم يكونوا يلتزمون بتزويد زبائنهم بما يحق لهم من مواد، وفي المقابل كانوا يبيعونها بطرق ملتوية لأحبائهم ومعارفهم أو في السوق السوداء، ومن ذلك ما جاء في الشكوى الآتية:«... منذ شهر مارس، أي منذ أكثر من 06 أشهر ورغم الاحتجاجات اليومية من قِبلِ زوجتي وتدخلي الشخصي في آخر المطاف، إلا أن هذه التاجرة غير الملتزمة تماماً بواجباتها... ترفض تماماً التوزيع العادل للمؤن العامة من الحبوب الجافة والجبن والسردين... بحجة أننا لسنا زبائن مهمين باعتبار أننا لا نقتني الخمور الممتازة والمشروبات الكحولية والشمبانيا ومواد أخرى...».[5]

وأمام هذه الوضعية، حاولت بعض الجمعيات الخيرية الفرنسية التخفيف من حدة الأزمة، ومن ذلك الحملة التي قامت بها جمعية "التعاون الفرنسي" (L'Entraide Française) في مارس 1945

[1]- AOM, 1K187. Lettres adressée par CHATAIGNEAU, gouverneur général de l'Algérie au préfet d'Alger le 01 Avril 1945.
[2]- AOM, 1K135/A, Rapport du commissaire principal BURTIN Simon au préfet d'Alger en date du 17 Octobre 1944
[3]- AOM, 1K135/A, Tract subversif.
[4]- AOM, 1K135/A, Lettre de réclamation d'un propriétaire d'un café maure ambulant à l'adresse de l'administrateur de Palestro en date du 30 juillet 1945. Annexe 07.
[5]- AOM, 1K135/A, Lettre de réclamation du citoyen français Marc HOLTZMAN résident à la rue Michelet adressée au préfet d'Alger en date du 17 Octobre 1942.

التي تتمثل في تقديم لمحات للنساء الحوامل (بعد الشهر الرابع) والنساء اللواتي كان لديهن أطفال لا يتعدون الستة أشهر، وكانت تتألف من الشوكولاطة والفارينا والبسكويت والمربى والحليب والتين والتمر.[1] لكن معلوماتنا لا تسمح بتأكيد أو نفي ما إذا كانت مقتصرة على الأوروبيين أم أنها شملت الأهالي كذلك.

3. تدهور القدرة الشرائية.

لقد عرفت الأسعار الرسمية لجل المحاصيل الفلاحية ارتفاعاً مذهلاً مسَّ حتى المحاصيل التي لم تسجل انخفاضاً في الإنتاج. ويبين الجدول الآتي،[2] تطور أسعار بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر العاصمة

الوحدة: فرنك فرنسي.

المواد	1914	1930	نوفمبر 1936	1939	1942	فيفري 1951	نوفمبر 1951	نوفمبر 1952
الخبز (1 كغ)	0.40	2.05	2.25	03.10	03.70	45	60	58
الفارينة (1 كغ)	0.50	2.70	2.75	03.65	03.80	48	65	65
لحم البقر(كغ)	1.60	11.28	9.727	15.30	23.60	383	425	477
الحليب (لتر)	0.40	2.40	2.10	–	–	50	55	55

وأسوأ من ذلك كانت الأسعار الرسمية بعيدة كل البعد عن الأسعار الحقيقية بسبب استفحال ظاهرة السوق السوداء، إذ «كان القمح يباع بحوالي 10 آلاف فرنك فرنسي للقنطار بدلاً من أربعة آلاف فرنك، في حين كان الشعير يباع بخمسة آلاف فرنك للقنطار بدلاً من 2500 فرنك».[3]

[1]- AOM, 1K135/A, lettre du délégué général de l'Entraide Française adressée au préfet d'Alger en date du 27 Mars 1945.
[2]- ACCA, B : 124, dossier Indice du coût de la vie dans le département d'Alger pour les statistiques des années : 1914, 1930, 1936,1951 et 1952. L'Annuaire Statistique d'Algérie 1939-1947, cité par Redouane Ained Tabet, « Le 08 1945 : Jacquerie ou revendication agraire », paru dans la Revue Algérienne, (Vol.09, N°04, Décembre 1972.pour les statistiques des années 1939 et 1942.
[3]- Revue Socialiste: Essai sur l'histoire du mouvement ouvrier algérien…Op.cit.p.14.

وبالمقابل كانت الأجور ضعيفة لأنها عرفت استقرارًا أو زيادات محتشمة، مما ساهم في تدهور القدرة الشرائية للسواد الأعظم من الأهالي الجزائريين. ففي القطاعين التجاري والصناعي، وخلال الفترة الممتدة من 1943 إلى 1947، كانت عملية تحديد وتعديل الأجور حسب أمرية 14 أوت 1943 من صلاحيات الحاكم العام للجزائر الذي كان يقوم بإنشاء لجان ثلاثية في العمالات التي كانت تقوم بإعداد مشاريع تعديل الأجور. وبناء على ذلك، سمح الحاكم العام للجزائر خلال الفترة الممتدة من1943 إلى غاية نهاية الحرب بإدخال ثلاثة تعديلات عامة على الأجور تتمثل فيما يلي:

– مباشرة بعد إصدار أمرية 1943 ،تم اتخاذ إجراء عام مؤقت لرفع الأجور بنسبة 25 ٪ بداية من الفاتح سبتمبر 1943.

– الرفع العام المؤقت للأجور بمعدل 02 فرنك في الساعة أو 400 فرنك في الشهر بداية من الفاتح أفريل 1944. وبعد ذلك مكنت أشغال اللجان المنشأة في العمالات بناء على أمرية 1943 بتحديد الأجر الساعي الأدنى المضمون ب11 فرنك بداية من تاريخ 01 أفريل 1944.

– الزيادة التي تمت في الفاتح أوت 1945: انتقل مؤشر الأسعار من 378 في الفاتح أفريل 1944 إلى 598 في الفاتح أوت 1945 أي بزيادة مقدرة بحوالي 63 ٪.مما جعل إعادة النظر في الأجور أمرًا حتميًا. ففي فرنسا ارتفعت الأجور بنسبة 41٪ (انتقل الأجر الساعي الأدنى المضمون من 11 فرنك إلى 15،50 فرنك)، أما في الجزائر فتقرر أن تكون الزيادة بصفة مؤقتة بنسبة 30٪ (انتقال الأجر الساعي الأدنى المضمون من 11 فرنك إلى 14،50 فرنك) في انتظار التعديل المرتقب في الأجور بفرنسا. لكن الزيادات المرتقبة في فرنسا لم تحدث مما جعل الإجراء المؤقت يتحول إلى إجراء نهائي، وتجمدت الأجور إلى غاية الفاتح من جويلية 1946.[1]

وفي هذا الصدد ورد في التقرير الذي أعده إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر ما يلي: «في الظروف الحالية التي تمتاز بغلاء المعيشة، توجد أسر من عدة أفراد مرغمة على العيش بأجور يومية تعادل 10 و 12 و16 فرنك ».[2]

4. أزمة البطالة.

لقد أدى غلق الأسواق الأجنبية، والقطع شبه التام للعلاقات التجارية مع شمال فرنسا المحتل من قِبلِ ألمانيا إلى الانخفاض المحسوس في الإنتاج. وأدت هذه الوضعية إلى تسريح العمال الجزائريين

[1]- Aom, 81F/1562, l'évolution des salaires en Algérie entre 1943 et 1947.
[2]- Aom 81F.1567, les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.

المهاجرين الذين عادوا إلى الجزائر لدعم صفوف بطالي القطاع الفلاحي والموانئ اللذين عرفا تراجعًا مماثلاً في النشاط. ووصف محمد ديب الوضع في ولاية الجزائر سنة 1939 كما يلي: «لم يكن يوجد كثير من العمل في المدينة، فالعمال اليوميون وعمال النسيج... سُجِلوا ضمن قوائم العاطلين عن العمل، لكن لا يتلقون أي شيء باستثناء الذين يتنقلون إلى ورشات العاطلين عن العمل التي أنشئت لبضعة أشهر. ويُقبَل هؤلاء لمدة تتراوح بين أسبوعين و ثلاثة، ثم يَترُكون المكان لآخرين. فكانت القوائم طويلة، وكثيرون من كانوا ينتظرون دورهم، والكل كان جائعا».[1] وقد وصف المؤلف عبد الغني مغربي الوضع كذلك بالعبارات الآتية: «إن هذا العالم من البؤس، كان يعج بمنظفي الأحذية والحمالين والكناسين ولاعبي النرد والرايراي... وتجار الكسرة واللصوص وبائعي الكاكاو والمتسولين...الخ».[2]

لقد كانت وضعية العاطلين عن العمل كارثية أمام عدم وجود أي آلية في الجزائر تسمح بالتكفل بالبطالة التامة، مما أدى إلى ترك هذه الفئة من الناس تصارع اليأس والفقر المدقع لوحدها. وورد في التقرير المعد من قِبلِ إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر: «كم من مرةٍ أعلمتنا اليوميات المختلفة أن عاملاً ما لجأ إلى الانتحار بسبب قلة الموارد؛ وكم مرة قرأنا في الصحف عن العثور على الأب والأم والأولاد موتى داخل مساكنهم البائسة. انتحار جماعي،[3] لأنه لا يوجد الخبز في المنزل ولا العمل من أجل العيش».[4] وأمام وضعية البطالة، حاول بعض المعمرين استغلال الوضع لجني الأرباح بالتستر وراء القيام بنشاطات خيرية لصالح العاطلين عن العمل، على غرار الجمعية الخيرية التي أنشأها الفرنسي شارل سينيڤو منذ جويلية 1935، والتي تحمل تسمية إتحاد البطالين الفرنسيين لعمالة الجزائر.و كان هذا الاتحاد يتصل بمختلف المؤسسات الاقتصادية والهيئات الرسمية للحصول على الهبات من أجل تقديمها للمواطنين الفرنسيين الذين كانوا يعانون من البطالة. وأمام الشكوك التي راودت بعض هذه المؤسسات حول الطبيعة الحقيقية لهذا الاتحاد، قامت بمراسلة مصالح عمالة الجزائر من أجل الحصول على معلومات حول جدية مسؤوليه. ونذكر من بينها مراسلة الشركة الجزائرية للزيوت المعدنية، قنصلية سويسرا بالجزائر، ورئاسة الجمهورية. وتبين أن الاتحاد لم يكن جديًا وأن

[1]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., p.225

[2]- A. MEGHERBI, La paysannerie algérienne face à la colonisation – pour comprendre l'impératif historique de la révolution agraire-, Alger : éd. ENAP, 1973, p.94.

[3]– التسطير موجود في النص الأصلي.

[4]- Aom 81F.1567, les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.

أعضاء مكتبه الذي كان عددهم خمسة لم يكونوا يسعون سوى لخدمة مصالحهم الشخصية، وأن رئيس الاتحاد سينيقو لم يعد يمتلك آنذاك صفة البطال بسبب حصوله على عمل، كما كان محل شكاوي العديد من البطالين الذين اتهموه بتحويل الأموال الموهوبة للاتحاد لصالحه.[1]

5– تدهور التعليم.

لقد مسّ التدهور قطاع التعليم كذلك، وحسب إسنارد هالديبارد، كان زهاء تسعة أعشار الأطفال المسلمين غير قادرين على الاستفادة من التعليم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية.[2] وهو ما يتوافق مع مضمون التقرير المعد من قِبلِ إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر الذي يصف الوضع آنذاك بقوله: «لا يوجد حالياً في الجزائر إلا مابين 60 و70 ألف تلميذ أهلي موزعين على مختلف الأقسام الخاصة، بينما يبلغ عددهم الإجمالي حوالي 800 ألف من الأولاد والبنات ».[3]

ووصلت الأوضاع إلى حالة جد متدهورة لفشل كل التجارب التعليمية التي بادرت بها فرنسا للتطبيق على أرض الجزائر. ففي سنة 1850، بادر نابليون إلى مشروع يهدف إلى الاهتمام بتدريس اللغة العربية عن طريق إنشاء معهدين لهذا الغرض، كما ألحق بكل واحد منهما إماماً. لكن نكبة فرنسا أمام بروسيا في 1870 وقيام النظام المدني في الجزائر قضى على كل إنجازات نابليون الثالث في المجال التعليمي. وفي سنوات 1870، انتشرت المدارس "العربية الفرنسية " المزدوجة اللغة ثم المدارس "الوزارية" التي استحدثت في منطقة القبائل سنة 1881 الممولة آنذاك من قِبلِ الدولة مباشرة. وبعد ذلك "المدارس الأهلية" تطبيقاً لمرسوم 1883 والتي اصطدمت بالمعارضة الصريحة للمثلين الأوروبيين، بحجة أن تعليم الأهالي كان يمثل تهديدًا للتواجد الاستعماري، وأن ذلك كان ليكلف الخزينة تكاليف باهظة.[4] وقد أشار إلى ذلك الحاكم العام تيرمان سنة 1896 بقوله: «لا يزال يتضح لنا من الاختبار أن الذين نعلمهم التعليم الراقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة».[5] لكن نسبة

---

[1]- Aom, 1K75/2, Correspondances du consulat de suisse à Alger et de la Société Algérienne des Huiles Minérales adressées au préfet d'Alger au sujet de l'Union des Chômeurs Français d'Alger.

[2]- Isnard HILDEBERT, Aux origines du nationalisme algérien. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 4e année, N. 4, 1949.pp. 463-474. <URL : http://www.persee.fr /web/revues/home/ prescript/article/ahess_0395-2649_1949_num_4_4_1770 >, p.465.

[3]- Aom 81F.1567, les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.

[4]- Sylvie THENAULT, 1881-1918 :l' « apogée » de l'Algérie française et les débuts de l'Algérie algérienne .In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012, p.169-170.

[5]– أحمد مريوش، نماذج من الجمعيات الجزائرية ودورها في تعميق الوعي التحريري ما بين 1900 و 1922، في حولية المؤرخ، العدد 3-4 ،2005، يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين,ص.399 – 428.

التمدرس الضعيفة في أوساط الأهالي لم تكن تعود إلى التمييز الاستعماري فحسب، إنما إلى المقاومة الصريحة من طرف الأهالي كذلك لمحاولته تجريد الشعب الجزائري من شخصيته. لذلك وجد بالموازاة مع التعليم الرسمي الفرنسي تعليم آخر ذو أساس ديني.[1] كما أن مختلف التجارب التعليمية الموجهة للأهالي كانت تخص الذكور دون الإناث، مثل مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي كان يجعل التعليم إجبارياً بالنسبة إلى الأهالي الذكور فحسب، في حين لم تكن المدارس الموجهة للبنات الأهليات تقدم إلا تعليمًا منزليًا.[2]

II. واقع الحركة العمالية في عهد حكومة فيشي (1939 – 1942).

1. القمع الاستعماري وردود الأفعال المختلفة.

إن القصد في حديثنا عن القمع الاستعماري، هو ذلك الذي مسّ المناضلين الوطنيين وكذلك الشيوعيين على حدٍّ سواء. فقد بدأ هذا القمع بمبادرة الحكومة اليسارية التي كان يرأسها الاشتراكي الراديكالي دالاديي. وفي 24 أوت 1939، تم إصدار مرسوم قانون يسري مفعوله في الجزائر، يتضمن منع صدور المنشورات التي كانت تمس بالدفاع الوطني. وقد مسّ هذا الإجراء جريدتي: "الأمة" و "البرلمان الجزائري" (Le Parlement Algérien) الناطقتين باسم حزب الشعب الجزائري. وفي 14 أكتوبر تعرض مصالي الحاج رفقة مناضلين آخرين وعددهم 14 إلى التوقيف، وتم اعتقال 41 عضوًا من الحزب من بينهم 17 من عمالة الجزائر بتهمة إعادة تشكيل حزب تعرض للحل.[3] وأمام إجراءات السلطات الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تحطيم حزب الشعب الجزائري، ردّ مناضلوه بالكتابات الحائطية التي تحمل عبارات: "يحيا حزب الشعب الجزائري" في مختلف الأحياء الشعبية وبالخصوص في باب الواد، وكان ظهورها منذ تاريخ 09 نوفمبر 1939. وبعد ذلك قام حزب الشعب الجزائري بإعادة تشكيل ذاته بداية من أكتوبر 1940، لكن قيادته انتقلت من محمد دوار (عامل الترامواي) الموقوف إلى يدي طالب في الطب وهو لامين دباغين.[4] وقام الحزب بتوزيع العديد من المنشورات التحريضية التي كانت تندد بالقمع الذي كان مناضلو حزب الشعب الجزائري

[1]- Sylvie THENAULT, 1881-1918: l' « apogée » de l'Algérie française et les débuts de l'Algérie algérienne …op.cit. p.169-170.
[2]- Ryme SEFERDJELI, La politique coloniale à l'égard des femmes « musulmanes ».In A.BOUCHENE, J.P.PEYROULOU, O. S. TENGOUR et al. Ed., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012, p.361.
[3]- Claude COLLOT, « Le Parti du Peuple Algérien », In Revue Algérienne, Vol.08, N°01, Mars 1971, pp.169-170.
[4]- Omar CARLIER, « De Allalou à Mezerna, un groupe social médiateur et novateur : les traminots algérois des années 1930 », In le Mouvement Social, N°146, Janvier-Mars 1989, p.61-89.

واليهود والشيوعيين يتعرضون له. وفي ذات الوقت قامت الحكومة الفرنسية بتوجيه ضرباتها إلى الشيوعيين على إثر التوقيع على الحلف الجرماني – السوفياتي[1] لأن هؤلاء اتخذوا موقفًا مساندًا للاتفاق الذي اعتبروه خطوة في طريق السلم العالمي كما استنكروا الحملة الشرسة التي كانت حكومة دالاديي تشنها على الشيوعيين.[2] وتضمن الأمر منع صدور الصحافة الشيوعية بداية من 29 أوت، ثم إصدار مرسوم 26 سبتمبر الذي كان يقضي بحل الحزب الشيوعي الجزائري بسبب حملته المنددة بالحرب الامبريالية التي كانت فرنسا وبريطانيا تشنانها على ألمانيا.[3] كما تم سجن جل أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب،[4] ولم ينج منهم إلا أحمد سماعيلي.[5]

وبتاريخ 27 سبتمبر، نقلت الصحافة الجزائرية المرسوم الذي كان يقضي بحل الحزب الشيوعي الجزائري والتنظيمات المرتبطة بها. وقد كتب العربي بوحالي أحد قادة الحزب الشيوعي الجزائري عن الأمر قائلاً: «في سبتمبر 1939، وعلى إثر موقفه الثابت المدافع عن الاتحاد السوفياتي بعد توقيعه على اتفاق عدم العدوان مع ألمانيا، تم حل الحزب الشيوعي الجزائري من قِبلِ الإدارة الاستعمارية وتم رمي مناضليه في السجون والمحتشدات».[6] وبين ديسمبر 1939 وفيفري 1940 تمت محاكمة 04 من أعضائه بتهمة الدعاية ضد الوحدة الترابية كما تم تسريح العديد من العمال المنخرطين فيه من مناصبهم في الخدمات العمومية والترامواي والبريد والمواصلات. وفي 28 ماي 1940، تم إصدار مرسوم قانون يقضي بانتزاع عُهد منتخبي الحزب، وفي أوت 1940 تم إيداع 15 مناضلًا من عمالة الجزائر في السجن العسكري للجزائر وتم وضع 20 آخر في محتشد جنان بورزق.

---

[1]– الحلف الجرماني السوفياتي هو عبارة عن اتفاق موقع بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا بتاريخ 23 أوت 1939 كان يقضي بعدم العدوان بين الدولتين لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد، كما تضمن تقاسم بعض مناطق النفوذ بينهما على غرار تقاسم بولونيا بينهما وإزالتها من خريطة أوروبا بشكل نهائي.

[2]- Charles-Robert AGERON, Le parti communiste algérien de 1939 à 1943. In: Vingtième Siècle. Revue d'histoire. N°12, octobre décembre 1986. pp. 39-50.Disponible sur : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/xxs_0294-1759_1986_num_12_1_1512.p.42.

[3]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français. T.3,… op.cit.p.24.

[4]- Emmanuel SIVAN, Communisme et nationalisme en Algérie (1920-1962), Paris : Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976, p.117.

[5]– أحمد سماعيلي يعتبر مسؤولاً نقابيًا ومحافظًا سياسيًا قديمًا للفرق الدولية في اسبانيا وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري عشية الحرب.

[6]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, T.3,...op.cit.p.25.

وعلى غرار حزب الشعب الجزائري، قام الحزب الشيوعي الجزائري كذلك بتوزيع منشورات تحريضية منها الذي تم توزيعه بتاريخ 08 جويلية 1941، وفيه رُفعت راية استقلال الجزائر، ومُدَّت اليد الأخوية لكل التنظيمات الجزائرية بما فيها حزب الشعب الجزائري، القوى النقابية، والتجمعات الحرة والمستقلة وكل الذين كانوا يريدون النضال من أجل حكومة وطنية شعبية في جمهورية شعبية جزائرية حرة ومستقلة وموحدة مع فرنسا محررة.[1] وفي ذات الشهر وخلال الندوة الرابعة للحزب الشيوعي الجزائري تقرير تنظيم خلايا مؤسسات وتطوير مشاركة الجزائريين وتكثيف الدعاية في الوسط الريفي، مع التأكيد على مطلب الاستقلال وضرورة تحقيق وحدة النضال مع حزب الشعب الجزائري. وأخيراً، دعا الحزب الشيوعي الجزائري بتاريخ 12 سبتمبر 1941 وخلال جلسة مجموعة "ال61"وفي منشور تحريضي موزع باللغتين العربية والفرنسية إلى إنشاء جبهة شعبية من أجل استقلال فرنسا والجزائر وضد توغل الفاشيين الألمان في الجزائر.

قامت "المساعدة الشعبية للجزائر"[2] كذلك بتوزيع مناشير تحريضية في مارس 1941 كانت تطالب بنظام سياسي لصالح السجناء ودعت إلى مساعدة ضحايا القمع. وفي جوان 1941، وّزعت مناشير أخرى منددة بالقمع.[3] ومن جهة أخرى تم في هذه الفترة تسجيل عدة نشاطات معارضة لتجنيد الجزائريين كجنود و كعمال منذ أكتوبر 1939، مما خلق عدة صعوبات لفرنسا في مجهود التعبئة. لذلك يمكن القول بفشل كل من سياسة القمع وانعكاسات الحرب التي زادت من أوضاع الشعب الجزائري سوءًا في خنق المقاومة ضد الاستعمار.

2. الواقع النقابي.

---

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier ET question nationale, Op.cit. p.231.

[2]- "المساعدة الشعبية للجزائر" Secours Populaires d'Algérie عبارة عن تجمع ذي توجه شيوعي، كان يسمى في نوفمبر 1936 "بالمنطقة الجزائرية للمساعدة الحمراء الدولية" Région Algérienne du Secours Rouge International ، كان هدفها المعلن هو تقديم المساعدة المعنوية والمادية والقانونية لضحايا القمع الامبريالي والرأسمالي. كان مقرها في حي روفيغو بالجزائر العاصمة. تمثل أمناؤها العامون في موريس بريو Maurice PRIAUD وبوعلي العربي بن بلقاسم. تجلى نشاطها في تنظيم تجمعات وحفلات وأسابيع تضامنية لمساعدة ضحايا الفاشية الدولية ومرسوم رينييه ومن أجل العفو عن الذين قاموا بإضراب 30نوفمبر 1938، وقاموا بحملات تضامنية مع الشعب الاسباني خلال حربه الأهلية. قامت كذلك بتنظيم حملة لمساندة المناضل الشيوعي بن علي بوكورت التي انتهت بالإفراج عنه، وكذلك تنظيم حملات التبرع لصالح المجندين وعائلاتهم خلال الحرب. المصدر:

Aom, 1K880, lettre du commissaire divisionnaire, chef de la police spéciale adressée au préfet d'Alger en date du 22 Septembre 1939.

[3]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.230.

أ . وضع الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا: بين التحالف والمقاومة والوحدة المقدسة.

لقد سبق لمراسيم رينود . دالاديي في خريف 1938 أن ألغت سقف ال40 ساعة عمل في الأسبوع، ثم جاء مرسوم 01 سبتمبر 1939 ليرفع الحجم الساعي الأسبوعي إلى 60 ساعة، وكانت الساعات الإضافية لما فوق 45 ساعة يدفع عليها 75 % فحسب من الأجر الساعي، فيما كان الجزء المتبقي (25 %) يخصص لتموين الصندوق الوطني للتضامن، وكان يُقتطع كذلك 15% من أجر الرجال الذين كان سنهم يتراوح ما بين 18 و49 سنة بعنوان المساهمة الاجتماعية. وكذلك تم تعليق القوانين التي كانت تخص التصالح والتحكيم، في حين وضع مرسوم 10 نوفمبر 1939 حدًا لعهدة المندوبين العمال الموجودين في الخدمة.[1] مما وضع نهاية للمكاسب الاجتماعية المحققة في جوان 1936.[2]

في هذه الفترة، كانت الكونفدرالية العامة للشغل مقسمة إلى عدة توجهات، وتم طرد الاتحاديين السابقين الذين كانوا يملكون مابين 45 و55 % من الأصوات في المؤتمر الكونفدرالي المنعقد في نانت الفرنسية نوفمبر 1938 من الكونفدرالية بعد التوقيع على الحلف الجرماني السوفياتي بتاريخ 23 أوت 1939.[3] وبعد توقيع كل من فرنسا و إيطاليا على معاهدة الاستسلام مع ألمانيا في جوان 1940، تنازلت الجمعية الوطنية عن كامل السلطات للمارشال بيتان الذي عيّن ذاته رئيساً لفرنسا في 11 جويلية. وفي أوت 1940، أنشئت اللجان الشعبية التي كانت تهدف إلى محاربة حكومة فيشي وكذلك الألمان. وفي أكتوبر حدثت القطيعة في الكونفدرالية العامة للشغل بين الموالين لحكومة فيشي والمعارضين له، وفي 9 نوفمبر صدر مرسوم حل نقابات الكونفدرالية العامة للشغل، وكذلك الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.[4] وبعد ذلك قام ثلاثة نقابيين من الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و09 من الكونفدرالية العامة للشغل بتشكيل لجنة الدراسات الاقتصادية والنقابية، ونشروا بتاريخ 15 نوفمبر 1940 بيانًا سمي ببيان "مجموعة ال12" أين عارضوا استسلام النقابة وأكدوا على ضرورة أن تكون هذه الأخيرة حرة. ومن هذه اللجنة ، وُلد "تجمع المقاومة".

إذًا، يمكن القول إن الحرب العالمية الثانية عجلت بانقسام الكونفدرالية العامة للشغل إلى ثلاثة تيارات وهي: اتجاه النقابات الذي فرح بطرد الشيوعيين وكان متعاونًا مع الحكومة، اتجاه ليون جوهو

[1]- S.COURTOIS, L'activité syndicale du PCF, Aout 1939-1941, maitrise, Paris : université Paris 10,1974.
[2]- Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit.454.
[3]- H.STOLWITZER, La scission de la CGT(1947), D.E.S en sciences politiques, Paris : Université Paris, 1957, pp.24, 25
[4]- Guy THOREL, op.cit...p.109-110.

الذي تبنى سياسة "الوحدة المقدسة" التي جمعت بين سياسة "الحضور" "والمقاومة"[1] بعد حل المركزيات المهنية الباترونية والعمالية ومن بينها الكونفدرالية العامة للشغل و اتجاه الاتحاديين السابقين بقيادة بينوا فراشون الذين كانوا يدعون إلى مقاومة حكومة فيشي والاحتلال الألماني ويحثون العمال على الانخراط في النقابات بقوة. وفي 17 ماي سنة 1941، انعقد أول لقاء بين المناضلين الموالين لبينوا فراشون والمناضلين الموالين لليون جوهو لتوحيد العمل ضد حكومة فيشي والمحتل الألماني من أجل الدفاع عن الحريات النقابية والمطالب العمالية.[2]

ب .وضع الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر.

منذ حلول خريف 1939، عمدت السلطات الفرنسية إلى التخلص من جميع العناصر المناهضة لها في مختلف الاتحادات النقابية وخاصة المناضلين الشيوعيين. وتولد في العمالات الثلاث تيار نقابي قانوني جد معادٍ للشيوعية وحريص على التعاون مع الباترونا والسلطات الاستعمارية ومساندة الوطن الأم في المحنة التي كان يمر بها من جراء الحرب. وقد بدا ذلك في الديباجة التي تضمنها التقرير المعد من قِبلِ إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر، ورد فيه: «في مقولة مشهورة، صرح المارشال بيتان بأنه "يلتزم حتى بالوعود التي قطعها الآخرون". لا يوجد أحسن من هذا من أجل تصوير هذا القائد الكبير... الذي يؤمن بضرورة أن يُعطى لكل واحد كل الوسائل من أجل التخفيف من معاناته... فما أعظم شرف الجزائر اليوم من أن تتمكن من وضع مطامرها وباطن أرضها ومجال توسعها وكل مواردها تحت تصرف "الوطن الأم"».[3] كما شهد التنظيم النقابي تراجعًا كبيرًا، وكان أغلب النقابات المصرح بها في مصالح عمالة الجزائر على سبيل المثال نقابات أرباب العمل،[4] وكان عددها يقارب ال60 نقابة، في حين لم يكن عدد النقابات العمالية يتعدى العشر نقابات. وبناءا على أوامر رسمية (فوقية)، تم إحداث تحويرات على القانون الأساسي للكونفدرالية العامة للشغل والنقابات المهنية الفرنسية، وعلى هذا فإن المادة 15 من قانون النقابة المهنية الفرنسية للبريد والمواصلات نصت على أن أعضاء المجلس النقابي كان يجب أن يكونوا «فرنسيين متمتعين بكامل حقوقهم المدنية والسياسية ولم يتعرضوا إلى آية عقوبة وأن لا يكونوا يهوداً، كما على المترشحين أن يصرحوا بعدم انتمائهم إلى أي تجمع تعرض للحل ومشار إليه في مرسوم 26 سبتمبر 1939»[5].

---

[1]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.233
[2]- Guy THOREL, op.cit.p.112.
[3]- Aom 81F.1567, les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.
[4]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.237.
[5]- Ibid.

3. طبيعة مطالب الحركة النقابية.

وأمام تخلي النقابة القانونية عن نضالها وتفضيلها "الوحدة المقدسة" و"السلم الاجتماعي"، أضحى نضال الاتحادات النقابية الجزائرية مقتصراً على المطالبة بالمساواة بين عمال فرنسا والجزائر في التشريعات السارية المفعول وكذلك القانون الأساسي للعمل الذي كان لينجز مستقبلاً. وقد ورد في الديباجة المشار إليها سابقاً ما يلي: «... في المجال الاجتماعي، توجد في الجزائر فروقات كبيرة في مجال التشريعات مع ما هو ساري المفعول في الميتروبول، كما أن العمال يعيشون في مستوى دنيء فيما يخص التشريع. ومن الواضح أن هذه الحالة ولدت ظروف عيش من الضروري إعادة النظر فيها. ألا يحق على سبيل المثال لعمال شمال إفريقيا أن يستفيدوا من نظام الضمان الاجتماعي الساري المفعول في فرنسا منذ 05 أفريل 1928، والذي مّكن الفرنسيين من تحسين ظروف حياتهم كما يعرف الجميع؟».[1] كما كانت هذه النقابات تسعى جاهدة إلى إقناع حكومة المارشال بيتان بتمسك كل الجزائريين (الأهالي والأوروبيين على حد سواء) بانتمائهم إلى فرنسا وبانعدام أي شعور معادٍ لفرنسا ولأي حركة وطنية ذات طابع انفصالي، أو كما ورد في التقرير السابق: «في الحقيقة... لا يوجد في الجزائر لأي "حركة وطنية ذات طابع انفصالي"، ومن الخطأ ومن الغدر والجرم أن ننسب مشاعر للجزائريين وهم لا يمتلكونها أصلاً».[2] لكن يتبين بوضوح أن هذه النقابات هي التي كانت تلعب لعبة التعتيم وتشويه الحقائق. فكيف لم يكن يوجد أي شعور وطني استقلالي وانفصالي في الأربعينات من القرن العشرين ونحن نعرف أن المطلب الأساسي لحزب نجم شمال إفريقيا كان الاستقلال منذ العشرينات من ذات القرن؟ غير أن عالم السياسة من بنوده الجوهرية أن يقصد المرء نقيض ما يصرّح به في أحايين كثيرة، ومن ثم قد يعني بنفي الشيء التأكيد على وجوده.

كانت النقابة في هذه الفترة كما سبقت الإشارة، تكتفي بالتعبير عن انشغالاتها ومطالبها للسلطات دون اللجوء إلى وسائل الضغط المتمثلة أساساً في الإضرابات من أجل تحقيقها، وقد يكون اللجوء إلى خيار الضغط صعبًا في ظل ظروف الحرب التي كانت فرنسا تمر بها. وتتمثل هذه المطالب أساساً في ما يلي:

أ.عصرنة ظروف حياة الأهالي عن طريق تجهيز مختلف القبائل بكل مستلزمات الحياة العصرية، شق الطرقات وتعبيدها، بناء المدارس والمستوصفات ومكاتب البريد في كل المناطق العمرانية. كما جاء في

[1]- Aom 81F.1567, les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.
[2]- Ibid.

التقرير المعد من قِبلِ إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر أنه: «يجب الإسراع في مسار إخراج الأهالي من الحياة البربرية التي يعيشونها في قبائلهم من أجل رفعهم إلى مستوى التقنيات الاقتصادية، لإرغامهم على المساهمة في الرفع الكمي والنوعي للإنتاجية عن طريق استغلال الأراضي واستعمال الوسائل والتقنيات الحديثة».[1]

ب.محاربة مسار تحويل الفلاحين إلى طبقة بروليتاريا عن طريق تمكينهم من الاستفادة من الأراضي التي تركت بوراً.

ت.القضاء على ظاهرة الربا التي أثقلت كاهل الفلاحين الصغار عن طريق تمكينهم من الاستفادة من القروض البنكية شأنهم في ذلك شأن كل الأوروبيين.

ث.بناء المدارس للأهالي أين كان يجب أن تكون اللغة والعادات الفرنسية بمثابة العناصر الأساسية لتحقيق التطور الاجتماعي المنشود آنذاك.

ج.تعميم تطبيق قانون 23 ماي 1941 والقرار الوزاري 28 ماي 1941 المتعلقين بنظام المنح العائلية الساري المفعول بفرنسا والقاضيين بمنح علاوة عائلية إضافية للأجور ورفع الأجور المنخفضة للغاية.

ح.التخفيف من حدة البطالة ومن معاناة البطالين بتطبيق الإجراءات السارية المفعول بفرنسا والتي كانت تصب في دفع منح البطالة.

كان العمال الجزائريون هم الوحيدين تقريباً الذين كانوا يقومون بالإضرابات خارج الأطر النقابية على غرار إضرابات عمال القطاع الفلاحي وعمال مختلف ورشات الطرق والجسور والأشغال العمومية وعمال التبغ، التي ارتكزت في كل من منطقة القبائل وسهول متيجة وعنابة والشلف وواد الفضة على وجه الخصوص. وفي أغلب الحالات كان المضربون يتعرضون للتسريح بل ويتم تعويضهم أحياناً بعمال جدد مع توقيف المحرضين.[2]

أمام تدهور أوضاع العمال منذ بداية الحرب العالمية الثانية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وسن قوانين عمل جديدة، حاولت الإدارة إسكات كل مقاومة بقمع العمال الوطنيين. لكن وبالرغم من سيطرة العناصر الموالية للإدارة على التنظيم النقابي آنذاك، إلا أن الحركة المطلبية التي كان العمال الجزائريون بالخصوص يقودونها لم تتوقف رغم الإخفاقات التي واجهتها. ومن بين الإضرابات التي

[1]- Aom 81F.1567, les problèmes sociaux algériens présentés par l'union des syndicats des ouvriers du département d'Alger.

[2]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. pp.237, 238.

أشارت إليها التقارير الرسمية، نذكر الإضرابين الذين وقعا في 28 سبتمبر 1940 في المصنع الكهرومائي الواقع في واد البارد التابع لبلدية مايو المختلطة، وعمال التبغ في منطقة القبائل من أجل رفع الأجور،[1] والذي نظمه كل العمال المنتمين إلى خمس ورشات للإنتاج الغابي التابعة لإدارة المياه والغابات في دوار تامقوث في بلدية عزازقة المختلطة بتيزي وزو يوم 17 فيفري 1941 من أجل المطالبة بزيادة بعض الفرنكات لأجورهم اليومية التي كانت تقدر ب14 فرنك في اليوم. وأمام الرفض القاطع من قِبلِ مفتش المياه والغابات لرفع الأجور، ترك العمال معداتهم وأعلموا الإدارة أنهم لم يكونوا ليستأنفوا العمل إلا بعد الاستجابة لمطلبهم. ثم انتشر خبر الإضراب إلى أماكن أخرى مما أدى توقف أربع ورشات أخرى في دوار فليك التابع لبلدية دو ڤيدون المختلطة في المكان المسمى تيفريرث. ثم تدخلت عناصر الدرك وقامت بتوقيف ثلاثة عمال مشتبه في تورطهم في التحريض. وفي اليوم الموالي استأنف عمال تيفريرث العمل، في حين تمسك الآخرون بإضرابهم مضيفين مطلب الإفراج عن العمال الموقوفين، ثم قرروا التصعيد بالتوجه إلى مقر إدارتهم ببلدية عزازقة، مما أدى إلى تدخل عناصر الدرك الوطني بعنف بمساعدة فرقة الخيالة التابعة للبلدية، ثم توجهت بعثة للتحادث مع رئيس دائرة تيزي وزو الذي تمكن من إقناعهم بالعودة إلى العمل. وقد توقف الإضراب في اليوم الموالي فعلياً وبالأجور السابقة. أما فيما يتعلق بالعمال الموقوفين، فقد وضع أحدهم رهن الحجز بسبب عرقلة حرية العمل واستفاد عاملان آخران من الإفراج المؤقت. ورغم فشل العمال في تحقيق أي مكسب إلا أن تقارير مصالح الدرك الوطني اعترفت ببعض ما ميز الإضراب، الأمر الذي دلّ على الدرجة الكبيرة من الوعي النقابي الذي كان العمال يتمتعون به، إذ كان كل العمال مصرِّين على لفت الانتباه لضعف أجورهم بالمقارنة مع أسعار الخبز والفساتين والسراويل، تعجبهم من منح أجور تعادل 16 فرنك في اليوم لزملائهم في أشغال الطرق والجسور رغم قيامهم بأعمال أكثر صعوبة من عملهم، الطابع المنظم والهجومي للإضراب الذي كان يشبه الإضرابات التي كانت تنظم في فرنسا وكانت تتميز باتخاذ قرار الإضراب بصفة جماعية مما يصعب من تحديد المحرضين الحقيقيين، الرغبة في توسيع الحركة لورشات أخرى حتى باستعمال القوة إن اقتضى الأمر، المطالبة بالإفراج عن زملائهم كشرط أساسي لاستئناف العمل وعدم رضوخهم لقوات الدرك.[2] وبتاريخ 12 مارس 1941، حدث إضراب آخر في بلدية ميشلي المختلطة (عين الحمام حالياً)، قام به 28 عاملاً كانوا بصدد بناء المصنع الكهرومائي في

[1]- Aom, 1K3, télégramme officiel adressé par le préfet d'Alger au gouverneur général d'Algérie le 28 Septembre 1940 au sujet des deux grèves survenues dans le département d'Alger.
[2]- Aom, 1K3, rapport du capitaine de la section de gendarmerie de Tizi-Ouzou en date du 20 Février 1941 au sujet de la grève au Douar Tamgouth appartenant à la commune mixte d'Azazga.

أسيف الحمام التابع لدوار إبودرارن والذي جاء عقب مطالبهم المتكررة لرفع أجورهم والتي لم تلق آذاناً صاغية لدى الجهات المعنية.[1]

4. مدى استجابة السلطات لمطالب الطبقة العمالية في الجزائر.

خلال هذه الفترة، سعت سلطات حكومة فيشي لتلبية بعض مطالب الطبقة العاملة في الجزائر عن طريق تعميم القوانين السارية المفعول في فرنسا بتطبيقها في الجزائر. ونذكر من ذلك ما يلي:

- قرار 07 أكتوبر 1940 الذي تضمن تطبيق قانون 13 سبتمبر 1940 في الجزائر المتعلق بالتوظيف الآلي للجنود الذين أنهوا فترة الخدمة.
- قرار 17 أكتوبر 1940 المتضمن تطبيق قانون 13 أوت 1940 في الجزائر المتعلق بنظام العمل.
- قانون 24 ديسمبر 1940 المتعلق بتمويل صندوق الضمان المتضمن في المادة الرابعة من قانون 09 أفريل 1898 حول حوادث العمل.[2]
- إصدار مرسوم 14 فيفري 1941 الذي تضمن تطبيق قانون 11 أكتوبر 1940 المتعلق بالعمل النسوي في الجزائر مع إدخال بعض التعديلات.[3] وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرسوم أصدر بناء على طلب الحاكم العام للجزائر من أجل التخفيف من حدة البطالة الناجمة عن عمل الزوجين.[4]
- قرار 07 ماي 1941 الذي تضمن تطبيق قانون 11 فيفري 1941 في الجزائر الذي تضمن تعديل قانون 13 أوت 1940 المتعلق بنظام العمل.
- مرسوم 08 جويلية 1941 الذي تضمن تطبيق قانون 25 مارس 1941 في الجزائر المتعلق بمدة العمل.
- مرسوم 24 سبتمبر 1941 الذي تضمن تطبيق قانون 30 جوان 1941 في الجزائر الذي كان يتعلق بحق العمال الذين أعيد تجنيدهم في الجيش باستعادة مناصب عملهم فور انتهاء مدة الخدمة.
- قانون رقم 446 الصادر بتاريخ 03 أفريل 1942 الذي تضمن علاوات إضافية ومنح عائلية لضحايا حوادث العمل ولذوي الحقوق.

---

[1]- Aom, 1K3, rapport du capitaine de la section de gendarmerie de Tizi-Ouzou en date du 14 Mars 1941 au sujet d'une grève survenue au Douar Iboudrarene appartenant à la commune mixte de Michelet.

[2]- Aom, 81F/1555, pièce jointe à la lettre adressée par le gouverneur général d'Algérie au ministre de l'intérieur en date du 04 Février 1946 sur la législation de travail comportant les dispositions prises par le gouvernement de Vichy et qui n'ont pas fait objet d'une abrogation.

[3]- Aom, 81F/1555.le décret du 14 Février 1941 du Marechal Pétain relatif à l'application en Algérie de la loi du 11 octobre 1940 relative au travail féminin.

[4]- Aom, 81F/1555, lettre du gouverneur général d'Algérie adressée au ministre secrétaire d'état à l'intérieur en date du 06 Novembre 1940.

- مرسوم رقم 1210 الصادر بتاريخ 13 أفريل 1942 الذي تضمن تطبيق مرسوم 04 أوت 1941 في الجزائر الذي كان يتعلق بإنشاء لجان الأمن في المؤسسات الصناعية والتجارية.

- مرسوم 14 أفريل 1942 الذي تضمن تطبيق قانون 30 نوفمبر 1941 في الجزائر الذي كان يتعلق بشروط العمل والأجور.

- مرسوم رقم 1878 الصادر بتاريخ 21 جوان 1942 الذي تضمن تطبيق قانون 28 جوان 1941 في الجزائر الذي كان يتعلق بتنظيم العمل في الموانئ التجارية.

- مرسوم رقم 2650 الصادر بتاريخ 26 أوت 1942 الذي تضمن تطبيق في الجزائر القانون رقم 236 الصادر بتاريخ 15 فيفري 1942 الذي كان يتعلق باستحداث بطاقة الأولوية لصالح المصابين بالعجز بسبب حوادث العمل.

- قانون رقم 894 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1942 الذي كان يتعلق بتمكين بعض أصناف العمال الشمال إفريقيين وكذلك الاستعماريين من الاستفادة من المنح العائلية.

- مرسوم 20 أكتوبر 1942 الذي تضمن تطبيق القانون رقم 446 الصادر بتاريخ 03 أفريل 1942 في الجزائر المتعلق برفع قيمة المنح العائلية لصالح ضحايا حوادث العمل وذوي الحقوق.[1]

[1]- Aom, 81F/1555, pièce jointe à la lettre adressée par le gouverneur général d'Algérie au ministre de l'intérieur en date de 04 Février 1946 sur la législation de travail comportant les dispositions prises par le gouvernement de Vichy et qui n'ont pas fait objet d'une abrogation.

III . الحياة السياسية و النقابية بعد إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942.

1.الحياة السياسية.

أ. الشيوعيون.

خلال السنوات الأولى من الحرب، كان الحزب الشيوعي الجزائري الناشط آنذاك بطريقة سرية بعد تعرضه للحل يسعى من غير كدٍّ لنشر مطلب "استقلال الجزائر" رغم ما عاناه من قمعٍ من قبل السلطات الاستعمارية. إلاّ أن إنزال الحلفاء في نوفمبر 1942 وتغير موازين قوى الحرب لصالحه، غير من خطه النضالي ليتطابق تماماً مع خط الحزب الشيوعي الفرنسي ويتقارب مع خط الاشتراكيين ويبتعد عن خط الوطنيين.[1]

فالحزب الشيوعي الفرنسي سطر هدفه المتمثل في تحطيم التحالف الهتلري، وأصبح هذا الأمر الموضوع الأساسي للحزب في فرنسا كما في الجزائر. أما في ما يتعلق بموضوع المستعمرات، فقد كان الحزب يرى وجوب تقديم المساعدة القصوى لفرنسا المناهضة للتحالف الهتلري والمساهمة في المجهود الحربي الفرنسي. ومن أجل أن تكون هذه المساعدة فعالة، طالب الحزب بإعطاء الحريات الديمقراطية للمستعمرات وتلبية احتياجات أهاليها،[2] لكن في مقابل ذلك لم يقم الحزب بشجب الاستعمار كظاهرة. لذلك كان هذا الحزب يقبل بالإجراءات الحكومية على أساس أنها كانت تدخل في إطار المساهمة في المجهود الحربي، على غرار أمرية 07 مارس 1944 التي أمضيت خلال حملة إيطاليا والتي تضمنت ذات الحقوق والواجبات بين الجزائريين والأوروبيين، والسماح برفع عدد الجزائريين المتمتعين بصفة المواطنة إلى ستين ألف جزائري.[3] إذًا كان الشعار الذي رفعه الحزب الشيوعي في هذه الفترة هو "الكل من أجل الانتصار على التحالف الهتلري"، الذي تم التقيّد به في المستعمرات وبالخصوص في الجزائر، رغم أنه رفض لها حق الانفصال بمبرر التعرض للتكالب الأجنبي.[4]

أما فيما يتعلق بالحزب الشيوعي الجزائري، فقد كان خطه السياسي كما سلف الذكر متطابقاً تماماً مع خط الحزب الشيوعي الفرنسي. ولعل لوجود 27 نائبًا شيوعيًا فرنسيًا في الجزائر إلى غاية عودتهم بعد إنزال 06 جوان 1944 دورًا حاسمًا في ذلك. وقد أطلق عليهم عمار أوزقان اسم «معلمينا

[1]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. .p.237. p.239.
[2]- Alain MONCHABLON, Le PCF et la question coloniale pendant sa participation au gouvernement (1944-1947), mémoire de maitrise en histoire, Paris : Université Paris 1,1969.
[3]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. .p.240
[4]- Alain MONCHABLON, Op.cit.p.21.

وأدلتنا» في تقريره الموجه للندوة المركزية بتاريخ 23 سبتمبر 1944.[1] وعلى غرار الحزب الشيوعي الفرنسي، أعرب الحزب الشيوعي الجزائري في أكثر من مرة على أهمية إنشاء "جبهة حرية" ضد الخطر الهتلري كما تعددت نداءات التعبئة بعد هذا التاريخ. وكان موضوع الوحدة بين الشعبين الجزائري والفرنسي يعود دوماً وبدون توقف إلى أذهان مسؤولي الحزب الشيوعي الجزائري.[2] فعمار أوزقان، وبعد الإفراج عنه بتاريخ 27 أفريل 1943، اقترح على الجزائريين ضرورة تحقيق الوحدة مع الفرنسيين من أجل الحصول على حقوقهم ورفض التعاون مع الذين كانوا يخدعون الشعب ويحاولون جره في طريق خطير.

وفي بيان "أحباب الديمقراطية"[3] في سبتمبر 1944، أكد الحزب الشيوعي الجزائري على ضرورة أن يساعد الجزائريون فرنسا الجديدة على التكون. ودعا إلى النضال بقناعة ضد الهتلرية وإلى زيادة الإنتاج والتقرب من العمال الأوروبيين والمشاركة الفعالة في كل ما من شأنه أن يساعد فرنسا في حربها ضد أعدائها، وفي سبيل تلبية مطالبهم الآنية التي يمكن اختصارها في هذه الفكرة العامة، المساواة مع الأوروبيين في كل المجالات بما فيها الأجور، التموين، اللباس،الحريات، القوانين الإدارية... وعلى غرار الحزب الشيوعي الفرنسي، كان الحزب الشيوعي الجزائري معارضاً كذلك لفكرة الانفصال عن فرنسا، إذ أكد أنه: «من المستحيل تقبل فكرة الاستقلال في ظل الوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر كما أن ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى الوقوع في احتلال آخر».[4] وسيظل هذا الحزب وفياً لهذا الخط السياسي إلى غاية دورة اللجنة المركزية المنعقدة في جويلية 1946.

ب . الاشتراكيون.

في العدد الأول من أسبوعية "الأخوة" (Fraternité)، صرّح اشتراكيو الجزائر بأهدافهم وهي: تحرير الوطن الأم والذي بدونه لن تكون لا حريات إنسانية ولا رقي اجتماعي وهي الأهداف التي من أجلها كان الفرنسيون يحاربون ويعانون ويموتون، وهذا التحرير كان من شأنه تحقيق الأخوة.[5] وفي هذا الإطار الذي يرتكز على الأخوة والقريب من الوحدة التي كان الشيوعيون يدعون إليها، كان الاشتراكيون يستقبلون بصدر رحب كل الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها

[1]- Amar OUZEGANE, Le PCA au service des populations d'Algérie, Rapport à la conférence des 23 et 24 Septembre 1944, Alger : éd. Liberté, (S.A).
[2]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.242.
[3]– من أجل التصدي لأحباب البيان والحرية، قام الحزب الشيوعي الفرنسي بإنشاء بيان أحباب الديمقراطية.
[4]- L'Humanité du 05 Octobre 1944.
[5]- Fraternité, n°01, du 16 Décembre 1943.

اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بتاريخ 11 ديسمبر 1943[1]، تلك الإجراءات التي كانت تستجيب تماماً لطموحات الاشتراكيين. وكانوا مقتنعين تمام الاقتناع بأن "المشكل الإسلامي اجتماعي" يمكن أن يُحل بإلغاء الملكية الإقطاعية للمعمرين.[2]

أعرب المؤتمر الفدرالي لهذا الحزب المنعقد منذ 15 جانفي 1944، في توصيته العامة عن تضامنه الأخوي مع الأهالي المسلمين المرهونين بمصير البروليتاريا الأوروبية في الجزائر، وعن قناعته بأن المشكل الإسلامي الجزائري لا يمكن فصله عن المشاكل التي كان الاشتراكيون يقترحون حلها في فرنسا وفي أوروبا وفي كل العالم، ولو تكن رؤية الحل النهائي إلا في إطار وحدة كل العمال بدون تمييز عرقي أو ديني من أجل محاربة الرأسمالية وشكلها الاستعماري المتمثل في الامبريالية وشكلها الحديث المتمثل في الفاشية من أجل تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج والمبادلات. وبات الاشتراكيون مقتنعين بأن تحويل المجتمع الرأسمالي إلى اشتراكي كان السبيل الوحيد الكفيل بإلغاء المشكل الاستعماري وبترقية العمال.[3] ومن أجل تحقيق هذا الهدف، رأى الحزب الاشتراكي الجزائري أنه من الضروري تحسين تموين العمال، وتحقيق المساواة الحقيقية في الأجور، وتطبيق القوانين الاجتماعية في صالح العمال الأهالي وبالخصوص عمال القطاع الفلاحي، وطالبوا بإجبارية التعليم الابتدائي للجنسين (ذكورًا وإناثًا)، والإفراج عن كل المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين الذين لم تثبت ضدهم تهم التعاون مع العدو ومع فيشي، وإلغاء المندوبيات المالية، والسماح للأهالي باجتياز كل المسابقات المدنية والعسكرية، وإلغاء مديرية الشؤون الإسلامية في الحكومة العامة للجزائر، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ومنح حرية إنشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات، وحرية الصحافة، ومنح الحريات النقابية وحرية ممارسة الشعائر الإسلامية. وفي الأخير اقترح المؤتمر إنشاء حزب ثوري واحد يضم الحزبين الشيوعي و الاشتراكي.[4]

ت. كتلة القوى الوطنية.

في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون والاشتراكيون متفقين حول ضرورة التعاون من أجل تحرير فرنسا، سُلم بيان فيفري (بيان الشعب الجزائري) الذي حرره فرحات عباس إلى الحكومة العامة بتاريخ 31 مارس 1943. وكان البيان نواة لتكتل القوى الوطنية في إطار حركة أحباب البيان والحرية.[5]

[1]- Guy PERVILLE, les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, Paris : éd.de CNRS, 1984, p.3 et 4.
[2]- Fraternité, n°01, du 16 Décembre 1943.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.245
[4]- Ibid. p.246.
[5]- Ibid. p.247.

اعتبر البيان الإدماج واقع لم يكن ممكنًا تحقيقه آلة خطيرة، كما خلص إلى ضرورة الاعتراف بالوطنية الجزائرية. ومن بين مطالب البيان: التنديد بالاستعمار والمطالبة بإلغائه، الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، منح الجزائر دستورًا خاصًا بها يضمن لها الحرية والمساواة المطلقة بين كل سكانها بدون تمييز عرقي أو ديني، إلغاء الملكية الإقطاعية بمباشرة عملية إصلاح زراعي واسع، ضمان حق البروليتاريا الزراعية في تحسين مستواها المعيشي، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات، التعليم المجاني والإجباري لكل الأطفال ذكوراً وإناثاً، حرية المعتقد لكل السكان، تطبيق مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة على كل الأديان، المشاركة الفورية والحقيقية لكل المسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين مهما كان الحزب الذي كانوا ينتمون إليه.

يتبين من خلال البيان أنه سبق للمؤتمر الإسلامي أن طرح بعض نقاطه على غرار حرية الصحافة وحق الاجتماع وحرية العقيدة.كما كان كلود كولو يرى أنه «لا مجال للشك في أن العديد من العبارات المستعملة والأفكار المعروضة (في البيان) استعيرت من برنامج ومن تعابير حزب الشعب الجزائري، لأن مطلب الحرية والمساواة وحق الانتخاب بدون التمييز في العرق والدين والمطالب الاقتصادية... كانت غريبة عن التفكير العميق للبورجوازيين أصحاب المهن الحرة ولدى كبار الملاك المسلمين الذين وقعوا على الوثيقة بصفتهم مندوبين ماليين».[1]

وبعد إصدار أمرية 07 مارس 1944 المستوحاة من مشروع بلوم – فيوليت التي اعتبرها جل المناضلين الوطنيين بعيدة للغاية عن مطالب البيان، تم إنشاء حركة أحباب البيان والحرية. ومن أجل التصدي لهذه الحركة، قام الحزب الشيوعي الجزائري بإنشاء حركة موازية سميت بحركة "أحباب الديمقراطية". وتمثل هدف حركة أحباب البيان والحرية في محاربة الظاهرة الاستعمارية والدفاع عن بيان فيفري والتنديد بالعراقيل التي يضعها كان النظام الاستعماري يختلقها وبقمعه ومصادراته وعقيدته العنصرية والاستبدادية. أما عن وسائل العمل، فقد حددتها المادة الرابعة من قانونها الأساسي بترسيخ فكرة الأمة الجزائرية وإنشاء جمهورية مستقلة مرتبطة فدرالياً بفرنسا المجددة والمعادية للاستعمار وللامبريالية، وكذلك محاربة امتيازات الطبقة الحاكمة والدعوة إلى المساواة والعيش الرغد وحياة وطنية للشعب الجزائري وإزالة القناع عن مناورات وتصرفات القوى الرجعية والإقطاعيين المسلمين والفرنسيين وكل الذين كانت لديهم مصالح وراء استمرار النظام الاستعماري.[2]

[1]- Claude COLLOT, Le parti du Peuple Algérien, Op.cit.p176.
[2]- Ibid. P.181.

قامت في فيفري 1945، حركة أحباب البيان والحرية التي كانت تضم 200 فرع، بتنظيم حملة واسعة ضد تطبيق أمرية 07 مارس 1944 عن طريق مقاطعة التسجيل في القوائم الانتخابية. وفي منشور تحريضي ألصق في قسنطينة تم التأكيد على أن احترام هوية ومقومات الشعب الجزائري لم يكن ليتأتى إلاّ في إطار الوطنية الجزائرية وحكومة حرة قائمة على قاعدة المحافظة على الشعب الجزائري وإبعاد أي سيادة لشعب أجنبي، وبأنه ومن أجل هذا المثل الأعلى، مات أفضل الإخوة في الزنزانات وظل آخرون يعانون في السجون والمحتشدات، بينما استمر الآخرون في النضال بدون هوادة علنية وسرية. وأنه ما دام حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء وحركة أحباب البيان والحرية نددوا بأمريه 07 مارس 1944 على أنها معادية للديمقراطية وأنها كانت تهدف إلى التفريق التعسفي بين طبقات الشعب الجزائري، فإنه يجب مقاطعة الانتخابات الفرنسية.[1]

ومن خلال مطالب الحركة يتبين نجاح توجه حزب الشعب الجزائري الموجود آنذاك في حركة أحباب البيان والحرية وكان الأكثر راديكالية في ما يتعلق بقضية الانفصال عن فرنسا خلال الندوة المركزية للحركة المنعقدة في الجزائر أيام 02، 03، 04 أفريل 1945 بما أن التوصية العامة طالبت بإنشاء برلمان وحكومة جزائرية.[2]

وخلاصة القول، تميزت السنوات التي أعقبت إنزال الحلفاء في الجزائر بنشاط مكثف لمختلف الحركات الشيوعية والاشتراكية والوطنية. وكان الهدف الأساسي بالنسبة إلى الشيوعيين والاشتراكيين تدعيم فرنسا المحاربة،في حين قاد الوطنيون الممثلون في كل من المنتخبين وجمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري والمتكتلون في إطار حركة أحباب البيان والحرية حملة نشيطة من أجل الاستقلال وخاصة في إقليم قسنطينة.

2.الحياة النقابية.

بعد حل الكونفدرالية العامة للشغل في أكتوبر 1940، أخذ يقوى "توجه المقاومة" الذي كان يُنشطه الكونفدراليون السابقون المعارضون للتوجه المعادي للشيوعيين في النقابات، وبدأ التقارب مع الاتحاديين السابقين الذين طُردوا مباشرة بعد اندلا ع الحرب العالمية الثانية، وهذا ما سمح بإعادة توحيد الحركة النقابية بموجب اتفاقية بيرو Perreux بتاريخ 17 أفريل 1943، وجعلها تنضم إلى المجلس الوطني للمقاومة الذي أنشئ بتاريخ 27 ماي 1943.[3] وتبنت الكونفدرالية الفرنسية للشغل بعد

[1]- Claude COLLOT, Le parti du Peuple Algérien, Op.cit.p.182-183.
[2]- Ibid. p.183.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.259.

تحرير فرنسا موقفًا إقصائيًا إزاء التنظيمات النقابية الأخرى وكان تكتيكها في ذلك تحطيم التنظيمات الأخرى والامتصاص عن طريق الإزالة لأنها أدركت حسب جيرارد آدم أن وحدة العمل في إطار المقاومة لم يكن ممكنًا أن تؤدي إلى الوحدة الهيكلية، لذلك نددت بالتنظيمات الهزيلة التي كانت تشبه الأشباح. وقد رفعت الكونفدرالية آنذاك شعار: "لكل مؤسسة فرع نقابي واحد".[1] أما في الجزائر، فبعد مرحلة فيشي التي تميزت بالتعاون الوثيق بين النقابات القانونية ونظام المارشال بيتان، لعبت الحركة النقابية التي أعيد بناؤها تدريجياً دوراً نشيطاً في الهياكل الجديدة التي وُضعت من أجل الإسراع في مسار تحرير فرنسا و هي المتمثلة في: المجلس الفرنسي للتحرير الوطني، فرنسا المحاربة ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

فمنذ منتصف 1943، وضع قادة الكونفدرالية العامة للشغل الذين كان معظمهم شيوعيون في الاتحادات العمالية لوهران والجزائر وقسنطينة ثلاثة أهداف أساسية كان من الضروري بلوغها وهي: الإنتاج، التصفية وإعادة البناء. وأصبح المسار الذي سطرته الكونفدرالية بالتنسيق مع كل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري والفرع الفرنسي للدولية العمالية هو تعبئة العمال لتجسيد هذا البرنامج وتسخير كل شيء لتفعيل مساهمة الجزائر بأقصى حد في إعادة بناء فرنسا بعد تحريرها.

ففي كل التظاهرات النقابية والسياسية،كان يتم التأكيد على ضرورة مساهمة العمال في المجهود الحربي. وقد كان برنامجها يتمحور حول إنشاء العيادات النقابية، تحديد الحجم الساعي الأسبوعي، تكوين اللجان المختلطة للإنتاج، تفعيل الاتحاد من أجل تطوير المجهود الحربي...الخ.

كانت الكونفدرالية العامة للشغل تدافع في هذه الفترة عن برنامجها المطلبي بحدة لدى المؤسسات الرسمية على اعتبار أن الشرط الأساسي لضمان التعبئة الشاملة للعمال في معركة الإنتاج كان تلبية مطالبهم. وقد تمكنت الكونفدرالية بسبب القوة العددية التي كانت تمتلكها ومشاركتها الفعالة في مختلف الهيئات الرسمية من افتكاك كثير من الحقوق لصالح عمال بعض القطاعات.[2] وفي المقابل لم

[1]- Adam GERARD, Situation de la C.G.T, [En ligne], In : Revue française des sciences politiques, 13e année, n°4, 1963. pp. 965-976.Disponible sur : http://www.persee.fr/web /revues/ home/ prescript /article/rfsp_0035-2950_1963_num_13_4_392750.p.967.

[2]- يتمثل أهمها في: إصدار أمرية ومرسوم أوت 1943 التي ألغت أمرية جيرود Gireaud، التي كانت تسمح بإعادة النظر في الأجور، إصدار أمرية جانفي 1944 وقرار فيفري 1944 التي وضعت أسسًا لقوانين القطاع الفلاحي (بصفة مؤقتة)، أمرية فيفري 1944 التي تضمنت إلغاء قانون التوظيف والتسريح، قرار 04 جويلية 1944 الذي حدد أجور عمال القطاع الفلاحي، قرار 30 سبتمبر 1944 الذي حدد أجور عمال الأشغال العمومية والبناء، قرار 02 جويلية 1945 المتعلق بمنح القفة

تتمكن تنسيقية الاتحادات العمالية الثلاثة من تحقيق العديد من المطالب الأخرى على غرار المنح العائلية في القطاع الفلاحي وتطبيق المنح الاجتماعية ونظام التقاعد.[1] وكانت المكتسبات في كثير من الأحيان، تخص أصنافًا من العمل دون أخرى في بعض القطاعات، وأحسن مثال على ذلك؛ عدم استفادة عمال الجسور والطرقات من الحقوق التي تحصل عليها عمال الأشغال العمومية والبناء بموجب مرسومي 30 سبتمبر 1944 و02 جويلية 1945، لكن أكثر من ذلك، تعرض العديد من العمال للتسريح بمجرد دخول الزيادات المقررة في الأجور والمقدرة بنسبة 30 بالمائة حيز التنفيذ في الفاتح من أوت 1945. إذ جاء في توصية أعضاء مكتب الفرع النقابي للجسور والطرقات التي تم تبنيها بتاريخ 13 نوفمبر 1945 ما يلي: «الزيادات المقدرة ب30 بالمائة المطبقة بداية من الفاتح أوت 1945، هدفها تحسين أوضاع العمال وعائلاتهم وليس تسريح العمال مثل ما حدث، بحجة أن إدارة مصلحة الجسور والطرقات لم تتلق الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة فائض المصاريف المترتبة عن ازدياد اليد العاملة».[2] وقد بررت السلطات الأمر بكون التسريح مسَّ العمال المؤقتين في المشاريع المنتهية في الطرقات الوطنية فحسب، ولم تنف وجود تسريح كثيف على مستوى الطرقات الولائية بسبب زيادات الأجور المطبقة لكن بمراعاة الوضعيات العائلية والخبرة المهنية، وأن المنح اليومية المقدرة ب15 فرنك المقررة لصالح عمال البناء لم يكن ممكنًا تطبيقها على عمال الجسور والطرقات، لأن الأمر كان يجب أن تفصل فيه الإدارة العليا.[3] كما تم تبرير التسريح بوجود إمكانيات التوظيف في القطاع الفلاحي الذي كان يعاني من صعوبات في إيجاد اليد العاملة.[4]

تميزت مواقف السلطات العليا بالمرونة إزاء النقابات في هذه الفترة، ففي أكتوبر 1943، أصدر الحاكم العام للجزائر مشروع مرسوم يجبر الموظفين في مختلف الهيئات على التعامل بأكثر تفاهم ومرونة مع مختلف التنظيمات النقابية وعدم عرقلة نشاطها الدعائي و المهني.[5] وفي 08 نوفمبر 1944، راسل والي الجزائر وكيل الجمهورية لدى محكمة البليدة بخصوص كيفية تعامل قضاة السلم مع القضايا

والأشغال الموسخة وقرار أكتوبر 1945 الذي رفع أجور عمال التجارة والصناعة بنسبة 30 % ورفع المنح العائلية بنسبة تراوحت ما بين 10 و12 % و لم تتعدّ سقف 6000 فرنك.

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.259.

[2]- AOM, 1K187.Résolution du 13 Novembre 1945 des membres du bureau de la section des ponts et chaussées.

[3]- AOM, 1K187. Lettre d'information de l'ingénieur en chef des ponts et chaussées à l'adresse de préfet d'Alger en date du 30 Novembre 1945.

[4]- AOM, 1K187.Lettre du directeur des travaux publics et des transports adressée au secrétaire général de l'union des syndicats confédérés du département d'Alger en date du 27 Novembre 1945.Annexe 13.

[5]- AOM, 1K146.Lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au préfet d'Alger en date du 04 Octobre 1944 au sujet de respect de la liberté syndicale.

المتعلقة بالنزاعات العمالية والتي تضمنت مشكل عدم التمعن الدقيق في الشكاوى المقدمة من قِبلِ العمال المسلمين ضد مستخدميهم المعمرين أو رؤساء المؤسسات. لذلك طلب منه «لفت انتباه قضاة السلم حول ضرورة التوصل إلى حلول سريعة للنزاعات التي كانت تحدث بين العمال المسلمين وخاصة عمال الفلاحة والملاك الأوروبيين والمسلمين الذين كانوا يستخدمونهم»،[1] وأضاف أن الأمر كان يستوجب أن يعرف الشعب «أن السياسة الاجتماعية للحكومة مسندة بالسلطة القضائية والإدارية التي تعمل على ضمان احترام سلم أجور اليد العاملة والقوانين المتعلقة بظروف العمل».[2] ويظهر من تعليمة الوالي أن المحاكم لعبت دوراً سلبياً خلال نزاعات العمال مع مستخدميهم سواء عن طريق تجاهل شكاويهم أو التعمد في إطالة آماد إصدار الأحكام النهائية، مما كان يجعل العمال يتخلون عن قضاياهم بسرعة بسبب عدم قدرتهم على تحمل المصاريف القضائية. وقد أشارت التقارير الرسمية في هذا الأمر إلى العاملين المسلمين اللذين تسببا في كسر جرار (الشجرة التي تربط بين العجلتين) بالعفرون أثناء أداء عملهم مما جعل المالك يقوم بتسريحهما وعدم دفع أجرة 22 يومًا وكذلك منحة 10 فرنك المقررة لكل هكتار بسبب عجزهما عن دفع تكاليف إصلاح الجرار المقدرة بعشرة آلاف فرنك فرنسي. ولم يتمكن العاملان من الصمود أمام المحكمة بسبب تعدد الجلسات وعدم تمكنهما من تحمل مصاريف القضاء مما جعلهما ينسحبان لصالح الطرف الآخر رغم وضوح القضية، لأن العامل غير مسؤول عن تحمل الأعطاب التي تحدث للآلات أثناء ممارسة مهامه المختلفة.[3]

[1]- AOM, 1K146, Lettre du préfet d'Alger adressée au procureur de la république de Blida en date du 08 Novembre 1944.
[2]- Ibid.
[3]- Ibid.

الفصل الخامس: واقع الحركة العمالية بين 1945 و 1950.

I.مجازر الثامن ماي 1945.

بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها وبمناسبة احتفال كل العالم بانتصار الديمقراطية على الدكتاتورية شهدت الجزائر مجازر رهيبة كانت منعرجًا حاسمًا في طبيعة العلاقة بين الشعب الجزائري والمستعمر الفرنسي على مختلف الأصعدة. تلك المجازر التي ارتكبت بمناسبة المظاهرات التي نظمتها حركة أحباب البيان والحرية ورفعت فيها شعارات منادية بالاستقلال وبنهاية الاستعمار وبالإفراج عن مصالي الحاج. وقد اختيرت منطقة قسنطينة وقالمة وسطيف هذه المرة من قِبلِ الاستعمار لتكون مسرحا للاستفزاز.[1] وكانت حصيلة هذه المظاهرة السلمية ثقيلة للغاية إذ بلغت 45 ألف شهيد حسب حزب الشعب الجزائري، و1500 شهيد حسب الإحصائيات الرسمية، و8000 حسب العسكريين. كما مس الاضطهاد الحركة الوطنية، إذ تم حل حركة أحباب البيان والحرية في 14 ماي 1945، وتم اعتقال فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي، كما تم غلق المدارس القرآنية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد وصف الباشاغا سعيد بن حبيلس كيفية الإغارة على إحدى القرى قائلاً: «لن أنسى أبداً ذكريات عمليات السطو وانتهاك الحرمات والحرائق وتلك المدافع والأسلحة الرشاشة... وتلك الاعتقالات وعمليات القتل الجماعي وتلك الاعترافات والوشايات من الفلاحين المرهوبين الذين كانوا يكذبون طوال اليوم من أجل تبرئة أنفسهم».[2]

كانت المواقف من هذه المجازر متباينة، فالشيوعيون احتجوا على عنف الاضطهاد إزاء الشعب، «لكن طالبوا بمعاقبة المسؤولين الوطنيين الذين لم يكونوا يختلفون عن المستفزين الفاشيين وعملاء الإدارة»،[3] ونظم الحزب الشيوعي الفرنسي حملة شرسة وعنيفة ضد الحركة الوطنية الجزائرية الممثلة أساساً في حزب الشعب الجزائري بحجة أنه كان السبب في زج الشعب الجائع في حركة تمردية.[4] كما تم تفسير الأحداث على أنها مؤامرة مدبرة عقب الدور الأول للانتخابات المحلية في فرنسا التي خلقت أملاً كبيرًا في الحريات والديمقراطية. في حين أصدر الحزب الشيوعي الجزائري بيانا طالب فيه بمعاقبة كل المتسببين في الأحداث طبقا للقوانين السارية المفعول آنذاك.[5] وقد وصف عمار أوزقان مظاهرات الفاتح والثامن ماي 1945 بعد طرده من رئاسة الحزب بأنها: «عبارة عن استفزازات قام بها عملاء

---

[1]- Ahmed MAHSAS, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ere guerre mondiale à 1954, Alger : Ed. Barkat, (s.a), p.198.
[2]- Jean Louis PLANCHE, Sétif 1945 : Histoire d'un massacre annoncé, Co. éd. Alger : Chihab éditions, 2006 ; Paris : éd. Perrin, 2006, p.221.
[3]- Ahmed MAHSAS, op.cit.p.204.
[4]- Ibid., p.205.
[5]- Ben Yousef BENKHEDA, Les origines du 1er novembre 1954, éd. Dahlab, Alger 1989, p.112

هتلر من حزب الشعب الجزائري وحزب الشعب الفرنسي[1] والعملاء الآخرين المختبئين في المنظمات التي تعتبر كانت ذاتها ديمقراطية وكانت في خدمة الفاشية في واقع الأمر».[2]ويعلق مهساس على موقف الشيوعيين قائلاً: «... فمن الزاوية الثورية، يظهر موقف الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري أنه استعماري ومعاد للثورة. فهو يعارض أية ثورة وحتى مجرد الكفاح من أجل التحرير الوطني. فباسم الماركسية اللينينية، تضامن الشيوعيون رسميا مع السياسة القمعية الإمبريالية الفرنسية. هذا التضامن المخزي دفعهم إلى المطالبة بقتل قادة الحركة الوطنية... وهم بذلك يشبهون الأوساط الأكثر تطرفا ضمن المعمرين المنادين بالقمع الجماعي. ولعل الاختلاف يكمن في أن (هؤلاء) الشيوعيين يفضلون التصفية النوعية على التصفية الكمية ».[3]

كان موقف الاشتراكيين كذلك مقارباً لموقف الشيوعيين، إذ اعتبروا الأمر مؤامرة مدبرة بغرض تعميق الهوة بين الجزائر وفرنسا،[4] وأصدر الحزبان الاشتراكي والشيوعي بيانًا مشتركًا في جوان 1945، نبها فيه السكان الأوروبيين والمسلمين على محاولات الفاشية من أجل خلق «جبهتين متصارعتين في الجزائر من أجل خدمة مصالح الذين كانوا دائما يفرضون إرادتهم على البلاد».[5]

ومن الطبيعي أن يأخذ موقف الكونفدرالية العامة للشغل منحى الشيوعيين والاشتراكيين باعتبار أنها تنظيمات كانت تشترك في الغالب في ذات المناضلين، اعتبرت الأمر مدبرًا من قِبلِ الفاشيين والفيشيين وحزب الشعب الجزائري.

لكن الأهم في أحداث الثامن ماي 1945، أنها غيرت من نظرة الشعب الجزائري وطبقته السياسية إلى المستعمر الفرنسي. ويقول محمد بوضياف رحمه الله في هذا الصدد: «بالنسبة إلى المناضلين المنتمين إلى الجيل الذي أنتمي إليه، كان الثامن ماي 1945 نقطة بداية الوعي والقطيعة: – الوعي بضرورة البحث ما وراء المطالبة البسيطة بالاستقلال على السبيل الذي يجب إتباعه

[1]– حزب الشعب الفرنسي (Parti Populaire Français) ذو توجه فاشي أنشئ من قِبلِ جاك دوريو (J.DORIOT) في سنة 1934.

[2]- Boualem BOUROUIBA, Les syndicalistes Algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936 – 1962), Co- éd Dahlab/ ENAG, Alger, 2001, p.77.

[3]- Ahmed MAHSAS, Op.cit.., p.207.

[4]- Fraternité du 17 Mai 1945.

[5]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., p.265.

والوسائل التي ستستعمل من أجل تحقيق ذلك...- القطيعة مع التصورات القديمة للنضال والتنظيم...»[1]

II.واقع الحركة العمالية بين 1945 و 1947.

1.وضع الكونفدرالية العامة للشغل.

أ . صراع داخلي في ظل كونفدرالية موحدة هيكلياً.

رغم الاتحاد بين التيارين الشيوعي والاشتراكي على مستوى هياكل الكونفدرالية العامة للشغل،[2] إلا أن صراعات التوجه بقيت تطبع العلاقات بينهما خاصة في القضايا الحساسة كالمسألة الوطنية في المستعمرات، وبالخصوص في شمال إفريقيا، أين كان النقابيون الشيوعيون يسعون نحو تحقيق استقلالية تنظيمهم النقابي عن المركزية الفرنسية الأم. ورغم هذا الاختلاف، حافظت الكونفدرالية على وحدتها الهيكلية إلى غاية سنة 1947. لكن السيطرة التامة للشيوعيين لم يكن مرغوبًا فيها، وحتى أن التوجهات الأخرى كانت تحاربها بوضوح وخاصة الاشتراكيين. كما كان الاختلاف حول العديد من المسائل، خاصة المسألة الاستعمارية ينذر بسير الكونفدرالية نحو الانقسام.[3]

ب. سير الكونفدرالية نحو الاستقلالية وتطور مواقفها إزاء القضية الوطنية.

كانت الكونفدرالية العامة للشغل تسعى دائما لاحتواء غضب العمال وكذلك إبعادهم عن خيار الإضراب رغم اقتناعها بإزدياد ظروف العمال الجزائريين سوءاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن ومنذ صيف1946، تغيرت مواقفها بعد التغيير الجذري الذي طرأ على التوجه السياسي للحزب الشيوعي الجزائري[4] كما ساهم ذلك في تكريس توجه الكونفدرالية نحو الاستقلالية باعتبار أن

---

[1]- Mohamed BOUDIAF, La préparation du 1er Novembre 1954, In El Djarida, N°15, Novembre – Décembre 1974.

[2]- أعيد توحيد الكونفدرالية في سنة 1943 على إثر اتفاق بيرو Perreux.

[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. , pp.270, 271.

[4]- في انتخابات جوان 1946 الخاصة بالغرفة الثانية للجمعية الجزائرية، تحصل مرشحو حركة أحباب البيان والحرية على 11 مقعدًا من بين الـ 13 مقعدًا متنافسًا عليه. ويعتبر ذلك مؤشرًا واضحًا على تقدم التيار الوطني، أما الحزب الشيوعي الجزائري ففَقَدَ كثيرًا من الأصوات ومقعدين في الغرفة الثانية، وهذا بالرغم من الحملة النشيطة التي قادها الحزب من أجل العفو العام. لذلك تميزت أشغال اللجنة المركزية الموسعة للحزب الشيوعي الجزائري المنعقدة يومي 20 و21 جويلية 1946 بحضور أندري مارتي، مندوب الحزب الشيوعي الفرنسي، بالنقد الذاتي الصارم للضعف الكبير الذي عرفه مسار الحزب فيما يتعلق بالقضية الوطنية، كما تم التأكيد على الطابع الخصوصي للحركة العمالية الجزائرية وعلى أهمية مسألة الفلاحين في الحركة الوطنية. وفي التقرير النهائي، تم

مناضلي الحزب كانوا في معظمهم مناضلين في الكونفدرالية العامة للشغل. ففي يومي 10 و 11 ديسمبر 1946 انعقدت الندوة الجزائرية الرابعة للنقابات العمالية الكونفدرالية في مقر المركز المدني بساحة المناورات (قصر الشعب حالياً) حظر فيها 150 مندوب من العمالات الثلاثة ومن بينهم حوالي 50 مسلمًا. وكانت القاعة مزينة عن آخرها بالشعارات المكتوبة باللغتين العربية والفرنسية تضمنت أهمها ما يلي: من أجل المحافظة على القدرة الشرائية، ضد التضخم المتعمد من قِبلِ التروستات والقوى الاقتصادية، لنحارب ارتفاع الأسعار، لا وجود للنقابة في الجزائر بدون نقابة فلاحية، الضمان الاجتماعي لكل العمال بدون تمييز بما في ذلك عمال الفلاحة، اسبانيا واليونان شعبان يناضلان من أجل الديمقراطية والحرية، اتحاد كل الجماهير في الجزائر مع شعب فرنسا،...

خلال الندوة استعرض مختلف الخطباء المتعاقبين واقع الحركة النقابية و آفاقها في الجزائر وما حققته من مكاسب وطالبت به. إذ قام أونغونان إيليه الأمين العام للاتحاد العَمَالي لوهران في خطابه بإبراز مساعي الأوساط الكولونيالية في الجزائر الرامية إلى تحطيم الحركة النقابية في الجزائر، وطالب بتنفيذ القوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي بالجزائر كاملة، إعادة تفعيل الاتفاقيات الجماعية وكذلك المنح العائلية. وأكد السيد روزو الأمين العام للاتحاد العمالي للجزائر في مداخلته على أن الحركة النقابية في الجزائر كانت لديها مشاكل خاصة تطلبت نصوصًا خاصة وعملًا استثنائيًا. كما أشار إلى أن طبيعة الواقع العمالي في الجزائر الذي كان العمال المسلمون يمثلون فيه سبعة أثمان مجموع العمال الذين كانوا يعانون من أسوأ أشكال الاضطهاد والقمع على يد نظام استعماري رجعي، كان يستلزم تنظيم هياكل الكونفدرالية بأسس جديدة متوافقة مع الوضع السائد في الجزائر. في حين طالب السيد معروف نائب الأمين العام للاتحاد العمالي للجزائر بضرورة دعم النقابات الفلاحية.[1]

وقد اعتبرت بن علاف أن هذه التغييرات الهيكلية التي طرأت على الكونفدرالية لم تكن تعكس «اعتراف الكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية بخصوصية الحركة العمالية الجزائرية فحسب، بل كانت كذلك بمثابة بداية للاهتمام بالقضية الوطنية ».[2] وبالإضافة إلى المساعي التي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلالية النقابية، بذلت مجهودات كبيرة في مجال السعي لجزأرة الإطارات النقابية، بحيث كانت

التنديد بالاضطهاد الاستعماري، وتمت الدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية من أجل الحرية، والأرض لمن يخدمها والخبز (رفع الأجور، تخفيض الأسعار، الضمان الاجتماعي، تطوير التموين...).

[1]- AOM, 1K146.Rapport des renseignements généraux de district d'Alger en date du 11 Décembre 1946 sur la 4éme conférence algérienne des syndicats confédérés (C.G.T).

[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., p.274.

"لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر" الأولى تتألف من 12 عضوًا جزائريًا من مجموع 30 عضوًا. كما كانت اللجنة التنفيذية الجديدة المعينة بتاريخ 24 نوفمبر 1947 من قِبلِ المؤتمر الثالث لاتحاد النقابات المتحدة لوهران،[1] تتألف من 18 جزائريا من بين 38 عضواً. في حين كان المكتب التنفيذي يتكون من 09 أعضاء؛ 04 منهم جزائريون».[2] وقد ساهمت جهود جزأرة إطارات الكونفدرالية العامة للشغل في تحقيق نوع من التطور في الحركة النقابية بداية من عام 1947، خاصة من جانب التعداد، مما جعل "لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر" محل شكوك الاشتراكيين الذين تخوفوا من القطيعة مع المركزية الفرنسية. ذلك أن الكونفدرالية العامة للشغل الأم كانت دائمة السعي للسيطرة على الساحة النقابية في الدول المستعمرة ورافضة لأي مبادرة تهدف إلى تحقيق الاستقلالية النقابية بإنشاء مركزيات وطنية مستقلة. ونلمس هذا الموقف بوضوح تام في الموقف الذي أعرب عنه ليون جوهو الأمين العام للكونفدرالية سنة 1947 على إثر علمه بإنشاء الاتحاد العام التونسي للشغل، إذ صرّح بأن: «قبول الاستقلالية النقابية في تونس يعني الاستباق بالحكم على الحالة السياسية للغد، لأن ذلك يعني القبول بمبدأ إنفصال تونس عن المجتمع الفرنسي». كما أكد على أن الوضعية النقابية كان يجب أن تحافظ على توافقها التام مع الحالة السياسية للبلاد.[3]

2. واقع الحركة المطلبية.

لقد تمحورت النضالات النقابية خلال هذه الفترة حول ظروف العمال الاجتماعية وفي مقدمتها مسألة الأجور التي جُمّدت منذ أوت 1945 عندما تقرر رفعها بنسبة 30٪ عما كانت عليه سنة 1944 (رفع الأجر الساعي الأدنى المضمون من 11 إلى 14 فرنك و50 سنتيم) بصفة مؤقتة. لكن وكما سبقت الإشارة عند الحديث عن واقع الأجور خلال الحرب العالمية الثانية، تحول هذا الإجراء المؤقت إلى قرار نهائي. لذلك طالبت مختلف التنظيمات النقابية وخاصة الكونفدرالية العامة للشغل عقب نهاية الحرب بإعادة النظر في الأجور التي لم تكن تناسب مؤشرات ما كان سائدًا من

---

[1]- USCO : Union des Syndicats Confédérés d'Oran.

[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., p.274.

[3]– ورد التصريح في النداء الذي وجهه فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل إلى عمال شمال إفريقيا بتاريخ 21 مارس 1947. طالع محتوى النداء في الملحق 08. المصدر:

Fondements idéologiques du mouvement syndical africain : Série D : Textes et documents, N°2, Jean MEYNAUD et Anisse SALAH –BEY, op.cit.p.2-3.

غلاء المعيشة في الوقت الذي خضعت فيه للزيادات ناهيك عن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب التي شهدت زيادات مرتفعة في الأسعار. وكانت تطالب برفعها بنسبة 70٪ مما كانت عليه سنة 1944 (أي بأن ينتقل الأجر الساعي الأدنى المضمون من 11 فرنك إلى 19 فرنك). كانت مبررات التنظيمات النقابية لتدعيم مطالبها تتمثل في أن الأجور المحددة سنة 1944 كانت وفق مؤشر المعيشة الذي كان يعادل 378 في حين بلغ هذا المؤشر سنة 1946 مقدار 628 أي بزيادة مقدرة نسبياً بحوالي 66٪، مما يبرر رفع مستوي الأجور الساعية إلى 18 فرنك على الأقل. لكن الإدارة التي كانت تعتبر طرح النقابات منطقيًا، كانت ترفض رفع الأجور حسب ما تطالب به التنظيمات النقابية، لأنها كانت تعتبر أن مبرراتها غير مؤسسة على إعتبار أن الأجور التي حددت عام 1944 تجاوزت الحد المطلوب آنذاك بالمقارنة مع مؤشر الأسعار ساري المفعول خلال تلك الفترة (كان يجب أن يكون الأجر 8,40 فرنك بدلاً من 11 فرنك) وأن الأجور المحددة بداية من جانفي 1944، كان يجب أن تكون 13فرنك بدلاً من الأجر ساري المفعول المقدر ب14,50 وبدلاً من الأجر المطالب به من قِبلِ التنظيمات النقابية والذي يقدر ب19 فرنك. ومن جهة أخرى كانت الإدارة ترفض مطالب النقابات المتعلقة برفع الأجور لاعتبارات اقتصادية ولتحقيق التوازن بين دول المغرب الثلاثة. وعلى هذا الأساس قامت الحكومة بتجميد الأجور لمدة تزيد عن 11 شهرًا، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى أواخر عام 1946 وخلال سنة 1947. وقدر عدد الزيادات بثلاث خلال هذه الفترة التي كانت تتمثل في: زيادة بنسبة 30٪ بداية من جويلية 1946، تزامنت مع الزيادة التي تمت في فرنسا بنسبة 35٪ والتي نقلت الأجر القاعدي الساعي من 14,50 فرنك إلى 18,85 فرنك ثم الزيادة التي تمت من جراء استحداث المنحة التعويضية المؤقتة والاستثنائية في ماي 1947، التي رفعت الأجر القاعدي الساعي من 18,85 فرنك إلى حوالي 26,50 فرنك، وأخيرا الزيادة العامة في الأجور التي كانت في سبتمبر 1947.[1] كما تشير المصادر التاريخية إلى أن عمال القطاع الفلاحي لعمالة وهران والمنضوين تحت نقابة الكونفدرالية العامة للشغل لفتوا انتباه وزير الفلاحة الفرنسي لظروف عمال هذا القطاع، واستجابة لهم، قام هذا الأخير بتبليغ وزير الداخلية باقتراح مفاده توسيع تطبيق أمرية 07 جويلية 1945 المتعلقة بإنشاء اللجان المتساوية الأعضاء ووضع أسس لتنظيم العمل في القطاع الفلاحي. وعندما طلب وزير الداخلية الفرنسي من الحاكم العام

[1]- Aom, 81F/1562, l'évolution des salaires en Algérie de 1943 à 1947.

للجزائر إبداء رأيه حول المقترح،[1] رد هذا الأخير في الرسالة الموجهة إلى وزير الداخلية بتاريخ 02 فيفري 1946 بأن مسألة تحديد الأجور في القطاع الفلاحي في الجزائر تتم وفق الإجراءات التي حددها مرسوم 29 جانفي 1944 الذي كان يقضي بأن سلم الأجور يحدد حسب الفئات المهنية والمناطق من قِبلِ لجان عَمَالية (خاصة بالعمالات) التي تتألف من ممثلي الإدارة وعدد متساو من ممثلي المستخدمين والعمال،[2] ثم يرفع القرار إلى الحاكم العام للجزائر الذي إما أن يجعله ساري المفعول بواسطة قرار أو يخضع للفحص من قِبلِ اللجنة المركزية لإبداء رأيها لمساعدة الحاكم العام على اتخاذ القرار بشأنه.[3] وقد تضرر القطاع الفلاحي كثيراً من جراء الزيادات التي تمت لأجور القطاعين الصناعي والتجاري دونهما مما زاد الهوة اتساعاً بين مختلف الشرائح المهنية والقطاعات الاقتصادية. ولم يكن مطلب رفع أجور القطاع الفلاحي مقتصراً على التنظيمات العمالية بل شمل حتى أرباب العمل الذي تخوفوا من حدوث أزمة اليد العاملة الفلاحية بسبب هروبها نحو القطاعين الصناعي والتجاري.

---

[1]- AOM, 81F/1573, lettre du ministre français de l'intérieur adressée au gouverneur général de l'Algérie en Novembre 1945 au sujet de l'extension à l'Algérie des dispositions de l'ordonnance du 07 Juillet 1945 relative à l'institution de commissions paritaires de travail et à l'établissement de règlements de travail dans l'agriculture.

[2]– بناء على مرسوم 29 جانفي 1944،وقع الحاكم العام للجزائر الجنرال كاترو بتاريخ 04 جويلية 1944 قرار تحديد لأجور عمال القطاع الفلاحي في الجزائر حسب المناطق والفئات المهنية على النحو الآتي:

- تقسيم الجزائر إلى 03 مناطق والفئات المهنية إلى أربع، وتحديد الأجر اليومي لكل فئة حسب كل منطقة على النحو الآتي: الفئة الأولى (66 فرنك في المنطقة الأولى، 55 فرنك في المنطقة الثانية، 50 فرنك في المنطقة الثالثة)، الفئة الثانية (72 فرنك في المنطقة الأولى، 66 فرنك في المنطقة الثانية ،60 فرنك في المنطقة الثالثة)، الفئة الثالثة (81 فرنك في المنطقة الأولى، 74 فرنك في المنطقة الثانية، 67،5 فرنك في المنطقة الثالثة)، الفئة الرابعة "أ" (90 فرنك في المنطقة الأولى ،82 فرنك في المنطقة الثانية، 75 فرنك في المنطقة الثالثة) والفئة الرابعة "ب" (102 فرنك في المنطقة الأولى، 93 فرنك في المنطقة الثانية، 85 فرنك في المنطقة الثالثة).

– كانت الأجور المذكورة تنطبق على الرجال الذين كان سنهم يزيد عن 18 سنة في حين أن النساء كنّ يتحصلن على 80% من الأجر. وكانت هذه الأجور تنطبق على الذين كان سنهم يتراوح ما بين 15 و 18 سنة بخصم 20 %، في حين كانت تخصم نسبة 50 % من أجور الذين كان سنهم يقل عن 15 سنة. كما كانت نسبة 30 % تخصم من أجور العمال الذين كانت لهم عاهات جعلت قدراتهم أدنى من قدرات العمال العاديين.

– لا يمكن في كل الحالات أن يتجاوز عدد العمال ذوي القدرات جد المحدودة نسبة 10 % من طاقم المؤسسة.

– الملاك والمستخدمون الذين كانوا يدفعون أجورًا أدنى كانت تفرض عليهم العقوبات المنصوص عليها في مرسوم 29 جانفي 1944.

[3]- AOM, 81F/1573, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministre français de l'intérieur en date du 02 Février 1946 au sujet de l'extension à l'Algérie des dispositions de l'ordonnance du 07 Juillet 1944 relative à l'institution de commissions paritaires de travail et à l'établissement des règlements de travail dans l'agriculture.

وفي هذا الصدد، قامت الندوة الاقتصادية المكلفة من قِبلِ الحكومة في جويلية 1946 بدراسة مسائل الأجور والأسعار بتقديم اقتراحٍ لمعادلة أجور القطاع الفلاحي لأجور قطاع البناء تفاديًا لهروب عمال القطاع الفلاحي نحوه، بما أنه كان القطاع الأساسي الذي كان الفلاحون يلجأون إليه. إلا أن الحكومة لم تكن تأخذ تلك الاقتراحات بعين الاعتبار إلا في مارس 1947، وتوج بقرار وزاري صادر بتاريخ 02 أفريل 1947 اقتصر على "ضرورة تسوية أجور القطاع الفلاحي" عن طريق تكليف لجان العمالات المتساوية الأعضاء بتقريب أجور عمال القطاع الفلاحي مع نظرائهم في القطاع الصناعي. وقد توجت العملية بجمع مختلف اقتراحات اللجان المتساوية الأعضاء ومقارنتها بمقترحات وزير الفلاحة لتحديد مقدار الزيادة التي رفعت الأجور الساعية من 29,40 فرنك إلى 40,20 فرنك أي بنسبة زيادة مقدرة ب38,90٪، ورفعت القيمة اليومية للأكل من 74,70 فرنك إلى 125,40 فرنك أي بنسبة زيادة مقدرة ب69,20 ٪، كما انتقل الأجر الشهري الصافي من 3670 فرنك إلى 4360 فرنك أي بنسبة زيادة مقدرة ب18٪.[1]

وخلال هذه الفترة كذلك، اتخذت السلطات الفرنسية بعض المبادرات لتحسين أوضاع العمال، ونذكر من ذلك مشروع القانون الذي عرضه وزير العمل والضمان الاجتماعي، خصّ فرنسا والجزائر على حد سواء وتضمن إدخال تعديلات على بند "عدم المنافسة"[2] في العقود المبرمة بين أرباب العمل ومستخدميهم، وكان يهدف إلى حماية العمال من النتائج السلبية المترتبة عن إنهاء علاقة العمل التي كانت تربطهم بمستخدميهم.[3] لكن في كثير من الأحيان كانت السلطات الاستعمارية في الجزائر والممثلة آنذاك في شخص الحاكم العام هي التي كانت تقف حجرة عثرة أمام كل المحاولات الرامية إلى تحسين أوضاع العمال في الجزائر والتي كانت تبادر بها السلطة المركزية في باريس. ونذكر من ذلك رفض الحاكم العام للجزائر لمقترح وزير العمل والضمان الاجتماعي والذي تضمن تطبيق قانون 09

[1]- Aom, 81F/1562, communication de monsieur le ministre d'agriculture relative à la revalorisation des salaires agricoles.

[2]– تضمن البند مجموعة من الشروط التي كانت تفرض قيودًا على العامل في ممارسة مهنته عندما تنتهي علاقة العمل التي كانت تربطه بمستخدميه السابقين وهذا بسبب امتلاكه لعلاقات مع الزبائن وكذلك اطلاعه على أسرار المؤسسة التي كان يشتغل بها. وقد أدى الاستغلال المفرط لهذا البند إلى إلحاق أضرار كبيرة بالعمال، خاصة في الحالات التي كان العامل مسرح فيها بطريقة تعسفية. لذلك تضمن مشروع القانون بعض الإجراءات التي كانت تحمي العمال من تبعات نهاية عقد العمل ويتمثل أهمها في: تحديد مدى القيود في الزمن والمكان، عدم تطبيق القيود في الحالات التي كانت فيها نهاية عقد العمل تتم نتيجة خطأ مرتكب من قِبلِ صاحب العمل و إمكانية تنازل رب العمل عن هذه القيود فور التوقيع عن عقد نهاية العمل.

[3]- Aom, 81F/1555, projet de loi élaboré par le ministre de travail et de la sécurité sociale tendant à réglementer l'usage de la clause de la non concurrence dans les contrats passés entre employeurs et employés adressé en date du 05 Mars 1946 au ministre de l'intérieur pour un éventuel contreseing.

أوت 1936 في الجزائر والذي كان يتعلق برفع السن القانونية لقبول الأطفال في المؤسسات الصناعية والتجارية إلى 14 سنة. وكانت المبررات التي تقدم بها واهية وجاءت بالعبارات الآتية في الرسالة التي وجهها إلى وزير الداخلية الفرنسي: «تجدر الإشارة إلى أن أمر تطبيق الإجراءات التي تضمنها قانون 09 أوت 1936 المشار إليه في الأعلى في الجزائر والتي تتعلق بسن القبول في العمل مرتبط بالتعليم الابتدائي الذي يعتبر إجباريًا إلى غاية سن الرابعة عشر بموجب ذات النص القانوني. لكن من الصعب التطبيق الفوري والكلي في الجزائر لإجراءات قانون 09 أوت 1936 المتعلقة بتمديد سن التمدرس الإجباري إلى 14 سنة، بما أننا بعيدون حتى عن تجسيد التمدرس العادي».[1]

III.الواقع النقابي بعد انقسام الكونفدرالية العامة للشغل (1947-1950).

1.انقسام الكونفدرالية العامة للشغل.

إن الاختلافات بين الشيوعيين والاشتراكيين في ظل الكونفدرالية العامة للشغل حول العديد من القضايا التي تمحورت أساسا حول الوضع العالمي والوضع الوطني ومسألة المستعمرات، ساهمت في الإسراع من وتيرة الانقسام الذي كرسته المركزيات النقابية الأمريكية على غرار الفدرالية الأمريكية للعمل التي شجعت على انفصال الأقلية غير الشيوعية عن الأغلبية الشيوعية داخل الكونفدرالية العامة للشغل ما كان يدخل في إطار سياستها الهادفة إلى تحطيم الوحدة الهيكلية الموجودة بين النقابيين "الأحرار" والنقابيين الموالين للشيوعيين في مختلف المستويات.[2] كما لعبت بعض أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة وكالة المخابرات المركزية (CIA) دوراً لا يُستهان به في عملية الانقسام في إطار صراع الحرب الباردة.

لكن هذا الأمر لم يعُد سراً في الوقت الراهن، بل أكثر من ذلك أصبح محل اعتراف الفدرالية الأمريكية للعمل ذاتها. وقد صرّح رئيسها جورج ميني سنة 1964 قائلاً: «قمنا بتمويل الانقسام داخل المركزية الشيوعية في فرنسا. وعندما أؤكد أننا موّلنا هذا الانقسام، أعني بذلك أننا دفعنا المال

[1]- Aom, 81F/1555, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministre de l'intérieur français en date du 05 Novembre 1945 au sujet de l'application en Algérie de la loi du 09 Aout 1936.
[2]- Jack KANTROWITZ, L'influence américaine sur Force ouvrière: Mythe ou réalité ? In: Revue française des sciences politiques, 28e année, n°4, 1978. pp. 717-739. Disponible en ligne sur : http://www.persee.fr/web/revues /home/prescrit /article/rfsp_0035-2950_1978_num_28_4_393795. p.717.

من أجل ذلك. قمنا بإرسال أموال النقابات الأمريكية (لنقابيي القوة العمالية)، وقمنا بتجهيز مكاتب من أجلهم، وقمنا كذلك بإرسال العتاد والأشياء الأخرى الضرورية لإضعاف الجبهة الشيوعية».[1]

وفي المقابل، لا يجب تضخيم دور المركزيات الأمريكية في عملية الانقسام على أنه كان دوراً حاسماً و في المقابل تجاهل القوة الفاعلة داخل الحركة النقابية الفرنسية التي كانت دوماً تبدي معارضتها لتوجهات الأغلبية الشيوعية لأن مسألة الانقسامات داخل الكونفدرالية ليست قصة جديدة ظهرت بميلاد مشروع مارشال.

ولقد ساهمت عدة عوامل في حدوث الانقسام وتتمثل أهمها في ما يلي:

- وجود تحليلات متباينة للحركة المطلبية منذ صيف 1946.

- تدعيم الشيوعيين المنضوين تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل للحركة المطلبية التي عرفها صيف 1947، بعد مغادرة الوزراء الشيوعيين للحكومة شهر ماي من ذات السنة (947).

- إضرابات نوفمبر وديسمبر 1947، التي إعتبرتها الأقلية المنتمية لتوجه القوة العمالية إضرابات سياسية مدبرة من قِبلِ الكومنترن، وأنها تهدف إلى الضغط على الكونغرس الأمريكي بشأن المساعدة المقرر تقديمها لأوروبا في إطار مشروع مارشال. وتقول جوليات بسيس: «بعد حدوث الانقسام، غادر كثير من النقابيين الكونفدرالية العامة للشغل من أجل الالتحاق بالقوة العمالية عند تشكيلها».[2]

وساهم هذا الانقسام حسب جيرارد آدم في تغيير التكتيك المتبع من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل في تعاملها مع التنظيمات النقابية الفاعلة. فبعد أن كان منهجها منذ تحرير فرنسا هو تحطيم الجيران والعمل على الامتصاص عن طريق الإزالة، لم يعُد بمقدورها بعد سنة 1947 أن تتجاهل التنظيمات النقابية الأخرى. لذلك كانت تقترح وحدة العمل مع المركزيات الأخرى عندما كانت ترى ذاتها قادرة على إحداث الفرقة في صفوف أعدائها (التنظيمات النقابية الأخرى) بمقابلة المطالب المشروعة للقاعدة مع مناورات قادة التنظيمات الأخرى المعاديين لمصالح العمال. لذلك أصبحت وحدة العمل منهجًا لتنظيم حملة تحقير وتشهير ضد قادة التنظيمات الأخرى للوصول إلى مبتغى الامتصاص عن طريق التفكيك.[3]

---

[1]- Jack KANTROWITZ, op.cit.p.718.

[2]- Juliette BESSIS, Maghreb, la traversée de siècle, Paris : éd. L'Harmattan, 1997, p.224.

[3]- Adam GERARD, Situation de la C.G.T, [En ligne], In : Revue française des sciences politiques, 13e année, n°4, 1963. pp. 965-976.Disponible sur : http://www.persee.fr/web /revues/ home/ prescrit /article/rfsp_0035-2950_1963_num_13_4_392750.p.967.

2.الواقع النقابي في الجزائر بعد الانقسام.

أ. ظروف الانقسام.

كانت سنة 1947 غنية بالأحداث بالنسبة إلى الجزائر. ولعل أهم ما في الجانب السياسي منها، وضع القانون الأساسي للجزائر، الذي تضمن في الظاهر مجموعة من الإصلاحات التي كانت تهم الأهالي الجزائريين، إلا أنه في الواقع كان عبارة عن إجراءات تمويهية لتضليل الرأي العام المحلي والدولي حول صورة فرنسا التي شوهتها مجازر الثامن ماي 1945. ومن تلك الإصلاحات، السماح للمسلمين بالحصول على عدد النواب متساوٍ مع عدد النواب الأوربيين في البرلمان. وهذا يعتبر تشويهًا حقيقيًا للديمقراطية، لأن عدد المسلمين هو ثمانية أضعاف عدد الأوروبيين. وزادت فرنسا الطين بلّة عندما قامت بمجموعة من المناورات والتلاعبات بغرض إبعاد المترشحين المحسوبين على التيار الوطني المنتمين إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتمكين المترشحين "المستقلين" من الفوز في الانتخابات.[1]

ب. واقع الساحة النقابية.

بعد انقسام الكونفدرالية العامة للشغل، أصبحت موازين القوى لصالح الشيوعيين على حساب الاشتراكيين في الكونفدرالية، وانخفض عدد المنخرطين فيها. أما في الجزائر، فكانت الأضرار أقل أهمية إذا ما نظرنا إلى عدد المنخرطين في نقابة القوة العمالية، ومست بعض القطاعات وشملت بالخصوص العناصر الأوروبية التي لم تعد تتقاسم التوجه السياسي الجديد للكونفدرالية العامة للشغل. لكن هذا الانقسام النقابي «لم يُضعف كثيرا الكونفدرالية العامة للشغل، لأن خروج النقابيين الأوروبيين منها تم تعويضه بالمنخرطين الجزائريين».[2] وساهم الأمر بصفة فعالة في الجزأرة الواسعة لإطاراتها النقابية. وفي سنة 1947 عقدت كذلك ندوة موسعة في الجزائر، تمخض عنها إنشاء لجنة التنسيق للنقابات

[1]- Marc FERRO, En Algérie : Du colonialisme à la veille de l'insurrection, in : Marc FERRO, Le livre noir du colonialisme (16° siècle au 21° siècle,) : De l'extermination à la repentance, Paris : éd. Robert LAFFONT, 2003, p.508.

[2]- René GALLISSOT, «La fondation de l'Union Générale des Travailleurs Algériens ou du syndicalisme C.G.T au syndicalisme algérien (1954 - 1956 -1958)», in: Le mouvement social, Janvier – Février 1969, n° 66, Paris: Editions Ouvrières, p.09.

المتحدة للجزائر[1](CCSCA) وأصبحت تتكون من المكاتب التنفيذية للاتحادات الثلاثة (الجزائر، قسنطينة و وهران).[2]

ومنذ حدوث الانقسام، كان على العمال الجزائريين أن يختاروا إحدى الأمور الآتية:

- السعي نحو إنشاء مركزية وطنية على غرار النقابة الحكومية.
- دفع العمال الجزائريين للانخراط بقوة في نقابات القوة العمالية من أجل مراقبة الإدارة.
- تشجيع العمال الجزائريين والمناضلين النقابيين الأعضاء في حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل. وأكثر من ذلك المطالبة بمناصب المسؤولية فيها كلما سمحت الشروط بذلك.

وقد وقع الاختيار على الأمر الثالث، إذ إن عدد العمال الجزائريين الذين اقتنوا بطاقات الانخراط في نقابة القوة العمالية كان جد قليل، كما لم ينضج مشروع إنشاء مركزية وطنية آنذاك بعد ليرى النور. لذلك ارتفع عدد المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل خاصة ضمن عمال القطاع الخاص. في حين ظلت الصعوبات تعيق عملية تعبئة عمال القطاع الفلاحي لكون كثير منهم عمالًا موسميين آنذاك، وكذلك بسبب المراقبة الشديدة التي كانوا يتعرضون لها من قِبلِ الكولون، والتي كانت تؤدي إلى طردهم من العمل بمجرد ما كانوا يظهرون أدنى ميل للنضال النقابي.[3]

وبعد الانقسام، تشكلت خارطة نقابية جديدة وهي على النحو الآتي:

- **الكونفدرالية العامة للشغل.**

تعرضت الكونفدرالية العامة للشغل بعد الانقسام إلى نزيف كبير خاصة من جانب الأوروبيين الذين التحقوا بالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين والقوة العمالية والنقابات المستقلة. لكن ذلك النزيف تم تعويضه بالعمال الجزائريين (المسلمين) مما جعلها تحافظ على وزنها.

تشير مصادر الشرطة في نوفمبر 1948 إلى أن من مجموع ال 148350 عاملًا (دون حساب عمال القطاع الفلاحي) الموجودين آنذاك في ولاية الجزائر، كان عدد العمال غير المنخرطين في النقابات يقدر بحوالي 54451 عاملًا، أي بنسبة 36.70 ٪. وكانت الكونفدرالية العامة للشغل تضم 70235 منخرطًا أي بنسبة 47.34 ٪ من مجموع العمال، الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين 9.30 ٪، النقابات المستقلة 3.83 ٪، وتأتي القوة العمالية في المرتبة الأخيرة بنسبة 2.83 ٪ فحسب.

---

[1]- CCSCA: Le Comité de Coordination des Syndicats Confédérés d'Algérie.
[2]- Nacer DJABI, KAIDI Lakhdar, Une histoire du syndicalisme algérien – Entretiens-, Alger : éd. Chihab, 2005, 335 p. ,78.
[3]- Boualem BOUROUIBA, op.cit. p.105.

لكن لا يجب الوثوق التام بإحصائيات مصالح الشرطة التي كانت تتعمد التضخيم في بعض الأحيان من أجل تدعيم نظرية الخطر الذي كانت هذه المنظمة تشكله على السلطات الاستعمارية. لكن رغم ذلك، بقيت سيطرة الكونفدرالية العامة للشغل واضحة رغم تراجع عدد منخرطيها منذ 1948.[1] كما تجدر الإشارة إلى أن التراجع في عدد المنخرطين لم يمس كل القطاعات بصفة متوازنة. إذ مس أكثر عمال الدولة وعمال الصناعات الكيميائية والغذائية، في حين عرفت قطاعات أخرى تزايدا كبيرا في عدد المنخرطين مثل عمال الموانئ وعمال البلديات والمستشفيات والنقل والسكك الحديدية وموظفي وعمال كهرباء وغاز الجزائر وعمال الكتاب. مما يعني أن النزيف الحقيقي وقع في القطاعات التي كان يكثر فيها العمال الأوربيون على عكس القطاعات التي كان يكثر فيها العمال الجزائريون، إذ بقي تأثير الكونفدرالية العامة للشغل قويًا في أوساط العمال الجزائريين في قطاعات الموانئ (عمال الرصيف) وعمال السكك الحديدية والمناجم.[2]

وأمام ازدياد عدد الجزائريين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل منذ 1945، تولدت الحاجة أكثر لتأطير نقابي جزائري، وقد عرف مسار جزأرة الإطارات اختلافًا من قطاع إلى آخر، وقد شهد تقدمًا كبيرا في إتحاد المناجم والموانئ وعمال القطاع الفلاحي، وتبعه الاستعمال المتكرر للغة العربية في مختلف التظاهرات النقابية واللجوء المستمر إلى الترجمة من العربية إلى الفرنسية ومن الفرنسية إلى العربية. وهو الشيء الذي فرضه كذلك أمر المشاركة الواسعة للجزائريين في مختلف المجالس.[3] وساهم كذلك ازدياد عدد الجزائريين في الكونفدرالية العامة للشغل في تغير موقفها إزاء قضية الاستعمار. لكن لم تكن مواقف النقابيين كلها تتسم بالوضوح. فإذا أخذنا مواقف بعض النقابيين الأوروبيين فيما يخص القضية الوطنية نجد الغموض يشوبها، بل وفي كثير من الأحيان كانت تبدو متناقضة. أما مواقف النقابيين الآخرين (وهي مواقف الجزائريين في غالبيتها)، فقد كانت تطرح المسألة بوضوح عن طريق ربط النضال العمالي بالنضال الوطني. ومن أمثلة هذه المواقف نذكر ما صرّح به علي بن إسماعيل أمام مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل في باريس ستة 1948 من أن: «العمال في وعي مستمر بأن النضال من أجل مطالبهم لا يمكن فصله عن النضال من أجل الحرية».[4]

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., p.291.
[2]- Ibid. pp.282 à 294.
[3]- Ibid. p.297.
[4]- Ibid. pp.298.299.

- **نقابة القوة العمالية**

تميزت عملية إنشاء نقابات القوة العمالية بالصعوبة، وهي أصعب من فرنسا بحد ذاتها، لأنه كان على مناضليها أن يناضلوا ضد المنظمات النقابية (خاصة الكونفدرالية العامة للشغل) التي كانت موجودة منذ فترة طويلة. كان أول ظهور لهذه النقابة التي كانت تعتبر ذاتها ذات طابع "مهني محض" في الجزائر سنة 1948 في قطاع السكك الحديدية في الخميس، الجزائر، ثنية البويرة، قسنطينة، عنابة، الخروب، تبسة، وكذلك وهران. وفي جويلية 1948، أعلنت القوة العمالية عن إنشاء 80 نقابة مجتمعة في 12 اتحادًا محليًا[1].

كانت أماكن اجتماع وعمل نقابة القوة العمالية تدل على ضعف إمكانياتها، فقد كان مقر الاتحاد الولائي لوهران عبارة عن قبو بسيط يشبه مستودعًا، أما مقر الاتحاد الولائي لسطيف فكان عبارة عن حجرات تابعة للمجلس البلدي. وغالبا ما كانت تتخذ حجرة للتعاون النسائي كمقر للاجتماعات في ولاية الجزائر.[2] وكانت الاتحادات الولائية الثلاثة (وهران، قسنطينة، الجزائر) مسيرة من قِبلِ الأوروبيين، وتركزت على نقابات السكك الحديدية وعمال كهرباء وغاز الجزائر. وتعتبر نقابة القوة العمالية نقابة إطارات قبل كل شيء، إذ لم تتمكن من التمركز في أوساط العمال الجزائريين.

كان البرنامج المطلبي لنقابة القوة العمالية يتمحور أساسا حول النقاط الآتية: المحافظة على الامتيازات الخاصة بالموظفين الأوروبيين في الجزائر التي كانت أقلية من الجزائريين كذلك تتمتع بها، ضرورة تطبيق كل القوانين الاجتماعية المطبقة في فرنسا في الجزائر، المطالبة بإعطاء المنح العائلية لعمال القطاع الفلاحي، تحديد الأجر الشهري الأدنى المضمون لعمال القطاع الفلاحي الذي كان يجب أن لا يقل عن الأجر المعتمد في فرنسا...إلخ، إلاَّ أن مختلف تصريحات مسؤولي نقابة القوة العمالية أن نقابتهم ذات طابع "مهني محض"، لم تمنعهم من الدعوة إلى ربط الجزائر بفرنسا كحل وحيد لمختلف المشاكل التي كانت الجزائر تعاني منها. ويقول جون برون في هذا الصدد إن نقابة القوة العمالية كانت دوماً تتجه نحو تأييد ومساندة السياسة الاستعمارية والخارجية للجمهورية الرابعة وداخلياً نحو التحسين التدريجي للرأسمالية لأنها كانت تدرك حدود الإصلاح الذي كان يخضع للظرف الدولي.[3] لهذا لم يساهم تمسك القوة العمالية بالموقف الإدماجي في جلب العمال الجزائريين إليها، حتى أنه لم يساهم في توسيع دائرة المساندين لها في أوساط العمال الأوروبيين.

---

[1]- N.BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.237. p.284.
[2] -Ibid. p.285.
[3]- Jean BRON, Histoire du mouvement ouvrier français. T.3 : La lutte des classes aujourd'hui, Paris: éd. Ouvrières, 1970, p.89.

- **النقابات المستقلة.**

ظهرت في مجملها بعد الانقسام الذي حدث في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل في ديسمبر 1947، وكانت تجند منخرطوها سنة 1949 في صفوف الموظفين فحسب. وتمحورت مطالبها الأساسية حول تساوي الأجور المطبقة في فرنسا آنذاك مع تلك التي كانت في الجزائر.

- **النقابات المسيحية.**

كانت متمركزة في الجزائر منذ سنوات 1920، لكنها لم تعرف انتشارا كبيرا إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.كان توجهها يتمثل في المساهمة بتعاليم الدين المسيحي في النضال العمالي ضد تفوق الآلة وقوة المال. وتمثلت شعاراتها في: «"الأخوة العمالية"، "وحدة القلوب بين الفرنسيين من مختلف الأجناس والأديان من أجل المساهمة في وضع مهد السلام فوق صرح الأحقاد" في إطار التعاون مع الباترونا والسلطات الاستعمارية».[1] وكانت هذه النقابة ترفض خيار الإضراب وتفضل المفاوضات والمصالحة مع الباترونا. أما البرنامج المطلبي للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين فقد كان يتمحور أساسا حول: تدعيم المكاسب التي استفاد منها الموظفون والعمال الأوروبيون. وتم التركيز منذ 1945 على الرفع من المنح العائلية وتوحيد قيمتها، وإعطاء منح للنساء الماكثات في البيت والرفع من منحة السكن، وحل مشاكل الضمان الاجتماعي وضرورة تطبيقه في الجزائر.[2]

3. واقع الحركة المطلبية.

اتخذت المطالب الاجتماعية والمهنية داخل مختلف النقابات القطاعية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل في هذه الفترة أشكالاً متباينة تبعاً لخصوصية كل قطاع. فإذا أخذنا نقابة الموظفين وأعوان التموين العام نجد أن مطالبها تمحورت حول الحصول على مكتسبات نظرائهم ذاتها في الميتروبول وتطبيق القوانين الاجتماعية للضمان ورفع الأجور،[3] كما أن علاقة هذه الأخيرة بالسلطات كان يطبعها الوفاق، إذ جاء في إحدى مراسلات هذه النقابة الموجهة إلى والي الجزائر بمناسبة تعيينه في منصبه ما يلي: «نطلب منكم سيدي الوالي، أن تنظروا إلى نقابتنا لا كتجمع تسوده الروح المطلبية فحسب، بل كتجمع تسوده روح البناء كذلك».[4]

---

[1]- Nora .BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. p.288.
[2]- Ibid. p.289.
[3]- AOM, 1K187, Buts du syndicat des fonctionnaires et agents de ravitaillement général groupant la section centrale du gouvernement général de l'Algérie.
[4]- AOM, 1K187, lettre de félicitation adressée au préfet d'Alger en date du 25 Aout 1945.

لم يكن موقف السلطات متساهلاً مع الحركات الاضرابية، إذ يتبين التشدد إزائها من خلال المرسوم الوزاري رقم 140 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1947، الذي وضعه وزير الداخلية الفرنسي، بحيث تضمن مجموعة من التدابير والإجراءات ضد المضربين تمثلت في: معاقبة المتسببين في أعمال تخريبية أثناء الإضرابات، التوقيف الفوري عن العمل والإحالة على التأديب في حق الموظفين السامين رؤساء المكاتب الذين كانوا يقومون بالإضراب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموظفين والأعوان الأساسيين في سير مختلف المصالح كأعوان الموزعات الهاتفية والإذاعة ومصلحي الدراجات والسائقين والحراس الليليين ومستخدمي الصحة وغيرها من المصالح، منع عقد الاجتماعات النقابية في القاعات التابعة للإدارة باستثناء تلك المخصصة للنقابات بصفة دائمة أو مؤقتة، التزام الحكومة بالدفاع عن الحق في العمل، الذي نجم عنه منع احتلال أماكن العمل وعدم دفع الأجر الخاص بأيام الإضراب.[1]

هذا وتعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جد إيجابية بالرغم من ما عاناه العمال، ويقول بورويبة بشأن هذه الفترة إنها: «لم تشهد المظاهر السلبية فحسب، إذ تمت فيها تلبية كثير من المطالب العمالية ذات الطابع الاجتماعي».[2] ومن بين المكاسب التي حققها العمال الجزائريون خلال هذه الفترة؛ نذكر إصدار مرسوم من قِبلِ الحاكم العام للجزائر الذي كان يقضي بتوسيع تطبيق قانون 18 ماي 1946 في الجزائر وتضمن تمكين أرباب الأسر من الاستفادة من عطل استثنائية بمناسبة ازدياد مولود جديد لديهم، بالرغم من التحفظات التي أبداها وزير المالية الفرنسي الذي اقترح تعديل القانون وتكييفه مع الوضع في الجزائر بمبرر ظاهرة تعدد الزوجات لدى الأهالي الجزائريين. لكن الحاكم العام للجزائر أصر على التطبيق الحرفي للقانون دونما أدنى تعديل وهو الأمر الذي نلمسه في مضمون الرسالة التي بعث بها إلى وزير الداخلية الفرنسي والتي قال فيها: «يشرفني أن أعلمكم أنه تبين من المعلومات المقدمة من قِبلِ مدير الصندوق المهني لتعويض المنح العائلية لعمالة الجزائر أن من أصل الأربعين ألف ملف الخاصة بالأجراء المسلمين، يوجد سبع أجراء فحسب لمتعددي الزوجات... وفي هذه الظروف، يبدو لي أن ملاحظات وزير المالية ليس لها إلا أهمية نظرية، لذلك أعبّر عن رأيي المتمثل في تطبيق مشروع المرسوم الذي سلمته لكم دون أية تعديلات».[3] ومن خلال هذا السجال

[1]- AOM, 1K880, Note de service de la préfecture d'Alger adressée aux directeurs et chefs de services départementaux en date du 03 Décembre 1947 au sujet de la circulaire ministérielle n° 140 de 28 Novembre 1947.
[2]- Boualem BOUROUIBA, op.cit., p.105.
[3]- AOM, 81F.1561, décret rendant applicable à l'Algérie la loi du 18 Mai 1946 tendant à accorder au chef de famille un congé exceptionnel à l'occasion de chaque naissance dans son foyer et la lettre adressée au ministre de l'intérieur par le gouverneur général d'Algérie le 22 Aout 1947 concernant l'application de la loi précédente.

الذي حدث حول أمر بسيط، يتبين أن السلطات الاستعمارية كانت تلتزم الحذر الشديد عندما يتعلق الأمر بتعميم تطبيق القوانين سارية المفعول في فرنسا لصالح العمال الأهالي وكانت تسعى دائماً لإحداث تحويرات وتعديلات من أجل أن لا تعود بالفائدة الكبيرة على وضعيتهم المهنية والاجتماعية. ويُعلق النقابي روجر أسانسي[1] على المكاسب المحققة في هذه الفترة قائلا: «أعتبر أن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر في بداية سنوات 1950 بمثابة انتصار عظيم لأنه مسَّ مجموع البروليتاريا الجزائرية باستثناء عمال القطاع الفلاحي»،[2] ويضيف: «... صحيح أن التطبيق في الجزائر للمزايا الاجتماعية التي تم افتكاكها من قِبلِ النقابات في فرنسا، كانت خطوة كبيرة نحو الأمام بالنسبة إلى العمال من أجل تحسين ظروفهم، لكن الشيء المؤكد كذلك أن ذلك لم يكن ليتحقق بدون نضال العمال الجزائريين الذين عرفوا كيف يضغطون على السلطات الاستعمارية من أجل الاستجابة لمطالبهم».[3]

IV. دور حركة انتصار الحريات الديمقراطية في النضال النقابي.

راودت حزب الشعب الجزائري فكرة إنشاء نقابة وطنية منذ سنوات الثلاثينات، وقد كان مفدي زكريا صاحب الفكرة[4]. وقد يكون السبب الذي أدى إلى تبلور الفكرة وتطورها هو الصحوة التي شهدتها الحركة الوطنية الجزائرية التي صاحبها تطور التيار المعادي للشيوعية تحت ضغط الامبريالية. لذلك كان مسعى إنشاء مركزية نقابية وطنية مستقلة نابعًا من إرادة التيار الوطني في تخليص النقابات من سيطرة الشيوعيين.[5] وتتبين رؤية حركة انتصار الحريات الديمقراطية للنقابات من خلال تصريح محمد يازيد الذي قال أن :« مشكل النقابات مطروح من زاويتها السلبية، لكن ليس من زاوية إنشاء قوة من أجل التخلص من النقابات التي يسيطر عليها الشيوعيون»،[6] وكذلك من خلال تصريح بوعلام بورويبة الذي قال إنه: « كان لزاماً علينا أن نفعل أي شيء لتضييق الخناق على نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ومنعه من نشر إيديولوجيته المرتكزة على صراع الطبقات

---

[1]– كان روجر أسانسي مسؤولا نقابيًا لدى عمال التعدين، وأصبح سنة 1950 أمينا عامًا لنقابة المعادن في الجزائر العاصمة وعضوًا في المديرية الجهوية، ومسؤولًا لجريدة "لوترافايور ألجيريان".

[2]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.p.105.

[3]- Ibid.

[4]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.pp.298.299.

[5]- Abderrahim TALEB BENDIAB, De l'E.N.A au M.T.L.D : Aux origines d'une crise, In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000, p.282.

[6]- Témoignage de M'hamed YAZID, cité par Mohamed HARBI, Aux origines du F.L.N, Paris : Bourgeois, 1975, p.151.

والدولية البروليتارية. كانت العدوى قوية بل وخطيرة».[1] وبعد إنشاء الكونفدرالية العامة التونسية للشغل بتاريخ 20 جانفي 1946، قام فرحات حشاد بتوجيه نداء للمناضلين النقابيين في كل من الجزائر والمغرب الأقصى لإنشاء نقابات مستقلة بغرض إنشاء الفدرالية النقابية الشمال إفريقية التي كانت لتضم مركزيات الدول الثلاثة. وقد علل فرحات حشاد مسعاه بكون الكونفدرالية العامة للشغل شكلت نوعًا من الاستعمار الإضافي الذي سلط على رقاب الطبقة العاملة في دول المغرب.[2] وتشير التقارير الرسمية إلى أن المناضل الوطني لحول تحصل في وقت ما على دعم مالي من الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة من أجل تجسيد مشروع المركزية النقابية الوطنية.[3] وأشار مصدر نقابي إلى تخصيص ما بين 30 إلى 35 مليون فرنك من قِبلِ هذه الكونفدرالية الدولية لتجسيد مشروع إنشاء كونفدرالية عامة للشغل جزائرية مرتبطة مباشرة بها.[4] لكن المشروع واجهته عدة عراقيل تمثلت أساساً في معارضة الأمر من قِبلِ بعض التيارات في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانعدام الإطارات النقابية الحقيقية في الحركة.[5] كما كان على أصحاب المشروع أن يواجهوا عدة أطراف وهي السلطات الاستعمارية والنقابات الموجودة وكذلك أرباب العمل. ويرى قداش أن الأمر لم يكن سهلاً بتاتاً إذ «وبغض النظر عن موقف النقابات الموجودة، كان عليهم أن يواجهوا كذلك أصحاب المؤسسات الذين لم يكونوا ليترددوا في تسريح العمال الوطنيين الذين كانوا يعلنون عن انتمائهم النقابي. لذلك اعتمد حزب الشعب الجزائري على الحرفيين والتجار لكونهم مستقلين اقتصاديا من أجل إنشاء النقابات الأولى. وقد تم إنشاء النقابات الأولى للتجار المسلمين بين عامي 1943 و 1945، ولم تظهر الفدراليات الأولى إلاّ بداية من عام 1947 وتمثلت في فدرالية أصحاب المخابز والمطاعم التي كان يقودها ريحاني صادق وفدرالية البقالين بقيادة مسعودي عمار».[6] في عام 1947، أعطت حركة انتصار الحريات الديمقراطية توجيهات لمناضليها العمال

[1]- Entretien avec Boualem BOUROUIBA, cité par Abderrahim TALEB BENDIAB, De l'E.N.A au M.T.L.D : Aux origines d'une crise…op.cit.p.282.
[2]- Fondements idéologiques du mouvement syndical Africain : Série D : Textes et documents, N°2, Jean MEYNAUD et Anisse SALAH –BEY, Paris : FONDATION NATIONALE DES SCIENCES POLITIQUES, Centre d'études des relations extérieures, 1962, p.02.
[3]- Aom, 4I/190.Note de renseignement de service des renseignements généraux d'Alger en date du 02 Mars 1956 au sujet de la création des syndicats des travailleurs algériens.
[4]- Aom, 1F/175, circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Algérie en date du 11 Février 1954.
[5]- Aom, 4I/190, Note de renseignement du service des renseignements généraux d'Alger en date du 02 Mars 1956 au sujet de la création des syndicats des travailleurs algériens.
[6]- Mahfoud, KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien – question nationale et politique algérienne 1919-1951, T.01, 2éme édition, Alger : Entreprise Nationale de Livre, (sans année). pp : 806,807.

للانخراط بقوة في الكونفدرالية العامة للشغل، وقد ساهم ذلك في تقوية هذه الأخيرة وفي « الرفع من مستوى تأثير الكونفدرالية في الجزائر في أوساط المسلمين».[1] كما ورد في نص التعليمة السرية التي وجهها الأمين الكونفدرالي لنقابة القوة العمالية لأمناء الاتحاديات الثلاثة بأن «نشاط المناضل (مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في ظل الكونفدرالية العامة للشغل) لم يكن يخرج عن إطار السياسة العامة للحزب. ومن أجل ذلك كان يستوجب على المناضل أن يأخذ دوماً في الحسبان أحاسيس عامة الشعب وأن يركز نشاطه على إبراز مساوئ الاستعمار وعلى الضغط الذي كان يجب أن يُمارس على العدو وهذا بالموازاة مع النشاط التعاوني الذي كان يرتكز على تقديم اللوائح المطلبية.كان يستوجب منه وضع مصلحة الحزب فوق كل إعتبار وعدم نسيان أن الاستعمار لا يخضع إلاّ لمنطق القوة».[2] لكن بالرغم من ذلك لم تتوقف جريدة (الجزائر الحرة) "Algérie Libre" ولسنوات عديدة بقلم عيسات إيدير وأعضاء آخرين في اللجنة النقابية عن التنديد بالسياسة التي كانت تدافع عنها نقابات الكونفدرالية التي تميزت كما في فرنسا بالتمييزات الصارخة، بحيث كانت تنعدم في ظل هذه النقابة وحدة المصالح بين العمال الجزائريين، إذ كانت النقابات تقبل صنفين من الأجر الأدنى المضمون: أحدهما للقطاع العمومي وآخر للقطاع الصناعي، كما كانت النقابة تغض البصر عن التمييز العنصري في الأجور: أجور جد مرتفعة للعمال المؤهلين الأوروبيين وأخرى جد منخفضة للعمال الجزائريين. بالإضافة إلى ذلك كانت تمييزات فادحة في التضامن البروليتاري الذي شمل كل القطاعات. وكان قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعيبون على الكونفدرالية تخليها عن واجبها المتمثل في تنظيم العمال «واهتمامها أكثر بجمع التوقيعات لصالح السلم بدلاً من محاربة الباترونا، وبالتالي أصبحت تلعب علانية لعبة هذه الأخيرة (أي الباترونا) التي كانت تفضل رؤية نضال العمال موجهاً نحو أخطار الحرب البعيدة بدلاً من الاتحاد حول مطالب فورية».[3] ونجد في كل أعداد هذه الجريدة ذات الانتقادات تقريبا. وهنا نتساءل لماذا كانت الانتقادات تُوَجَه للكونفدرالية العامة للشغل في الوقت الذي كان يتم فيه التشجيع على الانخراط فيها؟ ولماذا تُوجه الانتقادات لهذه الكونفدرالية تحديدا وليس للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين أو لنقابات القوة العمالية؟ قد يكون سبب التشجيع على الانخراط في السيجيتي بالرغم من المساوئ التي تعاني منها بهدف «تمكين عمالها من تعلم مبادئ العمل النقابي وضم عمال

[1]- Aom, 1F/175, circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Algérie en date du 11 Février 1954.
[2]- Ibid.
[3]- Ibid.

آخرين إلى الحزب»،[1] وقد يكون كذلك بهدف مراقبة مسار الكونفدرالية وتوجيهه وفق ما كان يخدم مصالح العمال الجزائريين. أما عدم توجيه انتقادات مماثلة للنقابات الأخرى، فقد يكون سببه وضوح السياسة التي دافعت عنها الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ونقابات القوة العمالية، التي لم يسبق لها أن ادعت الاهتمام بالتعساء (أي الجزائريين)، وكذلك لأن عدد الجزائريين المنخرطين فيها كان جدّ محدود.

كما قامت الحركة بإنشاء اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية تطبيقاً لتوصيات المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947. ويدل ذلك دلالة واضحة على مدى إدراك الحركة لحجم الفائدة التي كان يمكن جنيها من التأثير المباشر على العمال في أماكن عملهم. وكانت المهمة الأساسية لتلك اللجنة تتمثل في تأسيس خلايا عمالية بواسطة المناضلين الوطنيين وتحديد السياسة التي كان يجب أن يتبعها مناضلوها في صفوف الكونفدرالية. وكان ذلك بهدف «استغلال الكونفدرالية العامة للشغل لخدمة مصالحها (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وليس مصالح الحزب الشيوعي، أي تطوير الوطنية الجزائرية وليس بمحاربة الاستعماريين فحسب بل وكذلك الأجراء الأوروبيين (على غرار أعوان المصالح العمومية وكذلك الموظفين) الذين كانوا يعتبرونهم مثل الاستعماريين»[2] حسب رأي الأمين الكونفدرالي لنقابة القوة العمالية. لكن قد نلاحظ نوعاً من المغالاة في هذا الحكم إذا ما نظرنا بكل موضوعية إلى طبيعة العلاقة التي كانت تربط الأجراء الأوروبيين بالجزائريين الوطنيين الذين كانوا يناضلون جنباً إلى جنبٍ عندما يتعلق الأمر بالمطالب المشتركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكانت اللجنة تتألف من كل من عيسات إيدير، رابح جرمان، عطا الله بن عيسى، بوعلام بورويبة، إدريس أوجينة، شارف بشيري ومحمد رمضاني.

V. موجة إضرابات نهاية الأربعينات من القرن العشرين.

1. ظروفها.

تميزت هذه الفترة بالاختلال الكبير في التوازن بين الأسعار والأجور، بحيث أكد التقرير الذي قدم في الندوة الرابعة للكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية المنعقدة في شهر جانفي 1950 أن «القدرة الشرائية للجزائريين في 1948 كانت أقل بمرتين ممّا كانت عليه سنة 1938 ».[3] كما شهدت هذه

[1]- Mahfoud KADDACHE, Op.cit.., p. 807.
[2]- Aom, 1F/175, circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Algérie en date du 11 Février 1954.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, op.cit., p.302.

الفترة ارتفاع حدة البطالة التي لم يكن الفرنسيون في فرنسا في منأى عنها وتبين من خلال طلبات التوظيف والاستقرار في الجزائر من أجل مزاحمة الأهالي الجزائريين وتعقيد أزمة البطالة.[1] وقد وجدت السلطات الاستعمارية صعوبات كبيرة في آليات تعاملها مع هذه الطلبات لصعوبة توفير السكن لهم ولعائلاتهم وكذلك عدم توافق المؤهلات المعلنة مع طبيعة العمل المقترح عليهم من قِبلِ أرباب العمل في الجزائر. ففي كثير من الحالات كان هؤلاء يعلنون امتلاك مجموعة من المؤهلات والكفاءات بغرض الاستفادة من أجور مرتفعة، وعندما كانوا يخضعون لفترات التجريب كان يتبين عدم امتلاكهم للقدرات المطلوبة مما كان يستوجب تسريحهم مع دفع تكاليف العودة إلى فرنسا، مما جعل أرباب العمل يفضلون اليد العاملة الأجنبية (خاصة الاسبانية والايطالية) بسبب عدم اشتراطها لسكنات عائلية لائقة وبسبب قبولها لأدنى ظروف العمل. ولهذه الأسباب أدرج الحاكم العام للجزائر في المراسلة التي وجهها لوزير العمل الفرنسي مجموعة من الشروط الواجب توافرها من أجل قبول طلبات التوظيف تمثل أهمها في إرفاق سيرة ذاتية مفصلة وكذلك نسخ عن الشهادات والمؤهلات الممتلكة وشهادة تثبت خضوع العمال للتجريب من قِبلِ مصالح اليد العاملة في فرنسا لتمكين المستخدمين من امتلاك نظرة دقيقة عن مؤهلاتهم وقدراتهم.[2]

2. ميزتها.

أ. إضرابات نوفمبر . ديسمبر 1947 في عمالة الجزائر.

لقد شارك فيها زهاء 100 ألف عامل حسب لجنة التنسيق للنقابات المتحدة الجزائرية في حين أشارت التقارير الرسمية إلى حوالي 20 ألف مضرب فحسب.[3] امتدت الحركة الاضرابية من 28 نوفمبر إلى 11 ديسمبر، وسبقها الإضراب الذي شنه العمال المدنيون في ورشات الصناعة الجوية في الدار البيضاء والبليدة وكذلك "إضراب الإنذار" لمدة 24 ساعة الذي قام به الدواكرة يوم 25 نوفمبر. وكانت هذه التظاهرات بمثابة التمهيد للحركة المطلبية الواسعة المعلنة من قِبلِ إتحاد عَمَالة الجزائر للكونفدرالية العامة للشغل.

---

[1]– قدر عدد طلبات العمل التي أحصاها الديوان الإداري للجزائر في باريس ب:1555 طلبًا سنة 1946 و 403 طلبات سنة 1947 و 231 طلبًا إلى غاية 16 أفريل من سنة 1948.

[2]- AOM, .81F/1590, lettre adressée par le gouverneur général de l'Algérie au ministre de travail et de la sécurité sociale en date du 13 Janvier 1949 au sujet de placement en Algérie des travailleurs métropolitains. Annexe 13.

[3]- Aom, 1K883, rapport général sur les grèves du 28 Novembre au 11 Décembre 1947 dans le département d'Alger adressé au ministre français de l'intérieur Jules MOCH.

بدأت الحركة بالإضراب غير المحدد المقرر تنظيمه من قِبلِ الدواكرة يوم 28 نوفمبر وتبعهم في ذات اليوم عمال السكك الحديدية. وفي يوم 29 نوفمبر، أعلن عن بداية إضراب عمال الترامواي وكذلك البريد والمواصلات. وفي يوم الأحد الفاتح من ديسمبر، قرر عمال مصانع الجعة وعمال مصانع المواد الكيميائية (مصانع الكبريت وغيرها...) وعمال البناء والخشب والجلود والتبغ الانضمام إلى الحركة، ثم التحق عمال التعدين بالإضراب يوم 03 ديسمبر وبعدهم عمال الكهرباء يوم 5 ديسمبر لمدة 24 ساعة. وبتاريخ 6 ديسمبر دعا كارتل المصالح العمومية للإضراب، لكن الاستجابة كانت ضعيفة إذ كانت مقتصرة على موظفي التعليم وأعوان الجمارك الذين توقفوا عن العمل يومي 8 و9 ديسمبر. وفي يوم 8 ديسمبر بدأ إضراب عمال الكتاب ثم عمال المتاجر الكبرى في اليوم الموالي. وبتاريخ 10 ديسمبر قرر الموظفون توقيف إضرابهم، وفي يوم 11 ديسمبر دعت الكونفدرالية العامة للشغل واللجنة المركزية للإضرابات لتوقيف الحركة الاضرابية في كل القطاعات. وقد استجاب كل المضربين للأمر باستثناء عمال الكتاب الذين واصلوا إضرابهم إلى غاية 15 ديسمبر.[1] وسجلت مصالح عمالة الجزائر وقوع خمس حالات توقيف وإحالة على العدالة في حق المضربين بتهم عرقلة ممارسة الحق في العمل أو الضرب المتعمد المتسبب في جروح.

وتميزت إضرابات شهري نوفمبر وديسمبر 1947 بالعديد من الخصائص التي لخصها التقرير الذي قدمه والي الجزائر لوزير الداخلية الفرنسي بطلب من هذا الأخير في النقاط الآتية:

– اختلاف طرق تفجير الإضرابات من قطاع إلى آخر؛ ففي المصانع وقطاع النقل بالسكك الحديدية نادراً ما كان يتم اتخاذ القرار من قِبلِ المندوبين دون استشارة العمال، إذ كان الأمر يتم في غالب عن طريق عقد جمعيات عامة كان كل العمال يشاركون فيها ويتم فيها تقديم عريضة المطالب وبعدها التصويت على خيار الإضراب برفع الأيدي. كما كان يحدث في بعض الأحيان حضور عمال غير منتمين للقطاع المعني بالإضراب في الجمعيات العامة ومشاركتهم في التصويت. وعندما كان الأمر يتعلق بموعد تفجير الإضراب، كان المسؤولون النقابيون يتخذون القرار دون العودة إلى قواعدهم النقابية. أما في قطاع الإدارة والمصالح العمومية، فكانت طريقة العمل تختلف في النقطة المتعلقة بالإعلان عن الإضراب إذ لم يكن اتخاذ القرار من قِبلِ المسؤولين النقابيين، بل كان يخضع للتصويت السري المنظم من قِبلِ المندوبين النقابيين في مختلف المؤسسات باتفاق مع مسؤولي الإدارة.[2]

[1]- Aom.1K883, rapport général sur les grèves du 28 Novembre au 11 Décembre 1947…Op.cit.
[2]- Ibid.

– لم يتم تسجيل أي احتلال لمحلات المصانع من قِبلِ العمال المضربين. بل تم وضع الترتيبات الأمنية في بعض المؤسسات بالاتفاق بين الإدارة والعمال المضربين وغير المضربين من أجل حماية العتاد. وكانت هذه الترتيبات الأمنية سارية المفعول في اليومين الأولين للإضراب فحسب ليتم التكفل بالأمر بعد ذلك من قِبلِ الشرطة.

– خلال الإضرابات، تم تسجيل بعض الأمور التي اعتبرتها السلطات بمثابة ضغوطات ذاتية وتهديدات ممارسة على العمال غير المضربين. ومن بينها الاعتداء في بعض الإضرابات على العمال غير المضربين مثل ما حدث لعمال السكك الحديدية وكذلك الدواكرة أو لدى عمال ورشات الصناعة الجوية، مما جعل بعض العمال يستوجبون مرافقتهم من قِبلِ الشرطة عند التوجه إلى أماكن عملهم، تعليق قوائم العمال غير المضربين، المقالات المنشورة في مختلف الجرائد النقابية واليسارية وكذلك المناشير التحريضية التي كانت تصدرها الكونفدرالية العامة للشغل وكذلك الحزب الشيوعي، وكذلك تنظيم التجمعات العمالية.

– لم يحدث خلال الإضرابات أي عمل تخريبي في حق المنشآت.

– وقعت مسؤولية تفجير أغلبية الإضرابات على عاتق أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العَمالي، ونقابات الكونفدرالية العامة للشغل والأمناء العامين للنقابات الأساسية، وكلهم منخرط في الحزب الشيوعي الجزائري.

– تمت الاستعانة بالجيش من أجل استتباب الأمن وكذلك تعويض المضربين في عدة مهام مثل عملية تفريغ البواخر في ميناء الجزائر.

.كان موقف الرأي العام مناهضاً للإضرابات، وتم إلصاق صفة الإضراب السياسي بها رغم الاعتراف بمشروعية بعضها. ويمكن إرجاع سبب هذا الموقف الطبيعي إلى الانعكاسات المترتبة عن مصالح المواطنين بسبب توقف مختلف الأنشطة خاصة مصالح الميناء والنقل الجماعي والبريد والمواصلات.

– كانت مواقف مختلف التيارات السياسية من الإضراب متباينة؛ فالفرع الفرنسي للدولية العمالية ذو التوجه الاشتراكي ندد بالإضرابات، واعتبر أن دوافعها سياسية بحتة، ورغم ذلك شارك العمال المنخرطون في هذا الفرع في مختلف الإضرابات تضامناً مع زملائهم في مختلف القطاعات؛ مختلف التجمعات السياسية المشكلة للجنة الوفاق، وكذلك التجمع الجمهوري والاتحاد الجزائري لم تظهر أي نشاط خاص خلال الإضرابات ولم يصدر عنها أي بيان مندد بالإضراب. في حين أبدى المنخرطون فيها معارضتهم لهذه الإضرابات التي كان الحزب الشيوعي الجزائري يقف وراءها.

– كانت مواقف التنظيمات النقابية الأخرى متباينة، فالكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين عارضت الإضرابات ودعت منخرطيها لعدم المشاركة فيها أما النقابات المستقلة فلم تظهر أي موقف.[1]

ب. إضراب يوم 24 سبتمبر 1948.

كان من تنظيم مشترك من قِبلِ عدة تنظيمات نقابية وهي: الكونفدرالية العامة للشغل، الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، نقابة القوة العمالية، الكونفدرالية العامة للتجارة. وتمت الاستجابة له من قِبلِ غالبية العمال.وقد تقرر تنظيم الإضراب الاحتجاجي من الساعة الرابعة إلى السادسة مساء، أي لمدة ساعتين. وكان من القطاعات ما استجاب للإضراب مع تغيير طفيف في الموعد على غرار عمال مناجم زكار الذين قرروا التوقف عن العمل على الساعة الحادية عشر صباحاً بدلاً من الرابعة مساء.[2]

وقامت الكونفدرالية العامة للشغل وكذلك الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ببرمجة عدة تجمعات ابتداء من الساعة الرابعة والنصف مساء. ففي عمالة الجزائر، تم تعيين مندوبين لتقديم عريضة المطالب لوالي الجزائر الذي استقبلهم من الساعة السادسة إلى السابعة. وقد تمحورت حول النقاط الآتية: التنديد باختلال التوازن بين الأجور والأسعار، المطالبة برفع حصص الخبز والزيت والقهوة. وقد أشار والي الجزائر إلى أنه قام بتسخير عناصر الشرطة والدرك الوطني وسرية المشاة لمواجهة الاحتمالات الممكنة، إلا أنه لم يحدث أي شيء ليستدعي تدخلها.

ت.نضالات عمال أرصفة الموانئ في فترة 1948 . 1949.

يعتبر قطاع الموانئ من أكثر القطاعات التي كانت تشهد الإضرابات، والتي كانت تشهد نسب مشاركة جد مرتفعة وصلت في أغلب الحالات إلى نسبة 100 ٪. وكانت الإضرابات تمتد إلى مجمل الموانئ الأخرى عندما كانت المطالب عامة كمسألة رفع الأجور، أو سياسية مثل المطالبة بإنشاء حكومة ديمقراطية في فرنسا، أو من أجل التضامن مع الشعوب الأخرى المستعمرة من قِبلِ فرنسا. ونذكر من ذلك الامتناع عن شحن الباخرة البريطانية "أوليس" بالخمور والمواد الأخرى باتجاه الهند الصينية بتاريخ 13 جوان 1949، مما استلزم الاستنجاد بعناصر الجيش من أجل القيام بالمهمة.[3]

[1]- Aom.1K883, rapport général sur les grèves du 28 Novembre au 11 Décembre 1947…Op.cit.
[2]- Aom, 1K880, rapport de commissaire divisionnaire chef de district d'Alger adressé au préfet d'Alger en date du 24 Septembre 1948.
[3]- Aom, 1K880, Rapport de commissariat spécial du port d'Alger en date du 13 Juin 1949.

كان مطلب رفع الأجور عن طريق المطالبة بعدة منح، الدافع الأساسي لإضرابات عمال أرصفة الموانئ. وعلى عكس القطاعات الأخرى، «كان عمال أرصفة الموانئ يُعَبَؤون بسرعة تضامنًا مع المضربين الآخرين أو من أجل المطالب السياسية أو الاحتجاج ضد الاضطهاد. وغالبا ما كانوا يحققون مطالبهم ولو جزئيا، وقد يكون ذلك راجعًا إلى الضغط الكبير الذي كانوا يمارسونه على الأنشطة المينائية (القدرة على شلها)، وكذلك بسبب إصرارهم وقدرتهم الكبيرة على التنظيم والتعبئة».[1] لذلك يمكن اعتبار قطاع الموانئ من أشد القطاعات نضاليةً.

ث.إضرابات عمال المناجم في خريف 1948.

لقد عرف قطاع المناجم في هذه الفترة إضرابات طويلة المدى. ففي ماي وجوان 1948، قام زهاء 1700 جزائري وأوروبي من عمال منجم الكويف بإضراب لمدة 63 يومًا عقب طرد 08 عمال. من بينهم 04 مسؤولين نقابيين بعد إضراب تحذيري لمدة 24 ساعة. وانتهى الإضراب بإعادة إدماج العمال المطرودين والتوقيع على ميثاق جماعي حول القانون الأساسي للمنجمي.

وبداية من شهر أكتوبر 1948، بدأ المسلسل الطويل للحركة المطلبية لعمال المناجم الذي لم يسبق له مثيل منذ ظهور النقابات الأولى سنة 1930. إذ توقف أكثر من نصف عمال هذا القطاع عن العمل في العديد من المناجم لفترات طويلة (القنادسة 26 يوماً، بني صاف 66 يوماً، تيمزريث 79 يوماً، الونزة 76 يوماً، مزايتة 99 يوماً). وكانت مطالب المضربين محل مشاورات الكونفدرالية العامة للشغل مع قاعدتها، وتمحورت حول: تطبيق القانون الأساسي للمنجمي، وقضية الأجور والمنح، وإنشاء الاتحاد الجهوي لصناديق النجدة.

وقد عبر العديد من القطاعات عن تضامنها المادي والمعنوي مع المضربين، بحيث قرر عمال السكك الحديدية تنظيم حركة احتجاجية يوم 26 أكتوبر 1948 من الساعة الرابعة والنصف إلى الخامسة والنصف مساء تضامنًا مع عمال المناجم في كل من فرنسا والجزائر، كما قرروا مساعدة العمال بمبالغ تتراوح مابين 50 و300 فرنك حسب الأجور، وقدرت المساعدة بحوالي 10 آلاف فرنك فرنسي.[2] وقام الاتحاد الجزائري لنقابات عمال التراموای والسككيين والغازيين والكهربائيين المنضوين تحت لواء الكونفدرالية العامة للعمل بإصدار بيان بتاريخ 31 أكتوبر 1948 لتحية عمال المناجم في كل من فرنسا والجزائر والتنديد بالإجراءات القمعية المتخذة من قِبلِ الحكومة ضد عمال

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.p.308.
[2]- Alger Républicain du 27 Octobre 1948.

يدافعون عن حقهم في العيش فحسب[1]. وقامت النقابة المستقلة للمعلمين بتقديم مساعدة مالية مقدرة بخمسين ألف فرنك وزعت بالتساوي بين عمال المناجم بفرنسا والجزائر. وقامت نقابة عمال الكتاب كذلك بمساندة المضربين عن طريق تقديم مبلغ خمسة آلاف فرنك، وقام فرع العاصمة للحزب الشيوعي بتقديم المبلغ ذاته، وقام إطارات الكونفدرالية العامة للشغل بعملية تبرع لفائدة العمال الجزائريين قدرت بحوالي 1553 فرنك.كما وجهت نقابة البريد والمواصلات بنداء لجمع التبرعات لصالح عمال المناجم الذين وقفوا إلى جانب عمال البريد في ديسمبر 1947.[2]

ورغم محدودية هذه الحركة وأخطاء، إلا أنها حققت المطالب العامة التي تمثلت في: إنشاء الاتحاد الجزائري لشركات النجدة، إنشاء الصندوق المستقل للمعاشات المنجمية، رفع الأجور، إعادة إدماج العمال المطرودين، حصول عمال منجم الونزة على المنح العائلية ودفع أجور أيام الإضراب وتلبية مطالب أخرى ذات طابع محلي[3]وحصول عمال مناجم القنادسة بعد 20 يومًا من الإضراب على زيادات بنسبة 20 بالمائة في أجورهم، ومنحة الاتساخ ورفع علاوة الأقدمية.[4]

ج.إضرابات عمال الترامواي والسكك الحديدية.

على إثر الحركة الاضرابية التي قاموا بها خاصة في عمالة وهران، تدخل الحاكم العام للجزائر ووعد المندوبين النقابيين للاتحاديات الثلاث (الجزائر، وهران وقسنطينة) بتاريخ 16 أكتوبر 1948 بتنفيذ بعض مطالبهم من أجل تحقيق المساواة مع أمثالهم في فرنسا عن طريق: منح علاوتين مقدرتين بـ1.734 فرنك و1.214 فرنك ومنحة الثلث الاستعماري، إعطاء منحة مساوية لمقدار التخفيض الجبائي التي استفاد منها أمثالهم في فرنسا. لكن لم يلتزم الحاكم العام بوعوده وظهر ذلك من خلال الترتيبات التي تضمنها مرسوم 25 أكتوبر 1948 الذي نشر في "الجريدة الرسمية للجزائر" بتاريخ 29 أكتوبر 1948.[5] مما جعلهم يعقدون ندوة بتاريخ 30 أكتوبر وطالبوا فيها الحاكم نايجلان بتنفيذ وعوده.[6]

ح. إضراب الإدارات العمومية سنة 1949.

عرف هذا القطاع بعض الإضرابات التي لم تكن الاستجابة لها واسعة ولم تستمر فترة طويلة وقد مسّت مختلف الوظائف العمومية. جاءت استجابة لنداء اليوم المطلبي المقرر ليوم 15 جوان في فرنسا

[1]- Le Journal d'Alger du 31 Octobre et 01 Novembre 1948.
[2]- Alger Républicain du 27 Octobre 1948
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, op.cit., p.309.
[4]- Alger Républicain du 27 Octobre 1948.
[5]- Le Journal d'Alger du 31 Octobre et 01 Novembre 1948.
[6]- Alger Républicain du 31 Octobre et 01 Novembre 1948.

لمدة 24 ساعة، تمحورت مطالبها حول تحسين الأجور وكذلك التوقف عن تسريح العمال الاحتياطيين، أما المطالب التي كانت تخص عمال الجزائر فتمحورت حول احتساب منحة الثلث الاستعماري في النظام المعاشي، وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي الساري المفعول بفرنسا.[1] ومن بينها إضراب عمال مستشفى البليدة بتاريخ 15 جوان لذات المدة من تنظيم الكونفدرالية العامة للشغل وكذلك نقابة القوة العمالية من أجل المطالبة بمراجعة مؤشرات الفئات الضعيفة، رفع الأجور المؤقتة بنسبة 30 بالمائة، إلغاء التباين في الأجور بين مختلف المناطق، والإدماج ضمن نظام الضمان الاجتماعي المطبق على الموظفين.[2]

خ.إضراب عمال كهرباء وغاز الجزائر.

تشير التقارير الفرنسية إلى قيام عمال شركة الكهرباء الغاز بتاريخ 18 ماي 1949 بإضراب تحذيري لمدة نصف يوم متبوع بتجمع في ساحة الشركة من تنظيم الكونفدرالية العامة للشغل وكذلك الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. وقد تم التأكيد على أن الإضراب ذو طابع مطلبي بحت، مع مراعاة استمرار خدمة مصالح الأمن وضمان الحد الأدنى من الخدمة الذي كان يتناسب مع أيام الأحد والأعياد وعدم قطع التموين بالغاز والكهرباء.[3] وتمثلت مطالبهم في: الرفع من الأجر القاعدي الوطني، إدماج المنحتين الجزافيتين ضمن الأجر القاعدي، الاعتماد الكلي للأقدمية، التصنيف الجيِّد لكل العمال الجزائريين وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي ساري المفعول بفرنسا.[4]

د.الحركة الاضرابية لدى عمال القطاع الفلاحي.

على عكس القطاعات الأخرى، وُجدت صعوبات كبيرة في تنظيم عمال القطاع الفلاحي. وقد كانت عدة محاولات للإضراب في مواسم الجني، لكنها لم تنجح، إذ كان الكولون يقومون بملء شاحناتهم بالعمال من مناطق أخرى، مما تسبب في حدوث مناوشات بين العمال أنفسهم.كما كانت عملية التأطير تصطدم بعائق عدم امتلاك العمال للثقافة النقابية، وكان من الصعب الدفاع عن مصالح عمال القطاع الفلاحي لأن أغلبيتهم كانوا عمالاً يوميين. لذلك كان المستخدِم يملك الوقت

[1]- Aom, 1K880, tract diffusé par le syndicat du personnel des P.T.T. lors de la réunion du 14 Juin 1949 à la grande poste d'Alger.
[2]- Aom, 1K880, rapport de commissaire central de Blida adressé au préfet d'Alger en date du 14 Juin 1949.
[3]- Aom, 1K880, rapport de la P.R.G. de Blida en date du 19 mai 1949 et la note de renseignement de commissaire divisionnaire de la P.R.G. chef du district d'Alger en date du 17 Mai 1949, au sujet de la réunion du comité d'action C.G.T et C.F.T.C des agents E.G.A.
[4]- Aom, 1K880, rapport de la P.R.G. de Blida en date du 19 mai 1949 et la note de renseignement de commissaire divisionnaire de la P.R.G. chef du district d'Alger en date du 12 Mai 1949, au sujet de la réunion de comité d'entente C.G.T et C.F.T.C des agents E.G.A.tenu le 11 Mai 1949.

الكافي لتجريب العمال وكان يختار أكثرهم طواعية كعمال "دائمين " يعملون ما بين 220 و250 يوم في السنة). وقد كان العامل الفلاحي مجبرًا على قبول العمل في بعض الأحيان قبل معرفة طبيعته وبالأجر الذي يحدده صاحب العمل حسب نزوته.[1]

وقد وقعت في شهر مارس 1948 إضرابات في البرواقية، وامتدت في شهر جوان إلى المتيجة ومنطقة وهران، وخاصة عين تيموشنت. ومسّت هذه الحركة الاضرابية كثيرًا من المزارع في ولاية الجزائر، كما تم جمع التبرعات لدى التجار والحرفيين لمساعدة عمال القطاع الفلاحي مثل ما حدث في البليدة. ونُظِمت هذه الحركة المطلبية من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل، وشارك فيها زهاء 10 آلاف عامل حسب مصادر نقابية.

ورغم قدرة المعمر على الاستعانة بالسجناء أو العمال الأجانب (عمال المغرب على وجه الخصوص)، إلا أن العمال الموسميين (المؤقتين) التحقوا بالإضراب رغم تعارض مصالحهم مع مصالح العمال الدائمين. وقد حقق المضربون العديد من المكاسب جراء إضرابات جوان وجويلية 1948، ومن بينها : رفع الأجور بحوالي 25 فرنك من قِبلِ بعض الملاك وقيام البعض الآخر برفع الأجور بنسبة 20 ٪ كما طالب به العمال،[2] واستحداث المندوبين للمزارع في بعض الحالات.[3]

ذ. إضراب الحرفيين والتجار الصغار.

لم تقتصر الحركات الاحتجاجية على العمال، بل تعدتها إلى أرباب العمل. وقد دعت الكونفدرالية الجزائرية للتجارة والصناعة والحرف إلى تنظيم حركة يوم الجمعة 27 فيفري مساء من أجل التنديد بالنظام الجبائي. لكن لم يستجب للأمر إلا التجار المنخرطون في فدرالية الحرفيين والتجار الصغار.[4]

3. رد فعل الاستعمار إزاء المضربين.

واجهت السلطات الاستعمارية مختلف الإضرابات المعلنة منذ 1947 بالاضطهاد المتعدد الأشكال، إذ قامت باستهداف الرؤوس النقابية بالدرجة الأولى عن طريق التقارير والمتابعات القضائية

[1]- Michel LAUNAY, Paysans algériens – la terre, la vigne et les hommes-, Paris : éd. du Seuil, 1963, pp.140, 141, 286, 295,296.
[2]- Aom, 1K880. Note de renseignement du chef de la 2eme division de la préfecture d'Alger en date du 23 Juin 1948 sur la situation des grèves dans le département d'Alger.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.., p.310.
[4]- Aom, 1K880. Note de renseignement de commissaire divisionnaire de la P.R.G de district d'Alger en date du 23 Février 1948 au sujet de l'appel du 16 Février 1948 lancé par la C.A.C.I.A pour une journée de protestation.

باعتبارها عناصر محرضة.كما تم الاستنجاد بجهاز العدالة لتدعيم الاضطهاد بمناقشة مشروع القانون الذي وضعه شومان رئيس مجلس "حرية العمل" الذي كان يهدف لخنق النضال النقابي. وطالت آلة القمع الجرائد النقابية بسبب تأثيرها الكبير على مسار تعبئة العمال، بحيث قامت في ليلة 30 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 1947 بمصادرة الجريدة النقابية "العمل" لمنع انتشار الأخبار العمالية وترك المجال أمام التعتيم الإعلامي الذي كانت الصحافة الفرنسية وإذاعة الجزائر تقومان به. كما صعّدت السلطات الاستعمارية من الإجراءات الهادفة لخنق إضرابات عمال المناجم في خريف 1948، إذ تلقى ولاة الجزائر ووهران وقسنطينة برقيات من قِبلِ وزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 23 أكتوبر 1948، تضمنت نزع اللافتات ومسح الكتابات التي تَذْكُر الحكومة بسوءٍ. كما تلقى الحاكم العام للجزائر برقية أخرى من ذات المصدر وفي ذات التاريخ تضمنت إعطاء تعليمات للولاة الذين كانت الإضرابات تحدث في مقاطعاتهم لمنع عرض الأفلام التي كان يمكن أن تؤثر على أذهان العمال الجزائريين.[1]

4. المواقف التضامنية إزاء المضربين.

طوال فترة الإضرابات، قامت الكونفدرالية العامة للشغل بنشاط إعلامي وتحسيسي من خلال التجمعات التي كان العمال الجزائريون يشاركون فيها بأعداد كبيرة. كما وقف الحزب الشيوعي الجزائري بجانب المضربين ودعمهم بأشكال مختلفة، ونذكر من ذلك أنه دعا خلاياه في مختلف ربوع القطر الجزائري إلى تكثيف النضال.كما قامت التنظيمات القريبة من الحزب الشيوعي الجزائري، مثل إتحاد النساء الجزائريات، المساعدة الشعبية الجزائرية وإتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية بالاستجابة لدعوة مساندة المضربين، وقدمت مساعدتها المادية والمعنوية للمضربين عن طريق زيارة المضربين في أماكن إضرابهم (أماكن العمل)، كما قامت "المساعدة الشعبية الجزائرية" بإنشاء لجنة لمساعدة عائلات المضربين، وقدم الحزب الشيوعي الجزائري المساعدة المالية لعمال المناجم على إثر إضراب خريف 1948 وشتاء 1949.[2]

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, op.cit. p.312.
[2]- Ibid. P.313 à 315.

5. تأثير الإضرابات على تشريعات العمل.

رغم الصعوبات التي واجهتها الطبقة العاملة في الجزائر في نضالها، فقد تمكنت من افتكاك جملة من الحقوق التي تجلت في جملة التعديلات التي أحدثت على قوانين العمل. وفي هذا الصدد، تقدم السيد غازيي باسم لجنة العمل والضمان الاجتماعي بمقترح قانون[1] لضمان حماية العمل بتنظيم شروط التوظيف والتسريح، الذي عرض على الجمعية الوطنية في دورة 25 فيفري 1947.

وفي تاريخ 07 أفريل 1950، عرض الحاكم العام للجزائر على الجمعية الجزائرية مشروع قرار يتضمن توسيع تطبيق القانون رقم 49-1092 الصادر بتاريخ 02 أوت 1949 الذي تضمن تمكين العمال الجزائريين المستدعين إلى الجيش من الاستفادة من ضمانات زملائهم الفرنسيين ذاتها في العودة إلى مناصب عملهم فور الانتهاء من مدة الخدمة في الجزائر.[2] وفي 12 مارس 1948، أصدر رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية مرسومًا تضمن تطبيق أمرية 30 أكتوبر 1945 في الجزائر التي عدلت المادة 24 من الكتاب الأول من قانون العمل والمتعلقة بشهادات العمل.[3]

في 02 ديسمبر 1953 أصدر القانون الذي حدد آليات التطبيق لقانون 02 جويلية 1941 في الجزائر الذي تضمن إدخال التعديلات على طبيعة الإجراءات المتخذة لقمع مخالفات قانون العمل التي كانت تسمح بالتطبيق لقانون 11 فيفري 1951 في الجزائر التي ألغت الإجراءات التشريعية التي كانت تزيل أو تحد من الحقوق التي كان القضاة يمتلكونها في الحكم بالعقوبات مع وقف التنفيذ وتمكين المخالفين من الاستفادة من الظروف المخففة.[4]

[1]- Aom, 81F/1957, procès verbal n°709 de la séance du 25 Février 1947 de l'assemblée nationale.
[2]- Aom,81F/1957, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au vice-président du conseil, ministre de l'intérieur en date du 03 Janvier 1950 au sujet d'un projet de décision portant extension à l'Algérie de la loi du 02 Aout 1949 qu'il propose de soumettre à l'assemblée algérienne.
[3]- Aom, 81F/1957, décret du 12 Mars 1948 du président du gouvernement provisoire de la république Félix GOUIN portant application à l'Algérie de l'ordonnance du 30 Octobre 1945 relative aux certificats du travail.
[4]- Aom, 81F/1957, loi n°53-1193 du 02 Décembre 1953.

الفصل السادس : من جزأرة إطارات الكونفدرالية العامة للشغل إلى اندلا ع الحرب التحريرية الكبرى فترة 1951 . 1954.

I.أوضاع الجزائر في فترة الخمسينات.

1.نشاط فلاحي في خدمة الاقتصاد الاستعماري.

كانت الفلاحة تضم صنفين أساسين كان أولهما يستعمل التقنيات الحديثة موجهًا أساساً للتصدير ولم يكن يمد السكان بأي مورد ما عدى الأجور المقدمة للعمال، وكان ينتج محاصيل منافسة للمنتوجات الفرنسية في عقر دارها مثل الخمور. أما الثاني فكان يستعمل الأساليب التقليدية في عملية الإنتاج موجهًا أساساً لتلبية الاستهلاك العائلي كانت أجور عماله تُدفع عيناً.[1] ومن بين الصعوبات التي كانت تعيق الفلاحة الجزائرية خلال هذه الفترة؛ نذكر عدم امتلاك السواد الأعظم من العائلات الجزائرية لما يكفيها من الأراضي لتأمين الحد الأدنى من حاجياتها الأساسية وهذا بسبب عمليات المصادرة وكذلك تفتيت الملكيات. وقد ورد في تقرير عن إحدى البلديات كاملة الصلاحيات أن: «الارتفاع الكبير في عدد السكان وتفتيت الملكيات والاستحواذ عليها من قِبلِ بعض الكولون المالكين، أدى إلى عدم امتلاك العديد من العائلات للأراضي الفلاحية».[2] كما أشارت تقارير فرنسية أخرى خاصة بذات الفترة إلى ما كان يلزم الفلاح للعيش في ظروف عادية هو 25 هكتار من الأرض من أجل أن يحرث منها 20 هكتار ويترك الخمس هكتارات الأخرى لعملية الرعي. إلاّ أن الواقع بيّن أن العديد من العائلات لم تكن تمتلك إلى معدل 5 هكتارات لكل واحدة. وبالإضافة إلى معضلة الملكيات، طُرحت مسألة أساليب الاستغلال الزراعي التي ظلت تقليدية وقديمة على نطاق واسع، إذ ورد في أحد التقارير الرسمية عن بلدية ميرابو (دراع بن خدة) كاملة الصلاحيات أن: «المزارعين المسلمين يعملون وِفْقَ طُرق الأجداد، وعدد قليل منهم فقط كان يستعمل وسائل الفلاحة على النمط الأوروبي...»[3] وكذلك ضعف قطاع الرعي خاصة في الجنوب الجزائري، إذ كانت تواجهه عدة مشاكل تمثلت أساساً في نقص مصادر المياه وعدم توافق أماكن الرعي مع مناطق تواجد المياه والتقلص المستمر آنذاك للمساحات الرعوية أمام توسع مناطق الحرث في المناطق التلّية.

2.البؤس والحرمان.

رسم لنا بودية بشير مراد لوحة دقيقة يصف فيها حالة البؤس والحرمان السائدة آنذاك في وسط المجتمع الجزائري: «كان العمال والفلاحون والحرفيون والتجار الصغار وعمال القطاع الفلاحي

[1]- Le Monde de 30 Novembre 1955, Article de Philipe MINAY intitulé : « Drames et problèmes de l'Algérie ».
[2]- Teyeb CHENNTOUF, l'Algérie en 1954, Documents d'archives, Alger : OPU, 2009, p.39.
[3]- Ibid. p.39.

يناضلون بدون هوادة من أجل "البقاء" وإبقاء أطفالهم على قيد الحياة. وقد ازداد عدد المتسولين في الشوارع، ووجد كثير من الناس من الرجال والنساء والأطفال أنفسهم بدون مأوى في المدن والقرى والدواوير، وكانوا ينامون مباشرة على الأرض أو على الكارتونات على طول الرواصف».[1] ومن أفضل الشهادات كذلك على حالة البؤس والحرمان آنذاك نذكر ما صرح به السيد بينيي Penier وهو أسقف قسنطينة بتاريخ 27 ماي 1954: «تأكدوا أن الكلام عن الجوع في الجزائر لا يعتبر مقالاً أدبياً أو موضوعًا سهلًا للاحتجاج، لكنه يمثل حقيقة مُرَّة ومسؤولية خطيرة لحياتنا في الجزائر... هي مأساة حقيقية لشعب، لا تخص بعض المتسولين أو بعض العائلات، بل تخص ثلاثة ملايين شخص يعيشون فوق هذه الأرض الجزائرية. هي ليست مأساة عابرة، لكنها مأساة دائمة مستقرة في قلب اقتصادنا وجغرافيتنا وتهلك أجيالاً كاملة من العائلات التي تعاني من سوء التغذية[2]»، وكذلك ما صرّح به السيد مسعود[3]: «الذي يمتلك في الجزائر أكثر من أربعة آلاف فرنك في الشهر وللفرد الواحد يمكن أن يعتبر ذاته محظوظاً[4] »، وهو مبلغ قليل إذا ما قارناه بأسعار بعض المواد الأساسية كالخبز الذي كان حوالي 60 فرنك للكيلوغرام الواحد وسعر اللحم الذي يتراوح ما بين 400 و500 فرنك. وحتى التقارير الرسمية الفرنسية لم تكن تخفي الوضع المزري الذي كان السواد الأعظم من الجزائريين يعيشونه، ومن ذلك نذكر التقرير حول بلدية الشلف المختلطة سنة 1954 بشأن سوء التغذية والذي ورد فيه: «مائة ألف فرنك من أجل تغذية وإلباس ستة أفراد خلال سنة واحدة، هو مورد الريفي العادي. لا يجب أن نتعجب من رؤيتهم يقتاتون خبز الشعير والحليب الرائب فحسب ولا يستهلكون أو يستهلكون القليل من القهوة والسكر ولا يستعملون لا الزيت ولا الصابون. هو قنوع، لكنه مرغم ومجبر».[5]

[1]- Boudia Bachir MERAD, « Témoignage sur le mouvement ouvrier d'Algérie, Historique des événements de l'année 1950», in Madjallat El Tarikh, n°19, Alger, 1985(2éme semestre), p.72.
[2]- Aom, 81F1567, lettre adressée par le secrétariat de l'U.G.S.A au ministre français de l'intérieur en date du 15 Novembre 1954 au sujet des revendications urgentes de la classe ouvrière en Algérie.
[3]– هو مدير مؤسسة ورئيس صندوق الضمان الاجتماعي للبناء ومراسل سابق لدي جريدة "لو موند"، يكتب في صفحة "إفريقيا وآسيا".
[4]- Aom, 81F1567, lettre adressée par le secrétariat de l'U.G.S.A au ministre français de l'intérieur en date du 15 Novembre 1954 au sujet des revendications urgentes de la classe ouvrière en Algérie.
[5]- Teyeb CHENNTOUF, l'Algérie en 1954…op.cit. p.84.

3. بطالة خانقة في المدن و الأرياف.

في المدن كما في الأرياف، يمكن أن نعدد عدة أصناف من العمال الجزائريين آنذاك: الصنف الأول هم الذين يستفيدون من عمل مأجور بطريقة جيدة ومضمون بواسطة قوانين مماثلة للقوانين سارية المفعول بفرنسا وكان عددهم جدّ قليل، الصنف الثاني وهم الذين كانوا يستفيدون من عمل غير مأجور بطريقة جيدة، والذين لم يكونوا في منأى عن التسريح والفوارق والحبس و كان عددهم يبلغ حوالي 300 ألف عامل وكانوا يكتفون ببعض الأسابيع والأشهر من الأجر، الصنف الثالث ويشمل الذين لم يكونوا يملكون أي أمل في التوظيف وكانوا الأكثرية، ويعيشون من تضامن أفراد العائلة أو الجيران.

هذا التصنيف كان يخص الرجال فحسب، لأن النساء اللواتي كن يستفدن من منصب عمل كنّ جدّ قليلات لا سيما في المدن بسبب العادات والتقاليد التي كانت تشكل حاجزا أمام خروج المرأة للعمل، وكن كثيرات في الأرياف حيث يقمن ببعض الأعمال بأجور منخفضة عن أجور الرجال.[1]

البطالة في الجزائر تختلف نوعاً ما عن طبيعتها في فرنسا فيما يخص العوامل التي كانت تساهم فيها؛ فبينما كانت البطالة في فرنسا ترجع إلى تراجع النشاط الاقتصادي في بعض المؤسسات، الذي قابله استقرار في معدلات النمو السكاني، كان السبب الأساسي لظاهرة البطالة في الجزائر يرجع إلى ضعف وتيرة النمو الاقتصادي خاصة في النشاطات غير الفلاحية الذي قابلته زيادة سكانية سريعة خاصة لدى الأهالي، وكان ذلك يؤدي حتماً إلى زيادة نسبة عدد الذين كانوا في سن النشاط. وقدرت الإحصائيات الرسمية تعداد الفئة النشيطة الذكرية سنة 1948 بحوالي 2.048.000 فرد، ووصل العدد إلى حوالي 2.174.000 فرد سنة 1953 أي بزيادة بنحو 126 ألف فرد، يضاف إليهم الجزائريون الذين هاجروا نحو فرنسا ما بين 1948 وعام 1953 والذي قدر عددهم بحوالي 140ألف فرد، وكانوا ليدعموا صفوف طالبي العمل في الجزائر.[2] وورد في تقرير عام 1954 السنوي حول البطالة أن «الطابع الفلاحي للاقتصاد الجزائري وتطبيق نظام المحصول الواحد والزراعة الواسعة التي كانت تعتبر الوحيدة الممكنة بسبب الظروف المناخية والجغرافية، أدت إلى ارتفاع نسبة العاطلين

[1]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.. pp.132.133.
[2]- Aom, 81F/1558, Bulletin de Service d'Information du gouvernement général de l'Algérie (hebdomadaire) du 28 Février 1955.

عن العمل خاصة في المواسم الفلاحية الميتة».[1] وهناك المصادر الرسمية الأخرى التي أضافت إلى ارتفاع نسبة الزيادة السكانية لدى الأهالي عامل إدخال المكننة على نطاق واسع في القطاع الفلاحي واستقرار النشاط الصناعي بسبب الصعوبات، مما حال دون فتح ورشات صناعية جديدة وأزمة الكروم والصعوبات التي واجهتها الزراعة الجزائرية والتي دفعت بالعديد من المستثمرين للتخلص من عدد كبير من عمالهم.

وقد بلغ عدد البطالين في فيفري 1954 حوالي 250 ألف بطال، حسب ما جاء في تقرير الحاكم العام للجزائر الموجه لوزير الداخلية الفرنسي، والذي قال فيه كذلك إن هذا العدد المعروف هو الذي كان يخص طالبي الشغل المسجلين في مكاتب التوظيف والبلديات فحسب وأنه كان هناك عدد كبير من البطالين المجهولين والذين صعبت عملية إحصائهم.[2].

وزادت فرنسا الطين بلًا باستقدام المزيد من الأقدام السوداء إلى الجزائر. إذ يقول بورويبة: «في الوقت الذي أرغمت فيه البطالة حوالي 300 ألف جزائري على الهجرة من أجل النجاة من التسول، استعدت حكومة منديس فرانس لتوقيع اتفاق مع الجمهورية الفدرالية الألمانية تضمن إنشاء مستوطنة كبيرة في الجزائر لاستقبال لاجئي الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذين يبلغ عددهم حوالي 200 ألف لاجئ. وكان هذا التهجير ليؤدي إلى تدعيم صف المعمرين أو الأقدام السوداء وكذلك الزيادة من الصعوبات التي سوف نواجهها في نضالنا التحرري. بحيث كان علينا أن نواجه الإمبريالية الألمانية بالإضافة إلى الإمبريالية الفرنسية. لكن شاءت الأقدار أن يفشل المشروع الذي لن يرى النور أبدا».[3] كما قامت الحكومة الفرنسية بتوقيع اتفاق مع ايطاليا تضمن السماح للعمال والتقنيين الإيطاليين بالتنقل الحر إلى الجزائر، وهذا بسبب قلقها من ارتفاع وتيرة الولادات لدى الجزائريين واستقرارها لدى الأقدام السوداء.كما لم يكن بإمكان الجزائريين الذين كانوا يفتقدون لمؤهلات مهنية الحصول على مناصب العمل، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني عجزا كبيرا في عدد المراكز المهنية. ولم يكن الجزائري يُقبل في هذه المراكز إلا إذا استوفى شروط السن والتمتع بالقدرات الذاتية، والنجاح في الاختبارات، ولا يكون سببا في حرمان أوروبي يكون قد رشح نفسه.

[1]- Aom, 81F1558, rapport annuel de 1954 sur la situation de travail en Algérie présenté à l'organisation internationale de travail.
[2]- Aom, 81F1558, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministère de l'intérieur en date du 05 Juillet 1954.
[3]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… op.cit. p.133.

كانت مسألة البطالة في هذه الفترة من أكثر المسائل التي أرقت مختلف الهيئات الفاعلة وكذلك جل السكان. وكانت السلطات الاستعمارية ترجع الأمر إلى الزيادة السكانية السريعة لدى الأهالي الجزائريين، الذي لم تقدر الوكبة الاقتصادية التي تم تحقيقها خلال المخطط الرباعي على مجاراته. وبالنسبة إلى سنة 1954، أرجع الحاكم العام للجزائر سبب ارتفاع حدة البطالة في تقريره الموجه إلى وزير الداخلية إلى تراجع أسعار المنتوجات الفلاحية خلالها، مما أدى إلى تراجع عدة فروع للنشاط التجاري وتقلص العمل في القطاع الفلاحي وارتفاع عدد البطالين. ومن أجل التخفيف من حدة البطالة تم تخصيص مبلغ مالي لرسم سنة 1954 مقدر بحوالي 339.5 مليون فرنك من ميزانية الجزائر بغرض تكوين ورشات البطالة في مختلف البلديات، تمثل نسبة 60 % من قيمة المشروع، تلتزم العمالات الثلاث بالمساهمة بنسبة 20 % والأمر ذاته بالنسبة إلى البلديات المعنية. لكن الحاكم العام ذاته يعترف بأن الرصيد المخصص بإضافة مساهمة العمالات والبلديات لا يسمح إلا بضمان أجر 20 يومًا لكل عامل بالنظر إلى عدد البطالين.[1] كما لجأت بعض البلديات إلى التحايل بعدم برمجتها لورشات البطالة بالرغم من وجود عدد كبير من البطالين من أجل التهرب من المساهمة المالية المفروضة، في حين كانت بلديات أخرى تبرمج ورشات للقيام بأعمال الصيانة التي كان من المفروض أن تمول من ميزانية البلدية وحدها، بغرض الاستفادة من الدعم المقرر من قِبلِ العمالة وميزانية الجزائر بدلاً من برمجة ورشات ذات المنفعة العامة.[2] وقد اقترحت لجنة المسائل الديموغرافية والبطالة على الجمعية الجزائرية في جلسة 17 ديسمبر 1954 مطالبة الحاكم العام للجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات من أجل التخفيف من حدتها تمثلت في ضرورة وضع مخطط للتطوير الفعلي لسياسة الاستثمار، أما الإجراءات الفورية أو الإستعجالية فتمثلت في البحث عن مجالات أخرى للتشغيل، ومزيد من الاهتمام بفئة الشباب التي كانت تعتبر الضحية الأولى لانعدام الشغل، ومراقبة حركة الهجرة غير القانونية للأجانب نحو الجزائر، وتزويد الجزائر بغلاف مالي مقدر بثلاثة ملايير فرنك، بالإضافة إلى مساهمات الجماعات المحلية لوضع برنامج نشاط اجتماعي لأجل السنة المالية 1955- 1956 لتموين المشاريع الخارجة عن برامج المنفعة العامة ودفع تعويضات البطالة وفق القوانين سارية المفعول بفرنسا.[3]

[1]- Aom, 81F1558, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministère de l'intérieur en date du 05 Juillet 1954.
[2]- Aom, 81F/1558, Bulletin du Service d'Information du gouvernement général de l'Algérie (hebdomadaire) de Janvier 1955.
[3]- Aom, 81F/1558, Le Journal Officiel d'Algérie, n°10, débats de l'assemblée algérienne lors de la séance du 17 Décembre 1954.

لكن حديثنا عن معاناة العاطلين عن العمل لا يجب أن ينسينا معاناة الجزائريين الذين أسعفهم الحظ في افتكاك منصب عمل، إذ لم يكن حالهم أحسن بكثير من الذين كانوا يعانون البطالة التي شجعت أرباب العمل على عدم احترام قوانين العمل. وكان أكبر ضحايا هذا التمييز هم عمال القطاع الفلاحي الذين لا يكن توظيفهم يتم إلا بعد أيام غير متناهية من الانتظار، وكانوا يتلقون أجوراً حقيرة ويستفيدون من شبه ضمان اجتماعي ولم يكونوا يتلقون المنح العائلية «إذ نادرا ما تمكن العامل الجزائري سواء في قطاع الصناعة الصغيرة أو التجارة أو القطاع الحرفي من الخروج من وضعية العامل العادي مهما كانت القدرات والمؤهلات التي كان يتمتع بها. فمؤسسات البناء سارت منذ أمد طويل بواسطة تأطير أوروبي وكذلك بعمال مؤهلين أوروبيين (ذوي الأصل الإيطالي والإسباني والمالطي..الخ)، أما الجزائريون فكان عليهم الاكتفاء بوضعية العمال البسطاء أو العاديين».[1] وينقل لنا روجر أسانسي الحوار الذي جرى بين النقابي بالاسيو غابريال المناضل في الكونفدرالية العامة للشغل في قطاع البناء، وبين رئيس مؤسسة للبناء الذي رفض أي توسط بينه وبين مرؤوسه للسبب الآتي: «كيف تريد أن أوظف العرب كعمال مؤهلين؟ كلهم أميون ولا يعرفون حتى نظرية فيتاغورس».[2] فكان رد بالاسيو على النحو الآتي: «إذًا عليك أن تأتي معي وسأريك كل البناءات المنجزة من قِبلِ شخص ليست له أية دراية بنظريتك الفيثاغورسية ».[3]

4.الهجرات الداخلية والخارجية.

لقد سبقت الإشارة إلى أن البطالة أدت إلى ازدياد حركات الهجرة الداخلية والخارجية. وإذا تحدثنا بداية عن الهجرة الداخلية نذكر هجرة السكان من الأرياف إلى المدن وكذلك هجرة سكان مناطق القبائل نحو البلديات التي كان يسكنها العرب، تلك الظاهرة التي أقلقت السلطات كثيراً وعلى رأسها الحاكم العام للجزائر الذي راسل حاكم عمالة الجزائر لتوزيع استجوابات على القبائل المقيمين في البلديات العربية لمعرفة أسباب الظاهرة.

أما الهجرة الخارجية فقد واجهت السلطات الفرنسية جرّائها صعوبات كبيرة من حيث التحكم في الأعداد الهائلة من الجزائريين الراغبين آنذاك في الهجرة إلى فرنسا بحثاً عن العمل أو لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية،[4] وما قابله من عدم وجود فرص الشغل فيها وكذلك مشاكل الإيواء. وقد تطرق

[1]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… op.cit. p.131.
[2]- Ibid.
[3]- Ibid.

[4]- الملحق 19: خريطة حول مختلف منابع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا.

وزير العمل والضمان الاجتماعي الفرنسي في مراسلته للحاكم العام للجزائر إلى أن وصول الأعداد الهائلة من العمال الشمال إفريقيين خلق عدة صعوبات وأن «المؤسسات لجأت إلى تجهيز مخيمات بناء على طلب مصالحي في غالب الأحيان من أجل ضمان إيواء العمال الشمال إفريقيين الذين توظفهم في ظروف حسنة قدر الإمكان، إلا أنه تم غزوها من قِبلِ البؤساء بأعداد أكبر من عدد ذوي الحق»،[1] وطلب من الحاكم بذل مجهودات أكبر في مسعى إعلام العمال الجزائريين عن طريق الحملات التحسيسية بالوضع بفرنسا لعدم المخاطرة.[2] كما دعاه لتخليص هؤلاء من الفكرة التي مفادها أنهم قادرين آنذاك على افتكاك وظيفة في الوقت الذي كان الكثير يعجز عن ذلك.[3] وقد جاء في أحد بيانات عمالة الجزائر الموجهة للصحافة بأن وضعية سوق الشغل في الميتروبول لم يكن ممكنًا أن تستوعب إلا العمال المؤهلين وأن العديد من المهاجرين وجدوا أنفسهم بدون عمل ومأوى، وتضمن البيان دعوة للعمال الجزائريين الذين لم يكونوا يملكون أي تأهيل مهني وعقد للشغل وضمان لمكان الإقامة بعدم المخاطرة لأنهم كانوا ليجدوا أنفسهم في حالة من البؤس التي كانت لتزيدها الظروف المناخية القاسية خطورة .[4] وقد أصدر رئيس ديوان حاكم عمالة الجزائر بتاريخ 25 جوان 1952 بياناً نبه فيه العمال الجزائريين الذين كانوا يعتزمون التوجه إلى منطقة لوار السفلى وخصوصاً إلى مدينة نانت بأنه لم تكن أية عروض عمل موجودة فيها كما كان يستحيل عليهم إيجاد أماكن للإقامة.[5] وساهمت شركات الخطوط الجوية كذلك في استفحال ظاهرة الهجرة الخارجية، بحيث كانت تجند أعوان مكلفين بإقناع الأهالي المسلمين بالهجرة إلى فرنسا عن طريق تقديم وعود مخادعة كانت تتعلق بالحصول على المأوى والعمل وظروف حياة ممتازة، إلا أن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً ،إذ بالرغم من تمكن بعضهم من الحصول على العمل وفي ظروف صعبة، كان كثير منهم يبقون بطالين ومعرضين للحملات التحريضية ويعيشون على عاتق الدولة: في المستشفيات، السجون وكذلك مصاريف الإعادة إلى أرض الجزائر. ولهذا السبب وجه والي الجزائر تعليمة لكل الإداريين لوضع حد لنشاط هؤلاء الأعوان العاملين لصالح شركات الطيران عن طريق مراقبة الأماكن التي كانوا ينشطون

[1]- Aom, 1K.884, lettre du ministre de travail et de la sécurité sociale adressée au gouverneur général de l'Algérie en date du 19 Juin 1950 au sujet du mouvement de la main-d'œuvre entre l'Algérie et la métropole.

[2]– ملصقة لتحسيس الجزائريين بواقع الوضع بفرنسا آنذاك من أجل الامتناع عن الهجرة. الملحق 18.

[3]- Ibid.

[4]- Aom, 1K.884, Communiqué de presse de la préfecture d'Alger en date du 05 Mai 1952 au sujet du départ des travailleurs algériens en France.

[5]- Aom, 1K.884, Communiqué de la préfecture d'Alger en date du 25 Juin 1952 au sujet du départ des travailleurs algériens en France.

فيها وهي: الأسواق ومحيط المحطات وفي مقاهي الجزائريين.[1] فالهجرة طرحت كذلك مشكل دفع تكاليف إعادة المهاجرين إلى أرض الوطن مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى مطالبة البلديات التي كان المهاجرون ينتمون إليها لدفع تلك التكاليف وهذا ما تضمنته المراسلة التي وجهها والي الجزائر إلى رؤساء الدوائر والبلديات بتاريخ 05 ديسمبر 1949، تضمنت تعليمات وزير العمل الفرنسي حول آليات إعادة العمال الجزائريين إلى أرض الوطن.[2] وقد كان رد رئيس دائرة تيزي وزو أن المجلس الشعبي البلدي لبلدية العناصر رفض تقديم أية مساهمة في تكاليف إعادة المهاجرين. وأشار كذلك إلى أن هؤلاء أصروا على الذهاب إلى فرنسا رغم التحذيرات الموجهة إليهم وأن المنطق كان يفرض أن يتحملوا جزءًا من الأعباء المترتبة عن عنادهم، كما اقترح على فرنسا انجاز ورشات في مرسيليا لتوظيف هؤلاء المهاجرين لفترة من أجل الحصول على سعر التذكرة.[3]

5.التضخم وضعف الأجور.

لقد شهدت الجزائر اختلالا كبيراً بين أسعار المواد الأساسية والأجور الرسمية المعتمدة بين عامي 1944 و 1954، لكن الواقع كان أسوأ بما أن الأجور الحقيقية كانت أدنى بكثير من الأجور الرسمية. بحيث أشار نائب في الجمعية الجزائرية إلى أنه في سنة 1952، كان عمال الحلفاء يتقاضون 230 فرنك / اليوم رغم أن الأجر الأدنى الذي كان مقررًا في أكتوبر 1951 هو 276 فرنك/اليوم.[4] والأمر ذاته كان ينطبق على أسعار مختلف المواد إذ كانت الأسعار المتداولة أكبر بكثير من الأسعار الرسمية بسبب استفحال ظاهرة السوق السوداء.

كانت الأجور الرسمية سارية المفعول في الجزائر محددة خلال هذه الفترة وفق قيمة الميزانية الشهرية النموذجية للعائلة التي كانت تحددها اللجنة الفرعية المكلفة بالأمر[5] والتابعة للجنة العليا الجزائرية

---

[1]- Aom, 1K.884, circulaire du préfet d'Alger adressée aux administrateurs en date du 12 Octobre 1951 au sujet de l'activité des rabatteurs au service des compagnies aériennes.

[2]- Aom, 1K.884, circulaire du 27 Septembre 1949 du ministre de travail concernant le rapatriement des travailleurs algériens. Annexe 15.

[3]- Aom, 1K.884, lettre du sous- préfet du Tizi Ouzou adressée au préfet d'Alger en date du 14 Mars 1954 au sujet du rapatriement des travailleurs algériens et l'extrait du registre des délibérations du conseil municipal de la commune des Issers réuni en session ordinaire le 29 Décembre 1949.

[4]- André NOUSCHI, L'Algérie amère 1914 -1994, Paris : éd. de la maison des sciences de l'homme, 1995, p.150.

[5]– أنشئت اللجنة الفرعية المكلفة بتحديد العناصر المكونة للميزانية العائلية النموذجية خلال اجتماع يوم 28 سبتمبر 1951 للجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية، وترأس هذه اللجنة مدير التموين والأسعار والتحقيقات الاقتصادية في الحكومة العامة الجزائرية وتألفت من ثلاثة ممثلين عن الكونفدرالية العامة لأرباب العمل للجزائر، و03 ممثلين عن الكونفدرالية العامة للفلاحة،

للاتفاقيات الجماعية.[1] والتي كانت تعرض فيما بعد على الحاكم العام لتحديد الأجور عن طريق قرار رسمي.[2] ففي اجتماع 7 جوان 1952، حددت اللجنة قيمة الميزانية بـ: 13.792 فرنك و 21 سنتيم، وعلى أساسها كان يتم تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون في كل القطاعات. وتم أخذ مصاريف التغذية واللباس والأغطية والغسل و مصاريف العلاج فحسب بعين الاعتبار،[3] وأهمل الفصل المخصص لمصاريف الثقافة والترفيه، كما كان يخص كل مناطق الوطن وكل القطاعات. الأمر الذي أدى إلى تسجيل تحفظ إزاء الميزانية من قِبلِ الكونفدرالية العامة للفلاحة بشأن التعميم على مختلف المناطق والتي كان مفادها أن هذه الأخيرة وضعت على أساس احتياجات سكان المراكز الحضرية وبالخصوص بناء على احتياجات سكان العاصمة التي كانت تفوق احتياجات سكان المناطق الفلاحية الذين كانوا يستفيدون من بعض المواد الطبيعية. كما تم تسجيل تحفظ آخر من قِبلِ الكونفدرالية العامة للشغل كان يخص عدم إدراج فصل خاص بمصاريف الترفيه والثقافة واقترحت إدراج قيمة جزافية مقدرة بحوالي 2069 فرنك التي كانت تمثل نسبة 15 % من مجموع المصاريف الأخرى لتغطية هذا الفصل. وفي الاجتماع المنعقد يوم 15 جويلية 1952، وافقت اللجنة بالأغلبية على مقترح الكونفدرالية العامة للشغل لتصبح الميزانية النموذجية مقدرة بحوالي 15.856 فرنك.[4] لكن الملاحظ أن هذا الرقم كان بعيدًا كل البعد عن مطلب الكونفدرالية العامة للشغل التي اقترحت أجرًا شهريًا أدنى مقدرًا بـ23.397 فرنك لأجل 173 ساعة عمل لتلبية الحاجيات الأساسية للأسرة، وكان أبعد عن اقتراح نقابة القوة العمالية في أن يكون الأجر الأدنى المضمون 27.000 فرنك فرنسي.[5] لكن، ظلت مسألة رفع أجور العمال بغرض الرفع من قدرتهم الشرائية مرتبطة بجملة من العوامل الموضوعية التي شكلت محور قلق أرباب العمل والحكومة والمختصين في الاقتصاد حسب

ممثلين اثنين عن الكونفدرالية العامة للشغل وأحدهما عن القطاع الفلاحي، ممثل عن الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، ممثل عن نقابة القوة العمالية، ممثل عن الكونفدرالية العامة للإطارات، ممثل عن المستخدِمين الحرفيين.

[1]- عقدت اللجنة الفرعية 07 اجتماعات في مقر الحكومة العامة للجزائر بتاريخ: 01 ديسمبر 1951، 19 ديسمبر 1951، 19 فيفري 1952، 14 مارس 1952، 02 أفريل 1952، 07 جوان 1952 و15 جويلية 1952.

[2]- نصت المادة 25 من القانون رقم 216-51 الصادر بتاريخ 21 فيفري 1951 الصادر بالجريدة الرسمية على ما يلي: يحدد الأجر الأدنى المضمون في الجزائر من قِبلِ الحاكم العام بناء على توصيات اللجنة العليا للاتفاقيات الجماعية وكذلك الحالة الاقتصادية العامة للبلاد. وعلى هذا الأساس لم يكن الحاكم العام للجزائر ملزمًا دوماً بتنفيذ قرارات اللجنة سالفة الذكر.

[3]- ينظر تفاصيل الميزانية في الملحق 21.

[4]- Aom, 81F1965, résumé des travaux de la sous- commission du budget type algérien.

[5]- Aom, 81F1965, compte rendu détaillé des travaux de la Commission Supérieure Algérienne des Conventions Collectives lors de la réunion du 22 Octobre 1953.

رئيس اللجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية، الذي كان يرى أن التسابق بين الأجور والأسعار لم يكن ليؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين القدرة الشرائية بل إلى التضخم. لهذا السبب كان من الواجب أن تتدخل الدولة لتسقيف أسعار بعض المواد الاستهلاكية من أجل إعطاء معنى للزيادات في الأجور. لكن من جهة أخرى كان محتملاً أن يؤدي هذا التسقيف إلى نتائج سلبية على حالة الأجور.فالأنظمة الاقتصادية التي تكون فيها الحرية المطلقة في تحديد الأسعار، يمتلك العمال أكبر الفرص لرفع أجورهم من قِبلِ مستخدميهم لأن هؤلاء كانوا يلعبون على أسعار منتجاتهم من أجل إعادة النظر في هوامش ربحهم بعد رفع أجور عمالهم، وهو الأمر الذي كان يصعب تحقيقه في الأنظمة التي كانت تنعدم فيها حرية تحديد الأسعار.[1]

إن ما سبق الحديث عنه يتعلق بأجور القطاعين الصناعي والتجاري فحسب، أما حالة الأجور في القطاع الفلاحي فكانت أسوأ بكثير، على اعتبار أن الأجر الأدنى المضمون في هذا القطاع كان كان أقل من الأجر الأدنى في القطاعين التجاري والصناعي. وتشير الإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة 1954 إلى أن عدد العائلات الفلاحية التي كانت تعيش في مستوى ضعيف قُدر بحوالي 800 ألف عائلة، إذ باستثناء بضع عشرات العائلات التي كانت تعيش في الرخاء، فإن نسبة كبيرة من عائلات عمال الفلاحة والخماسين وصغار الفلاحين الذين كانوا يعملون تارة في حقولهم وتارة في حقول الآخرين كانت تعيش ظروفًا مزرية. ومن جهة أخرى، تشير إحصائيات صناديق الضمان الاجتماعي الخاصة بسنة 1953 إلى أنه كان هناك زهاء 133 ألف عامل فلاحي دائم (أي الذين كانوا يعملون أكثر من 90 يومًا فعليًا في السداسي). وإذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الهائل من العمال غير المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي والذين كانوا يعملون بصفة دائمة يمكن أن نصل إلى عدد يقارب 200 ألف عامل، وإذا أضفنا إليهم الذين كانوا يشتغلون بصفة مؤقتة خاصة في فترات الأشغال الكبرى كالحرث والحصاد وجني الكروم يمكن الوصول إلى حوالي 500 ألف عامل. وكل هؤلاء كانوا يعيشون في ظروف مأساوية.[2] وقد ورد في الرسالة الموجهة لوزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 08جويلية 1954 من قِبلِ الاتحاد العام للنقابات الجزائرية أن الأجور اليومية الدنيا في القطاع الفلاحي كانت تقدر خلال تلك الفترة ب386 فرنك و340 فرنك و300 فرنك في المناطق الثلاث على التوالي، بينما إذا أخذنا بعين الاعتبار معدل 8 ساعات عمل في اليوم كانت تقدر

[1]- Aom, 81F1965, compte rendu détaillé des travaux de la Commission Supérieure Algérienne des Conventions Collectives lors de la réunion du 20 Juillet 1953.
[2]- Aom, 81F/1562, lettre adressée par l'Union Générale des Syndicats Algériens (U.G.S.A) au ministre de l'intérieur en date du 08 Juillet 1954.

الأجور اليومية الدنيا في القطاعات التجارية والصناعية تقدر 688 فرنك و624 فرنك و560 فرنك في المناطق الثلاث على التوالي. فأجور القطاع الفلاحي كانت بالتالي مرتين أدنى من أجور القطاعين التجاري والصناعي، كما كان الفارق جد محسوس إذا ما قورنت بأجور القطاع الفلاحي سارية المفعول بفرنسا. وفي أحسن الأحوال كان العامل الذي يشتغل لمدة 20 يومًا في الشهر يتقاضى ما يعادل 7700 فرنك في المنطقة الأولى. وبمقارنة الأجور بالأسعار، تساءل الإتحاد العام للنقابات الجزائرية في ذات الرسالة: « كيف يمكن لهذا العامل أن يعيل أسرته (التي تتكون من 06 أفراد فما فوق) بأجر يومي يقدر بحوالي 250 فرنكاً، في حين أن 01 كلغ من الخبز يعادل 60 فرنكاً و01 كلغ من اللحم يتراوح مابين 400 و500 فرنك و01 كلغ من السكر يقدر بحوالي 135 فرنك و01 لتر من الزيت بحوالي 230 فرنك».[1]

وقد صرح قايدي لخضر بصفته ممثلًا لعمال القطاع الفلاحي في الاجتماع الذي عقده الفرع المتخصص في المسائل الفلاحية التابع للجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية المخصص لدراسة مسألة إعادة النظر في أجور عمال القطاع الفلاحي المنعقد في 04 مارس 1954، بأنه لم يكن ممكنًا القبول بوجود أجر أدنى مضمون خاص بالقطاع الفلاحي وآخر خاص بالقطاعين الصناعي والتجاري، وأنه كان من الممكن رفع أجور عمال الفلاحة آنذاك حيث كان العديد من العمال الذين لم يكونوا يستفيدون حتى من الأجر الأدنى المضمون. كما اعتبر أن القطاع الفلاحي كان بإمكانه أن يتحمل ثقل رفع الأجور آنذاك بالنظر إلى الأرباح المحققة من قِبلِ المؤسسات الفلاحية بمقارنة إنتاج الكروم الذي ارتفع بنسبة 30 بالمائة بين عامي 1952 و 1953. ورداً على تعقيب السيد فالي فريدريك ممثل المستخدِمين الفلاحيين حول معاناة أصحاب المستثمرات الفلاحية من تدهور الأسعار وصعوبة التسويق مما جعلهم غير قادرين على تحمل عبء رفع الأجور، صرح قايدي بأن أصحاب المستثمرات الصغيرة والمتوسطة كانوا يعانون بالفعل من صعوبات، الأمر الذي لم يكن ينطبق على أصحاب المستثمرات الكبيرة خاصة في المنطقة الأولى وأن صعوبات التسويق ناجمة عن تدهور القدرة للسواد الأعظم من العمال، والتي كان يمكن أن تتحسن برفع الأجور.[2] وفي ذات اليوم الذي عقد فيه الاجتماع أصدر الحاكم العام للجزائر روجي ليونارد قرار إعادة النظر في أجور القطاع الفلاحي جدّ المنخفضة فحسب باستحداث علاوة يومية دخلت حيز التنفيذ بداية من 08 مارس 1954. وحدد

[1]- Aom, 81F/1562, lettre adressée par l'Union Générale des Syndicats Algériens (U.G.S.A) au ministre de l'intérieur en date du 08 Juillet 1954.
[2]- Aom, 81F/1562, procès verbal de la réunion du 04 Mars 1954 de la section spécialisée pour les questions agricoles.

القرار الأجور اليومية الفلاحية الدنيا السارية المفعول في المناطق الثلاثة بموجب قرار 12 أكتوبر 1951 التي كانت على النحو الآتي: 345 فرنك في المنطقة الأولى، 316 فرنك في المنطقة الثانية و276 فرنك في المنطقة الثالثة.[1] كما حدد قيمة العلاوة المخصصة لكل منطقة وكانت: 40 فرنك و32 فرنك و24 فرنك في المناطق الثلاثة على التوالي.كما حدد القرار أن الزيادات تخص الأجور اليومية التي لم تكن تتجاوز بإضافة العلاوة 385 فرنك في المنطقة الأولى، 348 فرنك في المنطقة الثانية و300 فرنك في المنطقة الثالثة دون سواها.[2]

6.ضعف نظام الضمان الاجتماعي.

تشير الإحصائيات الرسمية الفرنسية إلى أنه في بداية سنة 1955 كان عدد المؤمنين خارج القطاع الفلاحي يقدر بحوالي 613 ألف مؤمن، وإذا أضفنا إليهم 170 ألف مؤمن في القطاع الفلاحي، نصل إلى عدد 800 ألف مؤمن، وإذا أضفنا إليهم أزواجهم وأطفالهم نصل إلى عدد يناهز 2.300.000 مؤمن.[3] وهذا الرقم كانت السلطات الفرنسية تعتبره انجازًا كبيرًا في مجال الحماية الاجتماعية، لكن إذا ما قارناه بعدد الأهالي الجزائريين سنة 1954، الذي قدر بحوالي ثمانية ملايين نسمة، نجد أن العدد جدّ قليل.كما كان عدد المؤمنين يشمل بالخصوص الأوروبيين الذين كان عددهم حوالي 800 ألف خلال ذات الفترة. وبعملية حسابية بسيطة نجد أن عدد المؤمنين الجزائريين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإحصائيات الرسمية كان حوالي 1.500.000 مؤمن فحسب، وهو ما

---

[1]- في 12 أكتوبر 1951 أصدر الحاكم العام للجزائر روجي ليونارد قرار رفع أجور القطاع الفلاحي بنسبة 15 ٪ حسب تعليمات وزير الداخلية الفرنسي لتصبح الأجور اليومية في المناطق الثلاث على التوالي على النحو الآتي:345 فرنك، 315 فرنك و276 فرنك. وكانت زيادة جدّ ضئيلة استصغرها حتى الحاكم العام ذاته ويتبين من خلال الرسالة التي وجهها يوم صدور القرار إلى وزير الداخلية الفرنسي وجاء فيها: «لا يمكنني إخفاء قلقي حيال الوضع المأساوي للسكان، الذي لا يمكن لأحد إنكاره. وحسب رأيي فإن التطور الذي عرفته المنتوجات الأساسية، يمكن للاقتصاد الفلاحي تحمل تكاليف زيادات أكبر في أجور القطاع. إن القدرة الشرائية لعمال القطاع الفلاحي ستبقى في هذا الحال جد منخفضة بالمقارنة مع المواد الأساسية. فإذا كان العامل الفلاحي في المنطقة الأولى في جويلية 1947 قادرًا بأجره اليومي المقدر ب144 فرنك على شراء 8,250 كيلوغرام من الخبز ...فلا يستطيع بأجره الحالي المقدر ب345 فرنك شراء إلا 5,948 كيلوغرام من الخبز. وإذا كان في المنطقة الثالثة فيجب أن يكتفي ب4,758 كيلوغرام. إن قراري تزامن مع إعلان الصحافة برفع أجور القطاع الفلاحي في منطقة السان الفرنسية إلى 83,50 فرنك للساعة الواحدة». المصدر:

Aom, 81F/1562, lettre adressée par le Roger LEONARD, gouverneur général de l'Algérie en date du 12 0ctobre 1951 au ministre de l'intérieur français.

[2]- Le Journal d'Alger du 16 mars 1954.

[3]- Aom, 81F /56, Bulletin du service d'information du gouvernement général de l'Algérie du 08 Février 1955.

كان يمثل حوالي 18,75 % من مجموع الجزائريين. وأمام هذه النسبة الضئيلة من الجزائريين الذي مسّهم نظام الضمان الاجتماعي، كانت السلطات الاستعمارية تطرح مسألة عجز صناديق الضمان على تحمل أعباء المنح العائلية الخاصة بالجزائريين بسبب معدلات الولادات المرتفعة لديهم، «لذلك فإن مؤشر عدد الأطفال لكل أجير يساوي ثلاثة أضعاف ما هو عليه في الميتروبول ».[1]

II. واقع الحركة المطلبية في بداية 1950.

وُجد اختلاف واضح في الحركة المطلبية بين النضال العنيف وشبه التمردي والمضطهد بشدة والذي قام به العمال الجزائريون في أرصفة الموانئ والمناجم والقطاع الفلاحي بقيادة مناضلي الكونفدرالية العامة للشغل بمساندة الحزب الشيوعي الجزائري، وبين نضال الموظفين والعمال الأوروبيين وعمال السكك الحديدية، الذي قادته كل التنظيمات النقابية باستمرار.[2]

1.النضال الاجتماعي والمهني.

أ. لدى عمال أرصفة الموانئ.

كان عمال أرصفة الموانئ يشار إليهم دائما كمثال يقتدى به في النضالات. ففي كل السنوات، لم يكن يمر شهر دون أن يشهد هذا القطاع انقطاعًا عن العمل، إذ كانوا دائمي التأهب والاستعداد لمواجهة أي استفزاز أو مساس بكرامتهم الإنسانية أو بقوانين العمل. لذلك لم يكن عمال الأرصفة يتعرضون لإجراءات الاستعباد مثل زملائهم في القطاعات الأخرى. وبفضل نضال عمال أرصفة الموانئ، أصبحت هذه المهنة مُشَرِفة لأصحابها، لأنها كانت أكثر حمايةً وأعلى أجراً. وعليه كان عمال أرصفة الموانئ يتصدرون النضال من أجل ظروف أحسن في الحياة والعمل،[3] وكانت المطالب المتعلقة برفع الأجور وضمان العمل هي التي تحتل صدارة اهتماماتهم.

لم يكن النضال مقتصراً على العمال الدائمين بل تجاوزه إلى العمال الظرفيين أو المؤقتين. فعلى مستوى ميناء الجزائر قام العمال المؤقتون في النصف الأول من شهر جانفي 1954 بإنشاء ما يعرف "بتجمع الدواكرة الظرفيين لميناء الجزائر" بمبادرة من قِبلِ بروبي ڤاستون لويس[4] وكان تجمعًا مستقلًا عن

---

[1]- Aom, 81F /56, Bulletin du service d'information du gouvernement général de l'Algérie du 08 Février 1955.

[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. p.359.

[3]- Boudia Bachir MERAD, témoignage sur le mouvement révolutionnaire en Algérie, Op.cit. p.78-79.

[4]- بروبي ڤاستون لويس الأمين العام للتجمع، عُرف باسم "الباريسي"، لم يكن يتمتع حسب تقارير الشرطة بسجل نظيف، إذ توبع في أواخر سنة 1952 بتهمة المشاركة في عملية احتيال.رغم تمتعه بالذكاء و قوة الخطاب، إلا أنه كان مجرد سكير عاش

الكونفدرالية العامة للشغل وعن نقابة القوة العمالية. واستطاع أن ضم حوالي 180 عاملًا في ظرف بضعة أيام ووصل عددهم إلى حوالي 300 عامل في شهر مارس من ذات السنة. وحسب التقارير الفرنسية فإن الكونفدرالية العامة للشغل انزعجت من إنشاء هذا التجمع الذي أخلط أوراقها في مسعاها لتعبئة هذه الفئة في صفوفها وكانت أغلبية مطالبه إزاء الإدارة مبررة واستجابت لها وفق القوانين سارية المفعول[1].

ب.عمال الفلاحة والمناجم.

على عكس عمال الأرصفة المتمركزين في الموانئ، وجد عمال المناجم والقطاع الفلاحي المبعثرون عبر الورشات والمزارع صعوبات في تنسيق نشاطاتهم، لذلك كانوا يدفعون ثمنا غاليا في نضالهم، وكانوا يقومون بعدة إضرابات لتحسين أجورهم التي ظلت ضعيفة وظروف عملهم التي لم تكن تطاق.

في سنوات الخمسينات، كانت إضرابات عمال المناجم طويلة وصعبة، بحيث دامت عدة أسابيع في تيمزريث بين ديسمبر 1950 وجانفي 1951، واستمرت عدة أشهر في بوقايد (120 يوم)، وزكار وسيدي معروف وبوخيامة وبوعمران والعالية.كانت الاضرابات قصيرة المدى (أقل من 24 ساعة) تحدث استثناء، كما كان حجم المشاركة جدّ مرتفع دومًا. وقد حقق العمال على إثر هذه الاضرابات مكاسب هامة تمثل أهمها في الرفع النسبي للأجور. وكان الدور الذي لعبه مناضلو الكونفدرالية العامة للشغل في هذه الاضرابات جدّ نشيط. كما وُجدت هناك نجدات للمضربين رغم كونها غير كافية، إذ لم يتحصل عمال المناجم إلا على 500 فرنك للشخص الواحد لمدة حوالي 4 أشهر من النضال في خريف وشتاء 1952 و 1953. وقد علَّل مسؤول في الكونفدرالية العامة للشغل هذا الضعف في التضامن بجهل عمال القطاعات الأخرى وخاصة موظفي وأعوان المصالح العمومية أن النضال الذي كان المنجميون يقودونه موجه أساسا لإزالة الجمود المفروض على الأجور.

وقد كان موقف السلطات الاستعمارية عنيفا للغاية إزاء هذه الاضرابات في كل مكان: فإضراب مليانة في أكتوبر 1952 أعقبه 27 توقيفاً. أما في تيمزريت، فقامت السلطات الاستعمارية بغلق أبواب المنجم أمام 800 منجمي لمدة عدة أشهر (من 26 أوت 1953 إلى 26 أفريل 1954)، ولم

لسنوات كمتشرد حقيقي في أرصفة الميناء. وأن الهدف الأساسي من وراء إقدامه على إنشاء النقابة كان الحصول على مقر من أجل اتخاذه مكاناً لنومه رفقة جاريته واستغلال أموال الاشتراكات لصالحه وضمان تعيينه في المكتب المركزي للتشغيل بصفة مندوب عمالي على قدم المساواة مع مندوبي الكونفدرالية العامة للشغل ونقابة القوة العمالية.

[1]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire de police chargé du 2 éme arrondissement en date du 10 Mars 1954 au sujet des dockers occasionnels..

يتم فتحها إلا تحت ضغط مسيرة كبيرة قام بها المنجميون والفلاحون والتجار الصغار باتجاه إدارة سيدي عيش.[1]

كانت مطالب عمال المناجم تتمحور أساساً حول الأجور والمنح وإجراءات السلامة في المناجم. فبتاريخ 8 ماي 1953، اجتمع المندوبون الممثلون لعمال المناجم لعمالة قسنطينة وقاموا بالتصويت على عريضة قدمت لوزير الداخلية الفرنسي وتضمنت النقاط الآتية: ضرورة الاجتماع العاجل للجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية من أجل تحديد الأجر المهني الأدنى المضمون، تبعاً لارتفاع تكاليف المعيشة، رفع المنح العائلية عن طريق منح علاوة شهرية تقدر ب2000 فرنك عن كل طفل، رفع قيمة منحة التقاعد في قطاع المناجم، إلغاء الغرامات والتوقيفات عن العمل، توسيع صلاحيات مندوبي العمال لمراقبة إجراءات الأمن والنظافة في مختلف المناجم...[2]

أما عمال القطاع الفلاحي، فقد كان نضالهم النقابي ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى لصعوبة تنظيم عمال الأرياف في إطار العمل النقابي، نظرا لتبعثرهم وتنقلهم المستمر، كما كان للقمع الممارس من قِبلِ الكولون تأثير كبير في عرقلة النضال النقابي بل خنقه. ويقول بورويبة: «كانت كل محاولة "للتمرد" حسب وصف الباترونا للعمل النقابي، تُعاقب بالتسريح من العمل وغالبا بالسجن من قِبلِ الحارس الريفي أو الدركي بأمر من الكولون».[3] وهو نفس ما ذكره أحمد مهساس من أن ضعف النضال النقابي لدى عمال الأرياف كان عائدًا إلى: «الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون إليه من قِبلِ الإدارة الفرنسية. لأن المعمرين كانوا يوشون بكل عامل جزائري منخرط في النقابة على أنه عنصر محرض ومعادٍ لفرنسا».[4]

وفي شهر أفريل من عام 1951، وجه الحزب الشيوعي الجزائري دعوة لمناضليه في مختلف المناطق لتعبئة عمال القطاع الفلاحي من أجل الانخراط في النقابات الفلاحية، على اعتبار أن الانتصار على الامبريالية في بلد ذي تنظيمات فلاحية مثل الجزائر، مرهون بالمشاركة المباشرة والنشيطة للطبقة الفلاحية في النضالات. وتنفيذاً لتعليمات الحزب الشيوعي، باشرت الكونفدرالية العامة للشغل حملة واسعة في الأوساط الريفية، توجت بعقد الندوة الأولى لعمال الأرض في مقر "المركز المدني" (قصر الشعب حالياً) أيام 11 و 12 و 13 نوفمبر 1951 لوضع أسس التنظيم النقابي

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. pp.362, 363.
[2]- Aom, 81F/1576, lettre adressée par l'Union Algérienne des Travailleurs du Sous-sol et Assimilés au ministre de l'intérieur portant sur les résolutions des mineurs Constantinois le 09 Mai 1953.
[3]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit. p. 132.
[4]- Ahmed MAHSAS, op.cit.p, 91.

لهؤلاء العمال ووضع ميثاق مطلبي وتحديد آليات تحقيقه. وتم التحضير المسبق لهذه الندوة بعقد اجتماعات تحضيرية في مختلف المراكز الفلاحية في العمالات الثلاث وزيارة الحقول وتوزيع المناشير التحريضية وتعليقها من أجل التعريف بأوضاع عمال القطاع الفلاحي والمطالب التي كان يجب تحقيقها. وقد حظر في الندوة 138 مندوبًا (44 منهم عن عمالة الجزائر، 55 عن عمالة وهران و34 عن عمالة قسنطينة، بالإضافة إلى 05 ضيوف) رغم أنه كان من المنتظر حضور 400 مندوب. وترأس الندوة السيد كارو بمساعدة أندري رويز.[1] وخلال الندوة استعرض لخضر قايدي الميثاق المطلبي لعمال الأرض، تمحور حول رفع الأجور، تحديد عدد ساعات العمل، دفع المنح العائلية، الاستفادة من المنح الطبيعية كالحبوب، توفير السكن، الضمان الاجتماعي، محاربة البطالة، الاعتراف بمندوبي الحقول، الحرية النقابية وحرية التعبير، توزيع الأراضي والإصلاح الزراعي، إلغاء البلديات المختلطة ومناطق الجنوب، تعليم الأطفال الجزائريين، فصل الدين الإسلامي عن الإدارة والدولة. كما عبر كل من قايدي ورويز عند نهاية الأشغال عن أملهما في أن يساهم نضال عمال القطاع الفلاحي مع عمال القطاعات الأخرى في تحقيق استقلال الجزائر. ورغم المجهودات الجبارة التي بذلت لإنجاح هذه الندوة الأولى، إلا أنه تم تسجيل نقائص تمثلت أساساً في عدم حضور العدد المنتظر من المندوبين، كما كان جلهم غير مفوضين من قِبلِ زملائهم، إنما عينتهم الكونفدرالية العامة للشغل. وبالإضافة إلى ذلك لم تتمكن الكونفدرالية من عقد العديد من الندوات التحضيرية في المراكز الفلاحية خاصة في عمالة قسنطينة التي عقدت فيها ندوتان فحسب في عنابة وبجاية. تلك النقائص التي لا تحط من قيمة الندوة التي تعتبر الأولى من نوعها من حيث جديتها وعريضة المطالب التي تمت صياغتها.[2]

كان مناضلو الكونفدرالية العامة للشغل يقومون في كل مكان بحملات لتوعية هؤلاء العمال بضرورة الانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل لتلبية مطالب العمال الفلاحيين التي تمحورت حول الأجور وساعات العمل والحرية النقابية.[3] وكذلك لمحاربة كل أشكال الاضطهاد الكولونيالي وكذلك الدفاع عن السلم في العالم. وقد صرح علي خوجة محمد الأمين العام للإتحاد الجزائري لنقابات عمال

[1]– السيد كارو مستشار الاتحاد الفرنسي وأمين عام فدرالية الفلاحة التابعة للكونفدرالية العامة للشغل آنذاك ونائب رئيس دولية عمال الأرض، أما السيد أندري رويز فكان الأمين العام للجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر.

[2]- Aom, 1F/1567, note de renseignement adressée par le gouverneur général de l'Algérie au ministre français de l'intérieur le 29 Novembre 1951 au sujet de la première conférence algérienne des travailleurs de la terre.

[3]- Aom, 1F/175, tract distribué par la section fédérale de l'agriculture affiliée à l'Union des Syndicats Confédérés de l'Algérois en date du 25 Juillet 1954. Annexe 08.

الفلاحة بأن الاتحاد كان يسعى لتعبئة كل عمال الأرض في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل من أجل النضال ضد أرباب العمل وتحسين أوضاعهم المعيشية، كما أعرب عن تأسفه من نقص حركية أغلبية عمال القطاع الفلاحي وقلة اهتمامهم بالمسائل النقابية وضعف إدراكهم لأهمية النضال في ظل مركزيات نقابية قوية على غرار الكونفدرالية العامة للشغل.كما أشار إلى تأثير مناورات الإدارة وكذلك الكولون الكبار التي كانت تهدف إلى إبقاء الفلاحين في وضعية البؤس الأبدي.[1] وكان سبب بذل الكونفدرالية لمجهودات معتبرة في سبيل تعبئة عمال القطاع الفلاحي رغم صعوبة الأمر يعود إلى اقتناع قادتها «باستحالة وجود حركة نقابية قوية من دون عمال الأرض».[2] وقد شكلت مسألة أوضاع الفلاحين و نضالهم محور اهتمام الاتحاد العام للنقابات الجزائرية التي أنشئت بداية من جوان 1954؛ وقد تجلى الأمر بوضوح في قيام إدريس أوجينة وكان أمينًا دائمًا في الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بمراسلة رئيس الاتحاد الجزائري للكونفدرالية العامة للفلاحين[3] من أجل تنظيم لقاء لدراسة أوضاع عمال القطاع الفلاحي وكذلك طبيعة مطالبهم، وقد اعتذر عن ذلك بسبب العطلة وعدم إمكانية جمع أعضاء اللجنة المديرة على أن تتم مناقشة الأمر عقب الدخول الاجتماعي[4] كما تجلى كذلك في التعليمات التي وجهها الاتحاد لكل المسؤولين النقابيين على مختلف المستويات والتي تضمنت ضرورة الاتصال بالعمال في المزارع وورشات جني العنب وإرسال مندوبين لرؤساء البلديات، حكام العمالات وللحكومة العامة للجزائر لتدعيم مطالب الفلاحين، وكذلك تعبئة أكبر قدر من الزملاء ومن وسائل النقل لإنجاح الحركة المطلبية التي حققت بعض المكاسب في عمالة وهران، وكذلك العمل على الإسراع في تنظيم التضامنين المادي والمعنوي لصالحهم مباشرة مع بدء أي حركة مطلبيه.[5] كما عرض وفد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الذي زار باريس في جويلية 1954، الذي استقبله رئيس ديوان وزير الداخلية الفرنسي جملة من المطالب التي تم التذكير بها في إحدى المراسلات الموجهة لوزير الداخلية أسبوعين بعد اندلا ع الثورة، التي تمثلت في: الرفع الشامل لأجور القطاع الفلاحي، تعميم نظام المنح العائلية على عمال القطاع الفلاحي، تطبيق القانون المتعلق بالحجم الساعي السنوي

[1]- Aom, 1F/175, rapport de la P.R.G du district d'Alger en date du 18 Aout 1954 au sujet d'une conférence régionale agricole organisée à Blida par l'Union Régionale des Syndicats Confédérés.
[2]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

[3]– هي عبارة عن نقابة لأرباب العمل.

[4]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 03 Septembre 1954 au sujet de l'activité de l'U.G.S.A en ce qui concerne les ouvriers agricoles.
[5]- Aom, 1F/175, circulaire diffusée par l'U.G.S.A en date du 07 Septembre 1954 à l'adresse des responsables syndicaux sur les principaux axes de leurs activités.

الخاص بالقطاع الفلاحي الذي قدر ب2400 ساعة، تطبيق نظام الأجر السنوي، إنشاء صندوق لتعويض العطل المدفوعة الأجر، الذي كان يجب أن ينخرط فيه كل المستخدِمين، وتوزيع الأراضي التابعة للمحافظات العقارية والبلديات على العمال الفلاحيين وكذلك على الفلاحين الصغار الذين لم يكونوا يمتلكون أراضي أو ما كان يكفي منها.[1] وخلال الندوات النقابية الفلاحية التي انعقدت في كل من البليدة ومتيجة وشرشال ودوبيري يومي 15 و 16 أوت 1954 عشية بدء موسم الجني، قام عمال الفلاحة بإعداد لائحة مطالب تمثل أهمها في: إعادة النظر في مقاييس التصنيف والأجور،[2] تحديد مواقيت العمل (من الخامسة إلى العاشرة والنصف صباحاً، ثم من الثانية بعد الزوال إلى السادسة مساء، أي 09 ساعات عمل في اليوم)، المطالبة ببعض المنح العينية التي تمثلت في خبزة تعادل 700 غرام و 02 كلغ من العنب في اليوم وتجهيز مستودعات مضاءة لنومْ العمال الموسميينٍ واستراحتهم والمنح المختلفة، عدم التمييز في التوظيف، دفع الأجور في السبت مساء كل نصف شهر.[3]

ومن أهم الحركات الإضرابية التي قادها عمال القطاع الفلاحي، نذكر إضرابات قاطفي العنب في سبتمبر 1950 في عمالة الجزائر، وكذلك إضرابات أفريل 1951 في برج الكيفان، الرغاية، عين طاية، الرويبة، بئر خادم، البليدة، عين بنيان، موزاية، حجوط وشرشال، التي تزامنت مع الاضرابات التي حدثت في كل من قسنطينة، سكيكدة، الحروش، عنابة وعين رقادة. أما في منطقة وهران، فاتخذ إضراب بن باديس في سبتمبر 1952 طابع التمرد، بحيث شكل الكولون ميليشيات من أجل مواجهة «التمرد المحتمل» حسب ما صرح به رئيس بلدية العمرية قرب وهران. وقد تدخل في هذه الحركة الاضرابية مناضلون من الكونفدرالية العامة للشغل ومن الحزب الشيوعي الجزائري. وقام المضربون بمهاجمة مركز الدرك الوطني، وكسروا أبواب الثكنة ومخازن الأسلحة وهدموا أعمدة الكهرباء. وكان رد فعل المعمرين عنيفا، بحيث تم توقيف حوالي 30 نقابياً، وصدرت في حقهم أحكام تراوحت بين سنتين و18 شهرا سجنا. لكن تضامن عمال القطاعات الأخرى كان فعالا، إذ أخذت الكونفدرالية

[1]- Aom, 81F1567, lettre adressée par le secrétariat de l'U.G.S.A au ministre français de l'intérieur en date du 15 Novembre 1954 au sujet des revendications urgentes de la classe ouvrière en Algérie.

[2]– المطالبة بتصنيف عمال الفلاحة إلى ثلاثة أصناف مهنية وهي: الصنف الأول وتضمن العمال المكلفين بتقليم العنب وحراس المحاصيل وحمالي الماء (500 فرنك /اليوم)، الصنف الثاني وتضمن العمال الحمالين، المكلفين بالجني، سائقي العربات (600فرنك/اليوم)، الصنف الثالث وضم سائقي الجرارات (675 فرنك/اليوم)، الصنف الرابع وضم مسؤولي الفرق (كانوا يحصلون على زيادة 20% على الأجر الخاص بالفئة الثانية أي ما كان يعادل 720 فرنك/اليوم).

[3]- Aom, 1F/175, tract diffusé par la Région de Blida de l'Union Générale des Syndicats affiliée à la C.G.T. pour l'amélioration des salaires et des conditions de travail dans l'agriculture.

العامة للشغل على عاتقها مهمة الدفاع عن المتهمين، وقامت بدعم السجناء وعائلاتهم مالياً. وتمكن المضربون من تحقيق بعض المكاسب مثل رفع الأجر اليومي من 50 إلى 100 فرنك.[1]

ت.نضال عمال البناء والأشغال العمومية ومواد البناء والخشب.

ليس بحوزتنا معلومات كافية حول ظروف عملهم والحركات الإضرابية التي قادوها وكذلك المكاسب التي حققوها، لكننا ندرك أن واقع أجور هذه الفئة لم يكن يختلف كثيراً عن الواقع العام لطبقة الأجراء في الجزائر آنذاك. كان عددهم حوالي 130 ألف عامل سنة 1954، وكانوا يتقاضون في المتوسط أجرًا سنويًا لم يكن يتجاوز 133.739 فرنك وهو ما كان يعادل 11.145 فرنك في الشهر، وتعتبر هذه القيمة أدنى من الأجر الوطني الأدنى المضمون آنذاك. كما عانى الآلاف من العمال المنتمين إلى هذا القطاع من شبح البطالة الجزئية أو المطلقة في سنوات الخمسين، بسبب تقليص الميزانية الموجهة من قِبلِ الجمعية الجزائرية بنسبة 30 % لقطاع السكن و14 % للبناءات المدرسية و30 % لأشغال المياه. وبالإضافة إلى هذا الأمر، استغلت الباترونا الوضع من أجل التعدي على الحريات النقابية ما تجلى في عدة أمثلة على غرار منع 50 عاملًا من دخول المؤسسة الجزائرية لخشب الأوراس بسبب مطالبتهم باحترام قانون 16 أفريل المتعلق بمندوبي العمال، تسريح 12 مندوبًا عن عمال المؤسسة من قِبلِ الشركة الجزائرية إيترنيت بالقبة بالجزائر العاصمة، بسبب الإضراب الذي باشروه بتاريخ 28 أفريل 1954، قيام مؤسسة أندري بوري بالمرسى الكبير بوهران بمنع المندوبين من التدخل ميدانياً في الورشات لتسوية الخلافات التي كانت تنشب بين العمال والإدارة وذهبت إلى حد فرض العقوبات من أجل منعهم من أداء مهامهم.[2]

ث.نضال الموظفين.

إن القطاعات التي كان يغلب فيها العنصر الأوروبي مثل البنوك، كهرباء وغاز الجزائر، الخدمات العمومية، والموظفين قد شهدت بدورها حركات مطلبية وإضرابات، وكانت طويلة في بعض الأحيان. وكان الدافع الرئيسي لأغلب هذه الاضرابات المطالبة برفع الأجور والمنح أو التعويضات المختلفة. لكن على عكس الموانئ والمناجم والقطاع الفلاحي، لم يكن الموظفون يتعرضون للاضطهاد العنيف، وإن كان موجودًا. وكانت مطالب الموظفين تتمحور أساساً حول رفع الأجور والمعاشات ومنح التقاعد والمنح العائلية. ومن أهم القطاعات التي شهدت الاضرابات نذكر:

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., pp.364, 365.
[2]- Aom, 81F1567, lettre adressée par l'Union Algérienne du Bâtiment, Travaux Publiques, Matériaux de Construction, Bois et Parties Similaires le 16 Juillet 1954 au ministre français de l'intérieur.

– مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر: أهم حركة إضرابية شهدتها مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر بدأت يوم 24 فيفري 1950، وكانت من تنظيم لجنة الوفاق التي تألفت من نقابيي الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، من أجل المطالبة برفع الأجور والمنح العائلية، وإعطاء منحة الثلاثة آلاف فرنك، وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي، وتحسين إجراءات الأمن (لأن الإضراب جاء عقب وفاة السيد محمد ولد أحمد يوم 21 جانفي على إثر تعرضه لصدمة بالتيار العالي) وشهد الإضراب تضامن عمال كهرباء وغاز المغرب الأقصى، لأنه كان آنذاك نظام ربط التيار الكهربائي بين المغرب الأقصى والجزائر، مما كان يسمح بتموين الجزائر بالتيار المغربي في حالة حدوث الانقطاع. ولهذا السبب قام الجزائريون بإعلام عمال المغرب الأقصى بإضرابهم لكي لا يكون هؤلاء سببًا في فشل الإضراب إذا ما تم تموين الجزائر بالتيار المغربي.[1] وقد حقق إضراب كهرباء وغاز الجزائر نجاحا كبيرا، بحيث تم عقد اتفاق بين المديرية العامة لكهرباء وغاز الجزائر وقيادة الاتحاد الجزائري لنقابات عمال كهرباء وغاز الجزائر، تضمن ما يلي:

– الرفع من الأجور حتى تتساوى مع الأجور المعتمدة في فرنسا.

– المراجعة السريعة لشبكة الأجور.

– وضع نظام اجتماعي موحد وفي المستوى لكل عمال كهرباء وغاز الجزائر.

– إعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية.

– منع فرض العقوبات على العمال في حالة عدم استجابتهم للاستدعاءات.

– توقيف المتابعات القضائية ضد الإطارات النقابية.[2]

و بدايةً من يوم 22 مارس 1951، عرف هذا القطاع ثاني حركة إضرابية مهمة دامت 22 يوماً، وتم تنظيمها من قِبلِ لجنة مابين النقابات التي كانت تضم نقابيي الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين والقوة العمالية، والتي شارك فيها غالبية المستخدمين وبتأييد من قِبلِ عمال الترامينو وعمال البناء والسكك الحديدية وأرصفة الموانئ. وقد حقق عمال كهرباء وغاز الجزائر عدة مكاسب مثل رفع منح الإقامة والمنح العائلية، وإدماج هذه المنح ضمن الأجر القاعدي. وكانت نقابة عمال الكهرباء والغاز تنتقد سياسة الحكومة الفرنسية في كيفية توجيه نفقاتها. فخلال مؤتمر النقابة العامة لأعوان الكهرباء والغاز لعمالة الجزائر المنعقد يومي 2 و 3 أفريل 1954 بالجزائر العاصمة، أعرب بن سيمون الأمين العام لنقابة الجزائر عن استيائه وتنديده بسياسة الحكومة

[1]- Boudia Bachir MERAD, témoignage sur le mouvement révolutionnaire en Algérie. Op.cit.p.80- 82.
[2]- Ibid.

الرجعية التي كانت تهتم بتضخيم ميزانية الاعتداء والحرب على حساب تلبية المطالب المشروعة للأجراء.[1] وفي أكتوبر 1954، قام العمال المكلفون بمراقبة العدادات والعاملون في صناديق الدفع التابعون لمؤسسة كهرباء وغاز الجزائر بإضراب من أجل الاحتجاج على أوضاعهم السيئة.[2]

– **البنوك والمؤسسات المصرفية:** في 31 مارس 1950، توقف عمال البنوك عن العمل بنسبة 90٪ في إضراب غير محدود شمل وهران والجزائر ثم كامل القطر الجزائري، واستمر الإضراب عدة أسابيع، واستفاد من تأييد الاتحادات الولائية للكونفدرالية العامة للشغل وكذلك مناضلي القاعدة التابعين للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.[3]

– **المعلمون والأساتذة:** قاموا في 09 نوفمبر بإضراب لمدة 24 ساعة ضد قوانين ماري وبارونجي (Marie & Béranger) التي كانت تُمَوِل المدارس الخاصة. وشارك فيه زهاء 80 ٪ من الأساتذة في مقاطعة الجزائر حسب الشرطة، بينما كانت نسبة الإضراب مرتفعة في المدن الأخرى (85 ٪ في البليدة، 90 ٪ في المدية، 82 ٪ في سور الغزلان، 90 ٪ في مليانة، 95 ٪ في تيزي وزو) ومن المحتمل أن حجم المشاركة في بقية القطر الجزائري كان قريبًا من هذه النسب.

– **عمال المستشفيات:** قاموا بعدة حركات إضرابية ونشاطات لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية، ومن بينها إضراب 24 أفريل 1954 لمدة يوم واحد، وتبين ذلك من خلال المناشير التحريضية الموزعة على العمال آنذاك، ومن بينها المنشور الموزع في مستشفى مصطفى باشا، الذي جاء على إثر الخلاف بين نقابة عمال المستشفيات التابعة للاتحاد العام للنقابات الجزائرية، ومدير المستشفيات المدنية الذي كان يرفض حتى استقبال أعضاء النقابة لتلبية مطالبهم الملحة التي تمثلت أساساً في: ترسيم العمال اليوميين، الدفع الفوري لكل مخلفات الأجور، التوقف عن عمليات التسريح التعسفي تطبيقاً للقانون ساري المفعول بفرنسا، دفع أجر يوم 24 أفريل 1954، وكانت هناك مطالب أخرى ذات طابع عام تمثل أهمها في إدراج مستخدمي المستشفيات ضمن قطاع الموظفين والرفع العام للأجور والمعاشات والمنح.[4] وتتضح صورة طبيعة نضال عمال الصحة عند تحليل مضمون القانون الأساسي للاتحاد الجزائري لمستخدمي مصالح الصحة الذي تمت صياغته في المؤتمر المنعقد

[1]- Aom,1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G de district d'Alger établie le 06 Avril 1954 au sujet du congrès du Syndicat Général des Agents de Gaz et de l'Electricité du Département d'Alger tenu les 02 et 03 Avril 1954 au siège du Foyer Civique.
[2]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire d'Alger établie le 22 Octobre 1954 au sujet de l'agitation sociale.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.., pp.367, 368.
[4]- Aom, 1F/175, Tract diffusé par le syndicat des services de santé d'Alger affilié à l'union générale des syndicats Algériens.

بالبليدة يومي 9 و10 أكتوبر 1954، الذي تضمن من بين أهداف الإتحاد «وضع حد لنظام الاستغلال الاستعماري واستغلال الإنسان من قِبلِ إنسان آخر»،[1] كما كانت نقابة الاستشفائيين تلح على تمتع العمال في الجزائر بذات الحقوق التي كان نظراؤهم بفرنسا يتمتعون بها، وقد ورد في أحد تقارير الشرطة حول ما صرح به باولي[2] خلال الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 14 أكتوبر 1954 بمستشفى مصطفى باشا ما يلي: «لقد استنكر (باولي) عدم تمتع الجزائريين بذات المزايا التي يتمتع بها عمال المتروبول ثم القول بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا».[3]

– عمال الدولة: نظم عمال الدولة عدة حركات مطلبية لتلبية مطالبهم، ولعلّ من أهمها المشاركة الفعالة في اليوم المطلبي بتاريخ 29 جانفي 1954، الذي دعت إليه كل من الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين وكذلك نقابة القوة العمالية.كما قرروا المشاركة في الإضراب العام لمدة 24 ساعة الذي دعت إليه الكونفدرالية العامة للشغل. وتمحورت مطالب هذه الفئة من العمال حول: دفع جزء من مستحقات العمال التي قدرت ب3.500 فرنك شهرياً لجميع فئات الأجراء اليوميين، رفع الأجر الأدنى المضمون على قاعدة 25.394 فرنك في الشهر من أجل 173 ساعة عمل، أي بمعدل 146 فرنك للساعة الواحدة، دفع التعويض التناقصي المقدر بثلاثة آلاف فرنك وبأثر رجعي بداية من 01 سبتمبر 1953، إعادة النظر في نظام المنح العائلية والضمان الاجتماعي عن طريق تطبيق الإجراءات المعمول بها في فرنسا.[4] وقد عبر توراي الأمين العام للاتحاد في مقال نشر في جريدة"Le Travailleur de l'Etat"(عمال الدولة) عن وضعية عمال الدولة قائلاً: «منذ حوالي 26 شهراً، بقيت أجورنا وكذلك المنح العائلية على حالها. في فرنسا، بدأت عمليات تسريح العمال وغلق مصانع الدولة التي مسَّت العديد من مؤسساتنا في الجزائر... ولاحظنا ازدياد ظاهرة البطالة وكذلك البؤس في منازل العمال. وأمام هذه الوضعية المقلقة، أصبحنا نشاهد أن أرباح الباترونا تزداد بوتيرة لم يسبق لها مثيل. وبالموازاة مع ذلك، كانت الحكومة تقوم بتخصيص مئات الملايير لميزانية الحرب، وترفض رفضاً باتاً الاستجابة لمطالبنا.كل هذه الثروات التي جناها أرباب

---

[1]- Aom, 1F/175, statuts de l'Union Algérienne des Personnels des Services de Santé élaborés lors du congrès tenu le 09 et 10 Octobre 1954.

[2]– باولي رئيس نقابة عمال المستشفيات وكذلك مندوب الفدرالية الفرنسية لعمال المستشفيات المنضوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل آنذاك.

[3]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire d'Alger établie le 13 Octobre 1954 au sujet de l'assemblée générale du syndicat des hospitaliers affilié à la C.G.T.

[4]- Le Travailleur de l'Etat, bulletin intérieur n°02 du l'Union Algérienne des Travailleurs de l'Etat paru en Février 1954.

العمل، وكل هذه المليارات التي التهمتها ميزانية الحرب تم تحقيقها فوق أظهر العمال الذين كانت تدفع لهم أجور أدنى من العمل المبذول».[1] وبتاريخ 21 أكتوبر 1954 كذلك، قام الاتحاد الجزائري لعمال الدولة بإضراب لمدة ساعة بسبب رفض الناحية العسكرية العاشرة لمطالب عمالها، واكتفاء الإدارة المركزية بباريس بتقديم الوعود فقط. وقيام الحكومة باستحداث منحة مقدرة ب6.5 فرنك/الساعة لفائدة الأجور المنخفضة التي حُرم منها العمال في الجزائر. وقد ورد في منشور تحريضي موزع من قِبلِ الفرع النقابي لورشات الصناعة الجوية بالبليدة بأن من حق العمال الاستفادة من المداخل التي تحصلت عليها فرنسا من جراء نهاية حربها في الهند الصينية.[2]

– **عمال البريد والمواصلات:** من بين الاضرابات التي نظموها نذكر إضراب أوت 1953، الذي أدى إلى إحالة 23 عاملًا مضربًا على العدالة بتهمة رفض الخضوع لأمر التسخير الذين فرضت عليهم عقوبات تراوحت بين الحبس والغرامات.[3]

ج. نضال عمال السكك الحديدية.

خلال سنة 1953، قام عمال السكك الحديدية بعدة نشاطات تحت مظلة الاتحاد الجزائري لعمال السكك الحديدية المنضوية تحت نقابة القوة العمالية من أجل الاحتجاج على إلغاء الخطوط الضيقة وإعادة النظر في الأجور، كما قامت الفدرالية النقابية القوة العمالية لعمال وإطارات وتقنيي السكك الحديدية لفرنسا والاتحاد الفرنسي بمراسلة وزير الداخلية من أجل التدخل لصالح الجزائر لتعميم إجراء تسوية الأجور، الذي تمت مباشرته في فرنسا بتاريخ 24 ماي 1953.[4] وقد تمكن العمال من الحصول على جزء مما كان يستجوب دفعه لهم، والذي قدر بخمسة آلاف فرنك، كما تم تأخير قرار الجمعية الجزائرية بإلغاء بعض الخطوط الثانوية. وقد وُجدت في صفوف العمال لجنة الوفاق التي كانت تضم نقابات الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين وكذلك نقابات القوة العمالية التي كانت تهدف إلى تنظيم نضالات موحدة. وخلال المؤتمر الذي عقده الاتحاد الجزائري لعمال السكك الحديدية أيام 18 و19 و 20 مارس 1954، تضمن البيان

[1]- Le Travailleur de l'Etat, bulletin intérieur n°02 de l'Union Algérienne des Travailleurs de l'Etat paru en Février 1954.
[2]- Aom, 1F/175, Tract diffusé par la section syndicale des Ateliers Industriels de l'Air affiliée à l'Union Algérienne des travailleurs de l'état au sujet de la grève du 21 Octobre 1954.
[3]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire principal chargé du 4éme arrondissement en date du 12 Décembre 1953 au sujet de la comparution devant la cour d'appel des 23 grévistes des P.T.T.
[4]- Aom, 81F/1567, lettre adressée par la Fédération Syndicaliste Force Ouvrière des Travailleurs, Cadres et Techniciens des Chemins de Fer de France et de l'Union Française le 05 Aout 1953 au ministre français de l'intérieur.

الختامي الذي تم التصويت عليه ضرورة النضال لرفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، التنديد بإلغاء الخطوط الثانوية وتقليص عدد العمال، ضرورة التنسيق بين النقل عبر الطرق والنقل عبر السكك الحديدية لإنهاء حالة العجز الذي كانت هذه الأخيرة تعاني منه وإدماج السكك الحديدية الجزائرية ضمن الشركة الفرنسية للسكك الحديدية.[1] وفي أكتوبر 1954، وقع إضراب عمال السكك الحديدية من أجل المطالبة بالرفع العام للأجور.[2]

ح.عمال المخابز.

قامت نقابة عمال المخابز المنضوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل بعدة مساعٍ لرفع الأجور مع مختلف الأطراف قبل اللجوء لخيار الإضراب. وقد قبلت نقابة أصحاب المخابز مبدئياً بالاستجابة لمطالبهم بشرط موافقة السلطات على إعادة النظر في أسعار الخبز وهوامش الربح. وتشير تقارير الشرطة إلى أن أصحاب المخابز كانوا يدفعون العمال للإضراب لتحقيق مطالب أصحاب المخابز وعمالها على حد سواء.[3] وقد صرح عبد القادر قناطري الأمين العام لنقابة الموانئ والدواكرة الذي كان حاضراً خلال الاجتماع الذي عقدته نقابة عمال المخابز بتاريخ 18 أكتوبر 1954 بالجزائر العاصمة، بأن عمال المخابز في وهران تمكنوا بفضل وحدتهم ونضالهم من تحقيق مطلب رفع الأجور بمقدار 50 فرنك لكل كرة من الفارينا وبأثر رجعي ابتدء من 15 جوان 1954، في حين تمكن عمال المخابز في قسنطينة من الحصول على زيادة بمقدار 70 فرنك، وأعاب على عمال الجزائر العاصمة عدم تحقيق أي مكسب بسبب سوء تنظيمهم وقلة اتحادهم. وتم خلال هذا الاجتماع التصويت على لائحة مطالب تضمنت ما يلي: رفع الأجور اعتباراً من تاريخ 15 جوان 1954، تطبيق نظام الثلاثة أسابيع عطلة مدفوعة الأجر في السنة بأثر رجعي. كما تم الاتفاق على اللجوء إلى خيار الإضراب في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم.[4]

[1]- Aom,1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger établie le 22 Mars 1954 au sujet du congrès de l'Union Algérienne des Cheminots (F.O,C.G.T) tenu les 18,19 et 20 mars 1954.

[2]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire d'Alger établie le 22 Octobre 1954 au sujet de l'agitation sociale.

[3]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire d'Alger établie le 20 Octobre 1954 au sujet de la réunion du syndicat des ouvriers boulangers (C.G.T).

[4]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire d'Alger établie le 19 Octobre 1954 au sujet de l'assemblée générale du syndicat des ouvriers boulangers (C.G.T)

خ.عمال الورشات الصناعية.

بداية من 16 ديسمبر 1953، نظم 11 عاملا من أصل 60 من مصنع الاسمنت "الأطلس" في الملاي بالحراش بإضراب جزئي. وبقي المصنع يعمل بصفة عادية وبدون أن تسجل أية حوادث حسب تقارير الشرطة. وقد قامت خلية الحزب الشيوعي الجزائري للحراش بنشاط حثيث لمساندة المضربين. وقامت بتوزيع منشور تحريضي في المدينة، تضمن التعريف بأسباب الإضراب ومطالب العمال التي تمثلت في: زيادة أجور العمال المتخصصين بنسبة 25 %، أجر يومي مقدر بمائة فرنك للعمال العاديين والدفع السريع لمصاريف الضمان الاجتماعي والصرف المنتظم للمنح العائلية. كما وجهت الخلية دعوة إلى كل العمال والموظفين والحرفيين الصغار والتجار لمساندة عمال المصنع في نضالهم ضد سياسة الحكومة الاستعمارية الفرنسية التي أدت إلى جمود الأجور وارتفاع الضرائب وركود الأعمال.كما دعت إلى جمع التبرعات لصالح العمال المضربين.[1] وبداية من 02 مارس 1954، قام عمال مصنع الزيوت والصابون ببني عمران بالأخضرية بحركة إضرابية احتجاجاً على تسريح زميلهم وهو مندوب نقابي عن الكونفدرالية العامة للشغل، مما دفع بصاحب المصنع إلى غلقه وطرد عماله، وتدخلت مفتشية العمل في الأمر، لكن هذا الأخير قرر انتظار مدة عشرة أيام لإعادة فتحه.[2]

د.النشاط النقابي في أوساط العاطلين عن العمل.

لاحظنا فيما سبق أن فترة الخمسينات شهدت حدة النضال المطلبي في جل القطاعات، لكن هذا الأمر لم يكن يقتصر على العمال، بل شمل حتى العاطلين عن العمل الذين كانت ظروف معيشتهم أسوأ بكثير من الذين أسعفهم الحظ في إفتكاك منصب عمل، ولو كان بصفة مؤقتة. ويقول بورويبة: «لاكتشاف حجم معاناة الملايين من الجزائريين العاطلين عن العمل، يكفي أن نرى طوابير المترشحين للعمل التي تتكون كلما ظهرت إمكانية لتوظيف بعض العمال في ورشة أو مؤسسة أو أرض فلاحية. إذ تبدأ الطوابير على الساعة الخامسة صباحا أملا في الحصول على منصب عمل ولو ليوم واحد. يحدث ذلك يوميا صيفًا وشتاءًا».[3] لذلك قام هؤلاء بتكوين لجان لتنظيم نشاطهم. وبذلت اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وكذلك الكونفدرالية العامة للشغل والحزب الشيوعي الجزائري مجهودات معتبرة في سبيل الدفاع عن العاطلين عن العمل. لذلك

[1]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire principal, chef de la circonscription de police d'état de Maison-Carrée en date du 11 Décembre 1953 au sujet de la grève partielle du personnel de la cimenterie d'Atlas.
[2]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G d'Alger établie le 11 Mars 1954 au sujet de la grève des huiliers et savonniers de Beni Amrane (Palestro).
[3]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.. p113.

قام عيسات إيدير بمساعدة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على وضع الهياكل التي تتكفل بإحصاء وتعبئة هؤلاء المنسيين والدفاع عنهم.

وقد كان لإصرار مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والدعم المقدم من قِبلِ اللجنة أثر كبير في تحقيق إنجازات مهمة. بحيث ظهر عبر القطر الجزائري عدد معتبر من لجان العاطلين عن العمل مما استوجب إنشاء تنسيقية وطنية لتأطيرها، وسارت الأمور نحو تكوين فدرالية العاطلين عن العمل التي كان على رأسها محمد فلوس الذي استطاع أن يقوم بعمل جبار لصالح هذه الفئة المنسية.إذ لم يكن نشاط الفدرالية واللجان المحلية التابعة لها يقتصر على المطالبة بالعمل، بل تعداه للمطالبة بوضع حد للظاهرة الاستعمارية، وهذا ما كان يظهر جليا من خلال البرنامج الذي تبنته والذي كان يهدف إلى ما يلي: – وضع حد للاستيطان الأوروبي في الجزائر.

– إلغاء منحة الثلث الاستعماري (33 ٪ من الأجر) التي كانت تقدم لكل موظف أوروبي يقبل العمل في الجزائر.

– المطالبة بإلغاء الدخلين في الأسرة الواحدة.

– المطالبة بالمساواة في الأجر الأدنى المضمون بين كل القطاعات (الصناعة، التجارة والفلاحة).

– النضال من أجل استفادة عمال القطاع الفلاحي من المنح العائلية.

– المطالبة بوضع نظام موحد للضمان الاجتماعي ونظام التقاعد.

– المطالبة بالزيادة من مراكز التكوين المهني والتكوين الإداري.

– السعي نحو التصنيع في الجزائر.

– المطالبة بإلغاء النظام الاستعماري بوضع نظام جديد يرتكز على الاقتراع العام.

وبضغط من الفدرالية، تمكن العاطلون عن العمل من تحقيق عدة مكاسب تمثلت أهمها في: مصادقة الجمعية الجزائرية على قانون ينص على وضع نظام لمساعدة العمال الذين كانوا يعانون من البطالة اللاإرادية. «لكن لم تلتزم إلا بلديتان بإنشاء صناديق المساعدة، لأن تسيير البلديات ظل تحت سلطة الأوروبيين. لذلك لا يجب أن نستغرب من النتائج الهزيلة التي كان المنتخبون الوطنيون يحققونها في البلديات لصالح فئة العاطلين عن العمل».[1]

لكن السلطات الفرنسية الاستعمارية لم تكن تنظر بعين الرضا إلى مختلف هذه اللجان المنتشرة في مختلف ربوع الوطن وهذا ما نلمسه من كلام الحاكم العام للجزائر: «وأضيف أن الشباب المسلمين

[1]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.., p.114.

الذين ليس لديهم عمل، أصبحوا يدركون أكثر فأكثر طبيعة واقعهم ويشكلون لجان البطالين التي تعتبر خميرة للاضطرابات التي من الخطر التقليل من أهميتها».[1]

وخلال المؤتمر التاسع للاتحاد العمالي للجزائر المنعقد في شهر نوفمبر 1953، أكّد السيد قسوم الأمين العام للاتحاد العمالي للجزائر على «ضرورة تدعيم الأجراء لمطالب العاطلين عن العمل من أجل تجنب مناورات الباترونا والإدارة الرامية إلى إفساد سوق العمل عن طريق إحداث المواجهة بين العاملين والعاطلين عن العمل من أجل إبقاء الأجور على حالتها المنخفضة... وأنه من الخطأ الكبير اعتبار النضال من أجل العاطلين عن العمل "نشاطًا غير نقابي"».[2] وفي يوم 27 فيفري 1954، قام الإتحاد العَمَالي للجزائر التابع للكونفدرالية العامة للشغل بتنظيم ندوة في مقر "المركز المدني" بالجزائر العاصمة لمحاربة البطالة وتسريح العمال بحضور حوالي 60 شخصًا، كان أغلبيتهم مسؤولين نقابيين منتمين إلى مختلف القطاعات المنخرطة في الكونفدرالية العامة للشغل. ودعا السيد قسوم الأمين العام للاتحاد العمالي للجزائر لضرورة اتحاد ذوي الأجور المنخفضة والمسرحين والعاطلين عن العمل لمناهضة سياسة الاستغلال التي كانت الحكومة تطبقها لصالح الرأسمالية.[3]

وضع الاتحاد العام للنقابات الجزائرية هو الآخر برنامجاً لوضع حد للبؤس والبطالة في الجزائر ولتحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يتمحور أساساً حول النقاط الآتية: ضرورة وضع حد لعملية نهب أراضي الجزائريين من قِبلِ المعمرين الكبار والمجموعات البنكية، إعادة توزيع الأراضي الجزائرية بصورة عادلة وعلى الذين خصبوها بسواعدهم، تزويد الفلاحين بمختلف التجهيزات الحديثة لإحداث قفزة في العملية الإنتاجية، حماية الأراضي المهددة بالانجراف، الاستغلال العقلاني للثروة المائية الموجهة للري، إدخال وتطوير الزراعات الصناعية مثل القطن والبنجر السكري التي كانت تتطلب عددًا كبيرًا من اليد العاملة وتساهم كذلك في تلبية حاجيات السكان النسيجية والسكرية، تطوير أساليب وتقنيات الاستغلال الزراعي، تطوير قطاع المناجم والصناعة...[4]

---

[1]- Aom, 81F1558, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministère de l'intérieur en date de 05 Juillet 1954.

[2]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 02 Décembre 1953 au sujet du 9éme congrès de l'Union Départementale d'Alger de la C.G.T.

[3]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 1er Mars 1954 au sujet de la conférence Algéroise de lutte contre le chômage et les licenciements organisée par l'U.D de la C.G.T.

[4]- Aom, 81F1558, programme de l'UGSA concernant la lutte contre le chômage et pour le développement économique et social de l'Algérie.

2.النضالات السياسية.

لم يقتصر نضال مختلف التنظيمات النقابية على الدفاع عن الانشغالات الاجتماعية والمهنية للعمال بل تعداه إلى انشغالات سياسية كانت تتعلق بالمسألة الوطنية أو بمسائل خارجية تتعلق بنضالات العمال في البلدان الأخرى أو بحركات التحرر في مختلف مناطق العالم. ومن أهم مظاهر هذا النضال السياسي؛ نذكر قيام قادة الكونفدرالية العامة للشغل بتحريض العمال على محاربة الإمبريالية والسير على خطى الشعب الفيتنامي الذي استطاع أن يدحضها في ديان بيان فو. وقد صرّح مصباحي حسين وكان أمينًا نقابيًا محليًا في إحدى الندوات بقوله: «نحن نائمون، علينا أن نستيقظ وأن لا نخاف من الشرطة، إن الوقت قد حان من أجل أن نناضل مثلهم (أي مثل تونس و المغرب)».[1] ونذكر كذلك أنه خلال التجمع الشعبي الضخم الذي نظمته الكونفدرالية العامة للشغل بتاريخ 31 أكتوبر 1954 بمناسبة زيارة بينوا فراشون الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل الأم للجزائر، تمت المطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي واحترام الحريات النقابية والديمقراطية.[2] وقد صرح قايدي لخضر في الكلمة التي ألقاها بأن الكونفدرالية العامة للشغل كانت مستعدة للتعاون مع أي كان في سبيل إنهاء الظاهرة الاستعمارية وقد كان ذلك بالعبارات الآتية: «يجب أن تتمكن الشرطة الحاضرة حتماً في هذا الاجتماع، من إبلاغ الوالي أو الحاكم بأن الكونفدرالية العامة للشغل ستسير يدًا في يد مع كل الذين قرروا محاربة الظاهرة الاستعمارية سواء كانوا شيوعيين أو كونفدراليين أو وطنيين».[3] وكان موقف فراشون داعماً لمسألة استقلال الجزائر، وقد عبر عن ذلك بما يلي: «إن استقلال الجزائر غالٍ علينا مثل استقلالنا. نحن هناك بفرنسا، وأنتم هنا في الجزائر، كلنا إخوة».[4]

وعلى الصعيد الخارجي، كان النقابيون يعلنون دوماً عن تأييدهم للنضال المسلح الذي كان يقوده الشعبين التونسي والمغربي من أجل التحرر. كما احتل صراع الحرب الباردة صدارة اهتماماتهم على غرار حرب الفيتنام. وعلى أرض الميدان، قام العمال بنشاطات تضامنية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قيام عمال أرصفة الموانئ (الدواكرة) بمقاطعة البواخر المحملة باتجاه الفيتنام لسنوات عديدة في موانئ وهران والجزائر وعنابة من أجل التعبير عن تضامنهم مع جبهة "الفيات – منه". وأجبروا السلطات الاستعمارية على تعبئة قوات اضطهادية ضخمة ضدهم، كما قاموا بإضراب لمدة طويلة

[1]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire principal de Maison-Carrée en date du 01 Aout 1954 adressé au préfet d'Alger au sujet des activités de la C.G.T.
[2]- Aom, 1F/175, tract de la C.G.T pour le meeting du 31 Octobre 1954.
[3]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire de police chargé de la permanence du nord en date du 31 Octobre 1954 au sujet du meeting en l'honneur de Benoît FRACHON. Annexe 25.
[4]- Ibid.

أحدث شجارات أدت إلى إقرار حظر التجوال لمدة 48 ساعة. وخلال الندوة التي عقدها الاتحاد العَمَالي للجزائر أيام 27 و28 و29 نوفمبر 1953 بالجزائر العاصمة، أعرب السيد أوجينة إدريس في مداخلته عن «تنديده بمساعي الباترونا الكولونيالية المؤيدة من قِبلِ بعض التنظيمات النقابية التي كانت تسمي نفسها حرة والتي كانت تحاول عن طريق الضغط ووسائل متعددة أن تقنع العمال بفكرة "النقابية غير السياسية" التي كانت تناضل في الميدان الاقتصادي فحسب»،[1] ثم استرسل في الحديث عن النظام الاستغلالي والحكومة المؤيدة له والحاقدة على الطبقة العمالية الأمر الذي يتجلى بوضوح في انعكاسات مشروع مارشال والميثاق الأطلسي المتمثلة في تأجيج إرادة الامبرياليين الفرنسيين للزيادة من حدة الآثار السلبية المترتبة عن استمرار النظام الاستعماري والتي تظهر بوضوح من خلال استمرار الحرب القذرة في الفيتنام وأحداث تونس والمغرب الأقصى وكذلك الزيادة من حدة الأساليب القمعية الموجهة ضد الحركة الوطنية الجزائرية.[2]

كما شاركت الكونفدرالية العامة للشغل في اليوم المطلبي بتاريخ 19 ديسمبر 1953 الذي دعا إليه المؤتمر النقابي العالمي الثالث من أجل مساندة الشعب الفيتنامي والتنديد بالحرب العدوانية التي كانت فرنسا تشنها ضده والتي تسببت في إزهاق كثير من الأرواح في صفوف الفيتناميين وكذلك الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي.[3] ويقول بورويبة :«صحيح أن زملاءنا الشيوعيين، أعطوا لهذا التضامن معنى إضافيًا يتمثل في مساندة حركة تحررية يقودها حزب شيوعي (جبهة الفيات– منه) حسب توصيات الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في موسكو، وتوجيهات الفدرالية النقابية العالمية في براف، لكننا انضممنا لهذا النضال لأننا تذكرنا بأن نضال الشعب الفيتنامي مماثل لنضال الشعب الجزائري، آملين في أن نجد ذات التضامن عندما تندلع الثورة في الجزائر».[4]

كان لنقابات القوة العمالية كذلك مواقف إزاء بعض القضايا السياسية على غرار المسألة الوطنية، التي كانت تختلف عن أطروحات الكونفدرالية العامة للشغل. إذ تضمنت التوصية التي تم تبنيها في المؤتمر الثالث للنقابة المنعقد من 12 إلى 15 نوفمبر 1952 والتي كانت تتعلق بشمال إفريقيا ما

[1]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 02 Décembre 1953 au sujet du 9éme congrès de l'Union Départementale d'Alger de la C.G.T.
[2]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 02 Décembre 1953 au sujet du 9éme congrès de l'Union Départementale d'Alger de la C.G.T.
[3]- Aom, 1F/175, tract diffusé par l'Union des Syndicats Confédérés de l'Algérois intitulé « Travailleurs, Travailleurs» pour la participation à la journée revendicative internationale décidée par le 3émé Congrès syndical mondial. Annexe 31.
[4]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit., p.110.

يلي: «فيما يتعلق بالجزائر، يؤكد المؤتمر على ضرورة إدماج العمالات الجزائرية الثلاث،... الذي سوف يسمح بالتطور السياسي للعمال الجزائريين ويضمن لهم تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية».[1]

وأمام ازدياد حدة الحركة المطلبية والسياسية، جندت فرنسا مختلف الوسائل والإمكانات من أجل قمعها. لذلك شهدت بداية الخمسينات تصاعد وتيرة العنف الاستعماري في الجزائر وكذلك في المغرب الأقصى وتونس، ضد الحركة الوطنية وكذلك ضد الحركة العمالية، بدأ بتفكيك خيوط المنظمة السرية في شهر مارس 1950، وأعقبته عدة توقيفات في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان من بينهم مسؤولون في الكونفدرالية العامة للشغل. وبعدها تم تقديم حوالي 300 مناضلاً في المنظمة السرية أمام محاكم وهران والبليدة وعنابة وبجاية.[2] كما دفع ازدياد حدة الإضرابات بالسلطات الفرنسية إلى اتخاذ تدابير صارمة من أجل الحد منها، إذ جاء في حُكمٍ أصدرته المحكمة المدنية بروان الفرنسية بتاريخ 03 جويلية 1952 أنه: «بمقتضى قانون 11 فيفري 1950 المنَظِم لحق الإضراب، الذي لا يسمح باللجوء إلى هذا الخيار (الإضراب) إلا بعد استكمال إجراءات التصالح بين العمال وخصومهم... فإن التماس (العفو) من عامل معاقب بسبب مشاركته في أي إضراب يعتبر غير مقبول وغير شرعي...».[3]

III– واقع التنظيمات النقابية بين جانفي 1950 و نوفمبر 1954.

1.الكونفدرالية العامة للشغل (من لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية).

أ.تطورها.

انعقدت الندوة الرابعة للكونفدرالية العامة للشغل أيام 13، 14 و15 جانفي 1950، وجمعت 314 مندوبًا يمثلون كانوا 350 نقابة. وانبثقت عن هذه الندوة "لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر"، التي تألفj من 58 عضواً: 31 جزائريًا و 27 أوروبيًا، أما المكتب التنفيذي فكان يتألف من 15 عضواً:09 جزائريين و06 أوروبيين وكانوا كلهم مناضلين في الكونفدرالية العامة للشغل منذ عدة سنوات، وبعضهم كان مناضلاً في الحزب الشيوعي الجزائري كذلك، وهم: براهم موسى، علي

[1]- Aom, 1F/175, circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Algérie en date du 11 Février 1954.
[2]- Claude COLLOT, « Le Front Algérien pour la Défense et le Respect de la Liberté», In Revue Algérienne, vol.14, n°2, Juin 1977, p.386.
[3]- Archives nationales d'Alger, Archives de la Chambre de Commerce d'Algérie, B162, III – 371, Nouvelles industrielles et commerciales de centre, N° 06 de Mercredi 12 Novembre 1952.

بن إسماعيل، قسوم دحمان، أحمد حمياني، لخضر قايدي، بشير مْرَاد، عبد القادر قناطري، براهم سمساجي و سلالي محمد. أما الأوروبيون فهم: بلانش موان، أندري كوروني، أندري رويز، كسافيي روشيزاني، بيار ليدي وأندري فيلاتا. وإن كانت أمانة هذه اللجنة يقودها أوروبي وهو أندري رويز، إلا أن من بين الأربعة أمناء، نجد ثلاثة جزائريين وهم براهم موسى وعلي بن إسماعيل ودحمان قسوم، أما بلانش موان فكانت تحتل المنصب الرابع.[1] ويتبين من خلال التركيبة الجديدة لقيادة الكونفدرالية تبوؤ الجزائريين لأعلى مناصب المسؤولية وعلى نطاق واسع خلافاً لما كان عليه الأمر في وقت سابق ، وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه اللجنة هو المعالجة الكافية للمشاكل التي كانت تخص نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر، التي كانت مهمشة من قِبلِ المركزية الفرنسية، على غرار وضعية العمال والحالة الاستعمارية.[2]

وفي الندوة الخامسة لنقابات الكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية التي انعقدت بين 24 و27 ماي 1954، تم الإعلان عن "إنشاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية"، لتحل محل "لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر" التي أنشئت في الندوة السابقة.[3] وتم خلال الندوة توزيع وثيقة تضمنت القانون الأساسي للاتحاد العام للنقابات الجزائرية.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن أمر التفكير في إنشاء نقابة مستقلة في الجزائر لم يكن وليد سنة 1954، إذ سبق الحديث عن لجنة الشؤون الاجتماعية التي انبثقت عن المؤتمر الأول التأسيسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1947، والتي أسندت رئاستها لعيسات إيدير الذي كُلف بهمة إنشاء مركزية نقابية مستقلة. وفي عام 1948، برز مشروع إنشاء الفدرالية النقابية لشمال إفريقيا ثم مشروع 1951 و1953 الذي تضمن إنشاء إتحاد عمال المغرب العربي.

ب. عدد المنخرطين.

يصعب تحديد عدد المنخرطين بدقة نظراً للغموض الذي كان يحيط بالمسألة واختلاف الأرقام التي قدمتها مختلف الجهات أو الجهة الواحدة من وقت لآخر. كما أن عملية حساب العدد أخذت في الحسبان عدد الطوابع التي تم بيعها فحسب.كما برزت صعوبة في تتبع تطور عدد المنخرطين باعتماد المصادر النقابية لأنه من النادر أن تعترف أية نقابة بعدد المنسلخين عنها كما قد تلجأ إلى تضخيم العدد في الفترات العصيبة. وذات الصعوبة يمكن أن نلاقيها عند اعتماد المصادر الرسمية التي

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit.., p.346.
[2]- Mohammed FARES, AISSAT Idir, Documents et témoignages…Op.cit. p.52.
[3]- René GALLISSOT, Le Maghreb de traverse, op.cit, p.121.
[4] -Aom, 1F/175, Projet de statuts de l'Union Générale des Syndicats Algériens (modifié).Annexe 11.

تمثلت خصوصاً في تقارير الشرطة التي كانت تضخم عدد منخرطي الكونفدرالية لإبراز مدى خطورة الوضع. لكن فيما يخص هذه الفترة (1950-1954) كان أمر التراجع في عدد المنخرطين ملموساً ومحل اعتراف النقابة ذاتها. ففي التقرير المالي الذي قدمته بلانش موان في المؤتمر التاسع للاتحاد العَمَالي للجزائر في ديسمبر 1953، أشارت إلى التراجع المحسوس في عدد الطوابع الموضوعة سنة 1953، كما تم تسجيل ذات الظاهرة في قسنطينة ووهران.[1] وتجدر الإشارة إلى أن الذين غادروا الكونفدرالية العامة للشغل كانوا أوروبيون على وجه الخصوص، وقد بدأ ذلك على إثر انقسام الكونفدرالية سنة 1947، وعرف تصاعدا بعد مسار الجزأرة الذي شهدته، وعرف الحزب الشيوعي الجزائري مسارا مماثلا. وفي خلال الندوة الخامسة نوقشت مسألة تراجع عدد منخرطي الكونفدرالية، وأشار أندري رويز في التقرير الذي قدمه حينها إلى التراجع الكبير في عدد الطوابع الموضوعة. وقد أرجع مسؤولو الكونفدرالية العامة للشغل هذا التراجع إلى «انعدام حياة نقابية حقيقية على مستوى القاعدة وإلى الفهم الخاطئ لمعنى الحركة النقابية».[2] وحسبهم لم يكن هناك أي تمييز بين المنخرط وغير المنخرط، إذ كانت الاجتماعات مفتوحة أمام الجميع خاصة في قطاع المناجم مثل الونزة وبني صاف. كما أكدوا على أن العديد من النقابات كان يسيرها مناضل واحد، وتحولت إلى مكاتب لتسجيل الشكاوى، مما أضعف الحركة النقابية كثيرا.

التقارير الرسمية الفرنسية تحدثت كذلك هي الأخرى عن تراجع عدد المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل منذ 1953عام، لكنها أرجعته إلى عوامل أخرى تتمثل أساساً في فشل بعض الإضرابات التي حملت شعارات ذات طابع سياسي وإلى العداوات التي بدأت تظهر بين المناضلين ذوي التوجه الشيوعي والمناضلين المنتمين إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية. لكن بالرغم من هذا التراجع، بقيت الكونفدرالية العامة للشغل تحتل الصدارة في عدد المنخرطين. فإذا أخذنا حال عمالة الجزائر، نجد أنها كانت تضم في عام 1954 حوالي 150 ألف عامل دون حساب عمال القطاع الفلاحي، ونصفهم فحسب كان منخرطًا في النقابات، أي زهاء 75 ألف عامل. ويمثل عدد

[1]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit, p.348.
[2]- Ibid.

المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل نسبة 40 %،[1] ويمثل الأهالي ثلثي التعداد الذين يتوزعون بكيفية غير متوازنة على مختلف القطاعات.[2]

ت. أبعادها.

يجب أن نشير في البداية إلى عدم إحداث أية تغييرات هامة في هيكلة هذه المركزية وأهدافها وسياستها بمجرد تحول تسميتها أو تغير تركيبتها البشرية في أعلى هرمها. وقد يكون التغيير قد مسَّ سلم الأولويات في مختلف النضالات بعدما غادرها كثير من الأوروبيين إثر تغيير تسميتها لتأخذ المسائل السياسية النصيب الأوفر من اهتماماتها على غرار قضية الاستقلال والتحرر، ولعل هذه هي الميزة الأساسية للحركات النقابية في البلدان المستعمرة. وينقل لنا جاك جوركي قصة تتعلق بعلاقة مناضلي هذه النقابة بالنضال السياسي، التي حدثت لوفد الكونفدرالية العامة للشغل المتكون من الفرنسيين والجزائريين المشاركين في احتفالات الفاتح ماي 1953 بالصين. وقد خُصَ الجزائريون[3] بمقابلة كل من ماوتسي تونغ وشو أون لاي دون زملائهم الفرنسيين. وقد سألهم عن الحزب الأكثر شعبية في الجزائر، فأجابوا بأنها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لذلك قال لهم: يا زملائي، من واجبكم إذن أن تنخرطوا فيه وأن تعملوا في سبيل تطويره. ويروي بابو عبد القادر أن الصينيين ركزوا خلال اللقاء على أهمية المسألة الوطنية بالنسبة إلى الشعوب المستعمرة.[4] وقال غاليسو عن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية آنذاك: « ليست مركزية جزائرية مستقلة فعلا، إذ لم يتغير أي شيء من حيث البرامج والسياسة المتبعة. والتغيير الوحيد يكمن في ارتباط هذه المركزية مباشرة بالفدرالية النقابية العالمية

---

[1]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

[2]– توزع الأهالي على مختلف القطاعات على النحو الآتي: 95 % من العمال الدواكرة، 70% من عمال التراموای، 50 % من عمال التبغ، 70% من عمال البناء، 90 % من العمال البلديين (مصالح النظافة)، 20 % من عمال السكك الحديدية، 20 % من عمال الكهرباء والغاز، 25 % من عمال البريد والمواصلات (عمال الفرز والسعاة الشباب)، 80 % من المنجميين و 70 % من الاستشفائيين. كما نجد حوالي ألف منخرط من عمال القطاع الفلاحي والمنضوين أساساً في الاتحاد المحلي للحراش الذي كان يضم المراكز الفلاحية لكل من الرويبة، برج الكيفان (فور دو لو سابقاً)، عين طاية، الأربعاء وبوفرة (روفيقو سابقاً).المرجع ذاته.

[3]– وهم كل من بابو عبد القادر الذي كان يقود نقابات السيجيتي في البليدة والعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بورويبة بوعلام مناضل نقابي ووطني، دريدر عبد القادر من نقابة الاستشفائيين في سيدي بلعباس وبراهم موسى نقابي في التبغ والكبريت وعضو في لجنة التنسيق لنقابات الجزائر آنذاك وهو ذو توجه وطني.

[4]- Jaques JURQUET, La révolution nationale algérienne et le parti communiste français. T.4 : La révolution nationale algérienne et le Parti Communiste Français (1945 -1954).Co. Ed, Marseille : éd. Le Monde en Marche, (s.a) ; Paris : éd. Le Centenaire, (s.a), p.329 et 330.

بعدما كانت تابعة للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية الأم».[1] وقد سعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية للتأثير على أشغال وقرارات الندوة الخامسة وفق ما كان يخدم أكثر القضية الوطنية، رغم سلسلة الأزمات التي كانت تعصف بها، وأعطت تعليمات لمناضليها المدعوين للمشاركة أو التدخل في الندوة لمضاعفة ضغطهم على المؤتمرين لتبني قرارات تتوافق مع المبادئ التي يدافعون عنها والتي تمثلت في: أخذ المطالب التي كانت تخص الفئات الأكثر حرمانا بعين الاعتبار، الجزأرة الواسعة لإطارات المنظمة، اتخاذ موقف صريح إزاء قضية الاستقلال الوطني، القطع النهائي للعلاقات الهيكلية مع الكونفدرالية العامة للشغل الأم (الفرنسية). لكن هذه الجزأرة الواسعة التي تحققت في الجزائر والتي مكنت العديد من المناضلين الوطنيين المنتمين إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية من تبوؤ أعلى مناصب المسؤولية وبالتالي توجيه سياسات هذه الأخيرة وفق ما كان يخدم القضية الوطنية، أفادت كذلك قادة الكونفدرالية الذين كانوا يسعون من خلال ذلك للتحكم في مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية واستغلالهم لصالح الكونفدرالية وتعطيل مسار إنشاء مركزية نقابية وطنية مستقلة عن طريق تجريد الحركة من أفضل مناضليها النقابيين. وقد خفت مخاوف الكونفدرالية من حدوث هذا الأمر بعد الأزمة التي عصفت بالحركة خاصة منذ سنة 1953.[2]

ث. انشغالاتها.

ساهم تحويل الكونفدرالية العامة للشغل إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في جوان 1954، في إعطاء دفع آخر للنشاط المطلبي والتضامني. وقد احتلت مسألة الرفع العام للقدرة الشرائية للعمال صدارة الاهتمامات بسبب الفوارق الكبيرة بين الأجور المعتمدة في فرنسا وفي الجزائر خلال تلك الفترة، خاصة في القطاع الفلاحي، مما أدى إلى تحقيق أغلب الشركات لهوامش ربح ضخمة على حساب الطبقة الكادحة التي كانت تعاني من البؤس والحرمان. لهذا طالبت الكونفدرالية في ندوتها الخامسة بضرورة إعادة النظر في الميزانية النموذجية للأسرة من أجل الزيادة في الأجور على ضوئها،كما طالبت بمراجعة نظام المنح والعلاوات المؤسس على التمييز عن طريق توسيعه إلى عمال القطاع الفلاحي ورفع قيمتها بنسبة 25٪. وطالبت بتطبيق القانون المتعلق بالحجم الساعي السنوي المقدر آنذاك ب2400 ساعة الخاصة بالقطاع الفلاحي واعتماد نظام الأجر الساعي بدلا من اليومي وإنشاء صندوق التعويض عن العطل المدفوعة الأجر وإرغام كل أرباب العمل على الانخراط

[1]- Interview réalisée Le 27 février 2006 par S. Raouf. correspondant du Quotidien d'Oran à Paris.
[2]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien. (Annexe 29).

فيه وتوزيع الأراضي التابعة للدولة على الفلاحين المجردين من الأراضي والذين لم يكونوا يملكون القدر الكافي منها. اهتم الاتحاد كذلك بمشكل البطالة التي مست شريحة واسعة من الجزائريين بسبب غلق العديد من المناجم وتباطؤ حركة التصنيع. واعتبر السبب الرئيسي للبطالة نظام الاستغلال الاستعماري الذي جعل من الجزائر مصدر للمواد الأولية ولليد العاملة الرخيصة وسوقاً للمنتجات الصناعية الفرنسية، لذلك طالبت الحكومة الفرنسية باتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية لصالح العاطلين عن العمل تمثلت أهمها في :- إنشاء صندوق البطالة والتصويت على مشروع توسيع منحة البطالة سارية المفعول بفرنسا إلى الجزائر، - فتح الورشات الكبرى ذات المنفعة العمومية على غرار البناء المكثف للمساكن للعمال من أجل امتصاص البيوت القصديرية وفتح مدارس التكوين المهني لحوالي 30 ألف عامل وبناء المستشفيات والمستوصفات ومراكز الأمومة. وبالإضافة إلى الاهتمامات الاجتماعية، نوقشت في الندوة الخامسة قضايا القمع التي كانوا العمال يتعرضون لها في ممارسة حقهم النقابي خاصة في القطاع الفلاحي، ومن أمثلة هذا القمع الوحشي إزاء العمال المضربين، نذكر ما تعرض له عمال عين تيموشنت خلال إضرابات آوت وسبتمبر 1951، عندما أجبرهم الكولون على العمل والبنادق مصوبة نحوهم، في حين كان معمرون آخرون مسلحون يلاحقون العمال عبر الطرقات على متن سيارات أمام مرأى الشرطة الفرنسية المتواطئة. كما نددت بالقمع الذي كان يطال المناضلين السياسيين على غرار مصالي الحاج الذي وضع في الإقامة الجبرية بفرنسا، وطالبت الندوة بضرورة احترام الحريات النقابية والديمقراطية وإعادة إدماج العمال المسرحين بفعل الإضراب أو النشاط النقابي وإلغاء المادة 80[1] من القانون الجزائي وإطلاق سراح جميع المعتقلين والعفو العام عن كل المعتقلين السياسيين والنقابيين وتمكينهم من استرجاع حقوقهم.[2] كما لعبت دورًا أساسيًا خلال النجدة المنظمة في صالح منكوبي زلزال الأصنام في سبتمبر 1954.[3] وقد ساهم هذا الزلزال الذي خلف عدداً كبيراً من الضحايا في تكريس تأثير الاتحاد العام للنقابات الجزائرية عن طريق الحملة التي قامت بها لصالح المنكوبين بمساعدة "المساعدة الشعبية الفرنسية" الموالية للحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، كما ساهم في تغطية ما كان يحدث في الأوساط السياسية الجزائرية من نزاعات وانقسامات.

[1]- كانت تتعلق بالعقوبات المفروضة بسبب المساس بالوحدة الترابية الفرنسية التي يمكن أن تكون بمجرد الدعاية الكتابية أو الشفهية.

[2]- Aom, 81F/1562, lettre adressée par l'Union Générale des Syndicats Algériens - C.G.T au ministre de l'intérieur en date du 08 Juillet 1954.

[3]- René GALLISSOT, Le Maghreb de traverse, Op.cit., pp.124, 125.

2.نقابة القوة العمالية.

كانت نقابات القوة العمالية تتميز بضعف التمركز في الجزائر، وكانت تتواجد أساسا في أوساط الموظفين وعمال الخدمات العمومية وقطاع الدولة والسكك الحديدية، وهي مؤطرة من قِبلِ الأوروبيين من أجل الدفاع عن مصالحهم وعرقلة الكونفدرالية العامة للشغل التي كانوا يطلقون عليها تسمية الكونفدرالية العامة للشغل الكومنفورم (CGTK) أي أنها موالية لمنظمة الكومنفورم. وكذلك من أجل عرقلة الوطنيين.

لم تتطور قاعدة القوة العمالية كثيرا، إذ كان في سنة 1954، وحسب مصدر رسمي، 10 ٪ من العمال فحسب منخرطين في صفوف القوة العمالية في عمالة الجزائر، مع العلم أن الاتحاد العمالي للجزائر كان يعتبر الأكثر تطورا وتنظيما. كان هذا الضعف محل اعتراف قادتها بحد ذاتهم، إذ جاء في التعليمة السرية التي أرسلها الأمين الكونفدرالي لنقابة القوة العمالية أندري لابون بتاريخ 11 فيفري 1954 لأمناء الاتحادات العَمَالية الثلاثة ما يلي: «بداية، يجب قول الحقيقة، حركتنا النقابية في الجزائر ضعيفة من جانب التعداد والانتشار. ورغم تراجع الكونفدرالية العامة للشغل تبقى المنظمة الأقوى في الجزائر».[1] وقد أرجع ذات المصدر هذا الضعف إلى نقص الإمكانيات خاصة السيارات لضمان تنقل المسؤولين النقابيين من أجل القيام بنشاطاتهم التعبوية في صفوف العمال أمام اتساع مساحات العمالات التي وصلت إلى ثلاثة أضعاف مساحات العمالات الفرنسية.[2] كما بقي تأطير القوة العمالية استعماريًا في جُلِه.[3] وكان برنامج عملها في الجزائر يدعم فكرة إدماج الولايات الثلاث الجزائرية في فرنسا، وكذلك تطبيق "سياسة اجتماعية" وتوسيع نطاق التصنيع وبناء السدود لحل مشاكل البطالة. وكان الشغل الشاغل لنقابة القوة العمالية هو الدفاع عن مطالب الموظفين، بحيث كانت تطالب بالمساواة في الأجور بين عمال الجزائر وعمال فرنسا، التطبيق الآلي لكل المكاسب المحققة في القطاعات المؤممة في فرنسا في الجزائر، التطبيق لذات الأجر الأدنى المضمون المطبق في فرنسا في الجزائر، تطوير نظام الضمان الاجتماعي المصادق عليه من قِبلِ الجمعية الجزائرية وإعطاء المنح العائلية لعمال القطاع الفلاحي.

---

[1]- Aom, 1F/175, circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Algérie en date du 11 Février 1954.
[2]- Ibid.
[3]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit. p.356.

كانت هذه النقابة تعتبر أن قانون 27 فيفري 1951 المتعلق بتعميم تطبيق قانون 11 فيفري 1950 حول الاتفاقيات الجماعية في الجزائر، الذي أعطى كامل الصلاحيات للحاكم العام للجزائر من أجل تحديد الأجور بعد استشارة اللجنة الجزائرية العليا للاتفاقيات الجماعية أنه في صالح أرباب العمل وعلى حساب الطبقة العاملة. ففي الرسالة التي وجهتها لوزير الداخلية الفرنسي فرنسوا متيران صرّحت بأن: «هذه الإدارة (أي الحكومة العامة للجزائر) السيّدة المطلقة لسياسة هذا البلد، لا تراعي أبسط حاجيات أجرائنا، بل وأكثر من ذلك فهي ترفض احترام القانون في تحديد أجور القطاع الفلاحي»، وأضافت أن «الاختلافات في الأجور الدنيا بين الجزائر والميتروبول ازدادت خطورة (اتساعاً) على حساب عمال هذه الأقاليم، بينما الفارق في تكاليف العيش بقي ذاته».[1]

وخلال المحاضرة التي ألقاها الأمين العام لنقابة القوة العمالية الفرنسية[2] يوم 29 أكتوبر 1954، التي حظرها زهاء 50 شخصًا فحسب، ومن بينهم عشرة مسلمين، تطرق لقضية عدم استفادة عمال الصحة من السكنات رغم التضحيات التي قدموها خلال الزلزال، وكذلك إلى قضية مؤسسة M.T.O المختصة في النسيج، التي تعرضت للإفلاس مما جعلها تقوم بتسريح حوالي 500 عامل ووعد الحاضرين بإبلاغ السلطات العمومية في باريس بالأمر. كما تطرق إلى مسألة الفارق الكبير بين أجور العمال في فرنسا وبين الأجور المعتمدة في الجزائر، التي كانت جدّ ضعيفة. وأكثر من ذلك، استعرض واقع المستوى المعيشي في فرنسا مقارنة ببعض الدول الأوروبية على غرار بلجيك وانجلترا وألمانيا ويبين بأن فرنسا كانت تشكل أكبر فارق في أوروبا بين ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع الأجور (وصل إلى حوالي 45 % في فرنسا ولم يكن يتجاوز 02 % في ألمانيا).[3]

وعرفت هذه النقابة تراجعًا ملحوظًا في نشاطاتها بسبب الخلافات الداخلية بين المؤيدين والمعارضين لإنشاء مركزيات نقابية إسلامية تنفيذاً لتوصيات الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة[4].

---

[1]- Aom, 81F/1562, lettre adressée par le Comité Algérien des Syndicats C.G.T-Force Ouvrière au ministre français de l'intérieur François MITERAND le 21 Octobre 1954.

[2]– هو رينيه ريتشارد المهندس والعضو في المجلس الاقتصادي الفرنسي.

[3]- Aom, 1F/175, rapport du commissaire de police chargé de dixième arrondissement en date du 29 Octobre 1954 au sujet de la réunion d'information organisée par le syndicat « Force Ouvrière».

[4]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

3.الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.

كانت الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ممثلة في المنظمة الشمال إفريقية للنقابات المسيحية التي كان يرأسها ألكسندر شولي، أما على الصعيد الجزائري فنجد المكتب الجهوي للجزائر الذي كان يرأسه فرودو فرانسوا.[1] تمكنت النقابات المسيحية من توسيع قاعدتها النضالية في صفوف العمال الجزائريين على عكس نقابة القوة العمالية.[2] كما تمكنت من إقناع العمال المسلمين بأن الديانة المسيحية تحترم كل الديانات والمعتقدات الأخرى.[3] وكان نضال هذه الكونفدرالية[4] يتمحور حول المطالب الآتية: رفع الأجر الأدنى المضمون في كل القطاعات، إعادة النظر في المنح العائلية الخاصة بعمال التجارة والصناعة التي استقرت في حدود 2400 فرنك في الشهر لكل فرد منذ عام 1951، استحداث المنح العائلية بالنسبة إلى عمال القطاع الفلاحي حسب آليات تحدد مستقبلاً، التنفيذ السريع لبرنامج السكن العمالي وكذلك تطوير نظام الضمان الاجتماعي المصادق عليه من قِبلِ الجمعية الجزائرية.[5] وتعتبر كذلك أن الوضعية الاقتصادية للجزائر بقيت على حال سنة 1929 في الوقت الذي تجاوز فيه العديد من البلدان هذه المرحلة بفترة طويلة. ورأت أن تنشيط الاقتصاد الجزائري لم يكن يمكن أن يتم عن طريق منح القروض لمؤسسات في غير حاجة إليها، ولا إجبار صاحب مؤسسة على الحصول على قروض من أجل تطوير نشاطاته، بل توسع النشاط هو الذي كان ليحدد الحاجة إلى قروض لمسايرة الأمر. وقد تم تشبيه ذلك بمن يقدم الماء للحمار الذي يرفض الشرب. كما كان من غير الممكن أن يتم تنشيط الاقتصاد عن طريق فتح الأبواب واسعة أمام التجارة الخارجية لأن ذلك كان يمكن أن يتسبب في انهيار المؤسسات الفرنسية. وبقي السبيل الوحيد حسب

---

[1]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire…op.cit.

[2]- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit., p.358.

[3]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

[4]- في يومي 6 و 7 نوفمبر 1964، انعقد مؤتمر "التطور " في قصر الرياضات بباريس، تقرر فيه تحويل الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين إلى الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل ب 70,11 % من الأصوات مقابل 29,89 % ضد الأمر. رغم قبول الأغلبية بمبدأ تطور الكونفدرالية من النقابية المسيحية إلى النقابية الديمقراطية، إلا أن الأقلية المتمسكة بالميثاق الأساسي للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين غادرت قاعة المؤتمر واجتمعت في مقر المتحف الاجتماعي أين قررت الإبقاء على الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين "الأصيلة". وفي عام 1971، عقدت المركزيتان اتفاق الاعتراف المتبادل. المصدر:

Marcel LAUNAY. La CFTC et la doctrine sociale du pontificat de Paul VI. In: Paul VI et la modernité dans l'Église. Actes du colloque de Rome (2-4 juin 1983). Rome : École Française de Rome, 1984. pp. 445-454. (Publications de l'École française de Rome, 72).Disponible en ligne sur : http://www.persee.fr/web/ouvrages/home/prescript/article/efr_0000-0000_1984_act_72_1_2425.p.445.

[5]- Syndicalisme CFTC en Algérie (mensuel), n°51 de Janvier 1954.

الكونفدرالية لتنشيط الاقتصاد هو رفع الأجور لتحسين القدرة الشرائية للعمال، الذي قد يؤدي إلى تفعيل الاستهلاك المحلي وبالتالي ازدياد الحركية الاقتصادية مع السعي نحو ضمان استقرار أسعار السلع لتجنب التضخم والاحتكار عن طريق الاستعانة بالاستيراد لمجابهة النقص في السلع وكذلك بمراقبة الأسعار. أما على المدى البعيد، فكان عن طريق اتخاذ إجراءات محددة من أجل مواجهة التروستات وكذلك عن طريق القيام بالتخطيط.[1] وفيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية، يبدو نوعًا من التوافق مع مواقف الكونفدرالية العامة للشغل إذا ما اعتمدنا على وثيقة بيان مكتب الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية[2] التي حدد فيها موقف الكونفدرالية إزاء مسألة التمييز العنصري والاستقلال السياسي والاقتصادي للمستعمرات بالعبارات الآتية: «على الدول التي تمارس في الوقت الحالي نوع من الوصاية على شعوب مرتبطة بها، أن تعمل على السماح لهذه الشعوب بتحقيق الاستقلال التام... وأن التحرير السياسي الذي لا يكون مرفقا بالاستقلال الاقتصادي والترقية الاجتماعية للسكان الأصليين هو مجرد خدعة، وتندد بأشكال الاقتصاد المبني على جشع الربح والنوايا الامبريالية... الذي يجعل دور الشعوب غير المنتمية للوطن الأم مقتصراً على التموين بالمواد الأولية والاستهلاك الإجباري لمنتجات عديمة الفائدة أو حتى المضرة والمصنوعة في الوطن الأم».[3]

4.النقابات المستقلة.

كانت على شكل نقابات مستقلة مرتبطة بفدراليات فرنسية على غرار نقابات الأساتذة وموظفي المصالح المالية والشرطة. وكان لسان حالها جريدة "La Tribune Algérienne"[4] (المنبر الجزائري). أغلب هذه النقابات كان منضويًا تحت لجنة الوفاق للفدراليات والنقابات المستقلة لموظفي الجزائر. وقد شهدت النقابات المستقلة هي الأخرى بعض التطور، بما أن الإحصائيات الرسمية التي كانت تخص عمالة الجزائر تؤكد أن عدد المنخرطين فيها كان ضعف المنخرطين في نقابة القوة العمالية (20 ٪)، لذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين في عمالة الجزائر.[5]

---

[1]- Syndicalisme CFTC en Algérie (mensuel), n°51 de Janvier 1954.

[2]– عقدت الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية ندوتها التاسعة والتسعين في الجزائر يومي 16 و17 مارس 1953.

[3]- Aom, 81F1567, résolution du bureau de la Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens et la déclaration contre les discriminations raciales. Annexes 40 et 41.

[4]- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef de la P.R.G du district d'Alger en date du 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

[5]- Ibid.

5. النضالات المشتركة بين مختلف النقابات.

رغم الخلافات والاختلافات الموجودة التي كانت بين مختلف النقابات الناشطة في الميدان في الكثير من القضايا الأساسية، إلا أنها تمكنت في قضايا أخرى من تبني مواقف موحدة في مواجهتها لأرباب العمل أو الإدارة. فبالإضافة إلى النضالات المشتركة لصالح العاطلين عن العمل، تبنت نقابات الكونفدرالية العامة للشغل ونقابة القوة العمالية الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين مواقف موحدة إزاء مسألة رفع أجور كل القطاعات في ظل اللجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية،[1] إذ خلال أحد الاجتماعات بتاريخ 22 أكتوبر 1953، قام مندوبو النقابات الثلاثة بإيداع مقترحات من أجل الدراسة الدقيقة لمسألة رفع الأجر الأدنى الجزائري في كل القطاعات، يكون قبل مراجعة قيمة الميزانية الفردية النموذجية لأن أمر رفع الأجور أضحى مطلبًا مستعجلًا ولم يكن ليحتمل الانتظار[2].

IV. اندلاع الثورة التحريرية.

1. آثارها على عالم الشغل.

إن اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، قلب موازين القوى في الحركة الوطنية عامة وفي الحركة النقابية بصفة خاصة. فقد غيّر من معطيات القضية الجزائرية. وحتى الحركة العمالية والتنظيمات النقابية التي كانت تسعى للدفاع عن مصالح الجزائريين وتحسين ظروفهم لم تكن بمنأى عن موجات الصدمة التي أحدثتها الثورة. وقد مسَّ الاضطهاد الذي أعقب الثورة كل تشكيلات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبحت شروط العمل النضالي غير متوفرة، وأضحت مراكز القرار والتفكير بعد غلق مقر الحركة الذي يقع في ساحة شارتر مشلولة.

[1]– أنشئت اللجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية بموجب قانون 11 فيفري 1950 المتعلق بالاتفاقيات الجماعية والمسائل المتعلقة بمشاكل العمل والمتممة بغرض تطبيقها في الجزائر بقانون 27 فيفري 1951.

[2]- Aom, 81F/1965, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministre de l'intérieur français le 28 Octobre 1953 au sujet de la réunion de la Commission Supérieur Algérienne des Conventions Collectives.

2. المواقف المختلفة من الثورة.

أ. موقف الحزب الشيوعي الفرنسي و الجزائري: في 08 نوفمبر 1954، قام الحزب الشيوعي الفرنسي بنشر مقال حول الجزائر تضمن ما يلي: «أمانة لتعاليم لينين[1]، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لا يمكنه أن يوافق اللجوء إلى الأعمال الفردية التي يمكن أن تلعب لعبة أسوأ المعمرين. وهذا إن لم تكن من تدبيرهم بأنفسهم. تضمن للشعب الجزائري تضامن الطبقة العمالية الفرنسية[2] ضد الاضطهاد ومن أجل الدفاع عن حقوقه».[3] وكان موقف الحزب الشيوعي الجزائري متوافقاً مع موقف الحزب الشيوعي الفرنسي وكذلك موقف الحركة الوطنية الجزائرية المصالية بسبب الاستهانة بقدرة الشعب الجزائري في فهم عمق العمل الثوري. وقد عبّر عمار أوزقان في وقت لاحق على الأمر قائلاً إن: «إيديولوجية الاستسلام أمام صعوبات تفجير الثورة شلّت ثوريي الحزب الشيوعي الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية، وهذا الموقف المتذبذب أو المتخاذل ساهم في زرع الشك حول حقيقة الانتصار وفي قدرة جبهة التحرير الوطني على تجنيب الشعب المغامرة. وبما أن "المخططين" لا يوجدون خارج الحزب الشيوعي الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية، فإنه كانت كل محاولة استقلالية تشجب مسبقاً...».[4]

ب.موقف الاتحاد العام للنقابات الجزائرية: في 02 نوفمبر 1954، وفي غياب لخضر قايدي الذي ذهب إلى تونس برفقة إدريس أُوجينة و بينوا فراشون، قام الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بإصدار بيان بعد اجتماع الأمانة، تضمن ما يلي: «إن الحل بالنسبة إلى المأساة التي تعيشها الجزائر يكمن في وضع حد لاضطهاد الباترونا والإدارة... ووقف الطرد التعسفي الذي يتعرض له المندوبون النقابيون... وكذلك الفحص الدقيق للمطالب والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تلبية التطلعات الوطنية للجزائريين من أجل إدارة شؤونهم الخاصة والحق في المدرسة والثقافة عن طريق البدء في تطبيق الإجراءات التطورية للقانون الخاص للجزائر...».[5] وفي مراسلة أخرى موجهة لوزير الداخلية الفرنسي

---

[1]– عند التمعن في مواقف ماركس وانجلز حول مسألة التحرر الوطني في المستعمرات، بما في ذلك الجزائر، يتبن أنهم يحتفظون بذات نظرة القرن التاسع عشر التي تعتبر الاستعمار مجرد استقرار للمعمرين، ولا يعطون بذلك إلا تفسيرًا اقتصاديًا يتمثل في استغلال المواد الأولية والموارد الفلاحية. كما أنهم ينظرون إلى الاستعمار على أنه يمثل توسعًا للرأسمالية في ذات الوقت الذي يعتبر حاملا للحضارة.

[2]– إن هذا التضامن الذي وُعِد به في الفاتح من نوفمبر، لم تظهر بوادره إلا في ديسمبر 1961، أي 3 أشهر فحسب قبل اتفاق وقف إطلاق النار .

[3]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.. p155.
[4]- Amar OUZEGANE, Le meilleur combat, op.cit.., 2006, p.24-25.
[5]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.p157.

بعد أسبوعين من تفجير الثورة، طلب منه أندري رويز وكان أحد أمناء الاتحاد والعضو في المجلس الاقتصادي تحسين الأوضاع الاقتصادية المأساوية التي كانت تعاني الطبقات العاملة تعاني منها لأنها كانت وراء (الأحداث) التي عرفتها الجزائر، كما تقدم بجملة من مطالب الطبقة العاملة في الجزائر تلخصت في احترام الحريات النقابية والديمقراطية، إدماج العمال المسرحين بسبب الإضراب أو بسبب نشاطهم النقابي، إلغاء المادة 80 من القانون الجزائي، الإفراج عن كل المعتقلين وإصدار عفو شامل عن كل السياسيين والنقابيين المحكوم عليهم وتمكينهم من استعادة كل حقوقهم.[1]

ت.موقف الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين: كانت متيقنة تمام اليقين من أن ما حدث في الجزائر والذي وصفته بعبارة" الاضطرابات التي تشهده بعض المناطق الفلاحية في الجزائر" كان سببه الحالة المتدهورة للسكان الناجمة عن تدهور الأجور وارتفاع الأسعار.لذلك طالبت الرئيس الفرنسي في الرسالة التي وجهت إليه بتاريخ 04 نوفمبر 1954 بضرورة رفع أجور عمال القطاع الفلاحي المتدهورة، التي تسببت في بؤس السواد الأعظم من الجزائريين.[2]

إن هذه المواقف التي تم التصريح بها عشية اندلاع الثورة الجزائرية، في الوقت الذي كان فيه مسؤولو الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، شأنهم في ذلك شأن الكثير من الجزائريين، يجهلون من كان وراء جبهة التحرير الوطني وماذا كانت وسائلها وأهدافها القريبة والبعيدة، تدل على شجاعة موقفها عندما يذكر الآمال الوطنية. لكنه كان خارج اللعبة عندما طالب بتطبيق القانون الخاص بالجزائر. وهو ما يدل على حالة الضبابية التي كانت تخيّم على مسؤولي التنظيم النقابي الرئيسي في الجزائر.[3]

[1]- Aom, 81F1567, lettre adressée par le secrétariat de l'U.G.S.A au ministre français de l'intérieur en date du 15 Novembre 1954 au sujet des revendications urgentes de la classe ouvrière en Algérie
[2]- Aom, 81F/1562, lettre de la CFTC adressée au président du conseil en date du 04 Nov.1954.
[3]- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens… Op.cit.p.157et 158.

خاتمة

تعرضت الجزائر منذ وقوعها في مخالب الاستعمار الفرنسي إلى شتى أنواع الاستغلال، إذ استحوذ المعمرون على أجود الأراضي وأكثرها خصوبة، بينما أبقي للأهالي الأراضي الوعرة والجبلية.كما استغلت الثروات المنجمية والغابية التي كانت تنقل لتصنيعها في فرنسا، مما مكن المعمرين من تحقيق أرباح طائلة على كاهل سكان المنطقة.كما فشلت كل محاولات التصنيع في المنطقة، بحيث اقتصر الأمر على بعض الوحدات الإنتاجية لتلبية متطلبات المحتلين والمبعثرة على طول الشريط الساحلي التي كانت تشغل عدداً محدوداً من اليد العاملة. وكانت الرأسمالية الاستعمارية مرتكزة في هذا البلد على تمييز عنصري مُنَظَم. وفي ظل هذه الظروف، عاش العمال أبشع صور القهر والاستغلال، مما جعل النضال النقابي يتخذ صبغة النضال الاجتماعي والتحرري سواء في ظل المركزيات الفرنسية أو المركزيات الوطنية المستقلة.

أفرزت الرأسمالية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عدة أنواع من الأجراء هي التالية:

– فئة قليلة من الأجراء المحضوضين الفرنسيين الذين كانوا يشتغلون في الوظائف الإدارية والخدماتية العالية ويتمتعون بأجور مرتفعة لم تكن تتأثر بالتقلبات الاقتصادية، هؤلاء لم نجدهم في التنظيمات النقابية أو في أحسن الأحوال قد نجدهم في التنظيمات النقابية القطاعية فحسب.

– الأجراء الأوروبيون المنتمون خاصة إلى القطاعات الاقتصادية والخدماتية الذين كانوا يتمتعون بأجور أدنى من الطبقة الأولى والذين شارك جزء كبير منهم في التنظيمات النقابية وناضلوا جنباً إلى جنبٍ مع العمال الجزائريين.

– الأجراء الجزائريون الذين كانوا يشغلون مناصب مماثلة لمناصب الطبقة الثانية لكن ليس بذات الأجور والامتيازات والحقوق..

– الفئة الواسعة من العمال والفلاحين الجزائريين اليوميين الذين كانوا يؤدون مختلف الأشغال الشاقة والخطيرة في الموانئ والمناجم والحقول بأجور ضعيفة للغاية والمحرومين من أدنى الحقوق.

أما عن طبيعة انشغالات العمال الجزائريين والعمال الأوروبيين فقد كانت مختلفة بسبب اختلاف ظروف كل طبقة عمالية، فبينما كانت انشغالات الأوروبيين متمحورة حول رفع المنح والأجور لتتناسب مع ما كان ساري المفعول في فرنسا، كانت انشغالات الجزائريين تتعداها للمطالبة بضمان حقهم في العمل وفي الضمان الاجتماعي والمساواة مع العمال الأوروبيين، وكذلك إنهاء الظاهرة الاستعمارية. لذلك كان هذا الاختلاف في الاهتمامات يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصادم بين

الطبقتين بسبب عدم فهم الطبقة العمالية الأوروبية لحقيقة انشغالات الطبقة العمالية الجزائرية وتجاهلها للقضية الوطنية في المستعمرات. وقد كان للأحزاب والتيارات اليسارية الفرنسية دور كبير في تنظيم العمال الجزائريين ودمجهم في النقابات الفرنسية، سواء في المهجر أو في داخل الوطن بمبرر تحسين أوضاعهم، لكن المسار النضالي النقابي بيَّن في أكثر من مرة أن تنظيم العمال الأهالي كان بالدرجة الأولى من أجل الدفاع عن مصالح العمال الأوروبيين، وهذا تجلى من خلال تغير مواقف هذه التيارات إزاء القضية الوطنية في المستعمرات. وخير مثال على ذلك أن الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ذات التوجه الثوري كانت أهم مطالبها الأساسية: التحرر والاستقلال. لكن توحيد المركزيتين وتحالف الشيوعيين والاشتراكيين والثوريين والراديكاليين في صلب الجبهة الشعبية التي وصلت إلى السلطة في فرنسا في 1936 أدى إلى سحب الكونفدرالية لشعار "التحرير الاجتماعي والوطني" وتحول أمر محاربة الفاشية إلى أولوية على حساب النضال ضد الاستعمار.

وساهمت المعاناة المشتركة في كثير من الأحيان في تناسي النقابيين الأهالي والنقابيين الأوروبيين بصورة ظرفية لكل اختلافاتهم العرقية والدينية والإيديولوجية والاجتماعية والمهنية من أجل الاتحاد في نضالات مشتركة ولمواجهة الحكومة وأرباب العمل. لكن لا يعني ذلك زوال عقدة التفوق العنصري والعرقي تجاه الأهالي، التي غالباً ما كانت تظهر بجلاء لدى أغلبية النقابيين. ومن جهة أخرى لم ينس النقابيون الأهالي أبداً وضعهم السياسي وواجبهم الوطني، لأنهم كانوا مناضلين أيضا في غالب الأحيان في مختلف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية وخاصة حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري. لذلك يمكن القول أن النضالات المشتركة لم تضع حداً للصراع التقليدي بين الأعداء ولم تنس المعمرين عنصريتهم ولا الجزائريين وطنيتهم. وهناك من النقابيين الأوروبيين من أدرك أهمية العمالة الجزائرية من أجل التمكن من الضغط على الحكومة وعلى أرباب العمل لتحقيق مطالب العمال الأوروبيين أساساً، لكن هناك من النقابيين المتشبعين بأفكار البروليتاريا العالمية والذين لم يكونوا يفرقون بين مطالب الجزائريين ومطالب الأوروبيين، ولم يقوموا بالتعبئة لتقوية صفوفهم وحسب بل كانوا يهدفون إلى تحقيق مصلحة كل الطبقة العمالية.

إن انخراط العمال الجزائريين في التنظيمات النقابية الفرنسية المختلفة وخاصة الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ساهم بقدر كبير في تعلمهم لأبجديات العمل النقابي التي استغلوها في عملهم النقابي المستقل. لكن من جهة أخرى لاحظنا تأخر موعد إنشاء مركزيات نقابية مستقلة إلى غاية سنة 1956، بوقت جدّ متأخر عن جيراننا في المغرب الأقصى وتونس. وقد يكون نصيب من هذا

التأخر من مسؤولية المركزيات الفرنسية وبالخصوص الكونفدرالية العامة للشغل التي مارست لعبة الإقصاء ثم الإزالة بتشتيت كل المركزيات الفرنسية الفاعلة في الميدان، لكن دون أن نهمل عوامل موضوعية أخرى تمثل أهمها في طبيعة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني الذي سن أرمادة من المراسيم والقوانين التمييزية والاستثنائية التي أغلقت الباب أمام كل أشكال التعبير والممارسة السياسية على غرار قانون الأهالي، انعدام قاعدة صناعية حقيقية وقلة العمال الدائمين، إذ كانوا معظمهم موسميين وكذلك مختلف الصراعات والأزمات التي شهدتها الحركة الوطنية الجزائرية وبالخصوص حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي ساهمت في تأخير موعد إنشاء مركزية وطنية جزائرية مستقلة. والكل يدرك أن فكرة إنشاء نقابة وطنية مستقلة راودت حزب الشعب الجزائري منذ سنوات الثلاثينات. ومن هنا نستخلص أنه بالرغم من المساهمة الفعلية للمركزيات الفرنسيةً في النضج النقابي للعمال المغاربة، إلا أن هذه الأخيرة عملت على تأخير ظهور مركزيات وطنية مستقلة من أجل أن لا يحدث ذلك نزيفاً في صفوف المركزيات الفرنسية. بل وأخطر من ذلك، في الوقت الذي كان فيه مسؤولو حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعتقدون أن تشجيع مناضليها في الانخراط في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل وفي شغل مناصب المسؤولية فيها سيخدم المصلحة الوطنية عن طريق التأثير على سياساتها وبرامجها ونضالاتها تجاه القضايا التي تمحورت حول التحرر والقضاء على الظاهرة الاستعمارية، وكذلك تحسين أوضاع العمال الأهالي، كان قادة الكونفدرالية الفرنسية الأم يشجعون على تبوؤ أحسن المناضلين الوطنيين لأعلى مناصب المسؤولية في الكونفدرالية من أجل التمكن من التحكم في التيار الوطني ومنع إنشاء مركزيات وطنية مستقلة. ومن الصعب تحديد الطرف الذي نجح في مخططه عندما ندرك تأخر إنشاء مركزيات وطنية مستقلة في الجزائر إذا ما قارناه بموعد إنشائها لدى جيراننا في تونس والمغرب الأقصى، وعندما ندرك كذلك أن المناضلين النقابيين الذين تبوؤوا أعلى مناصب المسؤولية في الكونفدرالية كانوا في القاطرة الأمامية عندما ثار الجزائريون على الاستعمار الفرنسي.

ملاحق

فهرس الملاحق

- الملحق 01:مراسلة الحاكم العام للجزائر مع حكام العمالات الثلاث والقادة العسكريين في جويلية 1920 حول مسألة تصييف وتموين البدو الرحل المصدر:,Aom,11.46
- الملحق 02 :المراسلة الموجهة إلى الحاكم العام للجزائر من قِبلِ الجنرال نيسال. المصدر: . Aom, 11/46
- الملحق 03: الاتفاق العام بين الكونفدرالية العامة للشغل الكونفدرالية العامة للإنتاج الفرنسي المتعلق بالعقود الجماعية للعمل. المصدر: Aom,1K6
- الملحق 04: صورة عن إضراب عمال مطاحن دورو من جريدة لا دييباش كوتيديان بتاريخ 11 أوت 1936.
- الملحق 05: توزيع المواد الخاضعة للتنظيم.
- الملحق 06: التموين بمادة الصابون
- الملحق 07 : شكوى مالك مقهى مغربي بخصوص تقليص الكمية الشهرية من السكر والقهوة التي كان يزود بها (Aom,1K/135)
- الملحق 08: النداء الموجه من قِبلِ فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل إلى عمال شمال إفريقيا.
- الملحق 09: التمييز بين البلديات من حيث التموين ببعض المواد الاستهلاكية ,Aom 1K/135
- الملحق 10: رسالة الحاكم العام للجزائر متعلقة بإحترام الحريات النقابية. المصدر: Aom,1K/146.
- الملحق 11: مشروع القانون الأساسي للاتحاد العام للنقابات الجزائرية (المعدل).المصدر: Aom, 1F/175.
- الملحق 12: ميزانية نموذجية جزائرية. المصدر: AOM, 81F/1965
- الملحق 13: رسالة موجهة من الحاكم العام للجزائر لوزير العمل والضمان الاجتماعي بتاريخ 13 جانفي 1949 حول توظيف العمال الفرنسيين القادمين إلى الجزائر. المصدر: Aom,81F/1590
- الملحق 14: ملصقة تتعلق بالقرض الوطني.
- الملحق 15:تعليمة وزير العمل الفرنسي بتاريخ 27 سبتمبر 1949 المتعلقة بترحيل المهاجرين الأهالي نحو الجزائر. Aom, 1K.884

- الملحق 16: مراسلة تتعلق بقبول العمال الأهالي الجزائريين للترشح لمهام المندوبين العمال. المصدر: Aom,1K6.
- الملحق 17: مراسلة وزير الفلاحة الفرنسي لحاكم عمالة الجزائر. المصدر: Aom,K5/2 .
- الملحق 18: ملصقة لتحسيس الجزائريين بواقع الوضع بفرنسا من أجل الامتناع عن الهجرة.
- الملحق 19: خريطة حول مختلف منابع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا.
- الملحق 20: رسالة مسير ورشات دورافور موجهة لوالي الجزائر بتاريخ 16 جوان 1936. المصدر: Aom,K5/2

الملحق 01:مراسلة الحاكم العام للجزائر مع حكام العمالات الثلاثة والقادة العسكريين في جويلية 1920 حول مسألة تصييف وتموين البدو الرحل المصدر:,Aom,11.46

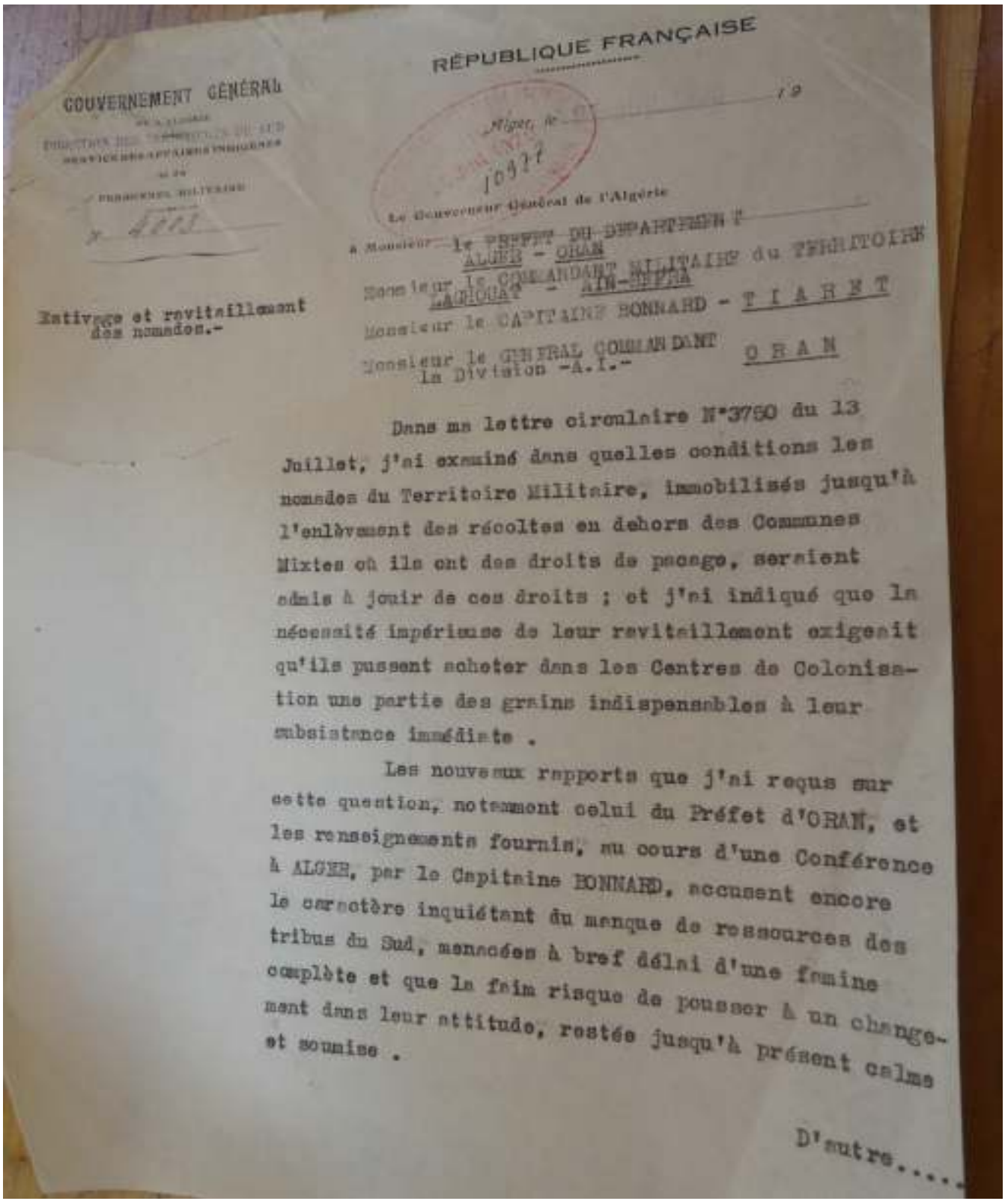

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le PREFET DU DEPARTEMENT
ALGER - ORAN

Monsieur le COMMANDANT MILITAIRE du TERRITOIRE
LAGHOUAT - AIN-SEFRA

Monsieur le CAPITAINE BONNARD - TIARET

Monsieur le GENERAL COMMANDANT
la Division -A.I.- ORAN

Entivage et ravitaillement des nomades.-

Dans ma lettre circulaire N°3750 du 13 Juillet, j'ai examiné dans quelles conditions les nomades du Territoire Militaire, immobilisés jusqu'à l'enlèvement des récoltes en dehors des Communes Mixtes où ils ont des droits de parcage, seraient admis à jouir de ces droits ; et j'ai indiqué que la nécessité impérieuse de leur ravitaillement exigeait qu'ils pussent acheter dans les Centres de Colonisation une partie des grains indispensables à leur subsistance immédiate .

Les nouveaux rapports que j'ai reçus sur cette question, notamment celui du Préfet d'ORAN, et les renseignements fournis, au cours d'une Conférence à ALGER, par le Capitaine BONNARD, accusent encore le caractère inquiétant du manque de ressources des tribus du Sud, menacées à bref délai d'une famine complète et que la faim risque de pousser à un changement dans leur attitude, restée jusqu'à présent calme et soumise .

D'autre.....

الملحق 02 : المراسلة الموجهة إلى الحاكم العام للجزائر من قِبلِ الجنرال نيسال حول الحالة المعنوية للأهالي. المصدر: Aom,11/46

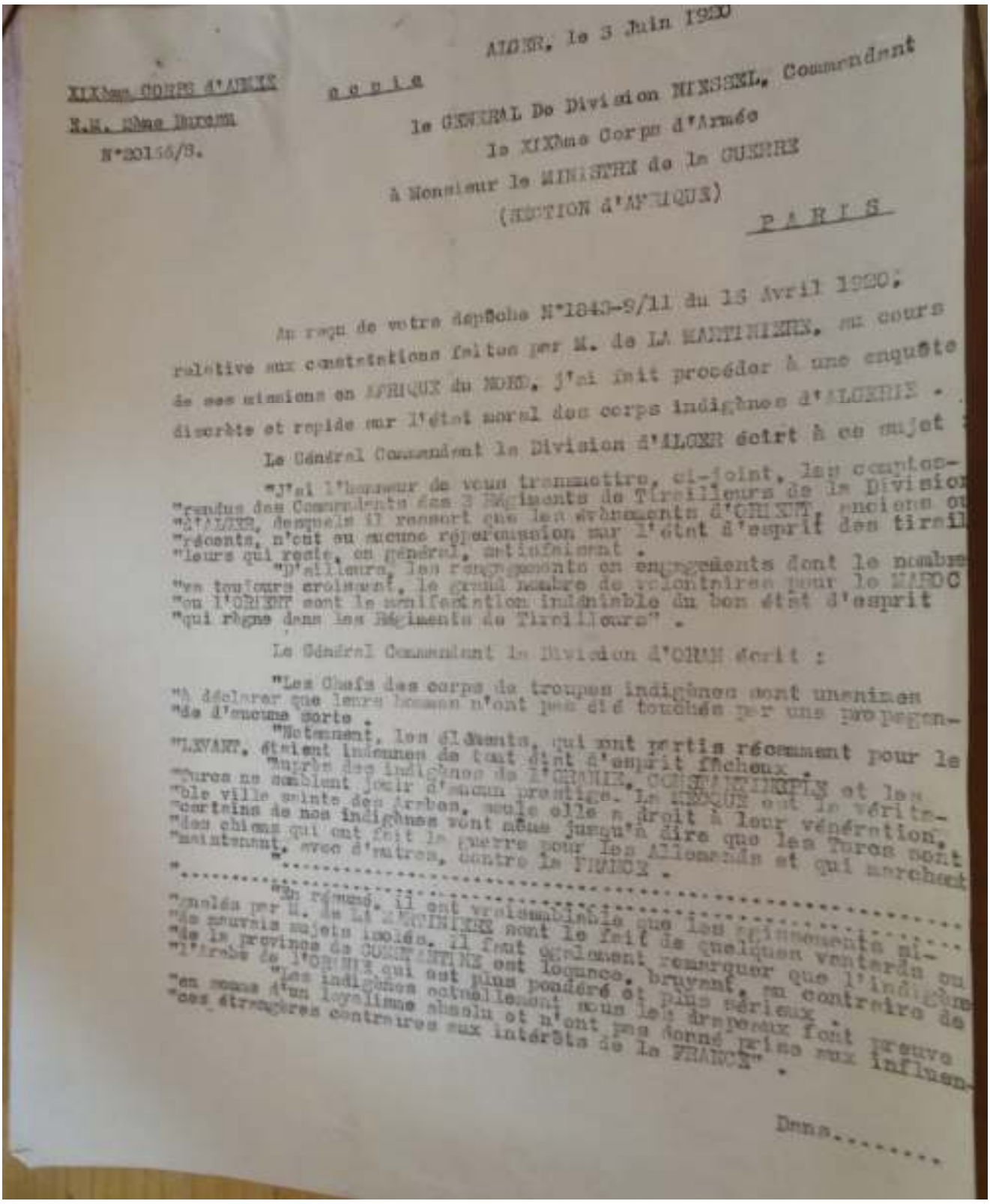

XIXème CORPS D'ARMEE
E.M. 2ème Bureau
N°20156/3.

ALGER, le 3 Juin 1920

Le GENERAL De Division NIESSEL, Commandant
le XIXème Corps d'Armée
à Monsieur le MINISTRE de la GUERRE
(SECTION d'AFRIQUE)
PARIS

Au reçu de votre dépêche N°1843-9/11 du 15 Avril 1920, relative aux constatations faites par M. de LA MAINTINIERE, au cours de ses missions en AFRIQUE du NORD, j'ai fait procéder à une enquête discrète et rapide sur l'état moral des corps indigènes d'ALGERIE.

Le Général Commandant la Division d'ALGER écrit à ce sujet :

"J'ai l'honneur de vous transmettre, ci-joint, les comptes-rendus des Commandants des 3 Régiments de Tirailleurs de la Division d'ALGER, desquels il ressort que les événements d'ORIENT, anciens ou récents, n'ont eu aucune répercussion sur l'état d'esprit des tirailleurs qui restent, en général, satisfaisant.

"D'ailleurs, les rengagements ou engagements dont le nombre va toujours croissant, le grand nombre de volontaires pour le MAROC ou l'ORIENT sont la manifestation indéniable du bon état d'esprit qui règne dans les Régiments de Tirailleurs".

Le Général Commandant la Division d'ORAN écrit :

"Les Chefs des corps de troupes indigènes sont unanimes à déclarer que leurs hommes n'ont pas été touchés par une propagande d'aucune sorte.

"Notamment, les éléments, qui sont partis récemment pour le LEVANT, étaient indemnes de tout état d'esprit fâcheux.

"Auprès des indigènes de l'ORANIE, CONSTANTINOIS et les Turcs ne semblent jouir d'aucun prestige. La MECQUE est la véritable ville sainte des Arabes, seule elle a droit à leur vénération. Certains de nos indigènes vont même jusqu'à dire que les Turcs sont des chiens qui ont fait la guerre pour les Allemands et qui marchent maintenant, avec d'autres, contre la FRANCE.

"..... .....

"En résumé, il est vraisemblable que les agissements signalés par M. de LA MAINTINIERE sont le fait de quelques vantards ou de sourds sujets isolés. Il faut également remarquer que l'indigène de la province de CONSTANTINE est loquace, bruyant, au contraire de l'Arabe de l'ORANIE qui est plus pondéré et plus sérieux.

"Les indigènes actuellement sous les drapeaux font preuve en masse d'un loyalisme absolu et n'ont pas donné prise aux influences étrangères contraires aux intérêts de la FRANCE".

Dans.....

الملحق 03: الاتفاق العام بين الكونفدرالية العامة للشغل الكونفدرالية العامة للإنتاج الفرنسي المتعلق بالعقود الجماعية للعمل. المصدر: Aom,1K6 (03 صفحات)

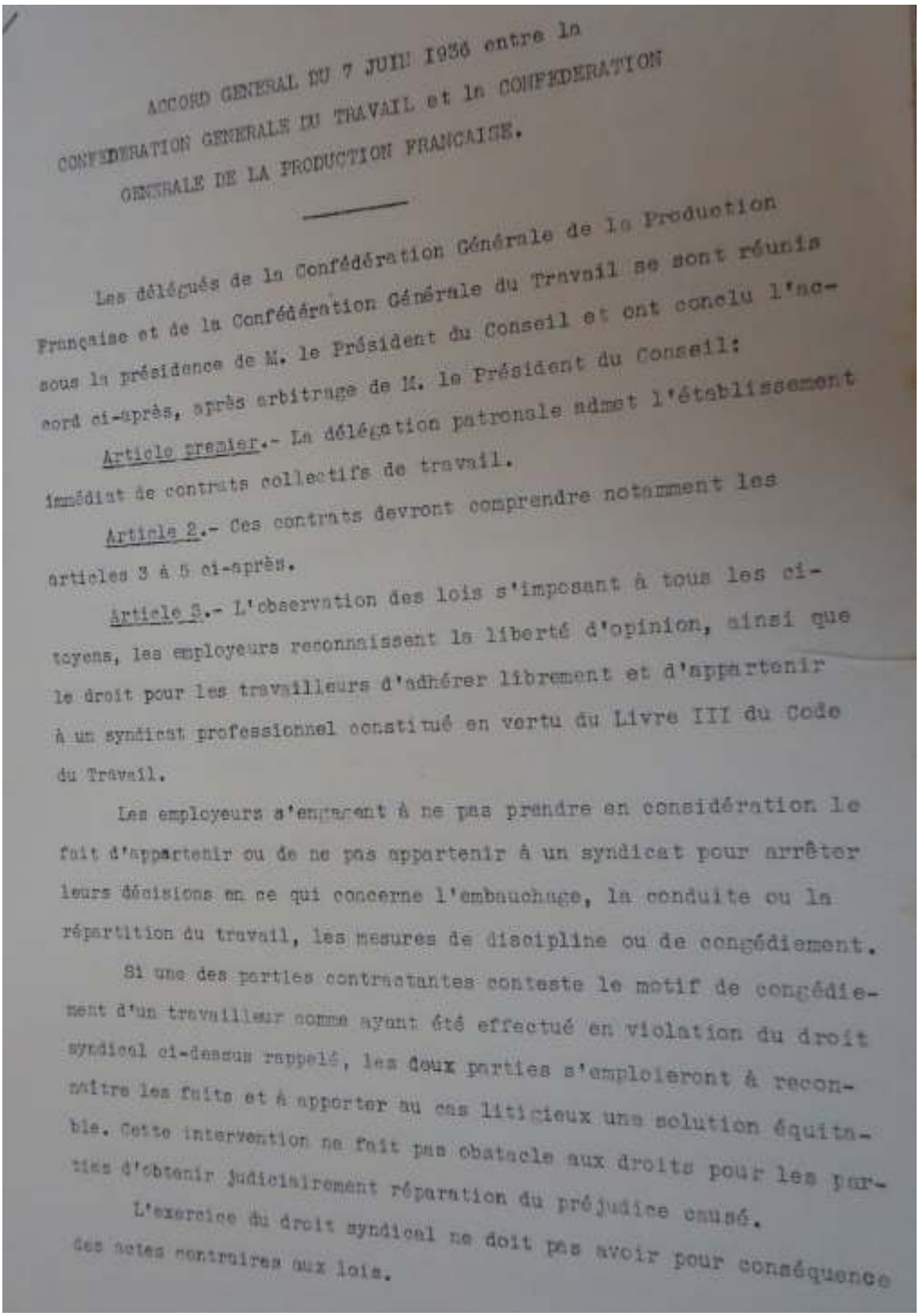

ACCORD GENERAL DU 7 JUIN 1936 entre la
CONFEDERATION GENERALE DU TRAVAIL et la CONFEDERATION
GENERALE DE LA PRODUCTION FRANCAISE.

Les délégués de la Confédération Générale de la Production Française et de la Confédération Générale du Travail se sont réunis sous la présidence de M. le Président du Conseil et ont conclu l'accord ci-après, après arbitrage de M. le Président du Conseil:

Article premier.- La délégation patronale admet l'établissement immédiat de contrats collectifs de travail.

Article 2.- Ces contrats devront comprendre notamment les articles 3 à 5 ci-après.

Article 3.- L'observation des lois s'imposant à tous les citoyens, les employeurs reconnaissent la liberté d'opinion, ainsi que le droit pour les travailleurs d'adhérer librement et d'appartenir à un syndicat professionnel constitué en vertu du Livre III du Code du Travail.

Les employeurs s'engagent à ne pas prendre en considération le fait d'appartenir ou de ne pas appartenir à un syndicat pour arrêter leurs décisions en ce qui concerne l'embauchage, la conduite ou la répartition du travail, les mesures de discipline ou de congédiement.

Si une des parties contractantes conteste le motif de congédiement d'un travailleur comme ayant été effectué en violation du droit syndical ci-dessus rappelé, les deux parties s'emploieront à reconnaître les faits et à apporter au cas litigieux une solution équitable. Cette intervention ne fait pas obstacle aux droits pour les parties d'obtenir judiciairement réparation du préjudice causé.

L'exercice du droit syndical ne doit pas avoir pour conséquence des actes contraires aux lois.

الملحق 03 (تابع)

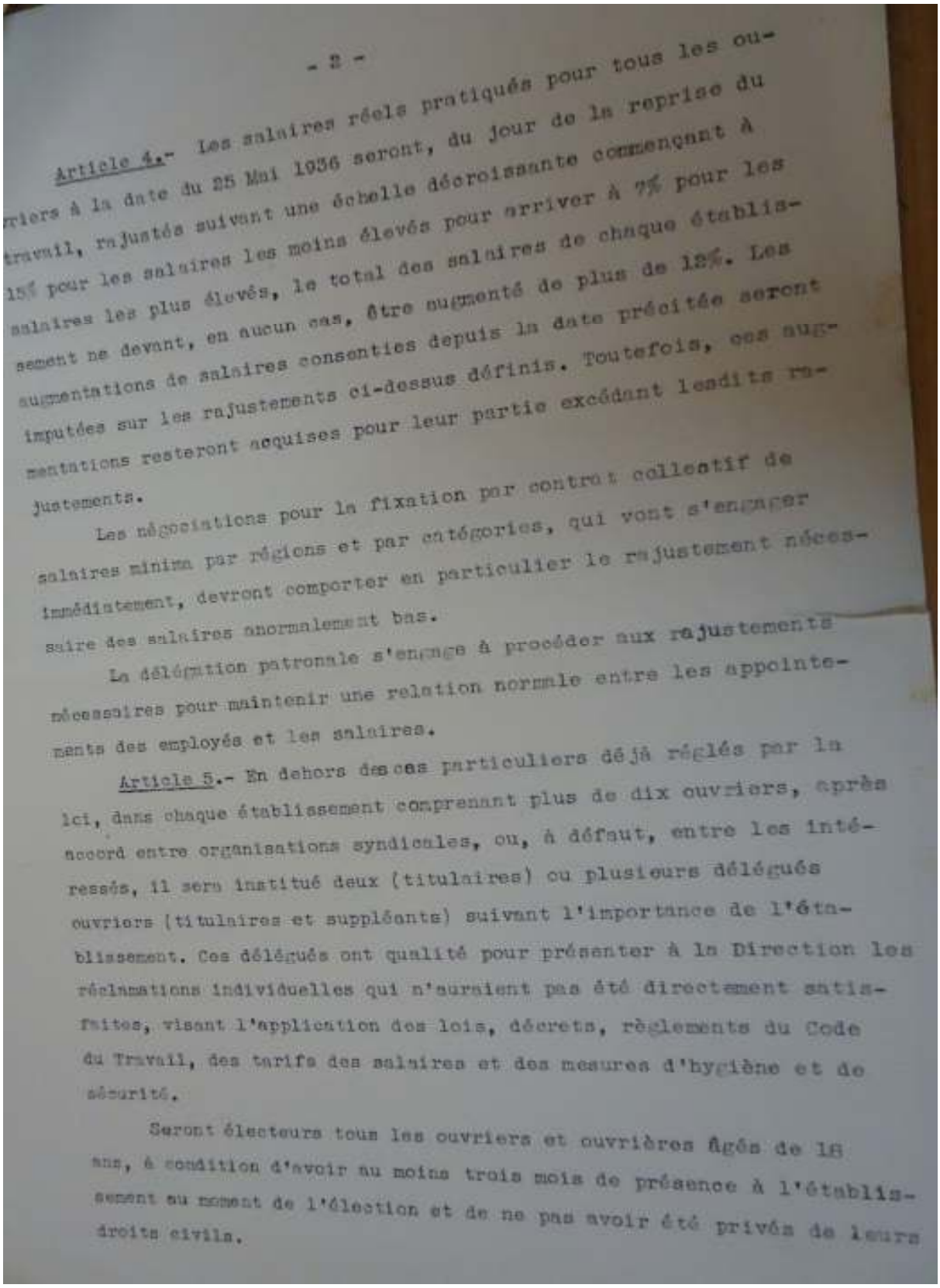

- 2 -

Article 4.- Les salaires réels pratiqués pour tous les ouvriers à la date du 25 Mai 1936 seront, du jour de la reprise du travail, rajustés suivant une échelle décroissante commençant à 15% pour les salaires les moins élevés pour arriver à 7% pour les salaires les plus élevés, le total des salaires de chaque établissement ne devant, en aucun cas, être augmenté de plus de 12%. Les augmentations de salaires consenties depuis la date précitée seront imputées sur les rajustements ci-dessus définis. Toutefois, ces augmentations resteront acquises pour leur partie excédant lesdits rajustements.

Les négociations pour la fixation par contrat collectif de salaires minima par régions et par catégories, qui vont s'engager immédiatement, devront comporter en particulier le rajustement nécessaire des salaires anormalement bas.

La délégation patronale s'engage à procéder aux rajustements nécessaires pour maintenir une relation normale entre les appointements des employés et les salaires.

Article 5.- En dehors des cas particuliers déjà réglés par la loi, dans chaque établissement comprenant plus de dix ouvriers, après accord entre organisations syndicales, ou, à défaut, entre les intéressés, il sera institué deux (titulaires) ou plusieurs délégués ouvriers (titulaires et suppléants) suivant l'importance de l'établissement. Ces délégués ont qualité pour présenter à la Direction les réclamations individuelles qui n'auraient pas été directement satisfaites, visant l'application des lois, décrets, règlements du Code du Travail, des tarifs des salaires et des mesures d'hygiène et de sécurité.

Seront électeurs tous les ouvriers et ouvrières âgés de 18 ans, à condition d'avoir au moins trois mois de présence à l'établissement au moment de l'élection et de ne pas avoir été privés de leurs droits civils.

الملحق 03 (تابع)

Seront éligibles les électeurs définis ci-dessus, de nationalité française, âgés d'au moins 25 ans, travaillant dans l'établissement sans interruption depuis un an, sous réserve que cette durée de présence devra être abaissée si elle réduit à moins de cinq le nombre des éligibles.

Les ouvriers tenant commerce de détail, de quelque nature que ce soit, soit par eux-mêmes, soit par leur conjoint, ne sont pas éligibles.

Article 6.- La délégation patronale s'engage à ce qu'il ne soit pris aucune sanction pour faits de grève.

Article 7.- La délégation confédérale ouvrière demandera aux travailleurs en grève de décider la reprise du travail dès que les Directions des établissements auront accepté l'accord général intervenu et dès que les pourparlers relatifs à son application auront été engagés entre les directions et le personnel des établissements.

PARIS, le 7 Juin 1936

(signé): Léon BLUM.

Pour la C.G.T. :

L. JOUHAUX, René BELIN, FRACHON, SEMAT, CORDIER, MILAN.

Pour la C.G.P.F. :

DUCHEMIN, DALBOUZE, RICHEMOND, LAMBERT-RIBOT.

الملحق 04: صورة عن إضراب عمال مطاحن دورو من جريدة لا دياش كوتيديان بتاريخ 11 أوت 1936.

Dans un local du bâtiment, les grévistes...
(Photo S. Rolando fils)

الملحق 05: توزيع المواد الخاضعة للتنظيم (صفحتين).

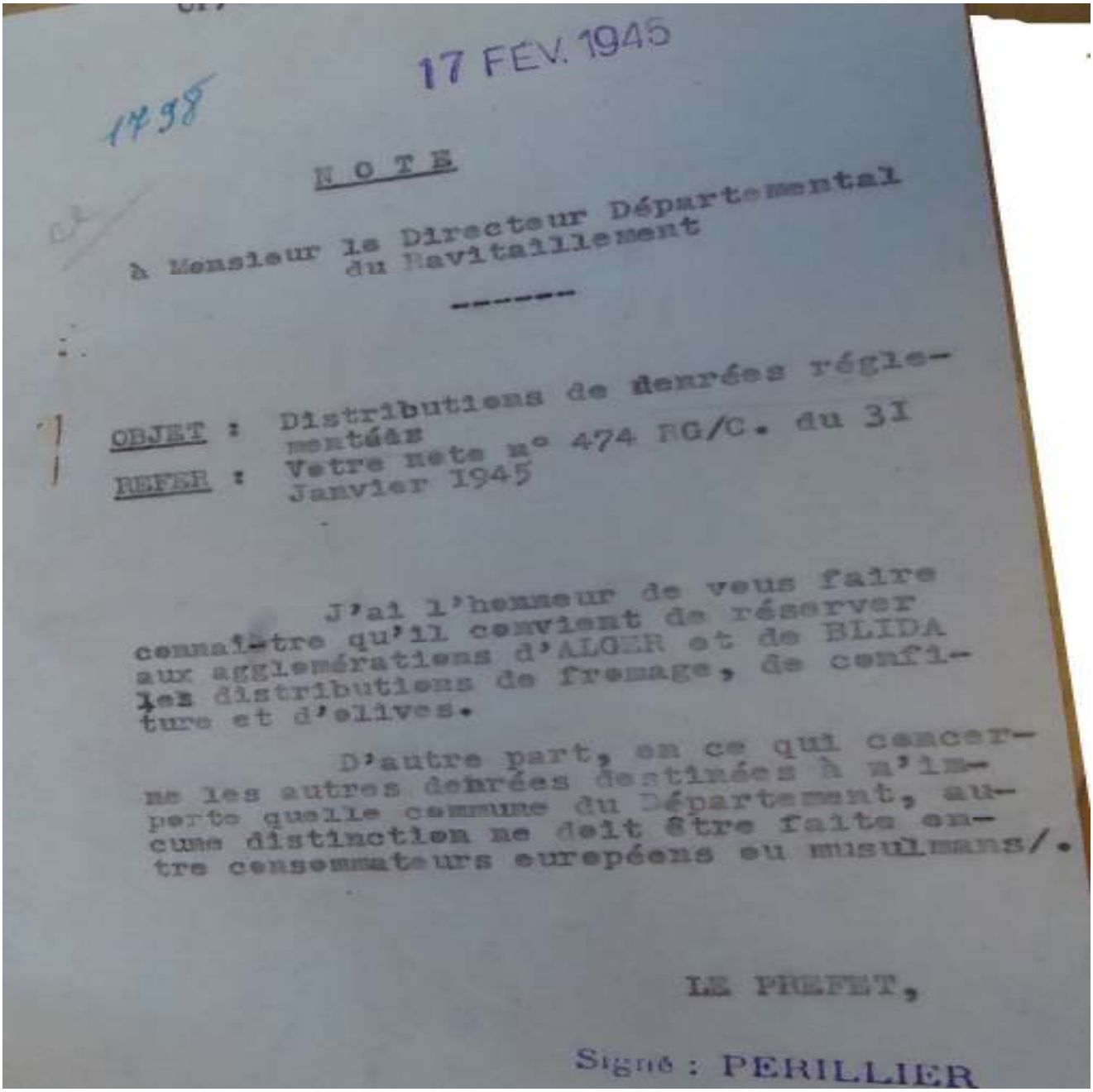

17 FEV. 1945

1798

N O T E

à Monsieur le Directeur Départemental du Ravitaillement

OBJET : Distributions de denrées réglementées

REFER : Votre note n° 474 RG/C. du 31 Janvier 1945

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'il convient de réserver aux agglomérations d'ALGER et de BLIDA les distributions de fromage, de confiture et d'olives.

D'autre part, en ce qui concerne les autres denrées destinées à l'importe quelle commune du Département, aucune distinction ne doit être faite entre consommateurs européens ou musulmans/.

LE PREFET,

Signé : PERILLIER

الملحق 05 (تابع)

17 FEV. 1945

1498

N O T E

à Monsieur le Directeur Départemental du Ravitaillement

OBJET : Distributions de denrées réglementées

REFER : Votre note n° 474 RG/C. du 31 Janvier 1945

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'il convient de réserver aux agglomérations d'ALGER et de BLIDA les distributions de fromage, de confiture et d'olives.

D'autre part, en ce qui concerne les autres denrées destinées à n'importe quelle commune du Département, aucune distinction ne doit être faite entre consommateurs européens ou musulmans/.

LE PREFET,

Signé : PERILLIER

الملحق 06: التموين بمادة الصابون (صفحتين)

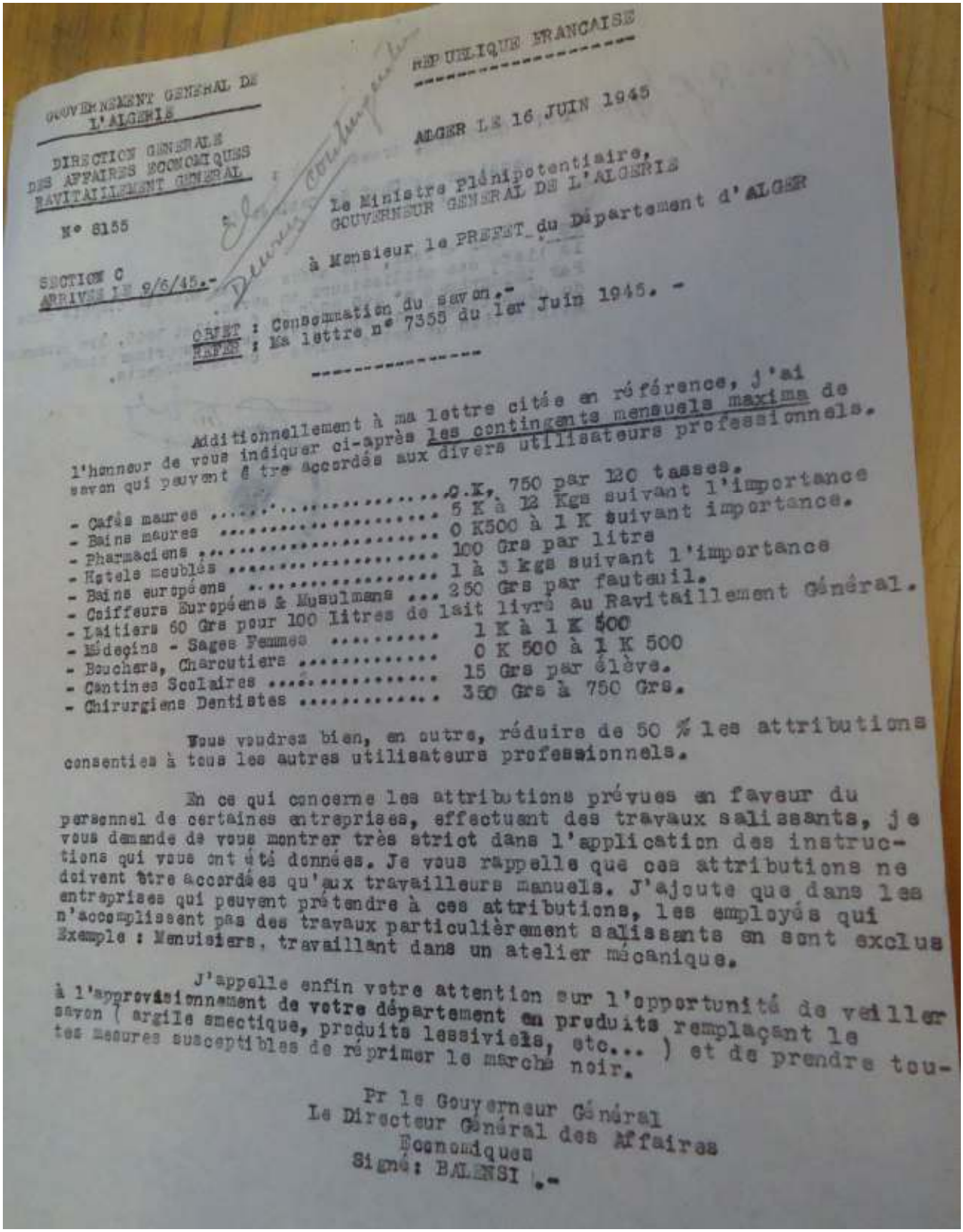

GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE

DIRECTION GENERALE DES AFFAIRES ECONOMIQUES RAVITAILLEMENT GENERAL

N° 8155

SECTION C
ARRIVEE LE 9/6/45.-

REPUBLIQUE FRANCAISE

ALGER LE 16 JUIN 1945

Le Ministre Plénipotentiaire,
GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE

à Monsieur le PREFET du Département d'ALGER

OBJET : Consommation du savon.-
REFER : Ma lettre n° 7355 du 1er Juin 1945. -

Additionnellement à ma lettre citée en référence, j'ai l'honneur de vous indiquer ci-après les contingents mensuels maxima de savon qui peuvent être accordés aux divers utilisateurs professionnels.

- Cafés maures	2 K. 750 par 120 tasses.
- Bains maures	5 K à 12 Kgs suivant l'importance
- Pharmaciens	0 K500 à 1 K suivant importance.
- Hotels meublés	100 Grs par litre
- Bains européens	1 à 3 kgs suivant l'importance
- Coiffeurs Européens & Musulmans	250 Grs par fauteuil.
- Laitiers 60 Grs pour 100 Litres de lait livré au Ravitaillement Général.	
- Médecins - Sages Femmes	1 K à 1 K 500
- Bouchers, Charcutiers	0 K 500 à 1 K 500
- Cantines Scolaires	15 Grs par élève.
- Chirurgiens Dentistes	350 Grs à 750 Grs.

Vous voudrez bien, en outre, réduire de 50 % les attributions consenties à tous les autres utilisateurs professionnels.

En ce qui concerne les attributions prévues en faveur du personnel de certaines entreprises, effectuant des travaux salissants, je vous demande de vous montrer très strict dans l'application des instructions qui vous ont été données. Je vous rappelle que ces attributions ne doivent être accordées qu'aux travailleurs manuels. J'ajoute que dans les entreprises qui peuvent prétendre à ces attributions, les employés qui n'accomplissent pas des travaux particulièrement salissants en sont exclus Exemple : Menuisiers, travaillant dans un atelier mécanique.

J'appelle enfin votre attention sur l'opportunité de veiller à l'approvisionnement de votre département en produits remplaçant le savon (argile smectique, produits lessiviels, etc...) et de prendre toutes mesures susceptibles de réprimer le marché noir.

Pr le Gouverneur Général
Le Directeur Général des Affaires
Economiques
Signé: BALENSI .-

الملحق 06 (تابع)

N° ... R/C/ME COPIE CONFORME, transmise à :

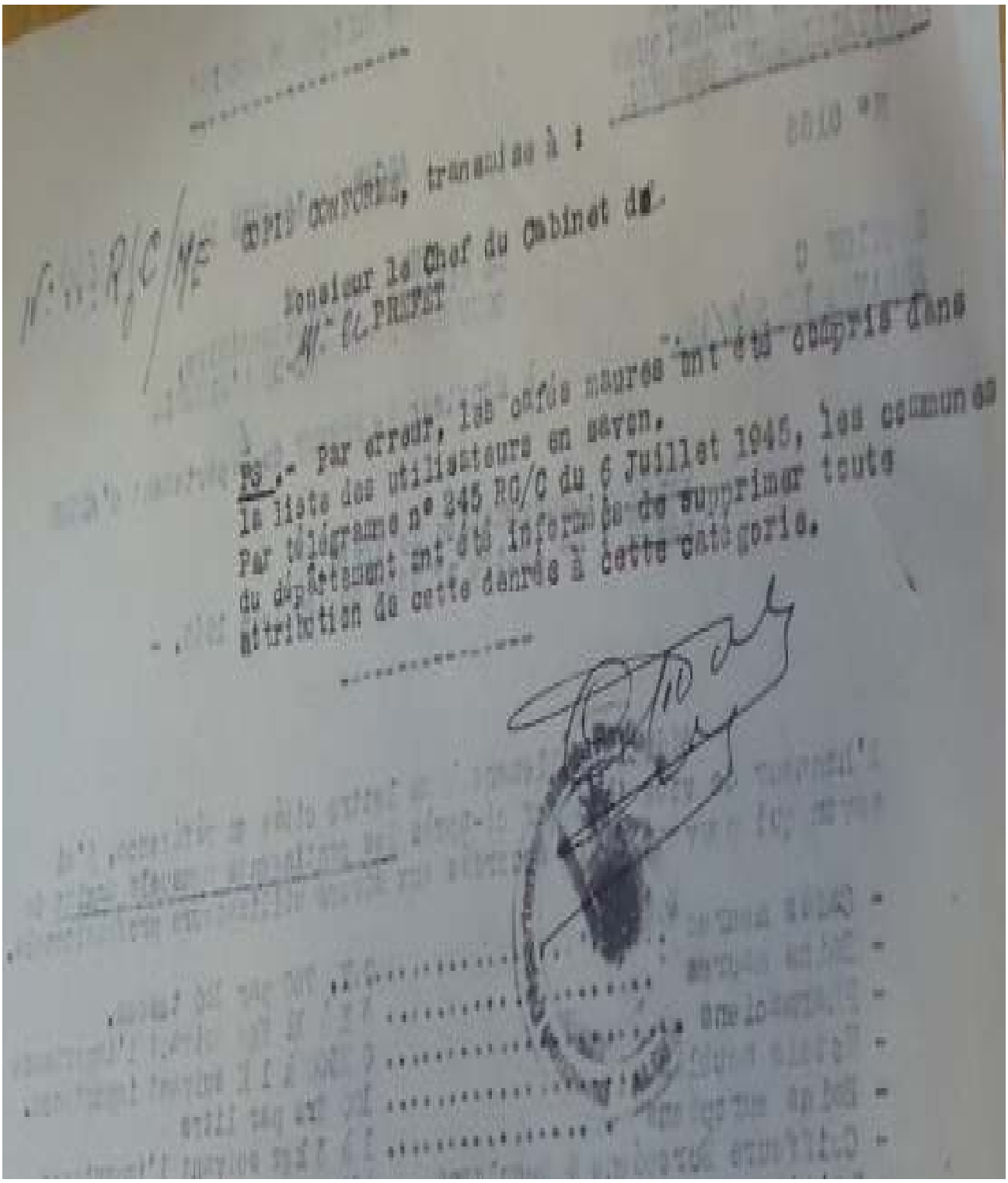

Monsieur le Chef du Cabinet du
Mr le PREFET

PS.- Par erreur, les cafés maures ont été compris dans la liste des utilisateurs en savon.
Par télégramme n° 245 RG/C du 6 Juillet 1945, les communes du département ont été informées de supprimer toute attribution de cette denrée à cette catégorie.

الملحق 07: شكوى مالك مقهى مغربي بخصوص تقليص الكمية الشهرية من السكر والقهوة التي يزود بها

Aom, 1K/135))

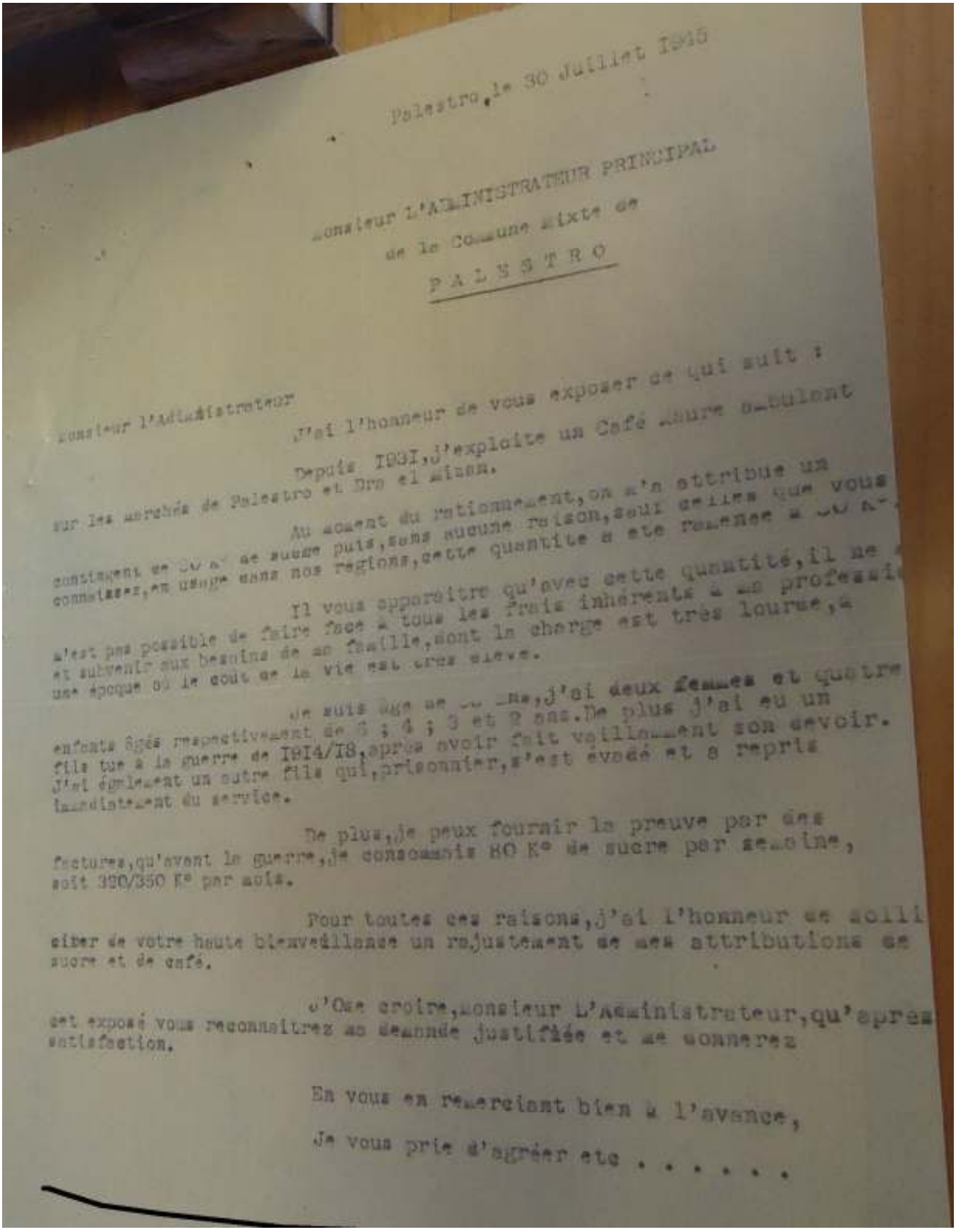

Palestro, le 30 Juillet 1945

Monsieur L'ADMINISTRATEUR PRINCIPAL
de la Commune Mixte de
P A L E S T R O

Monsieur l'Administrateur

J'ai l'honneur de vous exposer ce qui suit :

Depuis 1931, j'exploite un Café Maure d...boulant sur les marchés de Palestro et Dra el Mizan.

Au moment du rationnement, on m'a attribué un contingent de ... de sucre puis, sans aucune raison, sauf celles que vous connaissez, en usage dans nos régions, cette quantité a été ramenée à ... n'est pas possible de faire face à tous les frais inhérents à ma profession et subvenir aux besoins de ma famille, dont la charge est très lourde, à une époque où le coût de la vie est très élevé.

Je suis âgé de ... ans, j'ai deux femmes et quatre enfants âgés respectivement de 6 ; 4 ; 3 et 2 ans. De plus j'ai eu un fils tué à la guerre de 1914/18, après avoir fait vaillamment son devoir. J'ai également un autre fils qui, prisonnier, s'est évadé et a repris immédiatement du service.

De plus, je peux fournir la preuve par des factures, qu'avant la guerre, je consommais 80 Kgs de sucre par semaine, soit 320/350 Kgs par mois.

Pour toutes ces raisons, j'ai l'honneur de solliciter de votre haute bienveillance un rajustement de mes attributions de sucre et de café.

J'ose croire, Monsieur L'Administrateur, qu'après cet exposé vous reconnaîtrez ma demande justifiée et me donnerez satisfaction.

En vous en remerciant bien à l'avance,

Je vous prie d'agréer etc . . . . . .

الملحق 08: النداء الموجه من قِبلِ فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل إلى عمال شمال إفريقيا (صفحتين).

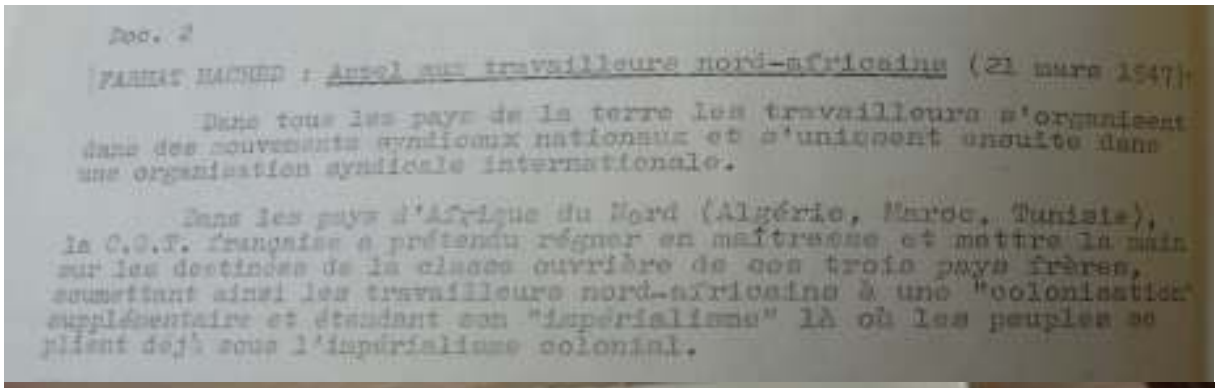

Doc. 2

FARHAT HACHED : Appel aux travailleurs nord-africains (21 mars 1947)

Dans tous les pays de la terre les travailleurs s'organisent dans des mouvements syndicaux nationaux et s'unissent ensuite dans une organisation syndicale internationale.

Dans les pays d'Afrique du Nord (Algérie, Maroc, Tunisie), la C.G.T. française a prétendu régner en maîtresse et mettre la main sur les destinées de la classe ouvrière de ces trois pays frères, soumettant ainsi les travailleurs nord-africains à une "colonisation" supplémentaire et étendant son "impérialisme" là où les peuples se plient déjà sous l'impérialisme colonial.

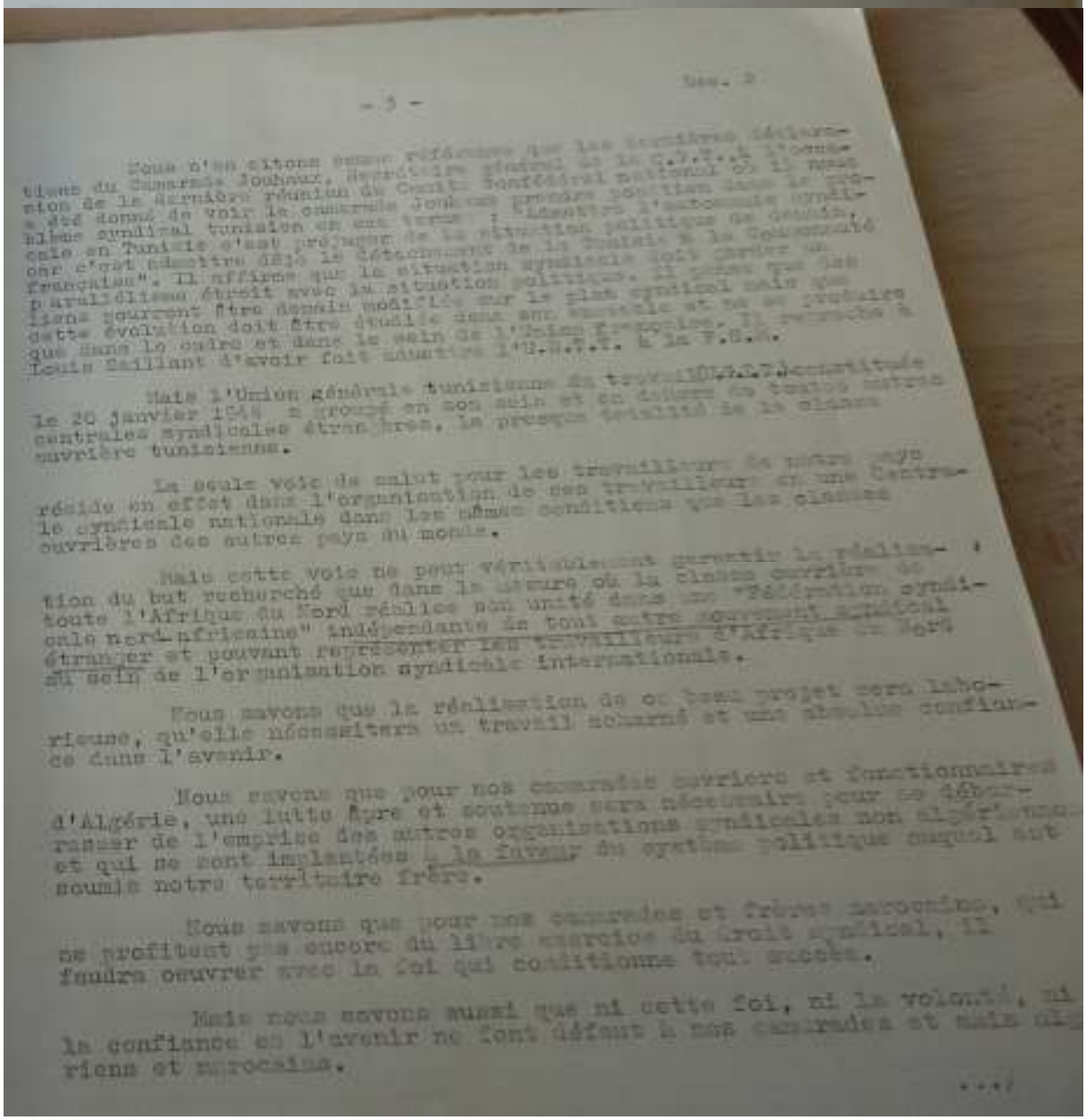

Doc. 2

- 3 -

Nous n'en citons aucune référence que les dernières déclarations du Camarade Jouhaux, Secrétaire général de la C.G.T., à l'occasion de la dernière réunion du Comité Confédéral national où il nous a été donné de voir le camarade Jouhaux prendre position dans le problème syndical tunisien en ces termes : "Admettre l'autonomie syndicale en Tunisie c'est préjuger de la situation politique de demain, car c'est admettre déjà le détachement de la Tunisie à la Communauté française". Il affirme que la situation syndicale doit garder un parallélisme étroit avec la situation politique. Il pense que des liens pourront être demain modifiés sur le plan syndical mais que cette évolution doit être étudiée dans son ensemble et ne se produire que dans le cadre et dans le sein de l'Union française. Il reproche à Louis Saillant d'avoir fait admettre l'U.N.T.T. à la F.S.M.

Mais l'Union générale tunisienne du travail (U.G.T.T.) constituée le 20 janvier 1946 a groupé en son sein et en dehors de toutes autres centrales syndicales étrangères, la presque totalité de la classe ouvrière tunisienne.

La seule voie de salut pour les travailleurs de notre pays réside en effet dans l'organisation de ces travailleurs en une Centrale syndicale nationale dans les mêmes conditions que les classes ouvrières des autres pays du monde.

Mais cette voie ne peut véritablement garantir la réalisation du but recherché que dans la mesure où la classe ouvrière de toute l'Afrique du Nord réalise son unité dans une "Fédération syndicale nord-africaine" indépendante de tout autre mouvement syndical étranger et pouvant représenter les travailleurs d'Afrique du Nord au sein de l'organisation syndicale internationale.

Nous savons que la réalisation de ce beau projet sera laborieuse, qu'elle nécessitera un travail acharné et une absolue confiance dans l'avenir.

Nous savons que pour nos camarades ouvriers et fonctionnaires d'Algérie, une lutte âpre et soutenue sera nécessaire pour se débarrasser de l'emprise des autres organisations syndicales non algériennes et qui se sont implantées à la faveur du système politique auquel est soumis notre territoire frère.

Nous savons que pour nos camarades et frères marocains, qui ne profitent pas encore du libre exercice du droit syndical, il faudra oeuvrer avec la foi qui conditionne tout succès.

Mais nous savons aussi que ni cette foi, ni la volonté, ni la confiance en l'avenir ne font défaut à nos camarades et amis algériens et marocains.

.../

الملحق 08 (تابع).

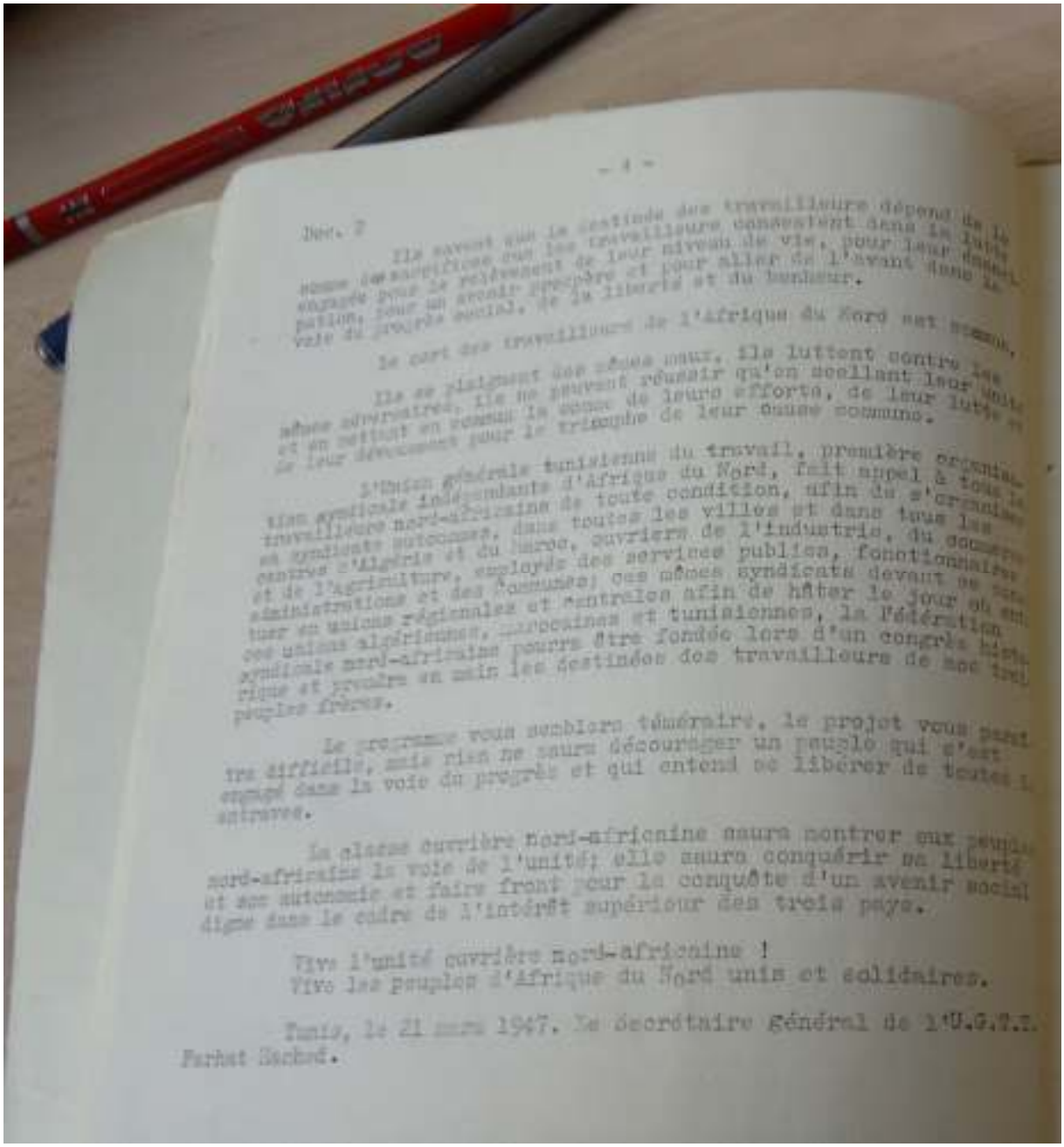

- 4 -

Doc. 2

Ils savent que le destin des travailleurs dépend de la somme de sacrifices que les travailleurs consentent dans la lutte engagée pour le relèvement de leur niveau de vie, pour leur émancipation, pour un avenir prospère et pour aller de l'avant dans la voie du progrès social, de la liberté et du bonheur.

Le sort des travailleurs de l'Afrique du Nord est commun.

Ils se plaignent des mêmes maux, ils luttent contre les mêmes adversaires, ils ne peuvent réussir qu'en ralliant leur unité et en mettant en commun le sang de leurs efforts, de leur lutte et de leur dévouement pour le triomphe de leur cause commune.

L'Union générale tunisienne du travail, première organisation syndicale indépendante d'Afrique du Nord, fait appel à tous les travailleurs nord-africains de toute condition, afin de s'organiser en syndicats autonomes, dans toutes les villes et dans tous les centres d'Algérie et du Maroc, ouvriers de l'industrie, du commerce et de l'agriculture, employés des services publics, fonctionnaires des administrations et des Communes; ces mêmes syndicats devant se rattacher en unions régionales et centrales afin de hâter le jour où entre ces unions algériennes, marocaines et tunisiennes, la Fédération syndicale nord-africaine pourra être fondée lors d'un congrès historique et prendre en main les destinées des travailleurs de nos trois peuples frères.

Le programme vous semblera téméraire, le projet vous paraîtra difficile, mais rien ne saura décourager un peuple qui s'est engagé dans la voie du progrès et qui entend se libérer de toutes les entraves.

La classe ouvrière nord-africaine saura montrer aux peuples nord-africains la voie de l'unité; elle saura conquérir sa liberté et son autonomie et faire front pour la conquête d'un avenir social digne dans le cadre de l'intérêt supérieur des trois pays.

Vive l'unité ouvrière nord-africaine !
Vive les peuples d'Afrique du Nord unis et solidaires.

Tunis, le 21 mars 1947. Le Secrétaire Général de l'U.G.T.T.
Farhat Hached.

الملحق 09: التمييز بين البلديات من حيث التموين ببعض المواد الاستهلاكية ,Aom 1K/135

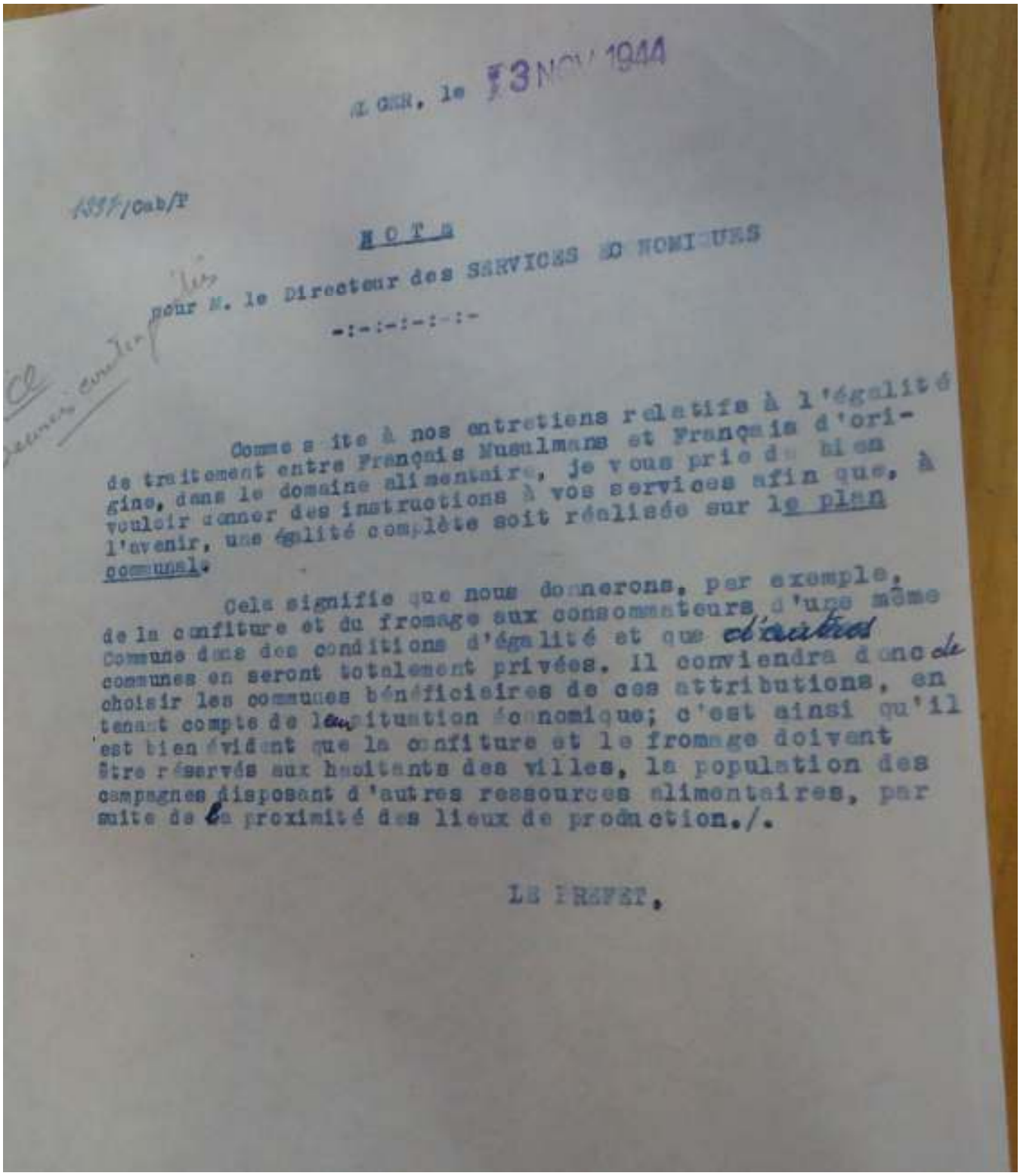

ALGER, le 13 NOV 1944

1337/Cab/P

NOTE

pour M. le Directeur des SERVICES ECONOMIQUES

-:-:-:-:-:-

Comme suite à nos entretiens relatifs à l'égalité de traitement entre Français Musulmans et Français d'origine, dans le domaine alimentaire, je vous prie de bien vouloir donner des instructions à vos services afin que, à l'avenir, une égalité complète soit réalisée sur le plan communal.

Cela signifie que nous donnerons, par exemple, de la confiture et du fromage aux consommateurs d'une même Commune dans des conditions d'égalité et que d'autres communes en seront totalement privées. Il conviendra donc de choisir les communes bénéficiaires de ces attributions, en tenant compte de leur situation économique; c'est ainsi qu'il est bien évident que la confiture et le fromage doivent être réservés aux habitants des villes, la population des campagnes disposant d'autres ressources alimentaires, par suite de la proximité des lieux de production./.

LE PREFET,

الملحق 10: رسالة الحاكم العام للجزائر متعلقة بإحترام الحريات النقابية.المصدر: **Aom,1K/146**.

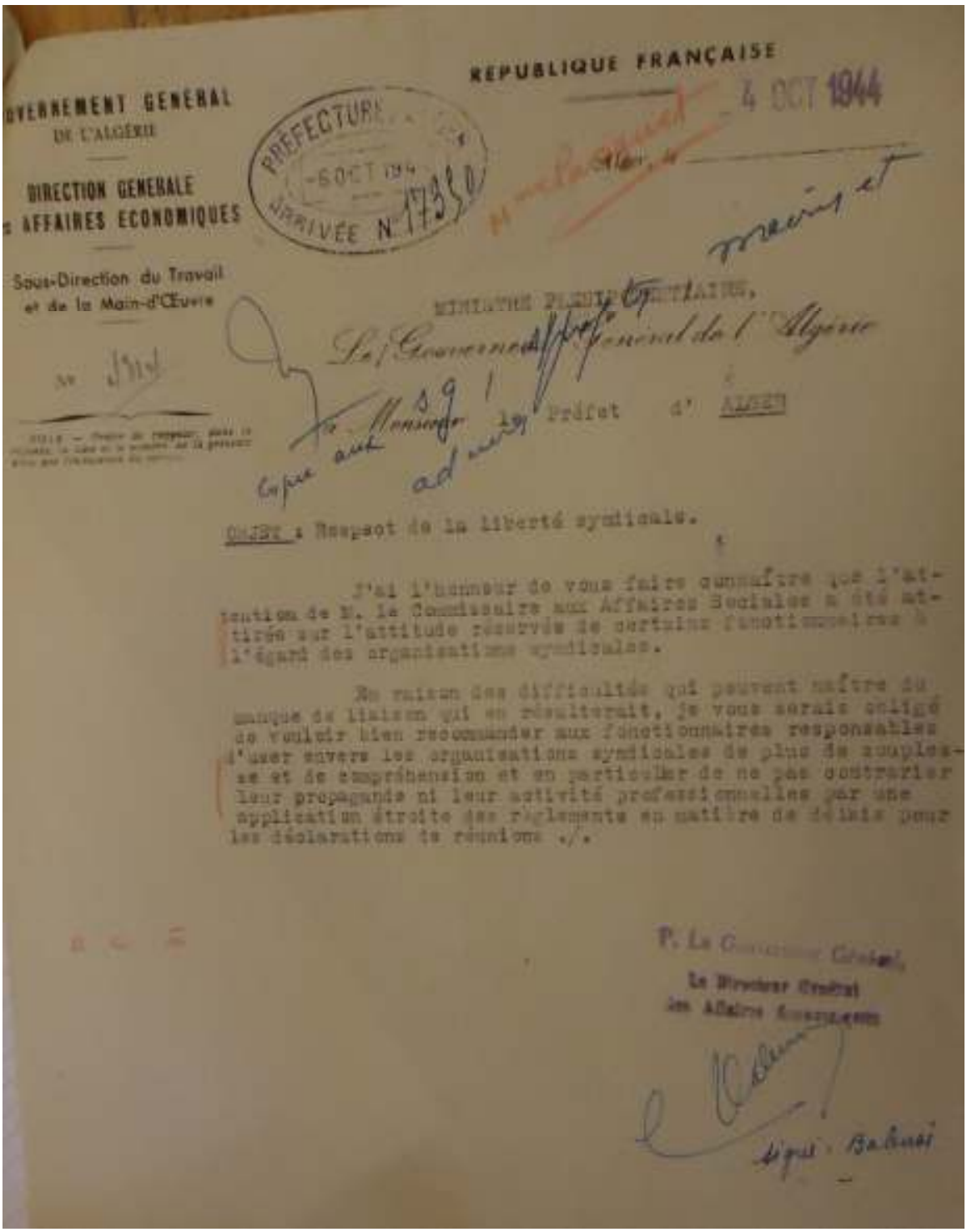

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGÉRIE

DIRECTION GENERALE
DES AFFAIRES ECONOMIQUES

Sous-Direction du Travail
et de la Main-d'Œuvre

REPUBLIQUE FRANÇAISE

4 OCT 1944

PRÉFECTURE
-6 OCT 194
ARRIVÉE N° 17350

MINISTRE PLENIPOTENTIAIRE,

Le Gouverneur Général de l'Algérie

Monsieur le Préfet d'ALGER

OBJET : Respect de la liberté syndicale.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que l'attention de M. le Commissaire aux Affaires Sociales a été attirée sur l'attitude réservée de certains fonctionnaires à l'égard des organisations syndicales.

En raison des difficultés qui peuvent naître du manque de liaison qui en résulterait, je vous serais obligé de vouloir bien recommander aux fonctionnaires responsables d'user envers les organisations syndicales de plus de souplesse et de compréhension et en particulier de ne pas contrarier leur propagande ni leur activité professionnelles par une application étroite des règlements en matière de délais pour les déclarations de réunions ./.

P. Le Gouverneur Général,
Le Directeur Général
des Affaires Economiques

Signé : Balmi

الملحق 11: مشروع القانون الأساسي للاتحاد العام للنقابات الجزائرية (المعدل). المصدر: Aom, 1F/175. (06 صفحات)

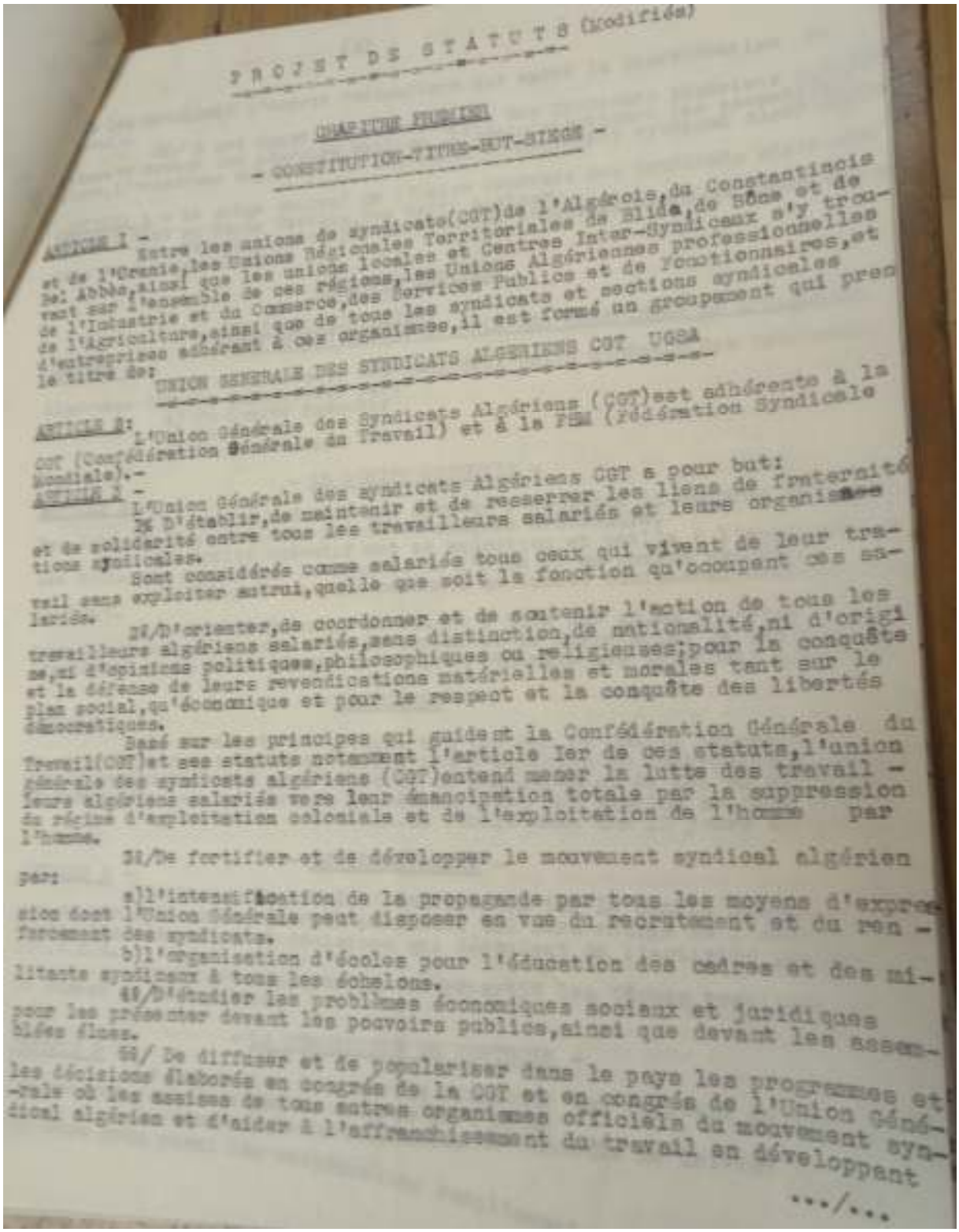

PROJET DE STATUTS (modifié)

CHAPITRE PREMIER

- CONSTITUTION-TITRES-BUT-SIEGE -

ARTICLE 1 -

Entre les unions de syndicats(CGT)de l'Algérois,du Constantinois et de l'Oranie,les Unions Régionales Territoriales de Blida,de Sétif et de Bône; Ainsi que les unions locales et Centres Inter-Syndicaux s'y trouvant sur l'ensemble de ces régions,les Unions Algériennes professionnelles de l'Industrie et du Commerce,des Services Publics et de fonctionnaires,et de l'Agriculture,ainsi que de tous les syndicats et sections syndicales d'entreprises adhérant à ces organismes,il est formé un groupement qui prend le titre de:

UNION GENERALE DES SYNDICATS ALGERIENS CGT UGSA

ARTICLE 2:

L'Union Générale des Syndicats Algériens (CGT)est adhérente à la CGT (Confédération Générale du Travail) et à la FSM (Fédération Syndicale Mondiale).-

ARTICLE 3 -

L'Union Générale des syndicats Algériens CGT a pour but:

1% D'établir,de maintenir et de resserrer les liens de fraternité et de solidarité entre tous les travailleurs salariés et leurs organisations syndicales.

Sont considérés comme salariés tous ceux qui vivent de leur travail sans exploiter autrui,quelle que soit la fonction qu'occupent ces salariés.

2%/D'orienter,de coordonner et de soutenir l'action de tous les travailleurs algériens salariés,sans distinction,de nationalité,ni d'origine,ni d'opinions politiques,philosophiques ou religieuses;pour la conquête et la défense de leurs revendications matérielles et morales tant sur le plan social,qu'économique et pour le respect et la conquête des libertés démocratiques.

Basé sur les principes qui guident la Confédération Générale du Travail(CGT)et ses statuts notamment l'article 1er de ces statuts,l'union générale des syndicats algériens (CGT)entend mener la lutte des travailleurs algériens salariés vers leur émancipation totale par la suppression du régime d'exploitation coloniale et de l'exploitation de l'homme par l'homme.

3%/De fortifier et de développer le mouvement syndical algérien par:

a)l'intensification de la propagande par tous les moyens d'expression dont l'Union Générale peut disposer en vue du recrutement et du renforcement des syndicats.

b)l'organisation d'écoles pour l'éducation des cadres et des militants syndicaux à tous les échelons.

4%/D'étudier les problèmes économiques sociaux et juridiques pour les présenter devant les pouvoirs publics,ainsi que devant les assemblées élues.

5%/ De diffuser et de populariser dans le pays les programmes et les décisions élaborés en congrès de la CGT et en congrès de l'Union Générale où les unions de tous autres organismes officiels du mouvement syndical algérien et d'aider à l'affranchissement du travail en développant

.../...

الملحق 11 (تابع)

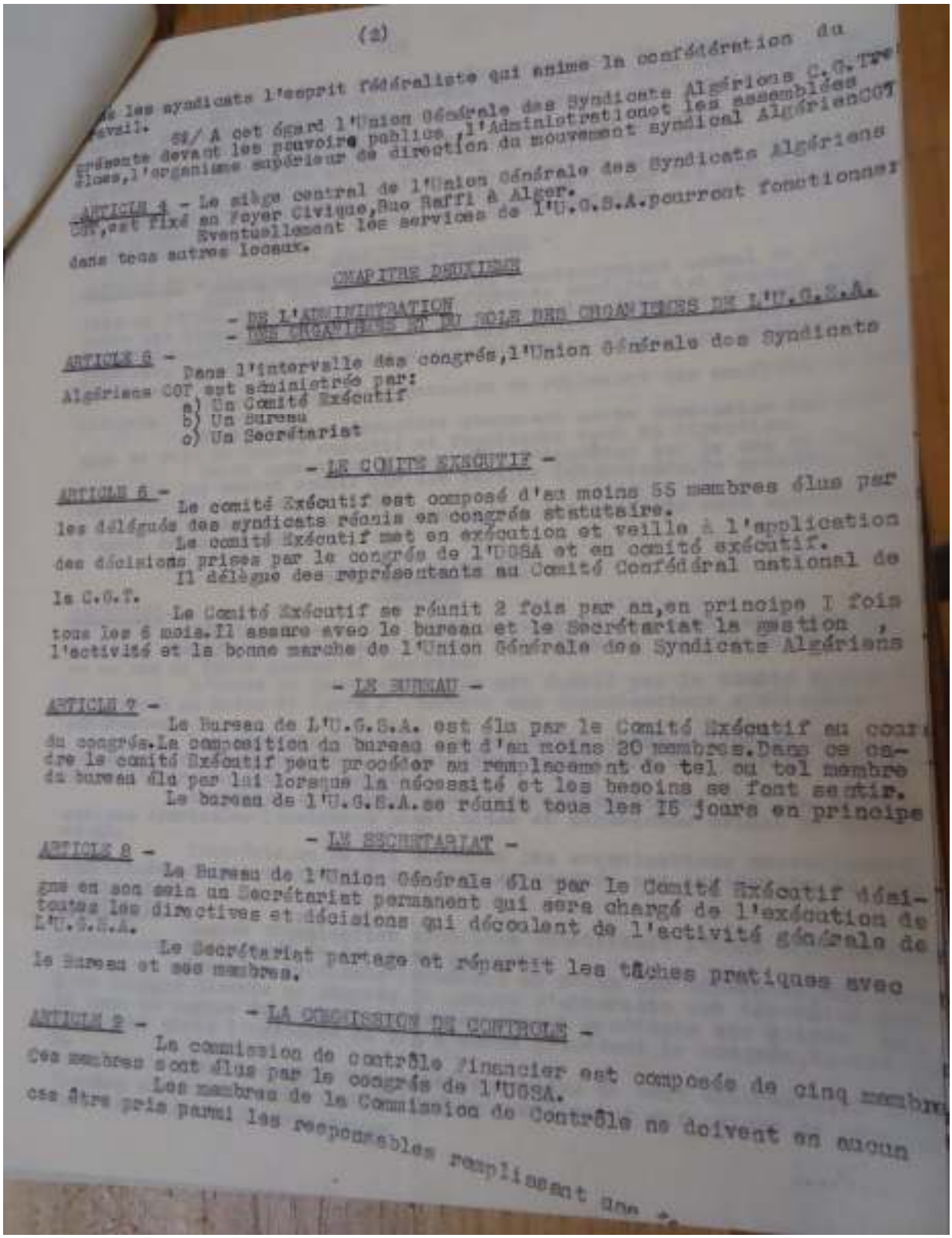

(2)

...s les syndicats l'esprit fédéraliste qui anime la confédération du travail.

5°/ A cet égard l'Union Générale des Syndicats Algériens C.G.Tre présente devant les pouvoirs publics, l'Administration et les assemblées élues, l'organisme supérieur de direction du mouvement syndical Algérien CGT

ARTICLE 4 - Le siège central de l'Union Générale des Syndicats Algériens CGT, est fixé au Foyer Civique, Rue Raffi à Alger.

Eventuellement les services de l'U.G.S.A. pourront fonctionner dans tous autres locaux.

CHAPITRE DEUXIEME

- DE L'ADMINISTRATION
- DES ORGANISMES ET DU ROLE DES ORGANISMES DE L'U.G.S.A.

ARTICLE 5 -

Dans l'intervalle des congrès, l'Union Générale des Syndicats Algériens CGT est administrée par:

a) Un Comité Exécutif
b) Un Bureau
c) Un Secrétariat

- LE COMITE EXECUTIF -

ARTICLE 6 -

Le comité Exécutif est composé d'au moins 55 membres élus par les délégués des syndicats réunis en congrès statutaire.

Le comité Exécutif met en exécution et veille à l'application des décisions prises par le congrès de l'UGSA et en comité exécutif.

Il délègue des représentants au Comité Confédéral national de la C.G.T.

Le Comité Exécutif se réunit 2 fois par an, en principe I fois tous les 6 mois. Il assure avec le bureau et le Secrétariat la gestion, l'activité et la bonne marche de l'Union Générale des Syndicats Algériens

- LE BUREAU -

ARTICLE 7 -

Le Bureau de L'U.G.S.A. est élu par le Comité Exécutif au cours du congrès. La composition du bureau est d'au moins 20 membres. Dans ce cadre le comité Exécutif peut procéder au remplacement de tel ou tel membre du bureau élu par lui lorsque la nécessité et les besoins se font sentir.

Le bureau de l'U.G.S.A. se réunit tous les I5 jours en principe

- LE SECRETARIAT -

ARTICLE 8 -

Le Bureau de l'Union Générale élu par le Comité Exécutif désigne en son sein un Secrétariat permanent qui sera chargé de l'exécution de toutes les directives et décisions qui découlent de l'activité générale de L'U.G.S.A.

Le Secrétariat partage et répartit les tâches pratiques avec le Bureau et ses membres.

- LA COMMISSION DE CONTROLE -

ARTICLE 9 -

La commission de contrôle financier est composée de cinq membres. Ces membres sont élus par le congrès de l'UGSA.

Les membres de la Commission de Contrôle ne doivent en aucun cas être pris parmi les responsables remplissant une ...

الملحق 11 (تابع)

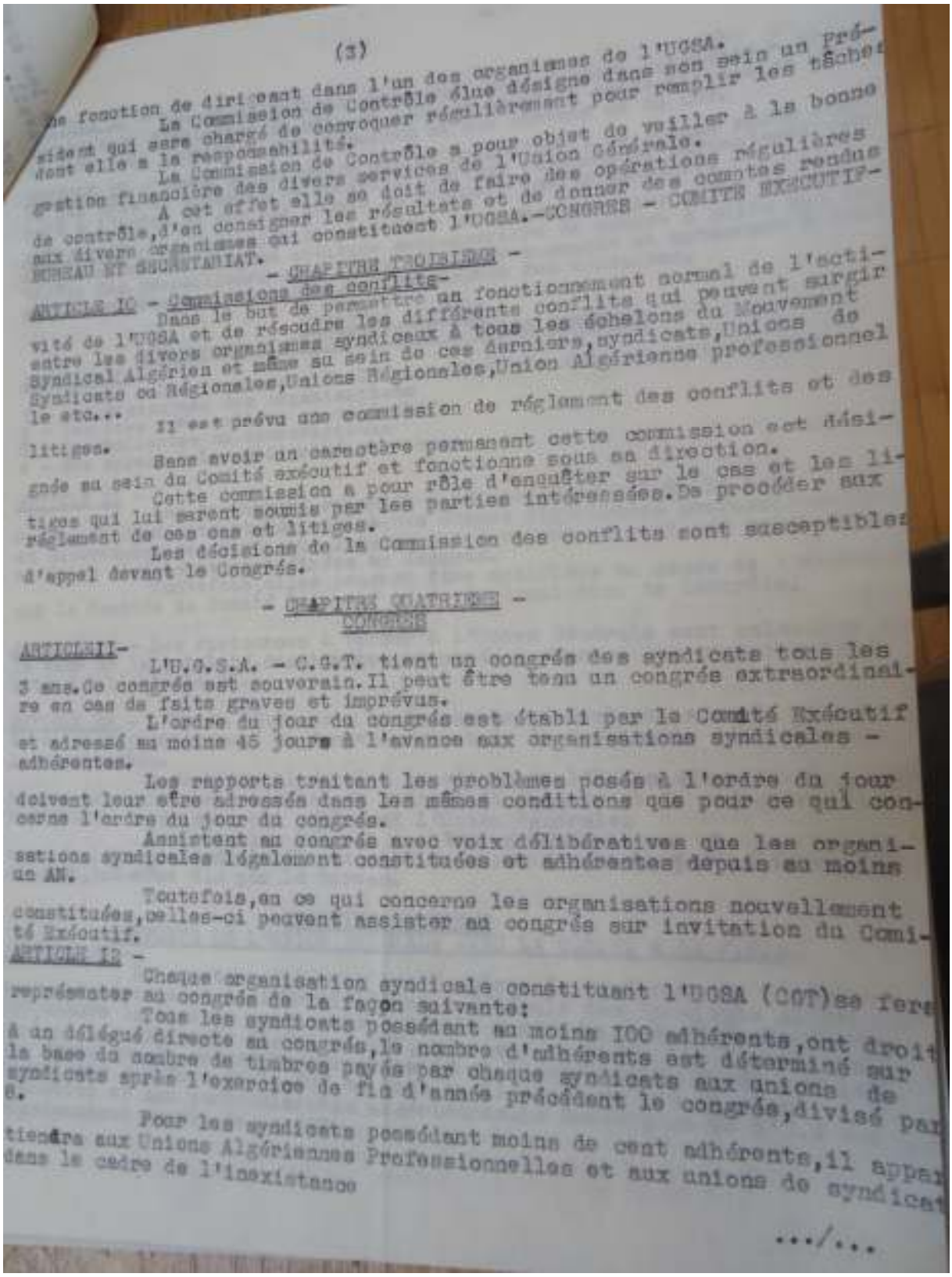

(3)

...ne fonction de dirigeant dans l'un des organismes de l'UGSA.
La Commission de Contrôle élue désigne dans son sein un Président qui sera chargé de convoquer régulièrement pour remplir les tâches dont elle a la responsabilité.
La Commission de Contrôle a pour objet de veiller à la bonne gestion financière des divers services de l'Union Générale.
A cet effet elle se doit de faire des opérations régulières de contrôle, d'en consigner les résultats et de donner des comptes rendus aux divers organismes qui constituent l'UGSA.-CONGRES - COMITE EXECUTIF-BUREAU ET SECRETARIAT.

- CHAPITRE TROISIEME -

ARTICLE 10 - Commissions des conflits-
Dans le but de permettre un fonctionnement normal de l'activité de l'UGSA et de résoudre les différents conflits qui peuvent surgir entre les divers organismes syndicaux à tous les échelons du Mouvement Syndical Algérien et même au sein de ces derniers, syndicats, Unions de Syndicats ou Régionales, Unions Régionales, Union Algérienne professionnel le etc...
Il est prévu une commission de réglement des conflits et des litiges.
Sans avoir un caractère permanent cette commission est désignée au sein du Comité exécutif et fonctionne sous sa direction.
Cette commission a pour rôle d'enquêter sur le cas et les litiges qui lui seront soumis par les parties intéressées. De procéder aux réglement de ces cas et litiges.
Les décisions de la Commission des conflits sont susceptibles d'appel devant le Congrès.

- CHAPITRE QUATRIEME -
CONGRES

ARTICLE11-
L'U.G.S.A. - C.G.T. tient un congrès des syndicats tous les 3 ans. Ce congrès est souverain. Il peut être tenu un congrès extraordinaire en cas de faits graves et imprévus.
L'ordre du jour du congrès est établi par le Comité Exécutif et adressé au moins 45 jours à l'avance aux organisations syndicales - adhérentes.
Les rapports traitant les problèmes posés à l'ordre du jour doivent leur être adressés dans les mêmes conditions que pour ce qui concerne l'ordre du jour du congrès.
Assistent au congrès avec voix délibératives que les organisations syndicales légalement constituées et adhérentes depuis au moins un AN.
Toutefois, en ce qui concerne les organisations nouvellement constituées, celles-ci peuvent assister au congrès sur invitation du Comité Exécutif.
ARTICLE 12 -
Chaque organisation syndicale constituant l'UGSA (CGT) se fera représenter au congrès de la façon suivante:
Tous les syndicats possédant au moins 100 adhérents, ont droit à un délégué direct au congrès, le nombre d'adhérents est déterminé sur la base du nombre de timbres payés par chaque syndicats aux unions de syndicats après l'exercice de fin d'année précédent le congrès, divisé par 6.
Pour les syndicats possédant moins de cent adhérents, il appartiendra aux Unions Algériennes Professionnelles et aux unions de syndicat dans le cadre de l'inexistance

.../...

الملحق 11 (تابع)

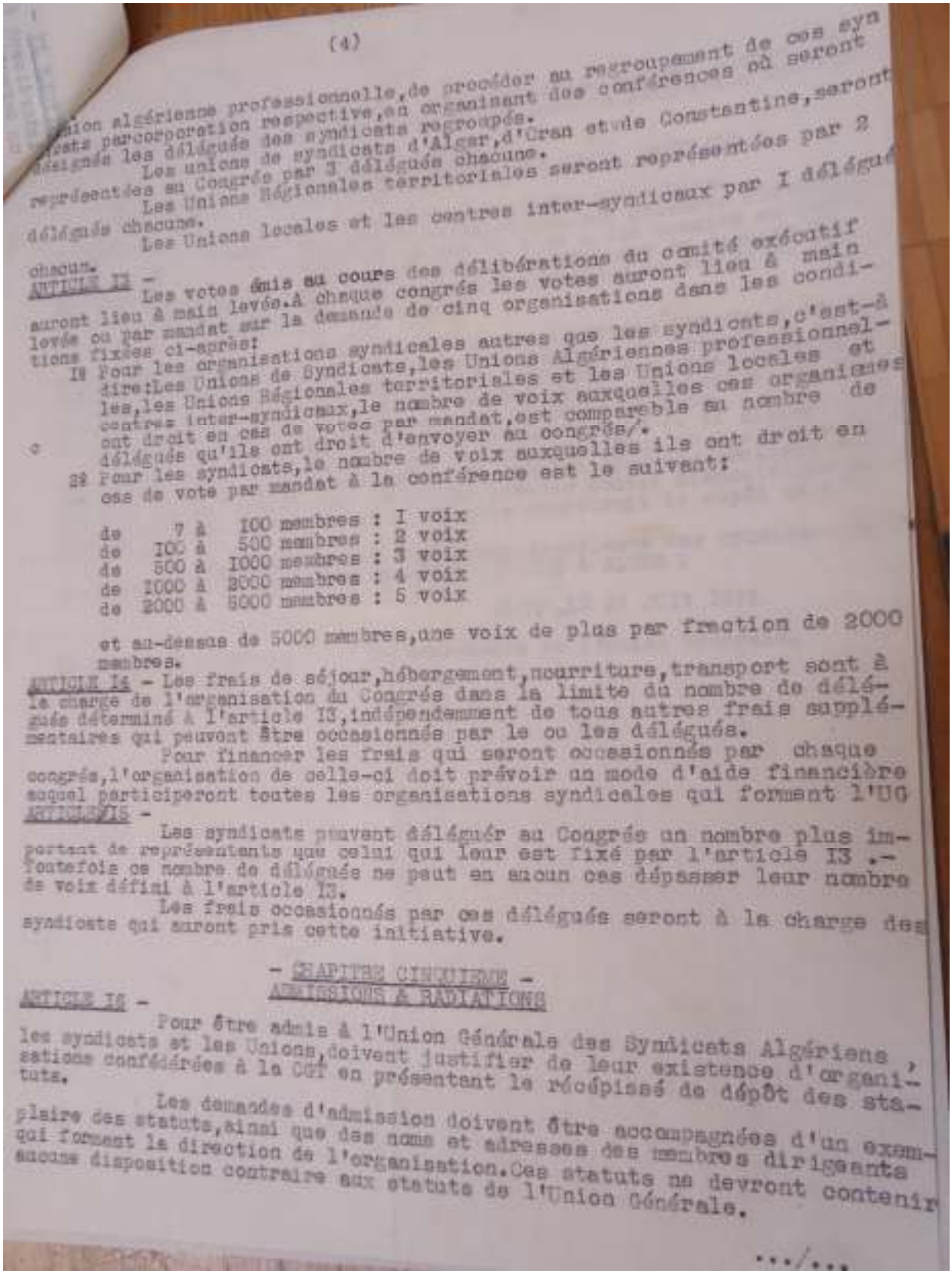

(4)

...ion algérienne professionnelle,de procéder au regroupement de ces syn...
...icats par corporation respective,en organisant des conférences où seront ...
...désignés les délégués des syndicats regroupés.
Les unions de syndicats d'Alger,d'Oran et de Constantine,seront représentées au Congrès par 3 délégués chacune.
Les Unions Régionales territoriales seront représentées par 2 délégués chacune.
Les Unions locales et les centres inter-syndicaux par 1 délégué chacun.

ARTICLE 12 - Les votes émis au cours des délibérations du comité exécutif auront lieu à main levée.A chaque congrès les votes auront lieu à main levée ou par mandat sur la demande de cinq organisations dans les conditions fixées ci-après:

1° Pour les organisations syndicales autres que les syndicats,c'est-à-dire:Les Unions de Syndicats,les Unions Algériennes professionnelles,les Unions Régionales territoriales et les Unions locales et centres inter-syndicaux,le nombre de voix auxquelles ces organismes ont droit en cas de votes par mandat,est comparable au nombre de délégués qu'ils ont droit d'envoyer au congrès/.

2° Pour les syndicats,le nombre de voix auxquelles ils ont droit en cas de vote par mandat à la conférence est le suivant:

de	7 à	100 membres	: 1 voix
de	100 à	500 membres	: 2 voix
de	500 à	1000 membres	: 3 voix
de	1000 à	2000 membres	: 4 voix
de	2000 à	5000 membres	: 5 voix

et au-dessus de 5000 membres,une voix de plus par fraction de 2000 membres.

ARTICLE 14 - Les frais de séjour,hébergement,nourriture,transport sont à la charge de l'organisation du Congrès dans la limite du nombre de délégués déterminé à l'article 13,indépendamment de tous autres frais supplémentaires qui peuvent être occasionnés par le ou les délégués.

Pour financer les frais qui seront occasionnés par chaque congrès,l'organisation de celle-ci doit prévoir un mode d'aide financière auquel participeront toutes les organisations syndicales qui forment l'UG

ARTICLE 15 -

Les syndicats peuvent déléguer au Congrès un nombre plus important de représentants que celui qui leur est fixé par l'article 13 .- Toutefois ce nombre de délégués ne peut en aucun cas dépasser leur nombre de voix défini à l'article 13.

Les frais occasionnés par ces délégués seront à la charge des syndicats qui auront pris cette initiative.

- CHAPITRE CINQUIEME -
ADMISSIONS & RADIATIONS

ARTICLE 16 - Pour être admis à l'Union Générale des Syndicats Algériens les syndicats et les Unions,doivent justifier de leur existence d'organisations confédérées à la CGT en présentant le récépissé de dépôt des statuts.

Les demandes d'admission doivent être accompagnées d'un exemplaire des statuts,ainsi que des noms et adresses des membres dirigeants qui forment la direction de l'organisation.Ces statuts ne devront contenir aucune disposition contraire aux statuts de l'Union Générale.

.../...

الملحق 11 (تابع)

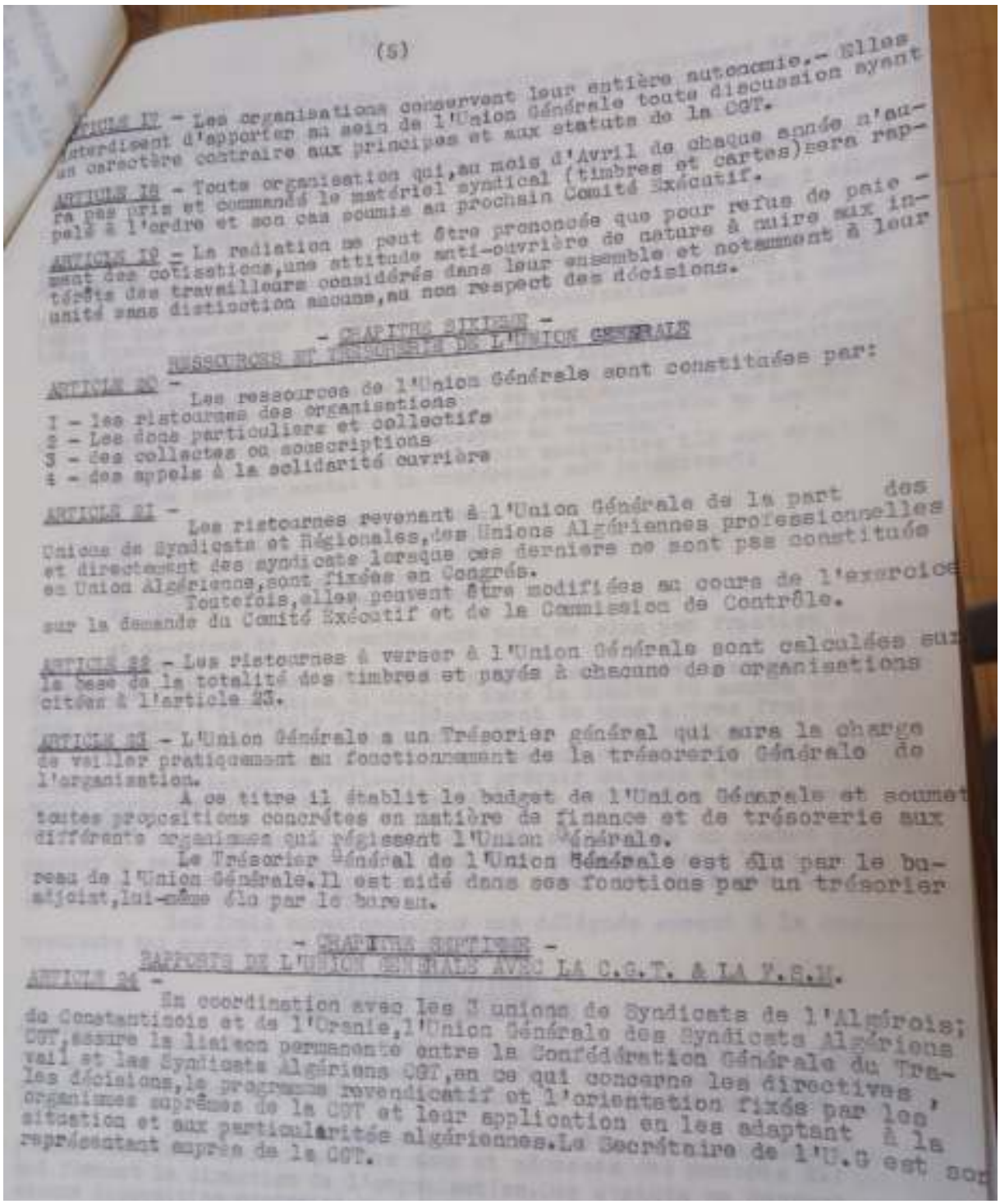

(5)

ARTICLE 17 - Les organisations conservent leur entière autonomie.- Elles s'interdisent d'apporter au sein de l'Union Générale toute discussion ayant un caractère contraire aux principes et aux statuts de la CGT.

ARTICLE 18 - Toute organisation qui,au mois d'Avril de chaque année n'aura pas pris et commandé le matériel syndical (timbres et cartes)sera rappelé à l'ordre et son cas soumis au prochain Comité Exécutif.

ARTICLE 19 - La radiation ne peut être prononcée que pour refus de paiement des cotisations,une attitude anti-ouvrière de nature à nuire aux intérêts des travailleurs considérés dans leur ensemble et notamment à leur unité sans distinction aucune,au non respect des décisions.

- CHAPITRE SIXIEME -

RESSOURCES ET TRESORERIE DE L'UNION GENERALE

ARTICLE 20 -

Les ressources de l'Union Générale sont constituées par:

1 - les ristournes des organisations
2 - Les dons particuliers et collectifs
3 - des collectes ou souscriptions
4 - des appels à la solidarité ouvrière

ARTICLE 21 -

Les ristournes revenant à l'Union Générale de la part des Unions de Syndicats et Régionales,des Unions Algériennes professionnelles et directement des syndicats lorsque ces derniers ne sont pas constitués en Union Algérienne,sont fixées en Congrès.

Toutefois,elles peuvent être modifiées au cours de l'exercice sur la demande du Comité Exécutif et de la Commission de Contrôle.

ARTICLE 22 - Les ristournes à verser à l'Union Générale sont calculées sur la base de la totalité des timbres et payés à chacune des organisations citées à l'article 23.

ARTICLE 23 - L'Union Générale a un Trésorier général qui aura la charge de veiller pratiquement au fonctionnement de la trésorerie Générale de l'organisation.

A ce titre il établit le budget de l'Union Générale et soumet toutes propositions concrètes en matière de finance et de trésorerie aux différents organismes qui régissent l'Union Générale.

Le Trésorier Général de l'Union Générale est élu par le bureau de l'Union Générale.Il est aidé dans ses fonctions par un trésorier adjoint,lui-même élu par le bureau.

- CHAPITRE SEPTIEME -

RAPPORTS DE L'UNION GENERALE AVEC LA C.G.T. & LA P.S.A.

ARTICLE 24 -

En coordination avec les 3 unions de Syndicats de l'Algérois; du Constantinois et de l'Oranie,l'Union Générale des Syndicats Algériens CGT,assure la liaison permanente entre la Confédération Générale du Travail et les Syndicats Algériens CGT,en ce qui concerne les directives, les décisions,le programme revendicatif et l'orientation fixés par les organismes suprêmes de la CGT et leur application en les adaptant à la situation et aux particularités algériennes.Le Secrétaire de l'U.G est son représentant auprès de la CGT.

الملحق 11 (تابع)

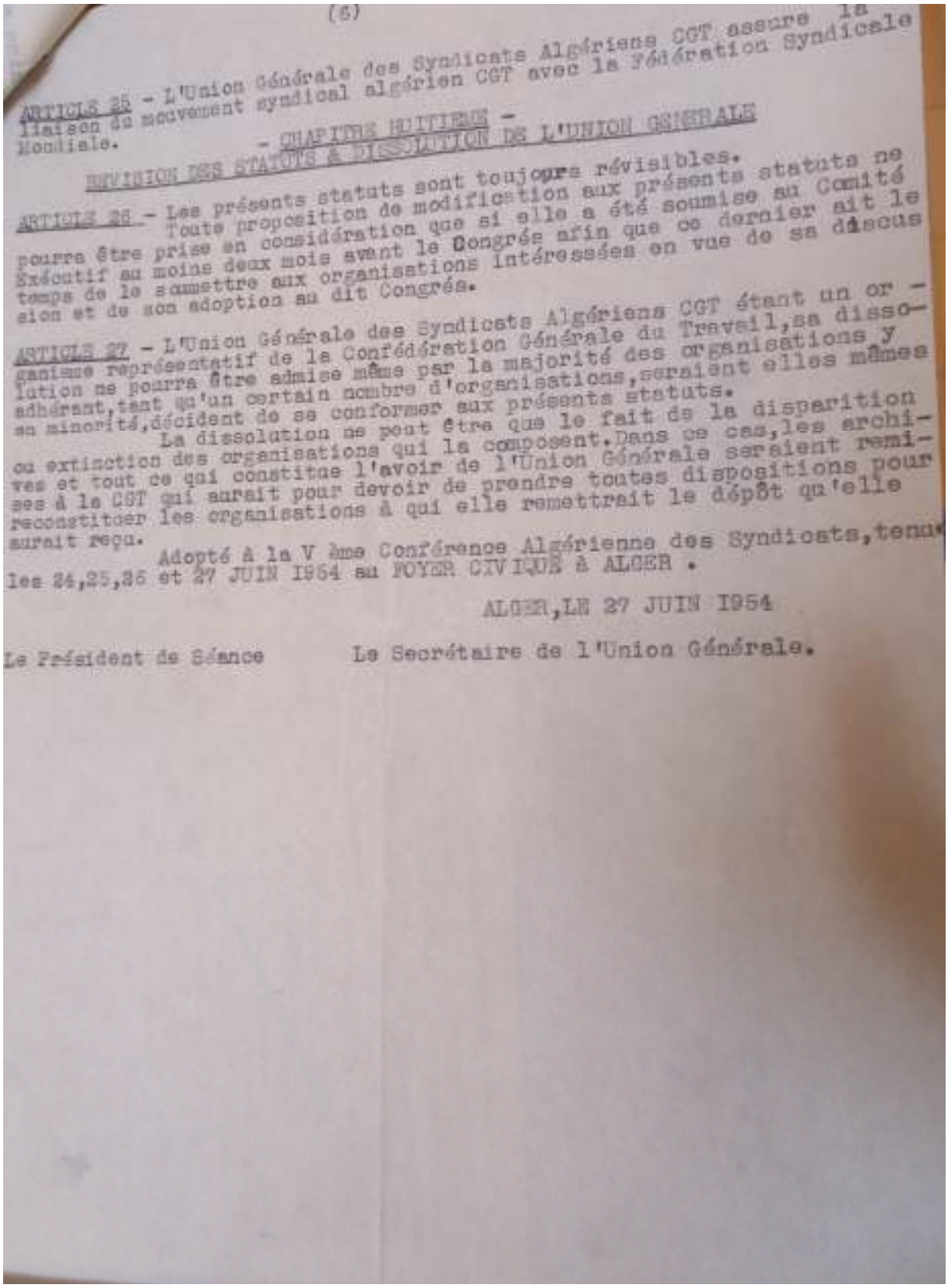

(6)

ARTICLE 25 - L'Union Générale des Syndicats Algériens CGT assure la liaison du mouvement syndical algérien CGT avec la Fédération Syndicale Mondiale.

- CHAPITRE HUITIEME -

REVISION DES STATUTS & DISSOLUTION DE L'UNION GENERALE

ARTICLE 26 - Les présents statuts sont toujours révisibles. Toute proposition de modification aux présents statuts ne pourra être prise en considération que si elle a été soumise au Comité Exécutif au moins deux mois avant le Congrès afin que ce dernier ait le temps de la soumettre aux organisations intéressées en vue de sa discussion et de son adoption au dit Congrès.

ARTICLE 27 - L'Union Générale des Syndicats Algériens CGT étant un organisme représentatif de la Confédération Générale du Travail, sa dissolution ne pourra être admise même par la majorité des organisations y adhérant, tant qu'un certain nombre d'organisations, seraient elles mêmes en minorité, décident de se conformer aux présents statuts.

La dissolution ne peut être que le fait de la disparition ou extinction des organisations qui la composent. Dans ce cas, les archives et tout ce qui constitue l'avoir de l'Union Générale seraient remises à la CGT qui aurait pour devoir de prendre toutes dispositions pour reconstituer les organisations à qui elle remettrait le dépôt qu'elle aurait reçu.

Adopté à la V ème Conférence Algérienne des Syndicats, tenue les 24,25,26 et 27 JUIN 1954 au FOYER CIVIQUE à ALGER.

ALGER, LE 27 JUIN 1954

Le Président de Séance — Le Secrétaire de l'Union Générale.

الملحق 12: ميزانية نموذجية جزائرية. المصدر: AOM, 81F/1965

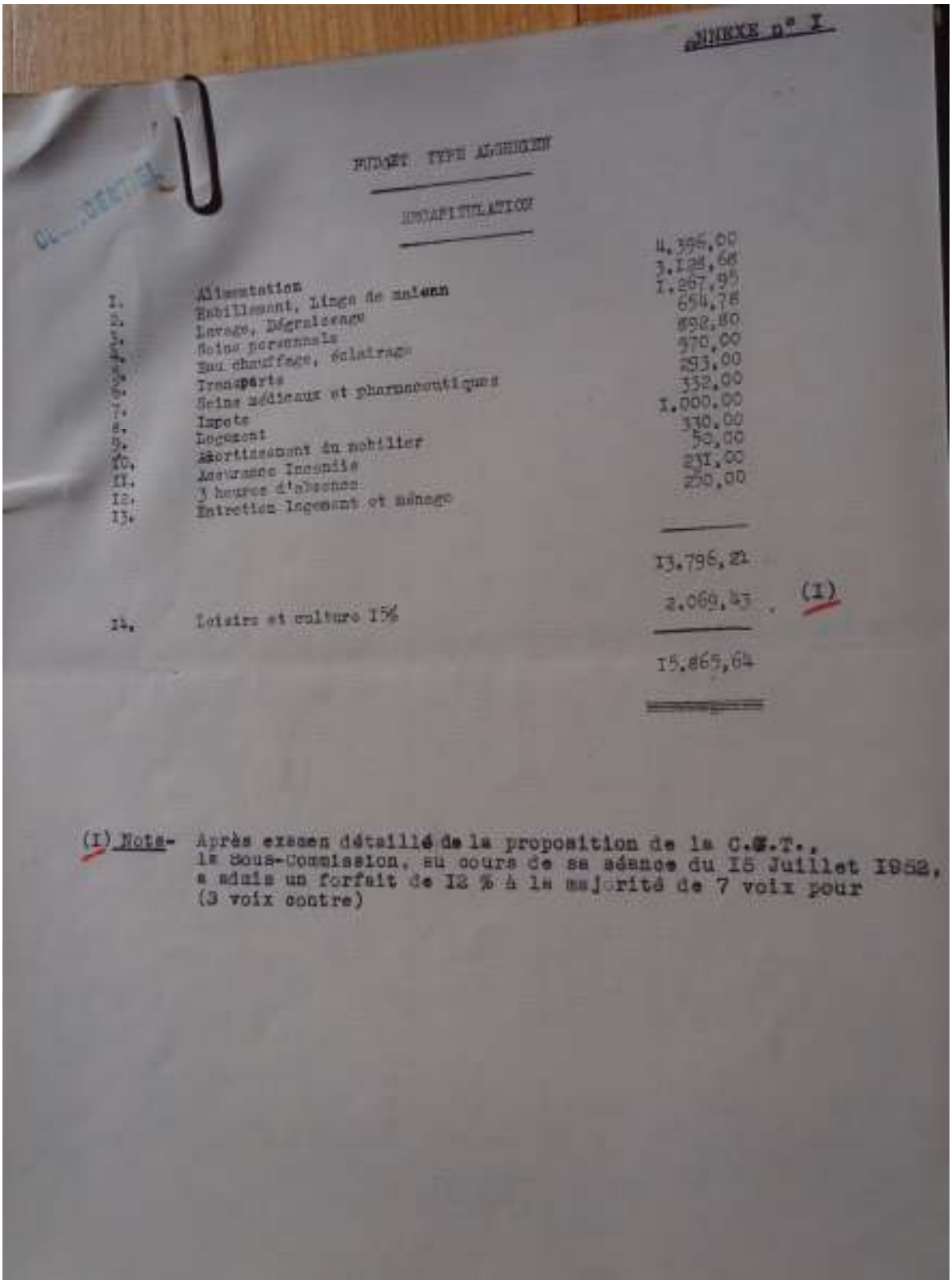

ANNEXE n° I

BUDGET TYPE ALGERIEN

RECAPITULATION

I.	Alimentation	4.396,00
2.	Habillement, Linge de maison	3.I28,60
3.	Lavage, Dégraissage	I.287,95
4.	Soins personnels	654,75
5.	Eau chauffage, éclairage	898,80
6.	Transports	370,00
7.	Soins médicaux et pharmaceutiques	293,00
8.	Impots	332,00
9.	Logement	I.000,00
I0.	Amortissement du mobilier	330,00
II.	Assurance Incendie	50,00
I2.	3 heures d'absence	23I,00
I3.	Entretien logement et ménage	250,00
		I3.796,2I
I4.	Loisirs et culture I5%	2.069,43 (I)
		I5.865,64

(I) Note- Après examen détaillé de la proposition de la C.G.T., la Sous-Commission, au cours de sa séance du I5 Juillet I952, a admis un forfait de I2 % à la majorité de 7 voix pour (3 voix contre)

الملحق 13: رسالة موجهة من الحاكم العام للجزائر إلى وزير العمل والضمان الاجتماعي بتاريخ 13 جانفي 1949 حول توظيف العمال الفرنسيين القادمين إلى الجزائر. المصدر: Aom,81F/1590.(03 صفحات)

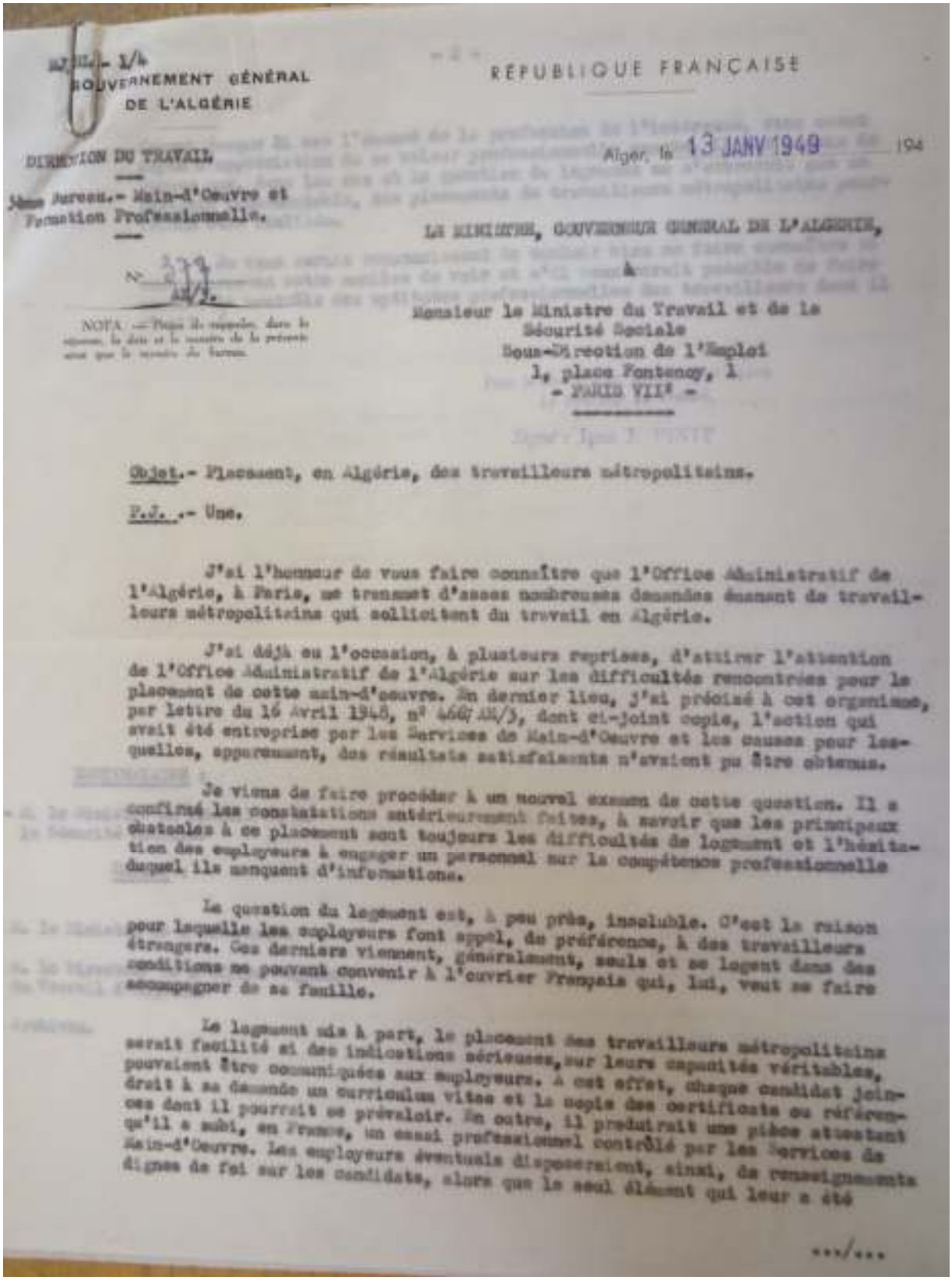

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DIRECTION DU TRAVAIL

Alger, le 13 JANV 1949 194

1er Bureau.- Main-d'Oeuvre et Formation Professionnelle.

N° 279

NOTA. — Prière de rappeler dans la réponse, la date et le numéro de la présente ainsi que le numéro du bureau.

LE MINISTRE, GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE,

à

Monsieur le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale
Sous-Direction de l'Emploi
1, place Fontenoy, 1
- PARIS VIIe -

Objet.- Placement, en Algérie, des travailleurs métropolitains.

P.J. .- Une.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que l'Office Administratif de l'Algérie, à Paris, me transmet d'assez nombreuses demandes émanant de travailleurs métropolitains qui sollicitent du travail en Algérie.

J'ai déjà eu l'occasion, à plusieurs reprises, d'attirer l'attention de l'Office Administratif de l'Algérie sur les difficultés rencontrées pour le placement de cette main-d'oeuvre. En dernier lieu, j'ai précisé à cet organisme, par lettre du 16 Avril 1948, n° 4667 AM/3, dont ci-joint copie, l'action qui avait été entreprise par les Services de Main-d'Oeuvre et les causes pour lesquelles, apparemment, des résultats satisfaisants n'avaient pu être obtenus.

Je viens de faire procéder à un nouvel examen de cette question. Il a confirmé les constatations antérieurement faites, à savoir que les principaux obstacles à ce placement sont toujours les difficultés de logement et l'hésitation des employeurs à engager un personnel sur la compétence professionnelle duquel ils manquent d'informations.

La question du logement est, à peu près, insoluble. C'est la raison pour laquelle les employeurs font appel, de préférence, à des travailleurs étrangers. Ces derniers viennent, généralement, seuls et se logent dans des conditions ne pouvant convenir à l'ouvrier Français qui, lui, veut se faire accompagner de sa famille.

Le logement mis à part, le placement des travailleurs métropolitains serait facilité si des indications sérieuses, sur leurs capacités véritables, pouvaient être communiquées aux employeurs. A cet effet, chaque candidat joindrait à sa demande un curriculum vitae et la copie des certificats ou références dont il pourrait se prévaloir. En outre, il produirait une pièce attestant qu'il a subi, en France, un essai professionnel contrôlé par les Services de Main-d'Oeuvre. Les employeurs éventuels disposeraient, ainsi, de renseignements dignes de foi sur les candidats, alors que le seul élément qui leur a été

.../...

الملحق 13 (تابع)

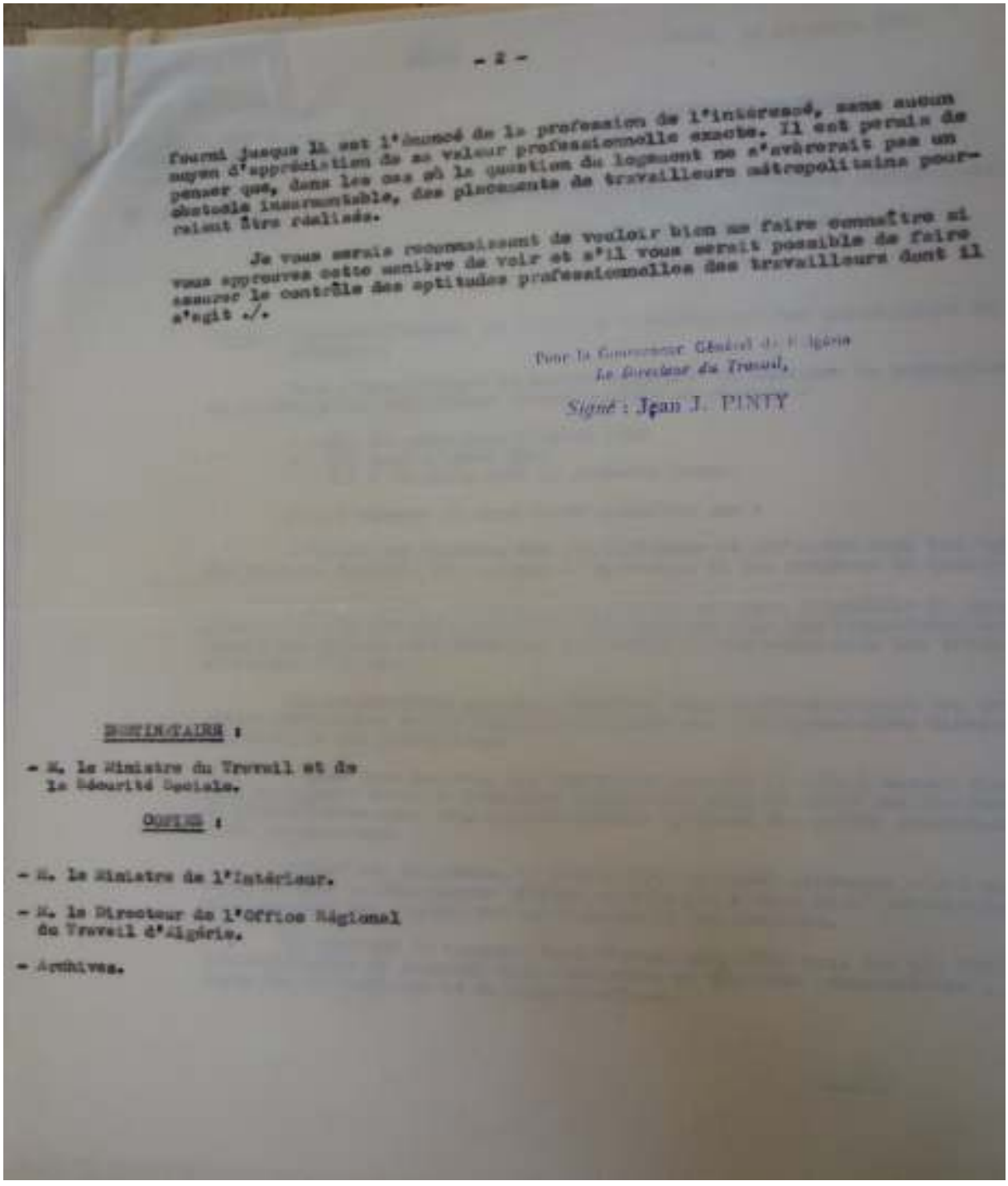

- 2 -

fourni jusque là est l'énoncé de la profession de l'intéressé, sans aucun moyen d'appréciation de sa valeur professionnelle exacte. Il est permis de penser que, dans les cas où la question du logement ne s'avèrerait pas un obstacle insurmontable, des placements de travailleurs métropolitains pourraient être réalisés.

Je vous serais reconnaissant de vouloir bien me faire connaître si vous approuvez cette manière de voir et s'il vous serait possible de faire assurer le contrôle des aptitudes professionnelles des travailleurs dont il s'agit ./.

Pour le Gouverneur Général de l'Algérie
Le Directeur du Travail,

Signé : Jean J. PINTY

DESTINATAIRE :

- M. le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale.

COPIES :

- M. le Ministre de l'Intérieur.
- M. le Directeur de l'Office Régional du Travail d'Algérie.
- Archives.

الملحق 13 (تابع)

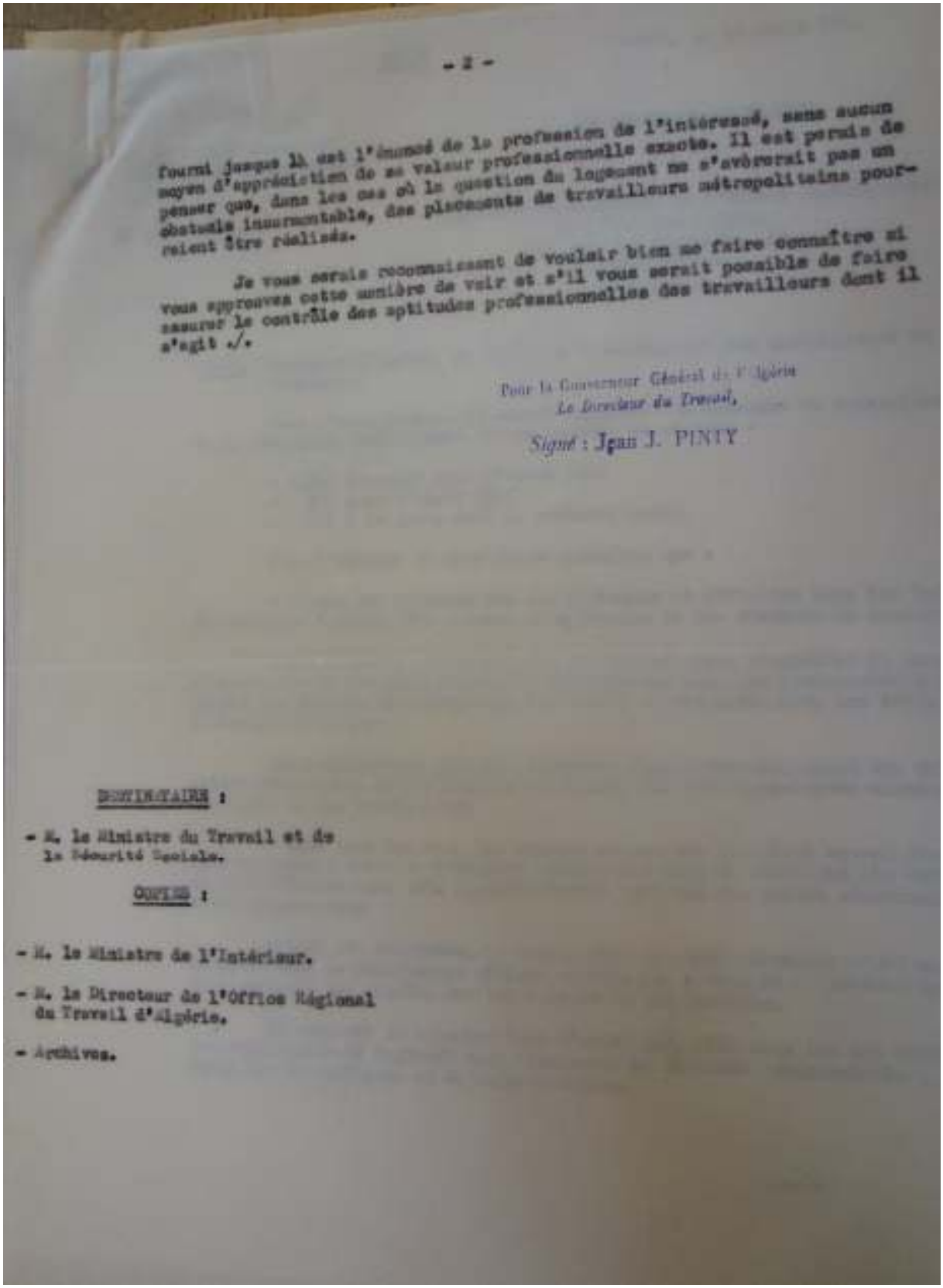

- 2 -

fourni jusque là est l'énoncé de la profession de l'intéressé, sans aucun moyen d'appréciation de sa valeur professionnelle exacte. Il est permis de penser que, dans les cas où la question du logement ne s'avèrerait pas un obstacle insurmontable, des placements de travailleurs métropolitains pourraient être réalisés.

Je vous serais reconnaissant de vouloir bien me faire connaître si vous approuvez cette manière de voir et s'il vous serait possible de faire assurer le contrôle des aptitudes professionnelles des travailleurs dont il s'agit ./.

Pour le Gouverneur Général de l'Algérie
Le Directeur du Travail,

Signé : Jean J. PINTY

DESTINATAIRE :

- M. le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale.

COPIES :

- M. le Ministre de l'Intérieur.
- M. le Directeur de l'Office Régional du Travail d'Algérie.
- Archives.

الملحق 14: ملصقة تتعلق بالقرض الوطني.

QUATRIEME EMPRUNT NATIONAL

Aux Agriculteurs !

Au moment où s'ouvre la dernière phase de la guerre et où s'affirme la Victoire, le Gouvernement demande au Pays les moyens d'assurer la libération du Territoire et la reprise de la vie économique.

Le succès de l'Emprunt est un des éléments de cette Victoire complète. Nous venons donc vous convier à y contribuer dans toute la mesure de vos moyens.

Après avoir assuré vos opérations agricoles et consacré à votre exploitation les avances nécessaires pour intensifier la production, faites le compte de vos disponibilités et confiez-les à la Nation; vous y trouverez honneur et profit.

Le nouvel Emprunt, qualifié à si juste titre d'EMPRUNT DE LA LIBERATION, présente les avantages suivants :

1° Le taux nominal d'intérêt est de 4 %. Etant donné que le prix des souscriptions est de 70 fr. 80, votre placement vous rapportera donc 5 fr. 65 pour 100 francs versés;

2° Cet intérêt de 5 fr. 65 pour 100 est de par la Loi, exempt de tout impôt pendant 25 ans;

3° De par la Loi encore, pendant 25 ans, cet intérêt ne pourra être réduit;

4° Les coupons et arrérages des titres émis ou garantis par l'Etat Russe peuvent être admis en libération des souscriptions jusqu'à moitié du montant total de chaque souscription;

5° La souscription à l'Emprunt permet de gagner sur le capital placé, la reprise des affaires amenant forcément une hausse des cours; ainsi, après la guerre de 1870, malheureuse pourtant, les titres des Emprunts placés aux environs de 85 francs, se sont élevés dans les années suivantes, jusqu'à 120 francs, soit une plus-value de 50 % sur les sommes versées;

6° Aucun des Emprunts à venir ne vous procurera les mêmes avantages et il est à prévoir que l'émission des Bons à 5 %, cessera aussitôt après la guerre;

7° En souscrivant, vous n'immobilisez pas le capital placé, puisque vous pouvez vendre vos titres à tout moment, ou les déposer dans les caisses de Crédit Agricole ou dans les Banques pour obtenir des avances sur vos titres;

8° Les coupons, c'est-à-dire les intérêts, pourront être touchés tous les trois mois, sans aucun frais, dans toutes les caisses publiques, même dans les bureaux de Postes et les bureaux de Facteurs-Receveurs.

Mais que pèsent ces avantages au regard du devoir patriotique à accomplir?

Agriculteurs !

Si la réparation des dommages est une des conditions de l'Armistice, elle n'exclue pas l'impérieuse nécessité d'un effort financier énorme à faire par nous tous. La France, bien que victorieuse, a besoin de toutes nos disponibilités. Vous ne les lui refuserez pas.

Loin de la guerre, ayant eu à subir le minimum de souffrance et de privations, vous voudrez tous, Agriculteurs du département de Constantine, souscrire à l'Emprunt National.

BONNEFOY, Président de la Confédération des Agriculteurs du département de Constantine.
BENHABILES Amor, Membre de la Chambre d'Agriculture.
CARRAT, Président de la Chambre d'Agriculture.
CAUSSE, Président du Syndicat Agricole de Batna.
CHOLLET Albert, Secrétaire de la Chambre d'Agriculture.
CHOLLET Emile, Président du Comice Agricole de Sétif.
CLOUET DES PESRUCHES, Vice Président de la Chambre d'Agriculture.
LEFGOUN Mohamed, Membre de la Chambre d'Agriculture.
PICOT, Président de la Société d'Agriculture de Constantine.
OURABAH Abderrahman, Membre de la Chambre d'Agriculture.
SELLAMI Lounaoui, Membre de la Chambre d'Agriculture.
VIEVILLE, Membre de la Chambre d'Agriculture.

Constantine. — Imp. D. BRAHAM, 21, rue Caraman

الملحق 15:تعليمة وزير العمل الفرنسي بتاريخ 27 سبتمبر 1949 المتعلقة بترحيل المهاجرين الأهالي نحو الجزائر.Aom, 1K.884 (5 صفحات).

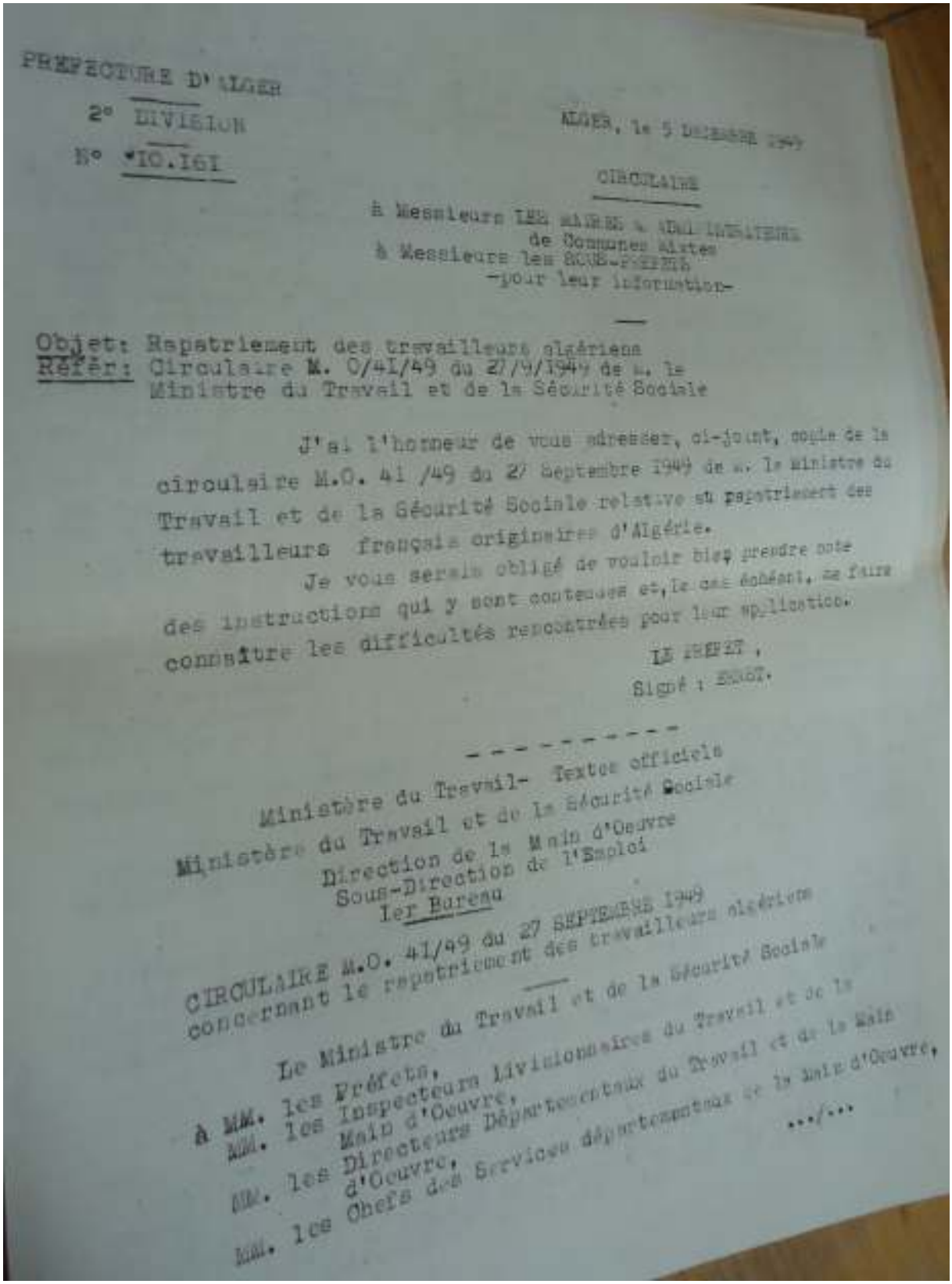

PREFECTURE D'ALGER

2° DIVISION

N° 10.161

ALGER, le 5 DECEMBRE 1949

CIRCULAIRE

à Messieurs LES MAIRES et CHEFS DES SERVICES de Communes Mixtes
à Messieurs les SOUS-PREFETS
-pour leur information-

Objet: Rapatriement des travailleurs algériens
Référ: Circulaire M. O/41/49 du 27/9/1949 de M. le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale

J'ai l'honneur de vous adresser, ci-joint, copie de la circulaire M.O. 41 /49 du 27 Septembre 1949 de M. le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale relative au rapatriement des travailleurs français originaires d'Algérie.

Je vous serais obligé de vouloir bien prendre note des instructions qui y sont contenues et, le cas échéant, me faire connaître les difficultés rencontrées pour leur application.

LE PREFET,
Signé : ILLISIBLE.

Ministère du Travail- Textes officiels

Ministère du Travail et de la Sécurité Sociale
Direction de la Main d'Oeuvre
Sous-Direction de l'Emploi
1er Bureau

CIRCULAIRE M.O. 41/49 du 27 SEPTEMBRE 1949
concernant le rapatriement des travailleurs algériens

Le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale

à MM. les Préfets,
MM. les Inspecteurs Divisionnaires du Travail et de la Main d'Oeuvre,
MM. les Directeurs Départementaux du Travail et de la Main d'Oeuvre,
MM. les Chefs des Services départementaux de la Main d'Oeuvre,

.../...

الملحق 15 (تابع)

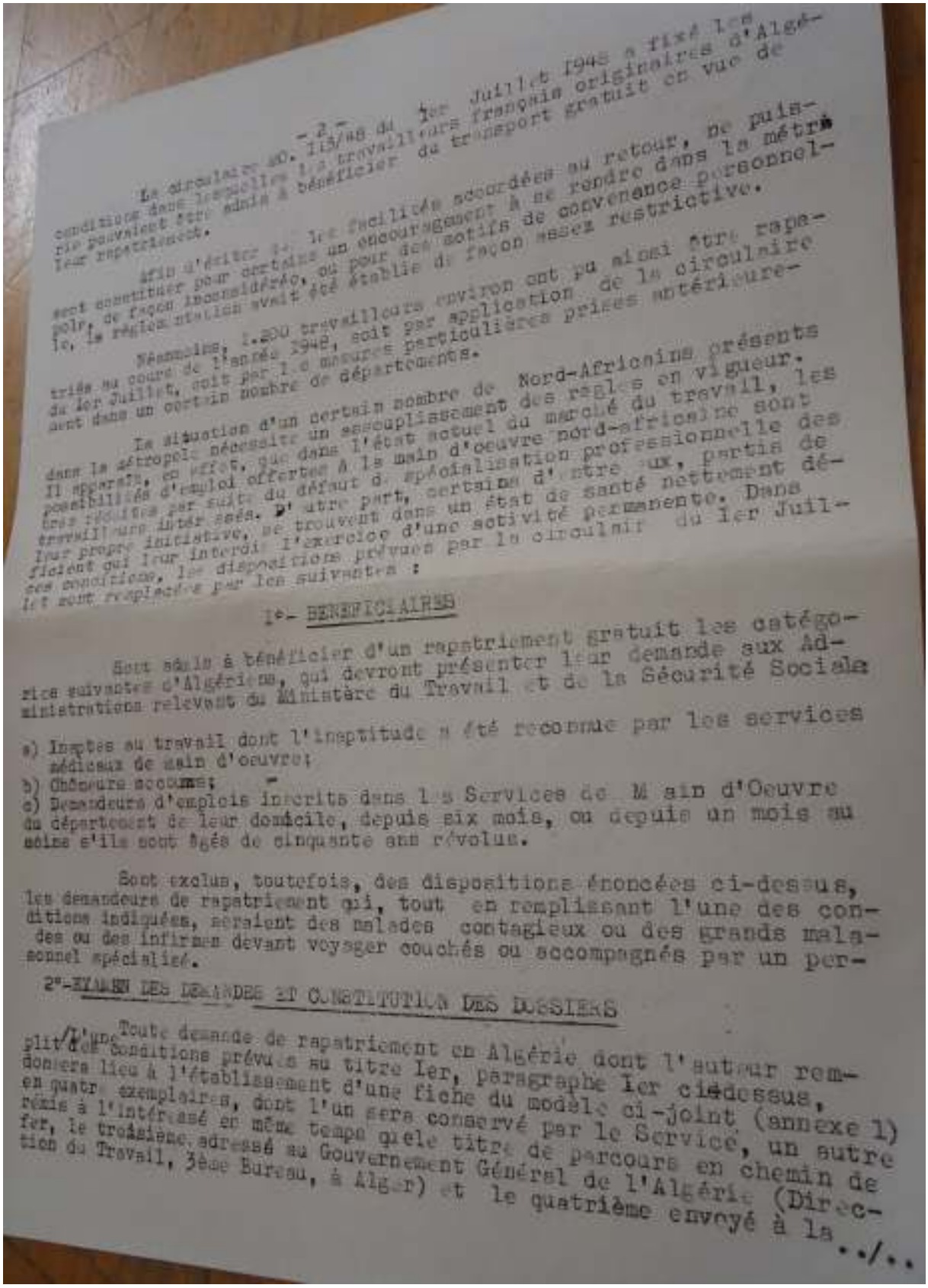

Le circulaire n°. 113/48 du 1er Juillet 1948 a fixé les conditions dans lesquelles les travailleurs français originaires d'Algérie pouvaient être admis à bénéficier du transport gratuit en vue de leur rapatriement.

Afin d'éviter que les facilités accordées au retour, ne puissent constituer pour certains un encouragement à se rendre dans la métropole, de façon inconsidérée, ou pour des motifs de convenance personnelle, la règle actuelle avait été établie de façon assez restrictive.

Néanmoins, 1.200 travailleurs environ ont pu ainsi être rapatriés au cours de l'année 1948, soit par application de la circulaire du 1er Juillet, soit par les mesures particulières prises antérieurement dans un certain nombre de départements.

La situation d'un certain nombre de Nord-Africains présents dans la métropole nécessite un assouplissement des règles en vigueur. Il apparaît, en effet, que dans l'état actuel du marché du travail, les possibilités d'emploi offertes à la main d'oeuvre nord-africaine sont très réduites par suite du défaut de spécialisation professionnelle des travailleurs intéressés. D'autre part, certains d'entre eux, partis de leur propre initiative, se trouvent dans un état de santé nettement déficient qui leur interdit l'exercice d'une activité permanente. Dans ces conditions, les dispositions prévues par la circulaire du 1er Juillet sont remplacées par les suivantes :

1°- BENEFICIAIRES

Sont seuls à bénéficier d'un rapatriement gratuit les catégories suivantes d'Algériens, qui devront présenter leur demande aux Administrations relevant du Ministère du Travail et de la Sécurité Sociale

a) Inaptes au travail dont l'inaptitude a été reconnue par les services médicaux de main d'oeuvre;
b) Chômeurs secourus;
c) Demandeurs d'emplois inscrits dans les Services de Main d'Oeuvre du département de leur domicile, depuis six mois, ou depuis un mois au moins s'ils sont âgés de cinquante ans révolus.

Sont exclus, toutefois, des dispositions énoncées ci-dessus, les demandeurs de rapatriement qui, tout en remplissant l'une des conditions indiquées, seraient des malades contagieux ou des grands malades ou des infirmes devant voyager couchés ou accompagnés par un personnel spécialisé.

2°-EXAMEN DES DEMANDES ET CONSTITUTION DES DOSSIERS

Toute demande de rapatriement en Algérie dont l'auteur remplit les conditions prévues au titre Ier, paragraphe Ier ci-dessus, donnera lieu à l'établissement d'une fiche du modèle ci-joint (annexe 1) en quatre exemplaires, dont l'un sera conservé par le Service, un autre remis à l'intéressé en même temps que le titre de parcours en chemin de fer, le troisième adressé au Gouvernement Général de l'Algérie (Direction du Travail, 3ème Bureau, à Alger) et le quatrième envoyé à la

../..

الملحق 15 (تابع)

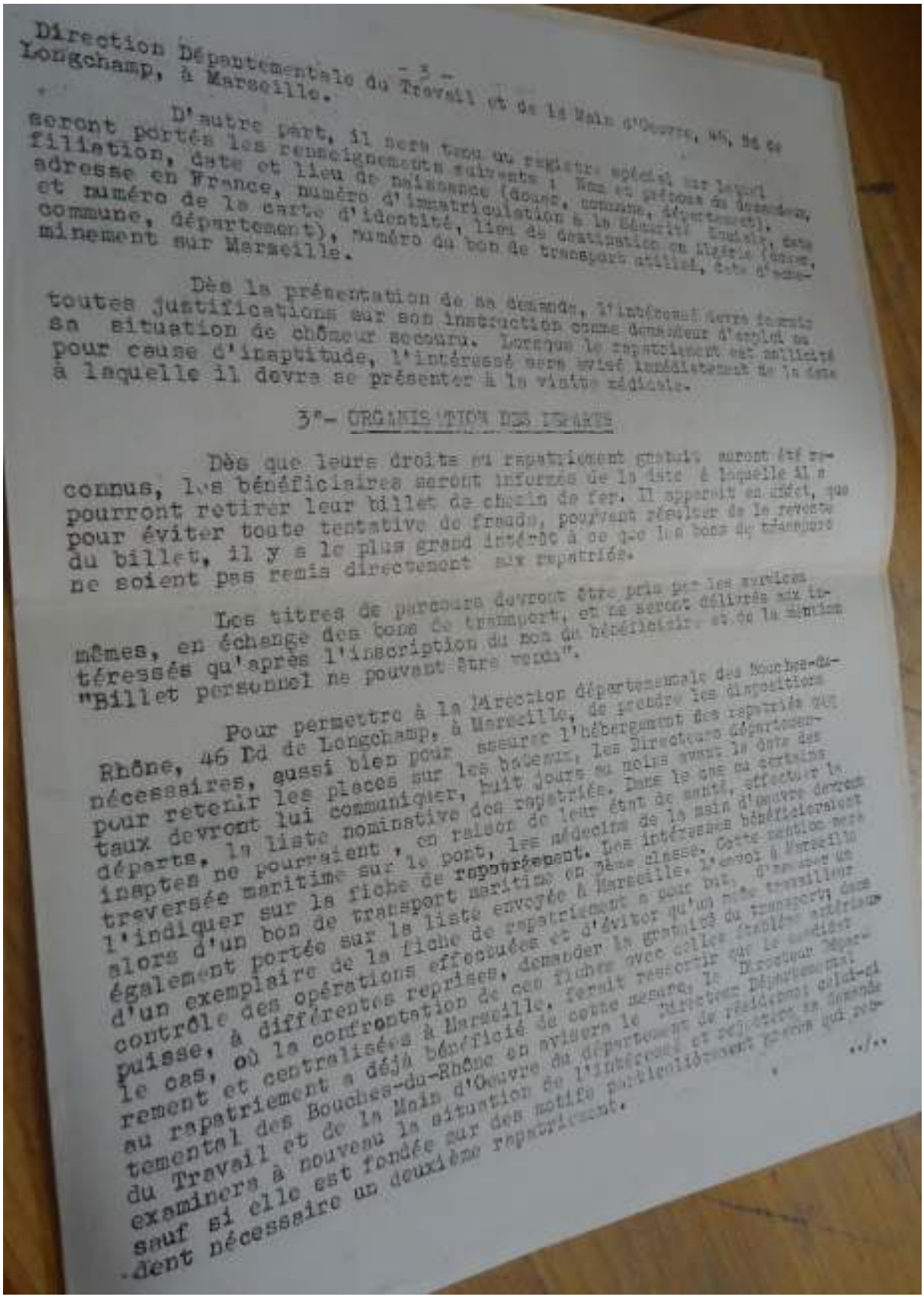

Direction Départementale du Travail et de la Main d'Oeuvre, 46, Bd de Longchamp, à Marseille.

- 3 -

D'autre part, il sera tenu un registre spécial sur lequel seront portés les renseignements suivants : Nom et prénoms du demandeur, filiation, date et lieu de naissance (douar, commune, département), dernière adresse en France, numéro d'immatriculation à la Sécurité Sociale, date et numéro de la carte d'identité, lieu de destination en Algérie (douar, commune, département), numéro du bon de transport attribué, date d'acheminement sur Marseille.

Dès la présentation de sa demande, l'intéressé devra fournir toutes justifications sur son instruction comme demandeur d'emploi ou sa situation de chômeur secouru. Lorsque le rapatriement est sollicité pour cause d'inaptitude, l'intéressé sera avisé immédiatement de la date à laquelle il devra se présenter à la visite médicale.

3°- ORGANISATION DES DEPARTS

Dès que leurs droits au rapatriement gratuit auront été reconnus, les bénéficiaires seront informés de la date à laquelle ils pourront retirer leur billet de chemin de fer. Il apparaît en effet, que pour éviter toute tentative de fraude, pouvant résulter de la revente du billet, il y a le plus grand intérêt à ce que les bons de transport ne soient pas remis directement aux rapatriés.

Les titres de parcours devront être pris par les ayants mêmes, en échange des bons de transport, et ne seront délivrés aux intéressés qu'après l'inscription du nom du bénéficiaire et de la mention "Billet personnel ne pouvant être vendu".

Pour permettre à la Direction départementale des Bouches-du-Rhône, 46 Bd de Longchamp, à Marseille, de prendre les dispositions nécessaires, aussi bien pour assurer l'hébergement des rapatriés que pour retenir les places sur les bateaux, les Directeurs départementaux devront lui communiquer, huit jours au moins avant la date des départs, la liste nominative des rapatriés. Dans le cas où certains inaptes ne pourraient, en raison de leur état de santé, effectuer la traversée maritime sur le pont, les médecins de la main d'oeuvre devront l'indiquer sur la fiche de rapatriement. Les intéressés bénéficieraient alors d'un bon de transport maritime en 2ème classe. Cette mention figurerait également portée sur la liste envoyée à Marseille. L'envoi à Marseille d'un exemplaire de la fiche de rapatriement a pour but, d'une part, le contrôle des opérations effectuées et d'éviter qu'un même travailleur puisse, à différentes reprises, demander la gratuité du transport, dans le cas, où la confrontation de ces fiches avec celles relatives aux rapatriement et centralisées à Marseille, ferait ressortir que le candidat au rapatriement a déjà bénéficié de cette mesure. Le Directeur départemental des Bouches-du-Rhône en avisera le Directeur départemental du Travail et de la Main d'Oeuvre du département de résidence de l'intéressé qui sera chargé d'examiner à nouveau la situation de l'intéressé et sollicitera, le cas échéant, sauf si elle est fondée sur des motifs particulièrement graves qui rendent nécessaire un deuxième rapatriement.

../..

الملحق 15 (تابع)

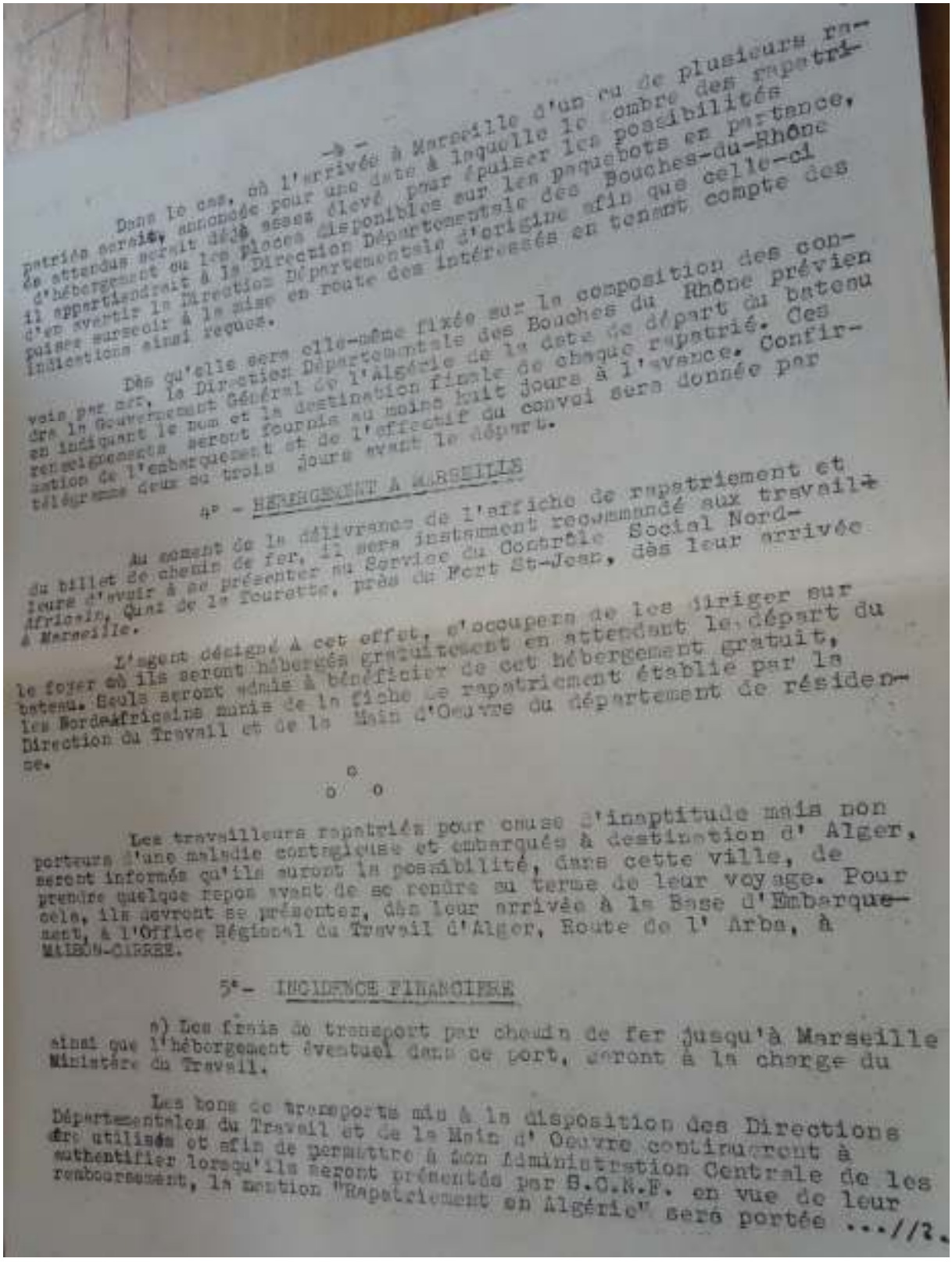

Dans le cas, où l'arrivée à Marseille d'un ou de plusieurs rapatriés serait annoncée pour une date à laquelle le nombre des rapatriés attendus serait déjà assez élevé pour épuiser les possibilités d'hébergement ou les places disponibles sur les paquebots en partance, il appartiendrait à la Direction Départementale des Bouches-du-Rhône d'en avertir la Direction Départementale d'origine afin que celle-ci puisse surseoir à la mise en route des intéressés en tenant compte des indications ainsi reçues.

Dès qu'elle sera elle-même fixée sur la composition des convois par arr, la Direction Départementale des Bouches du Rhône prévien dra le Gouvernement Général de l'Algérie de la date de départ du bateau en indiquant le nom et la destination finale de chaque rapatrié. Ces renseignements seront fournis au moins huit jours à l'avance. Confirmation de l'embarquement et de l'effectif du convoi sera donnée par télégramme deux ou trois jours avant le départ.

4° - HEBERGEMENT A MARSEILLE

Au moment de la délivrance de l'affiche de rapatriement et du billet de chemin de fer, il sera instamment recommandé aux travailleurs d'avoir à se présenter au Service du Contrôle Social Nord-Africain, Quai de la Fourette, près du Fort St-Jean, dès leur arrivée à Marseille.

L'agent désigné à cet effet, s'occupera de les diriger sur le foyer où ils seront hébergés gratuitement en attendant le départ du bateau. Seuls seront admis à bénéficier de cet hébergement gratuit, les Nord-Africains munis de la fiche de rapatriement établie par la Direction du Travail et de la Main d'Oeuvre du département de résidence.

o
o o

Les travailleurs rapatriés pour cause d'inaptitude mais non porteurs d'une maladie contagieuse et embarqués à destination d' Alger, seront informés qu'ils auront la possibilité, dans cette ville, de prendre quelque repos avant de se rendre au terme de leur voyage. Pour cela, ils devront se présenter, dès leur arrivée à la Base d'Embarquement, à l'Office Régional du Travail d'Alger, Route de l' Arba, à MAISON-CARREE.

5°- INCIDENCE FINANCIERE

a) Les frais de transport par chemin de fer jusqu'à Marseille ainsi que l'hébergement éventuel dans ce port, seront à la charge du Ministère du Travail.

Les bons de transports mis à la disposition des Directions Départementales du Travail et de la Main d' Oeuvre continueront à être utilisés et afin de permettre à son Administration Centrale de les authentifier lorsqu'ils seront présentés par S.C.N.F. en vue de leur remboursement, la mention "Rapatriement en Algérie" sera portée .../12.

الملحق 15 (تابع)

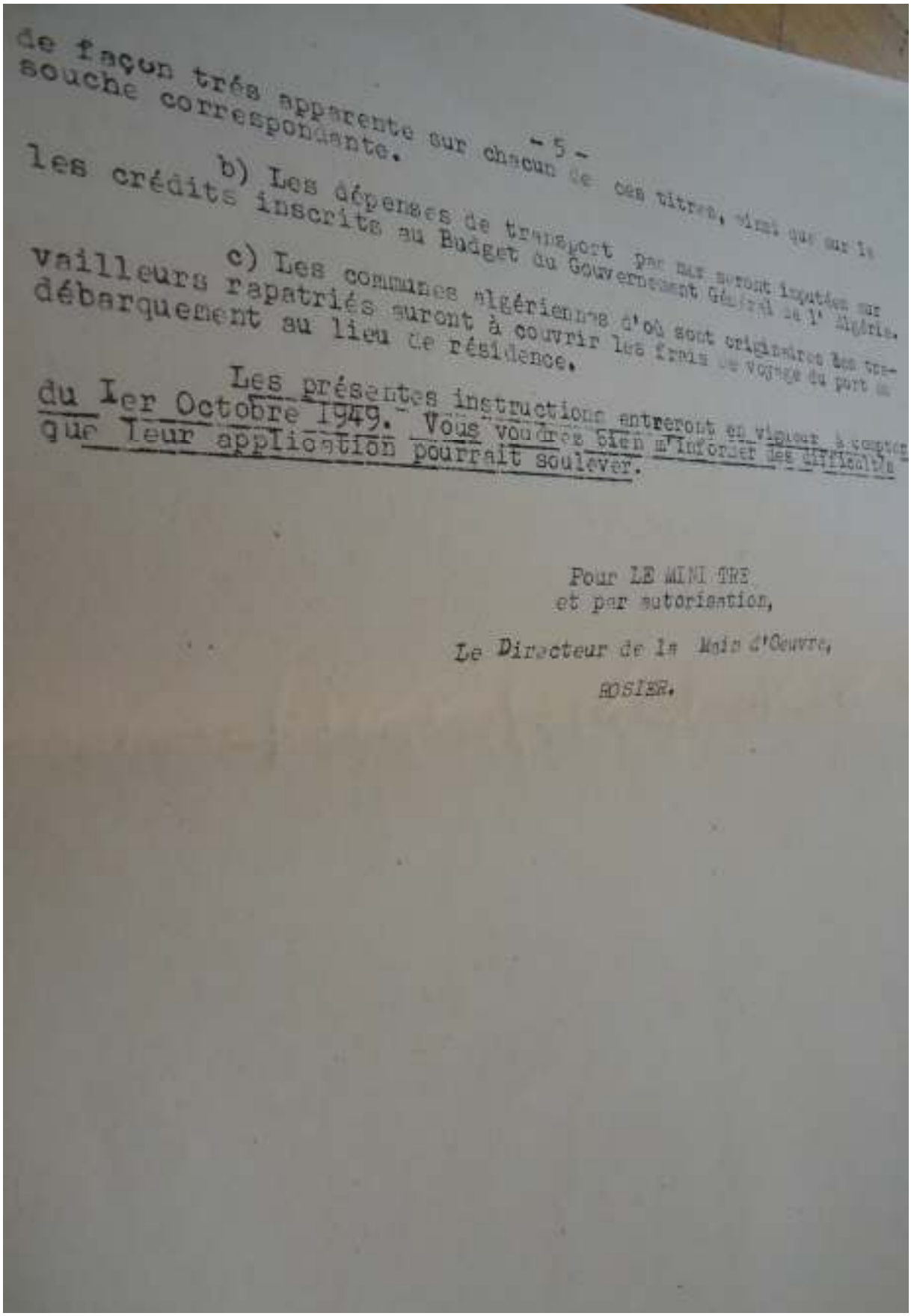

de façon très apparente sur chacun de ces titres, ainsi que sur la souche correspondante.

- 5 -

b) Les dépenses de transport par mer seront imputées sur les crédits inscrits au Budget du Gouvernement Général de l'Algérie.

c) Les communes algériennes d'où sont originaires les travailleurs rapatriés auront à couvrir les frais de voyage du port de débarquement au lieu de résidence.

Les présentes instructions entreront en vigueur à compter du Ier Octobre 1949. Vous voudrez bien m'informer des difficultés que leur application pourrait soulever.

Pour LE MINISTRE
et par autorisation,

Le Directeur de la Main d'Oeuvre,

ROSIER.

الملحق 16: مراسلة تتعلق بقبول العمال الأهالي الجزائريين للترشح لمهام المندوبين العمال.المصدر:Aom,1K6.

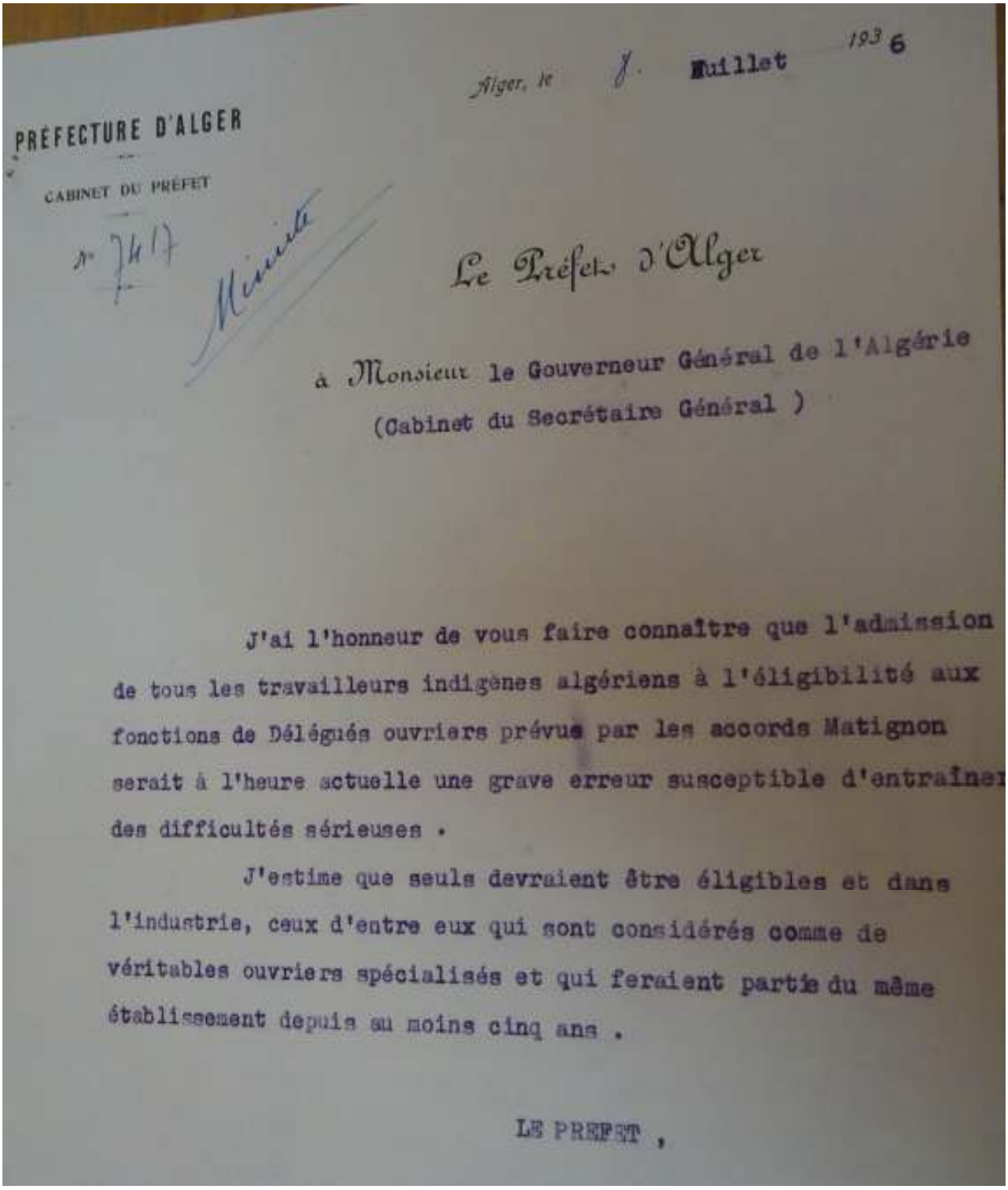

Alger, le 8 Juillet 1936

PREFECTURE D'ALGER

CABINET DU PREFET

N° 7417

Minute

Le Préfet d'Alger

à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie

(Cabinet du Secrétaire Général)

J'ai l'honneur de vous faire connaître que l'admission de tous les travailleurs indigènes algériens à l'éligibilité aux fonctions de Délégués ouvriers prévus par les accords Matignon serait à l'heure actuelle une grave erreur susceptible d'entraîner des difficultés sérieuses .

J'estime que seuls devraient être éligibles et dans l'industrie, ceux d'entre eux qui sont considérés comme de véritables ouvriers spécialisés et qui feraient partie du même établissement depuis au moins cinq ans .

LE PREFET ,

الملحق 17: مراسلة وزير الفلاحة الفرنسي لحاكم عمالة الجزائر.المصدر:Aom,K5/2

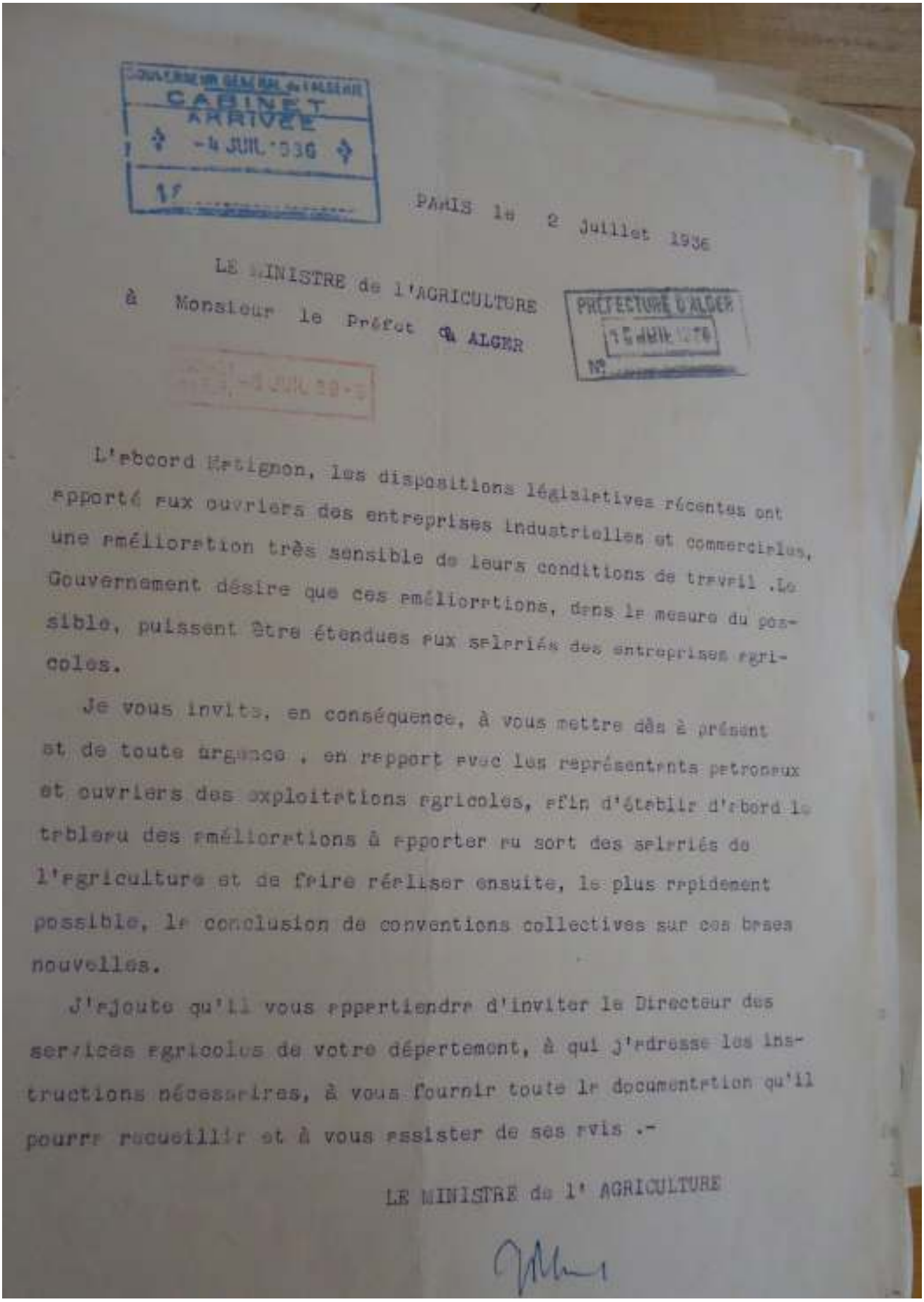

GOUVERNEUR GENERAL de l'ALGERIE
CABINET
ARRIVEE
-4 JUIL 1936
N°

PARIS le 2 Juillet 1936

LE MINISTRE de l'AGRICULTURE
à Monsieur le Préfet d'ALGER

PREFECTURE D'ALGER
15 JUIL 1936
N°

L'abcord Matignon, les dispositions législatives récentes ont apporté aux ouvriers des entreprises industrielles et commerciales, une amélioration très sensible de leurs conditions de travail .Le Gouvernement désire que ces améliorations, dans la mesure du possible, puissent être étendues aux salariés des entreprises agricoles.

Je vous invite, en conséquence, à vous mettre dès à présent et de toute urgence , en rapport avec les représentants patronaux et ouvriers des exploitations agricoles, afin d'établir d'abord le tableau des améliorations à apporter au sort des salariés de l'agriculture et de faire réaliser ensuite, le plus rapidement possible, la conclusion de conventions collectives sur ces bases nouvelles.

J'ajoute qu'il vous appartiendra d'inviter le Directeur des services agricoles de votre département, à qui j'adresse les instructions nécessaires, à vous fournir toute la documentation qu'il pourra recueillir et à vous assister de ses avis .-

LE MINISTRE de l' AGRICULTURE

الملحق 18: ملصقة لتحسيس الجزائريين بواقع الوضع بفرنسا من أجل الامتناع عن الهجرة.

الملحق 19: خريطة حول مختلف منابع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا.

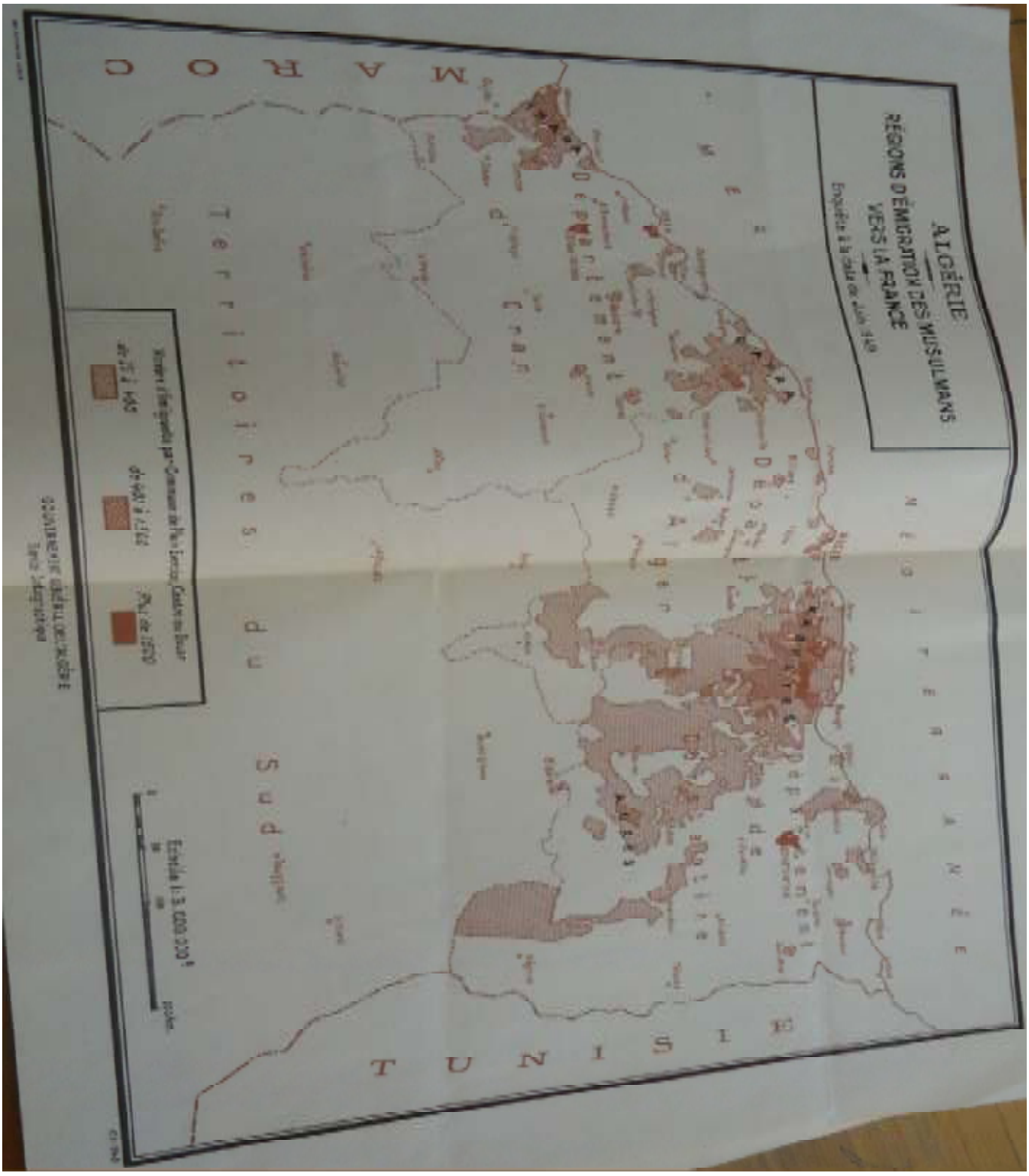

الملحق 20:رسالة مسير ورشات دورافور موجهة لوالي الجزائر بتاريخ 16 جوان 1936.

المصدر: Aom,K5/2

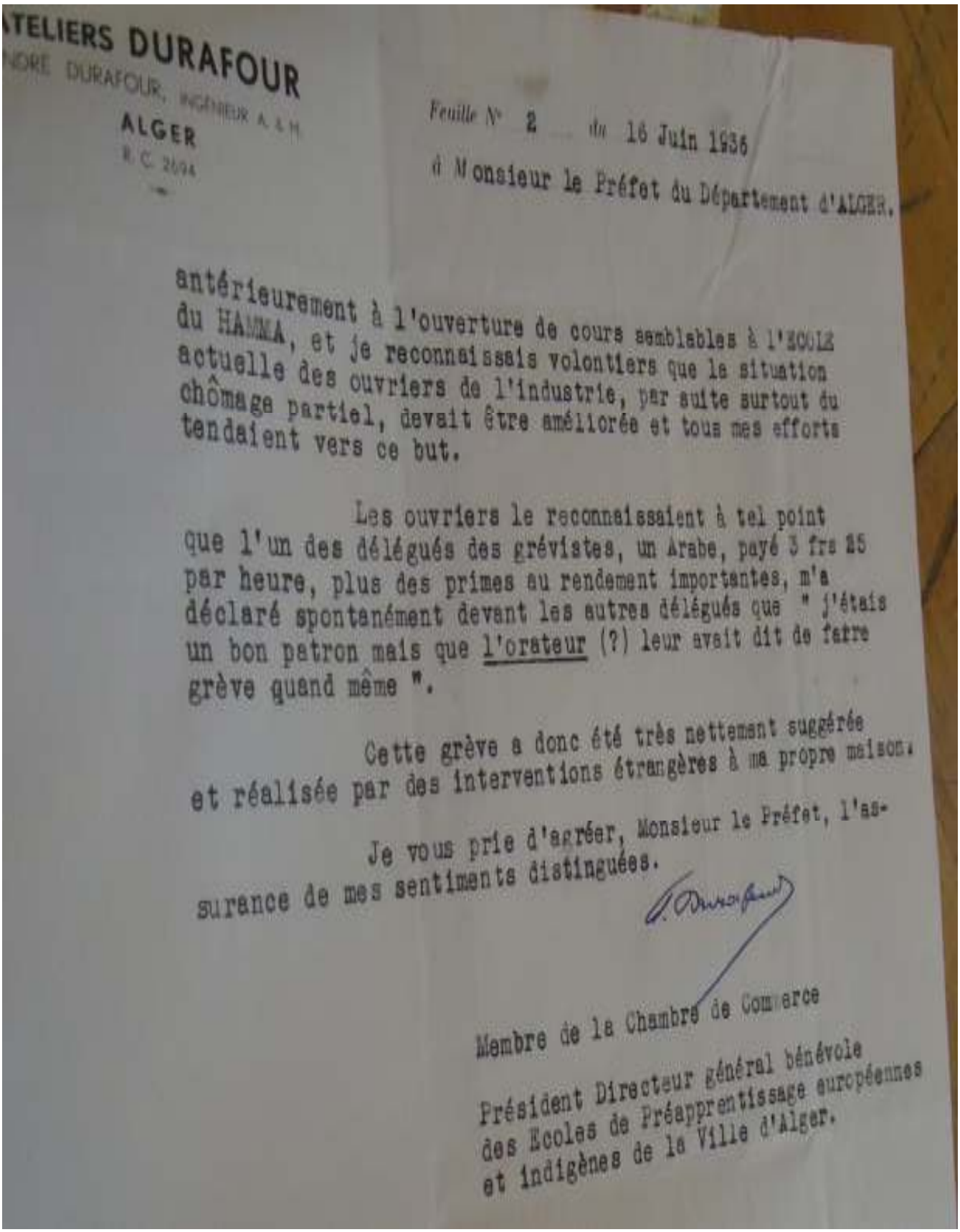

ATELIERS DURAFOUR
NORE DURAFOUR, INGÉNIEUR A. & M.
ALGER
R. C. 2694

Feuille N° 2 du 16 Juin 1936

à Monsieur le Préfet du Département d'ALGER.

antérieurement à l'ouverture de cours semblables à l'ECOLE du HAMMA, et je reconnaissais volontiers que la situation actuelle des ouvriers de l'industrie, par suite surtout du chômage partiel, devait être améliorée et tous mes efforts tendaient vers ce but.

Les ouvriers le reconnaissaient à tel point que l'un des délégués des grévistes, un Arabe, payé 3 frs 25 par heure, plus des primes au rendement importantes, m'a déclaré spontanément devant les autres délégués que " j'étais un bon patron mais que l'orateur (?) leur avait dit de faire grève quand même ".

Cette grève a donc été très nettement suggérée et réalisée par des interventions étrangères à ma propre maison.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Préfet, l'assurance de mes sentiments distinguées.

Membre de la Chambre de Commerce

Président Directeur général bénévole des Ecoles de Préapprentissage européennes et indigènes de la Ville d'Alger.

المصادر والمراجع

أولاً . الأرشيف:

I . الأرشيف الوطني للجزائر: يتعلق بأرشيف غرف التجارة للجزائر، وتتضمن عدة ملفات حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

1 B : 126, dossier : situation économique en Algérie.
2 B : 124, dossier. Indice du coût de la vie dans le département d'Alger.
3 B : 162, dossier : III – 371, conflits du travail – Généralités
4 904/46, Convention collective de travail des industries métallurgiques, mécaniques et connexes du département d'Alger, Juillet 1936.

II . الأرشيف الوطني الفرنسي (أرشيف ما وراء البحر، أكس أو بروفانس):

1-Série H : affaires du Gouvernement Général de L'Algérie, Affaires musulmanes et Sahariennes.

A) Sous-série 1H :
1 1H33 à 35 : Syndicats divers (1908-1936).
B) Sous-série 8H : Documents sur l'organisation administrative (1938-1940).
2 8H60 : conférences Nord-Africaine (1930-1933).

C) Sous-série 9H : surveillance politique des indigènes (1844-1940).

3 9H17 : surveillance policière des indigènes 1926-1935-1936
4 9H24 : surveillance policière des indigènes, territoires du Mzab (1936-1938).

5 9H36 : Incidents classés par localité (1936-1937).
D) Sous-série 11H : Rapports du service central des affaires indigènes du G.G.d'Algérie destinés au gouvernement français (1854-1940).

6 11H59 : Situation politique dans le département de Constantine (1936-1940).

E) Sous-série 12H : dossiers concernant les réformes (1854-1940).
7 12H14 : Réformes. Projet Blum-Violette (1931-1938).

Préfecture d'Alger

1-Sous- Séries 1K : Cabinet du préfet d'Alger (1858-1962).

8 1K3 : Grèves des dockers et tonneliers.
9 1K5/2 : Grèves de la période du Front populaire (1936-1938), courriers des entreprises informant le préfet des grèves et rapports de police chez les ouvriers agricoles, mines, sociétés de pétrole, limonadiers, travaux publics et tous les secteurs (1936).

10 1K6 : Grèves de la période du Front populaire (1936-1938), Bilans d'ensemble, presse, agression du couple Fayet, maintien de l'ordre, négociations, rapports sur la situation générale.

11 1K15 : Réunions et autres activités des syndicats.

12 1K46 : Situation morale d'Algérie en 1918.

13 1K135/A : Difficultés de ravitaillement au cours de la 2^{éme} guerre mondiale, généralités, affichages des prix, répartition des denrées contingentées.

14 1K75/2, rapport de la gendarmerie d'Affre ville au sujet de la grève survenue dans les mines de fer de Zeccar à Miliana en date du 21 Juillet 1938.

15 1K135/B : Difficultés de ravitaillement au cours de la 2^{éme} guerre mondiale, rapports mensuels.

16 1K146 : Grèves de 1946(syndicats et grèves)

17 1K880 : Grèves 1948 -1949 : journée revendicative du 15 Juin 1949, journée revendicative des fonctionnaires le 15 Juin
18 1949, grèves de 1949, grèves de Septembre à Novembre 1948.

19 1K883 : Grèves de 1947(Novembre et Décembre).

20 1K884 : problèmes d'immigration en métropole.

2) Sous-Série 3F : Service départemental des services généraux d'Alger (1910-1962)
21 3F118 : vie sociale, économique et financière (14 mai 1947 à jan 62).

Préfecture de Constantine

1) sous-série 1H : associations syndicales agricoles (1878 à 1938).

22 1H25 : Contrôle annuel des sociétés 1898 à1915.

Ministère chargé des affaires algériennes

1) sous-série 81F : Bureau des affaires générales

23 81F/56 : Situation d'Algérie (1951-1959).

24 81F/1062 : Situation économique de l'Algérie en 1947.

25 81F/1555 : Régime de travail en Algérie (1937-1947).

26 81F/1957 : Régime de travail en Algérie (1950-1960)

27 81F/1957 : Procédures d'embauche (1946-1961)

28 81F/1558 : Le chômage en Algérie (1953-1961)

29 81F/1559 : Affaires de licenciements et chômage.

30 81F/1560 : Journées fériées.

31 81F/1561 : Congés (1945-1962).

32 81F/1562 : Salaire minimum (1945--1962).

33 81F/1567 : Libertés et revendications syndicales (1949-1962).

34 81F/1573 : Application de la réglementation de travail dans le secteur agricole.

35 81F/1576 : Statuts et salaires dans les mines.

36 81F/1590 : Echanges de main d'œuvre entre la métropole et l'Algérie.

37 81F/1965 : Conventions collectives (1947-1948).

38 1F/175 : Mouvement social et réunions (1953-1954)

4) Série I :

A) Sous-série 4I :

39 4I/190 : Associations et groupements (1937-1961)

III. الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس.

1 Archives du ministère de travail : Sous-série :F22
2 F22.209 : Grèves de 1930 à Oran.
3 F22.215/B : Grèves de 1930 en Algérie.
4 F22.215 : Grèves de 1931 à Oran.
5 F22.215 : Grèves de 1931 en Algérie.

ثانياً– الجرائد والمجلات:

1 L'Afrique du Nord Syndicale, mensuel des syndicats chrétiens en Afrique du Nord, de 1937 à 1952.
2 Algérie Ouvrière 1936-1938.
3 Algérie P.T.T (organe mensuel de défense professionnelle et de syndicalisme national) de 1939.
4 Alger Républicain, 26 Octobre 1938.
5 Le Cheminot Algérien, Mars 1934- Octobre 1938
6 La Défense ,02 Mars 1934- La Défense, Juin 1936
7 La Dépêche Algérienne, 18 Juin 1936-11 Aout 1936
8 La dépêche de Constantine, 07 et 09 Juillet 1936
9 La Dépêche quotidienne : 1956 -1957
10 Dernière Heure de Jeudi 1er Mars 1956
11 L'Echo d'Alger : 1936 – 1956.
12 L'Echo d'Oran du 02 Mai 1906- 28 Juin 1936
13 L'Etincelle, 20 Juin 1936.
14 Fraternité : Hebdomadaire du parti socialiste d'Algérie, n°1, n°26,
15 La Griffe, mensuel indépendant d'information et de critique paraissant chaque Samedi, n°04 du 3 Novembre 1934.
16 L'Humanité de 05 Octobre 1944.
17 Liberté 1943-1945
18 Lutte Sociale, du 07 au 21 Avril 1936.
19 Le Quotidien d'Oran du 27 février 2006.
20 L'Ouvrier Algérien, n°01 du 06 Avril 1956.
21 Le Petit Oranais 02 Mai 1906
22 La Presse Libre, N°3216 du 19 Aout 1936
23 Syndicalisme - CFTC en Algérie- (mensuel), n°51 de Janvier 1954.
24 Le Travailleur de l'Etat, bulletin intérieur n°02 de l'Union Algérienne des Travailleurs de l'Etat paru en Février 1954.
25 La Voix du Peuple, Février 1930.

ثالثاً: الكتب العربية:

1. أرون، ريمون. صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب. لبنان: منشورات عويدات، 1980.
2. الكيلاني، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة 1990.
3. المنوني، عبد اللطيف. الحركة العمالية المغربية – صراعات وتحولات –، الدار البيضاء: دار طوبقال للنشر، 1985.
4. بزيان، سعدي. دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة أول نوفمبر 1954: التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من "نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال.الجزائر: مطبعة هومة، (د.ت)، 100 ص
5. بوحوش، عمار. العمال الجزائريون في فرنسا – دراسة تحليلية–.ط.2 ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1979، 401 ص.
6. بوحوش، عمار. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008. نشر الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها.624 ص. ردمك: 978-9961-887-47-9.
7. عوض ،صالح. معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962 «دراسة تحليلية» . ج1، ط2. الجزائر: مطبعة دحلب، 1992. 320 ص.

رابعًا.الكتب الفرنسية.

1 AGERON, Charles Robert .Les algériens musulmans et la France (1871-1919).T.01, Paris : PUF, 1968.
2 ARRUS, René. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), Alger : OPU, 1985.
3 AZZI, Abdelmadjid. Le mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'Indépendance. Alger : éd. Livres, 2012. 437 p. ISBN : 978-9961-819-94-4.
4 BARJONET, André. La C.G.T : Histoire, structures et doctrine .Paris : éditions du Seuil, 1968.189p.

5 BELOULA, Tayeb. Les algériens en France : leur passé, leur participation à la lutte de libération nationale et leurs perspectives. Alger : éd. Nationales algériennes, 1965.253 p.

6 BENALLEGUE, Chaouia Nora. L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, (1919 -1954), Alger : OPU, Alger, 2005. 498 p.

7 BENKHEDA, Benyoucef. Les origines du 1er novembre 1954.Alger : éd. Dahlab, 1989.361p.

8 BESSIS, Juliette. Maghreb, la traversée du siècle. Alger : éd. L'Harmattan, 1997.

9 BLAIS, Hélène. pourquoi la France a –t'elle conquit l'Algérie. In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.52-57.ISBN :978-9931-325-38-3.

10 BLEVIS, Laure. L'invention de l' « indigène » Français non citoyen. In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.212-218.ISBN :978-9931-325-38-3.

11 BLEVIS, Laure. Quelle citoyenneté pour les algériens ? In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.352-358.ISBN :978-9931-325-38-3.

12 BOUGUESSA, Kamel .Aux sources du nationalisme algérien : Les pionniers du populisme révolutionnaire en marche .Alger : Casbah éditions, 2000.384 p.

13 BOURDE, Guy. Histoire du Front Populaire, Paris : Payot, 1965.

14 BOUROUIBA, Boualem. Les syndicalistes Algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936 – 1962), Alger : Co- éd Dahlab/ ENAG, 2001,454 p.

15 BRON, Jean. Histoire du mouvement ouvrier français. T.1 : Le droit à l'existence (Du début du 19e siècle à 19884), T.2 : La contestation du capitalisme par les travailleurs organisés (1884-1950), T.3 : La lutte des classes aujourd'hui. Paris : éd. Ouvrières, 1970.3 vol.

16 BROWER, Benjamin .Les violences de la conquête. In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.58-63.ISBN :978-9931-325-38-3.

17 CHENNTOUF, Teyeb. l'Algérie en 1954, Documents d'archives, Alger : OPU ,2009.335 p. .ISBN :978-9961-0-0957-4.

18 COLLOT, Claude, HENRY, Jean Robert .Le Mouvement National Algérien, textes, 1912-1954, Alger : OPU, Paris : L'Harmattan, 1978,343 p.

19 DJABI, Nasser. KAIDI Lakhdar, Une histoire du syndicalisme algérien. -Entretiens-Alger : éd. Chihab, 2005, 335 p.
20 DJEGHLOUL, Abdel Kader. Huit études sur l'Algérie. Alger : Entreprise nationale du livre, Alger, 1986.204 pages.
21 DOLLEANS, Edouard. Histoire du mouvement ouvrier de 1921 à nos jours. 3e éd, Paris : Librairie Armand Colin, 1967. 424 p.
22 DREYFUS, Michel. Histoire de la C.G.T .Bruxelles : Editions Complexe, 1995. 408 p. coll. Questions au 2O° siècle dirigée par Serge BERSTEIN et Pierre MILZA.
23 FARES, Mohamed. AISSAT Idir, Documents et témoignages sur le syndicalisme Algérien. Alger, co-éd.ENAP, ENAL, Andalouses (s.a).
24 FERRO, MARC. En Algérie : Du colonialisme à la veille de l'insurrection. in : Marc FERRO, Le livre noir du colonialisme (16° siècle au 21° siècle,) : De l'extermination à la repentance .Paris :éd. Robert LAFFONT, 2003 .ISBN 2-221-09254-6.
25 FROMAGE, Julien. L'expérience des « Jeunes Algériens » et l'émergence du militantisme moderne en Algérie (1880-1919). In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale. Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.212-218.ISBN :978-9931-325-38-3.
26 GALLISSOT, René .1919-1939 : Le mouvement ouvrier et ses modèles d'organisation. In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale. Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.432-439.ISBN :978-9931-325-38-3.
27 GALLISSOT, René, Algérie colonisée, Algérie colonisée (1870-1962) : La république française et les indigènes. Alger : éd. Barzakh, 2007. 271 p. ISBN : 978-9961-892-94-7.
28 GALLISSOT René, Marxisme et l'Algérie, Alger : éd. ENAG, 1991, collection, sad.
29 GALLISSOT, René. L'économie de l'Afrique d Nord. 3éme éd. Réf .Paris : PUF, 1969. (coll.que sais-je ?) ,128 p.
30 GALLISSOT, René. Le Maghreb de traverse, éd. Bouchene 2000.
31 GALLISSOT, René et BOUMAZA, Nadir et CLEMENT, Ghislaine. Ces migrants qui font le prolétariat. Paris : Méridiens KLINCKSIECK, 1994.Ouvrage publié avec le concours de la mission interministérielle recherche – expérimentation (MIRE).257 p.
32 GALLISSOT, René. Algérie, engagement sociaux et question nationale de la colonisation à l'indépendance : Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb. Alger : éd. Barzakh, 2007.605 p.
33 GANI Léon, Syndicats et travailleurs immigrés. Paris: éd. Sociales, 1972,254 p.

34 GUENANECHE, Mohamed. Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guerres (1919-1939).Traduit de l'Arabe par Sid Ahmed BOUALI. Alger : OPU, 2010.153 p. ISBN : 978-9961-0-1341-0.

35 GUIGNARD, Didier. Le Sénatus –Consulte de 1863 : La dislocation programmée de la société rurale algérienne. In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.76-81.ISBN :978-9931-325-38-3.

36 HARBI, Mohamed. Aux origines du F.L.N, Paris : Bourgeois ,1975.

37 HENRY, Jean-Robert. Le centenaire de l'Algérie, triomphe éphémère de la pensée algérianiste. BOUCHENE ,A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012. pp.369-375.ISBN :978-9931-325-38-3.

38 JULIEN, Charles André. Histoire de l'Algérie Contemporaine : La conquête et les débuts de la colonisation (1827- 1871). Alger : éd. Casbah, 2005.633 p. ISBN : 9961-64-510-3.

39 JURQUET, Jaques .La révolution nationale algérienne et le parti communiste français. T.1 : Positions du mouvement ouvrier français et international sur les questions coloniales et l'Algérie avant la naissance du Parti Communiste Français (1947 – 1920). 2eme éd., Paris : Editions du Centenaire, 1979.246 p.

40 JURQUET, Jaques .La révolution nationale algérienne et le parti communiste français. T.2 : Le mouvement nationaliste algérien et le P.C.F de 1920 à 1939.Paris : Editions du Centenaire, 1974.

41 JURQUET, Jaques .La révolution nationale algérienne et le parti communiste français. T.3 : Le mouvement nationaliste algérien et le P.C.F de 1939 à 1945. Paris : Editions du Centenaire, 1979.465 p.

42 JURQUET, Jaques .La révolution nationale algérienne et le parti communiste français. T.4 : La révolution nationale algérienne et le Parti Communiste Français (1945 -1954).Co. Ed, Marseille : éd. Le Monde en Marche, (s.a) ; Paris: éd. Le Centenaire, (s.a).443p.

43 KADDACHE, Mahfoud .Histoire du nationalisme algérien – question nationale et politique algérienne 1919-1951.1er tome .Alger : SNED, 1980.

44 KADDACHE, Mahfoud. La vie politique à Alger de 1919 à 1939, Alger : SNED, 1970.390p.

45 KADDACHE, Mahfoud et SARI, Djilali. L'Algérie : Pérennité et résistances (1830-1962). Alger : OPU, 2009. 283 p. ISBN : 978-9961-0-0579-8.

46 KATEB, Kamel. l'exode algérien en terres d'Islam. . In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie

à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.244-249.ISBN :978-9931-325-38-3.
47 LAUNAY Michel, Paysans Algériens – la terre, la vigne et les hommes-.Paris :éd. du Seuil, 1963, 432 pages.
48 LEFRANC, George. Histoire du Front Populaire. Paris : Payot, 1965.
49 LENTZ, Jean-Marie. Comprendre l'Algérie, de Massinissa à nos jours. Paris : les éditions les Officines, 2009.
50 LIAUZU, Claude. Militants grévistes et syndicalistes : Etude du mouvement ouvrier maghrébin. Nice : Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, 1979.Col. Cahiers de la Méditerranée, 230 p.
51 MAHSAS Ahmed, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ere guerre mondiale à 1954. Alger: Ed. Barkat, (s.a).
52 MEGHERBI, Abedlghani. La paysannerie algérienne face à la colonisation – pour comprendre l'impératif historique de la révolution agraire-.Alger : éd. ENAP, 1973.112 pages.
53 MEYNIER Gilbert. Les algériens et la guerre de 1914-1918 In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.229-234.ISBN :978-9931-325-38-3
54 MUSSARD, Christine. La commune mixte, espace d'une rencontre. . In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.278-281.ISBN :978-9931-325-38-3.
55 NOUSCHI André, L'Algérie amère 1914 -1994, Paris : éd. de la maison des sciences de l'homme, Paris 1995, 349 pages.
56 OUAR, Larbi. Le procès de l'impérialisme et du colonialisme français, l'Algérie bastion de la résistance. Alger : Entreprise nationale du livre, 1986. 187 p.
57 OUZEGANE, Amar. Le PCA au service des populations d'Algérie, Rapport à la conférence des 23 et 24 Septembre 1944.Alger: éd. Liberté, (s.a).
58 OUZEGANE, Amar. Le meilleur combat. Alger : éd. ANEP, 2006. ISBN 9947-21-291-2.
59 PERVILLE, Guy.les étudiants algériens de l'université française 1880-1962.Paris :éd.de CNRS, 1984,346 p.
60 PEYROULOU, Jean-Pierre et TENGOUR, Ouenassa Siari et THENAULT, Sylvie. 1830-1880 : La conquête coloniale et la résistance des algériens. In : BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012, pp.19-44. ISBN : 978-9931-325-38-3.
61 PLANCHE, Jean Louis. Sétif 1945 : Histoire d'un massacre annoncé.co - éd. Alger : Chihab éditions, 2006 ; Paris : éd. Perrin, 2006 .ISBN 9961-63-700-3.

62 ROSENBERG, Clifford .La politique musulmane en métropole dans l'entre deux guerres. In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.375-380.ISBN :978-9931-325-38-3.
63 SARI Djilali et KADDACHE Mahfoud .l'Algérie dans l'histoire : Bouleversements socio-économiques .Alger : OPU ,1989. 283p.
64 SEFERDJELI, Ryme. La politique coloniale à l'égard des femmes « musulmanes ».In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.359-363.ISBN :978-9931-325-38-3.
65 SESSIONS, Jennifer. les colons avant la 3eme république : Peupler et mettre en valeur l'Algérie. In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.64-70.ISBN :978-9931-325-38-3.
66 SIVAN, Emmanuel. Communisme et nationalisme en Algérie (1920-1962).Paris : Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976.
67 STORA, Benjamin. Messali Hadj et la création de l'étoile Nord Africaine en 1926.In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale. Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.393-397.ISBN :978-9931-325-38-3.
68 TALEB BENDIAB, Abderrahim. La pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 1920.In : René GALLISSOT. Mouvement ouvrier, communisme et nationalismes dans le monde arabe, Paris : Editions Ouvrières, 1978. p.127 – 146. ISBN 2-7082-1958-8
69 THENAULT, Sylvie. 1881-1918 :l' « apogée » de l'Algérie française et les débuts de l'Algérie algérienne. In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.159-184.ISBN :978-9931-325-38-3.
70 THENAULT, Sylvie. Le « Code de l'Indigénat ». In BOUCHENE, A., PEYROULOU, J.P., TENGOUR, O. S. et al. éd. Histoire de l'Algérie à la période coloniale, Alger : Barzakh ; Paris : La Découverte, 2012.pp.200-206.ISBN :978-9931-325-38-3.
71 THOREL, Guy. Chronologie du mouvement syndical ouvrier en France (1791 à 1846).9° éd. Paris : éd. Du Temps présent, 1947.142 p.
72 ZEHRAOUI, Ahséne. Les travailleurs algériens en France : étude sociologique de quelques aspects de la vie familiale. Nouv. éd. Paris : éd. Maspero, 1976. 262p.

خامساً– الرسائل والأطروحات العربية:

1. أوقنون، بهية. تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية. مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

سادساً–الرسائل والأطروحات الفرنسية:

1. BENALLEGUE, Nora. Le mouvement syndical en Algérie (1930-1935).thèse de doctorat de 3éme cycle en histoire, Paris : Université Paris VII, 1981.489 pages.
2. BEN-NAOUM, Ahmed. Classes sociales et mouvement national démocratique en Algérie (1830-1954). mémoire de fin d'études supérieures en philosophie. Alger : Université d'Alger, 1970. 191 p.
3. COURTOIS, S. L'activité syndicale du PCF, Aout 1939-1941, maitrise. Paris : Université Paris 10,1974.
4. ILBERT, M.R et PAILLARD, M.Y. Le 08 Mai 1945 et les femmes dans le constantinois : émergence d'une prise de conscience du mouvement national algérien. mémoire de maitrise d'histoire. Marseille : Université d'Aix, 1990.
5. LIAUZU, Claude. Naissance du Salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie. Thèse d'Etat, Nice : Université de Nice, 1977.
6. MARSEILLE, Jacques. Empire colonial et capitalisme français (années 1980 – années 1950) : Histoire d'un divorce .T.01.Thèse de Doctorat d'Etat, Paris : Paris I, 1984.
7. MONCHABLON, Alain. Le PCF et la question coloniale pendant sa participation au gouvernement (1944-1947).mémoire de maitrise en histoire, Paris : Université Paris 1, 1969,145p.
8. PLANCHE, Jean Louis. Antifascisme et anticolonialisme à Alger à l'époque du Front Populaire et Congrès Musulman, 1934-1939, Thèse de Doctorat de 3éme cycle en histoire, Paris : Université Paris VII, 1980, 575p.
9. STOLWITZER, H .La scission de la CGT(1947).D.E.S en sciences politiques, Paris : université Paris, 1957.

سابعاً– المقالات و أشغال الندوات بالعربية:

1 سعد الله، أبو القاسم. العامل الديني في الحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة العشرينات. في: المركز الثقافي الجزائري بباريس. نجم الشمال الإفريقي والحركة الوطنية الجزائرية: أشغال ملتقى 27 فيفري إلى مارس 1987. الجزائر: مطبعة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2000. ص.15- 24.

2 غازي، ناصف مكي. الحرية النقابية في "مجلة المرشد"، عدد 13، الجزائر: المعهد الوطني للتكوين النقابي، مارس 1991.

3 قنانش، محمد. تأسيس نجم الشمال الإفريقي. في :المركز الثقافي الجزائري بباريس . نجم الشمال الإفريقي والحركة الوطنية الجزائرية: أشغال ملتقى 27 ففيفري إلى مارس 1987. الجزائر: مطبعة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2000. ص.5 إلى 14.

4 مريوش، أحمد. نماذج من الجمعيات الجزائرية ودورها في تعميق الوعي التحريري ما بين 1900 و 1922. في حولية المؤرخ، العدد 3-4، 2005. يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين. ص.399 – 428.

ثامناً– المقالات وأشغال الندوات بالفرنسية:

1 AGERON, Charles Robert. La naissance de l'Etoile Nord Africaine. In : Centre culturel algérien à Paris.:l'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien: Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987.Alger :éd.ANEP,2000. ISBN : 9961-903-15-3.p.78 à 92

2 ANGSTHELM, André. « 1789 » dans le discours du mouvement national algérien (1922-1962).In : Les droits de l'homme et la conquête des libertés, des lumières aux révolutions de 1948.Grenoble : Presses universitaires de Grenoble, 1986.ISBN :2-7067-0317-5.p.399 à 404.

3 AYACHE, Albert. « Essai sur la vie syndicale en Algérie, l'année du centenaire 1930 », in Le Mouvement Social, N°78, Janvier –Mars 1972.

4 BEDERIDA, François. « Perspectives sur le mouvement ouvrier et l'impérialisme en France au temps de la conquête coloniale, in Le Mouvement Social, N°89 .1974, p.25-42.

5 BENACHENHOU, Abdellatif. Croissance économique et sous développement dans l'Algérie des années 20. In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000.ISBN :9961-903-15-3. p.41-54.

6 BOUDIAF, Mohamed .La préparation du 1er Novembre 1954.In El Djarida (organe du Parti de la Révolution Socialiste crée par Mohamed BOUDIAF), N°15, Novembre et Décembre 1974.
7 CAIRE, Guy. « La naissance du mouvement syndical ».In Encyclopédia.
8 CARLIER, Omar. « De Allalou à Mezerna, un groupe social médiateur et novateur : les traminots algérois des années 1930 », In le Mouvement Social, N°146, Janvier-Mars 1989, p.61-89.
9 CARLIER, Jean louis. La première ENA (1926-1929), In «Revue Algérienne », N°04, Décembre 1972, p.907-966.
10 COLLOT, Claude. Le Front Algérien pour la défense et le respect de la liberté, in Revue Algérienne, vol.14, n°2, Juin 1977, p.355 -431.
11 COLLOT, Claude. «L'Union Populaire Algérienne 1937-1939», In Revue Algérienne, Vol.09, N°04, Décembre 1972.
12 COLLOT, Claude. « Le Parti du Peuple Algérien », In Revue Algérienne, Vol.08, N°01, Mars 1971.
13 Fondements idéologiques du mouvement syndical Africain : Série D : Textes et documents. N°2. Jean MEYNAUD et Anisse SALAH –BEY. Paris : FONDATION NATIONALE DES SCIENCES POLITIQUES, Centre d'études des relations extérieures, 1962.
14 GALLISSOT, René. «La fondation de l'union générale des travailleurs Algériens ou du syndicalisme C.G.T au syndicalisme algérien (1954 - 1956 -1958)».In : Le mouvement social, Janvier – Février 1969, n° 66, éditions Ouvrières, Paris 13émé (pp:07 -50).
15 JURQUET, Jaques. Stratégies et tactiques et communiste vis-à-vis du mouvement nationaliste algérien, In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000, p.41-54, ISBN : 9961-903-15-3.
16 LEGUENNEC, Nicole. Le Parti Communiste Français et la guerre du Rif, in « le Mouvement Social », N°82, 1972, pp.39-64.
17 Luxemburg, Rosa .Quelles sont les origines du 1er mai ? Article publié dans le journal polonais « Sprawa Robotnicza » en 1894.
18 MERAD, Boudia Bachir. Témoignage sur le mouvement ouvrier d'Algérie, Historique des événements de l'année 1950, in Madjallat et –Tarikh, n°19, Alger, 1985(2éme semestre).
19 NOUSCHI, André. Economie et société en Algérie des années vingt. In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000.p.138 à 151. ISBN :9961-903-15-3.
20 PALLOIX, Christian. « Lutte de classe et luttes syndicales ».dans : Politique aujourd'hui .Revue mensuelle de recherches socialistes dans le monde, numéro de Juin 1970, pp.104 à 109.
21 PERVILLE, Guy. Le mouvement étudiant algérien à Alger et à Paris de 1919 à 1939. In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord

Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000.p.207 à 217.
22 PLANCHE, Jean louis. Aux origines de l'Etoile Nord Africaine a Alger : Le Parti National Révolutionnaire In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987.Alger :éd. ANEP, 2000.p.154 à 170.ISBN :9961-903-15-3.
23 OUZEGANE, Amar. « La préhistoire du mouvement syndical en Algérie ».in : Politiques aujourd'hui, revue mensuelle de recherches et pratiques socialistes dans le monde. Juin 1970.pp.82 à 96.
24 REBERIOUX, Madeleine et HAUPT, G. Le socialisme et la question coloniale avant 1914, in : Démocratie nouvelle, revue mensuelle de politique mondiale, n°78, de Juillet-Aout 1964, p.29 à 42.
25 SAYAD, A. « Les trois âges de l'immigration algérienne en France», Actes de la recherche en sciences sociales, N°15, Juin 1977, pp.59-82.
26 SOUFI, Fouad. De l'Etoile Nord Africaine au PPA, continuité ou rupture : Implantation et développement du mouvement nationaliste dans l'ouest algérien (1936-1938). In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000.p.171 à 186.ISBN :9961-903-15-3.
27 SOUFI, Fouad, « Le monde ouvrier en Algérie 1884-1907 : Eléments pour une recherche sur les origines du mouvement ouvrier en Algérie ».In Travaux de Institut Arabe du Travail. N°1, Avril ,1979.
28 TALEB BENDIAB, Abderrahim De l'E.N.A au M.T.L.D : Aux origines d'une crise. In : Le Centre culturel algérien à Paris. L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien : Actes du colloque du 27 Février au 01 Mars 1987, Alger : éd. ANEP, 2000.p.275 à 285.

تاسعاً– المراجع الالكترونية:

1 AGERON, Charles-Robert et COLONNA Fanny. Instituteurs algériens (1883-1939), In « Annales. Économies, Sociétés, Civilisations », Année 1977, Volume 32, Numéro 4, p. 717 – 720, Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript /article/ahess_0395-2649_1977_num_ 32_4_293849_t1_0717_0000_002>.

2 AGERON, Charles-Robert. Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils premier nationaliste algérien ? In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°2, 1966. doi : 10.3406/remmm.1966.929.Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1966_num_2_1_929> .p.16.

3 AGERON, Charles-Robert. Le parti communiste algérien de 1939 à 1943. In: Vingtième Siècle. Revue d'histoire. N°12, octobre décembre 1986. pp. 39-50. Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web /revues/home /prescript / article/ xxs_0294-1759_1986_num_ 12_1_1512>.p.42.

4 AYACHE, Albert. Les grèves de juin 1936 au Maroc. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 12e année, N. 3, 1957. pp.418-429. En Ligne :<URL : http://www.persee.fr/web/revues /home/prescript/article/ ahess_0395-2649>.

5 BERNARD, Augustin. Le peuplement italien en Tunisie et en Algérie. In: Annales de Géographie. 1905, t. 14, n°74. pp. 167-17.Disponible sur : <URL http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/geo_0003-4010_1905_num_14_74_ 6470>.

6 BERQUE, Charnay Jean-Paul. Le Maghreb entre deux guerres, Archives des sciences sociales des religions, Année 1963, Volume 15, Numéro 1, p. 160 – 162, Disponible sur :<URL : http://www .Persée .fr/web/ revues /home/ prescript/article/assr_0003-9659_1963_num_15 _1_1734_t1 _0160 _0000_3>.

7 BOYER, Pierre. Vilar (Juan Bta.) : Emigracion espanola a Argelia (1830-1900). In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°23, 1977. pp. 241-245.Disponible en ligne sur :<URL:http://www.persee.fr/web/revues/home /prescript/article/remmm_0035-1474_1977_num_23_1 _1414. >

8 CELERIER, Jean. Le crin végétal en Afrique du Nord. In: Annales de Géographie. 1934, t. 43, n°242. pp. 223-224.Disponible sur :<http://www.persee.fr web/revues/ home/ prescript/ article/geo_0003-4010_1934_num_43_242_10538>.

9 CHENNTOUF, Tayeb. L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°31, 1981. pp. 85-103.Disponible sur < http://www.persee.fr/web/revues/ home/ prescript/article/ remmm _ 0035-1474_1981_num_31_1_1906.>.

10 CHARNAY, Jean-Paul .Berque (J.) Le Maghreb entre deux guerres. Archives des sciences sociales des religions, Année 1963, Volume 15, Numéro 1.p. 160-162.Disponible en ligne : http://www.persee.fr.

11 DESPOIS, Jean. L'émigration des travailleurs algériens en France. In: Annales de Géographie. 1952, t. 61, n°323. pp. 77-79.Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr /web/revues/ home/ prescript/article/geo_0003-4010_1952_num_61_323_13362>.

12 EMERIT, Marcel et André, NOUSCHI. Enquête sur le niveau de vie des populations rurales de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale. Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Année 1962, Volume 17, Numéro 6, p. 1214 – 1219, En Ligne :<URL : http://www.persee.fr/web/ revues/home/prescript/article/ahess_0395-2649_1962_num_17_6_420936_t1_1214_0000_2>.

13 GERARD, Adam. Situation de la C.G.T. [En ligne], In : Revue française des sciences politiques. 13e année, n°4, 1963. pp. 965-976.Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web /revues/ home/ prescript /article/rfsp_0035-2950_1963_num_13_4_392750>.

14 GRANET, Colette. Les cafetiers maures : 1914-1940. In: Revue européenne de migrations internationales. Vol. 11 N°1. Marseille et ses étrangers. pp. 125-132. Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web/ revues/home/ prescript/ article/remi_0765-0752_1995_num_11_1_1448>

15 HAMELIN, David. « Les Bourses du travail : entre éducation politique et formation professionnelle ». In : Le Mouvement Social, 2011/2 n° 235, p. 23-37.Disponible en ligne sur : <URL : http://www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2011-2-page-23.htm.>

16 HENRY, Louis. Algérie: Recensement de 1948, population musulmane, in « population, 8émeannée, N°3, 1953, pp.587à890.disponible sur :<URL : http : //www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/pop_0032-4663_1953_num_8_3_3052>.

17 HILDEBERT, Isnard .Aux origines du nationalisme algérien. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 4e année, N. 4, 1949.pp. 463-474.En ligne :<URL : http://www.persee.fr /web/revues/home/ prescript/article/ahess_0395-2649_1949_num_4_4_1770 >.

18 ISNARD, Hildebert. Vigne et colonisation en Algérie (1880-1947). In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 2e année, N.3, 1947. pp. 288-300. Disponible sur:<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/ prescript/article/ahess _0395-2649_1947_num_2_3_3303 >.

19 KANTROWITZ, Jack. L'influence américaine sur Force ouvrière : mythe ou réalité ? In: Revue française de science politique, 28eannée, n°4, 1978. pp. 717-739. Disponible en ligne sur : <URL : http://www.persee.fr /web/revues /home/prescript /article/rfsp_0035-2950_1978_num _28_4_393795 >.

20 LAUNAY, Marcel. La CFTC et la doctrine sociale du pontificat de Paul VI. In: Paul VI et la modernité dans l'Église. Actes du colloque de Rome (2-4 juin 1983). Rome : École Française de Rome, 1984. pp. 445-454. (Publications de l'École française de Rome, 72).Disponible en ligne sur :<URL http://www.persee.fr/web/ouvrages/home/prescript/article/efr_ 0000-0000_1984_act_72_1_2425. >

21 MERAD, Ali. L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940). In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°9, 1971. pp. 21-35.Disponible sur : http://www.persee.fr/web/revues/home /prescript/ article/remmm _ 0035- 1474_ 1971_ num_9_1_1099.

22 REYNAUD, Jean-Daniel, BOURDIEU, Pierre, DARDEL, Alain, RIVET Jean-Paul et SEIBEL Claude. Travail et travailleurs en Algérie. BOURDIEU, Pierre et SAYAD, Abdelmalek. Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. In: Revue française de sociologie. 1965, 6-2. pp. 242-244. Disponible sur : <URL : http://www. persee.fr/ web/revues /home/prescript/article/rfsoc_0035-2969_1965_num_6_2_1910>.

23 STORA, Benjamin. L'effet « 89 » dans les milieux immigrés algériens en France (1920-1960). In: Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N°52-53, 1989. pp. 229-240.Disponible sur : URL : http:// www.persee. fr/web / revues/home /prescript /article/remmm_0997-1327_1989_num_ 52_1_2303>.

24 ZEKKOUR, Afaf. « Les lieux de sociabilité islahistes et leurs usages : la ville d'Alger (1931-1940) ». [En Ligne], In : Le Mouvement Social, 2011/3 n° 236, p. 23-34. DOI : 10.3917/lms.236.0023. disponible sur :< URL : http://www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2011-3-page-23.htm>.

25 ZIMMERMANN, Maurice. Le recensement de 1911 en Algérie. In: Annales de Géographie.1912 .T.01, N°116 .pp.184 à 185.Disponible sur <.http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/geo_0003-4010_1912_num_21_ 116_7204>.

الفهرس

المقدمة 3

الفصل الأول:الحركة العمالية في الجزائر من بداياتها الأولى إلى بداية الأزمة الاقتصادية العالمية..... 8

I. نبذة عن الحركة النقابية. 9
1. مفهوم النقابة وبداية ظهورها. 9
2. البدايات الأولى للنقابية الفرنسية 11
II. أوضاع الجزائر في المجالات المختلفة: 17
1.الوضع السياسي 17
2.واقع الاقتصاد الاستعماري. 19
3. الواقع الاجتماعي 24
4.طبقة الأجراء في الجزائر. 31
III. واقع الحركة العمالية والنقابية في الجزائر. 39
1.من البدايات الأولى إلى اندلا ع الحرب العالمية الأولى. 39
أ.التنظيم النقابي. 39
ب.النضال النقابي. 44
2. بين 1914 و 1929 45
أ.التنظيمات النقابية. 45
ب . واقع النضال النقابي. 51

الفصل الثاني:واقع الحركة العمالية في الجزائر ما بين سنتي 1930م و1935م. 58

I .أوضاع الجزائر في الفترة الممتدة من 1930 إلى عام 1935. 59
1. الوضع الاقتصادي. 59
2. الوضع الاجتماعي. 60
3.الوضع السياسي. 65
II.واقع الطبقة العمالية في الجزائر.. 76
1. عمال الأرياف. 77
2.عمال المناجم. 78
3. عمال التجهيز والصناعات المختلفة. 79
4. الدواكرة ومستخدمو البحرية. 79
5. عمال ومستخدمو قطاع النقل. 80

6. عمال البناء والأشغال العمومية. 80
7. الموظفون. 81
III.النقابات المناضلة وواقع الحركة الاضرابية. 81
1. النقابات المناضلة (التنظيم والمطالب والمواقف والنشاطات). 81
أ. الكونفدرالية العامة للشغل (ذات التوجه الإصلاحي). 81
ب. الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية (ذات التوجه الثوري). 84
ت. النقابات الأخرى. 90
2. الحركة الاضرابية (سيرها ومواقف النقابات منها). 91
VI. إعادة توحيد الكونفدرالية العامة للشغل. 94
1. المواقف المختلفة من مسألة الوحدة. 94
2.مسار الوحدة. 96

الفصل الثالث: الحركة النقابية بين صعود الجبهة الشعبية وانهيارها(1936 – 1939). 99

I. الظروف الاجتماعية والسياسية في فرنسا والجزائر خلال النصف الأول من 1936. 100
1. في فرنسا. 100
2 . في الجزائر. 102
1. واقعها في القطاعين التجاري والصناعي. 104
2. واقعها في القطاع الفلاحي (في الأرياف). 107
3 .دور الكونفدرالية العامة للشغل في الإضرابات. 110
4. المواقف من الإضرابات. 112
5 . نتائج الإضرابات. 120
III. واقع الحركة العمالية خلال فترة 1937 – 1939. 123
1.صعوبة ظروف النضال النقابي. 123
2. تراجع الحركة الاضرابية. 127
3.واقع التنظيمات النقابية. 129
أ.الكونفدرالية العامة للشغل. 129
ب. الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. 130
ت.الكونفدرالية الفرنسية للعمل. 131

الفصل الرابع: الحياة النقابية خلال سنوات الحرب (1939– 1945)..... 133

1. تراجع النشاط الاقتصادي. 134
2.أزمة التموين. 135
3. تدهور القدرة الشرائية. 139

4. أزمة البطالة. 141
5– تدهور التعليم. 142
II. واقع الحركة العمالية في عهد حكومة فيشي (1939 – 1942). 143
1. القمع الاستعماري وردود الأفعال المختلفة. 143
2. الواقع النقابي. 146
أ . وضع الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا: بين التحالف والمقاومة والوحدة المقدسة. 146
ب .وضع الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر. 147
3. طبيعة مطالب الحركة النقابية. 148
4. مدى استجابة السلطات لمطالب الطبقة العمالية في الجزائر. 151
III . الحياة السياسية و النقابية بعد إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942. 153
1.الحياة السياسية. 153
2.الحياة النقابية. 157

الفصل الخامس: واقع الحركة العمالية بين 1945 و 1950. 161

I.مجازر الثامن ماي 1945. 162
II.واقع الحركة العمالية بين 1945 و 1947. 164
1.وضع الكونفدرالية العامة للشغل. 164
أ . صراع داخلي في ظل كونفدرالية موحدة هيكلياً. 164
ب. سير الكونفدرالية نحو الاستقلالية وتطور مواقفها إزاء القضية الوطنية. 164
2. واقع الحركة المطلبية. 166
III.الواقع النقابي بعد انقسام الكونفدرالية العامة للشغل (1947–1950). 170
1.انقسام الكونفدرالية العامة للشغل. 170
2.الواقع النقابي في الجزائر بعد الانقسام. 172
أ. ظروف الانقسام. 172
ب. واقع الساحة النقابية. 172
3. واقع الحركة المطلبية. 176
VI. دور حركة انتصار الحريات الديمقراطية في النضال النقابي. 178
V. موجة إضرابات نهاية الأربعينات من القرن العشرين. 181
1. ظروفها. 181
2. ميزتها. 182
3. رد فعل الاستعمار إزاء المضربين. 189
4. المواقف التضامنية إزاء المضربين. 190
5. تأثير الإضرابات على تشريعات العمل. 191

الفصل السادس : من جزأرة إطارات الكونفدرالية العامة للشغل إلى اندلاع الحرب التحريرية الكبرى فترة 1951 . 1954. 192

I.أوضاع الجزائر في فترة الخمسينات. 193
1.نشاط فلاحي في خدمة الاقتصاد الاستعماري. 193
2.البؤس والحرمان. 193
3. بطالة خانقة في المدن و الأرياف. 195
4.الهجرات الداخلية والخارجية. 198
5.التضخم وضعف الأجور. 200
6.ضعف نظام الضمان الاجتماعي. 204
II. واقع الحركة المطلبية في بداية 1950. 205
1.النضال الاجتماعي والمهني. 205
2.النضالات السياسية. 220
III– واقع التنظيمات النقابية بين جانفي 1950 و نوفمبر 1954. 222
1.الكونفدرالية العامة للشغل (من لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية). 222
2.نقابة القوة العمالية. 228
3.الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. 230
4.النقابات المستقلة. 231
5. النضالات المشتركة بين مختلف النقابات. 232
IV. اندلاع الثورة التحريرية. 232
1. آثارها على عالم الشغل. 232
2. المواقف المختلفة من الثورة. 233

خاتمة 235

ملاحق 238

المصادر والمراجع 277

الفهرس 294